

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIETE EGYPTIENNE D'ETUDES HISTORIQUES

المجلد التاريخية المصرية

بشرف على تحريرها

الدكتور محمد مصطفى زيادة
نائب الرئيس

الدكتور أحمد بدوي
رئيس الجمعية

سكرتير التحرير

أحمد محمد عيسى

٦٠ - ١٩٦٢

المجلدان التاسع والعاشر

تطلب من مقر الجمعية - ٢ شارع ناصر الدين ، المتفرع من شارع البستان
ومن المكتبات الكبرى



الراحل الكبير المغفور له
الأستاذ محمد شفيق غربال

وفاء ورثاء

يعز على كاتب هذه الكلمة ، وهو يسطرها بالنيابة عن لجنة التحرير ، أن يذكر قراء المجلة ، أن هذا العدد العاشر منها ، هو آخر الأعداد التي شارك في تحريرها المؤرخ الكبير المغفور له الأستاذ محمد شفيق غربال .

ويعز على كاتب هذه الكلمة وهو يمضي في تسطيرها محزوناً أن تصبح لجنة التحرير وتسمى مضطرة إلى المضي في عملها محزونة محرومة من إرشاد رئيسها الذي ظل يرعاها عشرة أعوام ويزيد .

عاش رئيسنا الراحل عالماً فذاً بين علماء هذا الجيل وترك في نفوس زملائه وطلابه ومريديه أطيب الأثر وأجمل الذكر . وإذا كان قد غادرهم إلى جوار ربه ، فإنه حي في قلوبهم ، بل هو ملء حياتهم بما قدم بين يدي الأيام من جليل الخدمات في ميادين الفكر والثقافة .

وخدمات الفقيد الكريم تجل عن الحصر في كافة ميادين المعرفة . عاش رحمه الله إنساناً كريماً ، وأستاذاً مرشداً ، وهادياً وراعياً للمدرسة كبيرة في ميدان التاريخ الحديث . كما كان عضواً عاملاً في كثير من الهيئات والجمعيات العلمية والثقافية ، وتخرج على يديه ومن مدرسته الفكرية النبيلة عدد كبير من أساتذة الجيل الحاضر ، وانتفعت بمواهبه هيئات كثيرة منها : مجمع اللغة العربية ، والجمعية الجغرافية ، وجمعية الاقتصاد والتشريع ، والمجمع العلمي المصري ، وجمعية الآثار القبطية ، والمجلس الأعلى للآثار ، ولجنة التاريخ والآثار ثم لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ثم مجلس جامعة عين شمس ، ومعهد الدراسات العربية ، وهيئة إخراج الموسوعة العربية الميسرة بمؤسسة فرانكلين .

وكانت شخصيته العلمية النبيلة الهادية في كل أولئك ، ملء السمع والبصر
والفؤاد بفضل ما رزقه الله من حب العلم ، والانصرف إلى البحث
والتحصيل وعشق المعرفة ، وتقدير جهود العلماء ، والوفاء للزملاء والطلاب ،
فضلا عن سعة الأفق ، وسماحة الخلق ، وصبر الكريم ، وكمال المروءة .

وإن زملاءه وطلابه من أعضاء جمعيتنا وروادها ، ليعرفون له هذه
السجايا ويعلمون مقدار ما أنفق من جهد في تنشئة هذه الجمعية ورعايتها
في هدوء وصبر وعزيمة صادقة . ويقدرّون فجيئتنا بل وفجيرة العالم العربي
كله بوفاة ، ويضرعون إلى الله العليّ القدير أن يتغمده ببره ورضوانه ،
وأن يوفقهم في السير على هديه للنهوض برسائله ، والمحافظة على تراث مدرسته
العظيمة ذات التقاليد النبيلة .

والله ولي التوفيق وعلى الله قصد السبيل .

محمد مصطفى زيادة

القاهرة
ديسمبر سنة ١٩٦٢

محتويات العدد

صفحة

وفاء ورثاء: بقلم الدكتور محمد مصطفى زيادة

البحوث:

٣١- ١

١ - تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية لسنابرس
ابن المقفع وأهميته لدراسة التاريخ القوي
دكتورة سيدة اسماعيل الكاشف

٤١- ٣٢

٢ - التصوير الإسلامي في الأندلس
دكتور جمال محرز

٦٧- ٤٢

٣ - الدوييت السوداني وقيمته من الناحية التاريخية
دكتور محمد رفعت رمضان

١١٥- ٦٩

٤ - حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي مستمدة من
وثائق المحكمة الشرعية
دكتور محمد أنيس

٢١٣- ١١٧

٥ - حادث جريدة البوسفور اجيبيان : أزمة
سياسية بين مصر وفرنسا في أوائل عهد
الاحتلال البريطاني
دكتور عبد العزيز محمد الشناوي

٢٣٩- ٢١٥

٦ - أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية
دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

النصوص:

٢٥٠- ٢٤١

١ - حركة البناء والتعمير في عصر الناصر « من كتاب
السلوك لمعرفة دول الملوك للمقرزي »
تحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة

نقد الكتب :

٢٥٦-٢٥١

١ - حوادث دمشق اليومية : رد على نقد
للدكتور أحمد عزت عبد الكريم

أنباء ومؤتمرات :

١ - حلقة الدراسات التاريخية والأثرية (فبراير ١٩٦١)

٢ - زيارة المؤرخ ارنولد توينبي للجمهورية العربية
المتحدة (ديسمبر ١٩٦١)

٣ - من مقررات المجلس الأعلى للفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية لعام (٦١-١٩٦٢)

البحوث

تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية لساويرس بن المقفع وأهميته لدراسة التاريخ القومى

من بين المصادر التى يعتمد عليها الباحثون فى تاريخ مصر الإسلامية فى العصور الوسطى ، كتب أرخها كتاب ومؤرخون مسيحيون من مصر ، أو غيرها من البلدان ، مثل سعيد بن بطريق ، البطررك الملاكاني فى مصر والمعروف باسم أوتينا صاحب كتاب « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » (ت ٣٢٨ هـ = ٩٤٠ م) ، ويحيى بن سعيد الانطاكي (ت ٤٥٨ هـ = ١٠٦٦ م) صاحب « التاريخ » أو « صلة كتاب سعيد بن بطريق » ، وابن ممانى (ت ٦٠٦ هـ = ١٢٠٩ م) صاحب كتاب « قوانين الدواوين » وابن العبري (أبو الفرج بن هرون اللطى) (ت ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦ م) صاحب كتاب « تاريخ مختصر الدول » ، وابن العميد المعروف بالمسكين (ت ٦٧٢ هـ / ١٢٧٣ - ١٢٧٤ م) صاحب كتاب « تاريخ المسلمين » .

أما صاحبنا ساويرس بن المقفع فقلما يعرفه العلماء والطلاب الباحثون فى تاريخنا الوسيط . ولعل ذلك يرجع إلى أن ساويرس أرخ لبطاركة الكنيسة ، فظن الباحثون - خطأ - أن تاريخ البطاركة والكنيسة المصرية لا يرتبط بتاريخ مصر .

ولم يترجم لساويرس أحد من أصحاب كتب التراجم المعروفة وإنما نعرف عنه مما كتب هو عن نفسه ، ومما كتب عنه فى الكتاب المنسوب إليه وهو كتاب « سير الآباء البطاركة » أو « تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية » .

وقد كان ساويرس أسقفًا للأشمونيين التي تقع بين المنيا وأسيوط في الوجه القبلي . ويحدثنا عنه الأنبا ميخائيل أسقف مدينة تنيس في زمن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله ، وأحد الذين كتبوا في تاريخ الكنيسة المصرية في الكتاب المنسوب إلى ساويرس ، فيقول : « وكان من جملة الأساقفة أسقف قديس فاضل على كرسي الأشمونيين يسمى ساويرس ويعرف بابن اللقع . وكان كاتبًا ثم صار أسقفًا ، وأعطاه الرب نعمة وقوة في اللسان العربي إلى أن كتب كتبًا كثيرة وميامر (١) ومجادلات (٢) .

وكذلك يعطينا الأنبا ميخائيل قائمة بمؤلفات ساويرس تصل إلى العشرين بالإضافة إلى المقالات والمواعظ والتفاسير .



والظاهر أن كل ما كتبه ساويرس كان يتصل بالناحية الدينية ، أي شرح العقيدة الأرثوذكسية والانتصار لها ، مثل كتاب « طب الغم وشفا الحزن » وكتاب « التبليغ رد على اليهود » وكتاب « الرد على سعيد بن بطريق » وكتاب « التوحيد » وكتاب « الاتحاد » وكتاب اختلاف الفرق » وكتاب « السير » (٣) ولعل الكتاب الأخير هو سير الآباء البطارقة الذي بين أيدينا الآن . أما بقية الكتب فلا نعرف عنها شيئًا .

ونحن لا نعرف سنة وفاة ساويرس ولكن يتضح لنا مما كتب في سير الآباء البطارقة أنه عاش حتى زمن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله أي في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري وفي أواخر القرن العاشر الميلادي .

(١) ميامر جمع ميمرا وهي كلمة ليست عربية معناها مواعظ .

(٢) ساويرس : تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية . المجلد الثاني . الجزء الثاني ص ٩٢ (مطبوعات جمعية الآثار القبطية) .

(٣) أنظر ساويرس : تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية . المجلد الثاني . الجزء الثاني ص ١٠٩ - ١١٠ (نشر جمعية الآثار القبطية) .

مصادر كتاب ساويرس

وقد جمع ساويرس معلوماته وأخباره مما وجدته في الأديرة المختلفة مثل دير القديس أبي مقار ودير نهيا ودير وادي هيب (أو وادي النظرون) وغيرها من الديارات، ومما وجدته في أيدي النصارى . ويذكر ساويرس أنه أضاف إلى معلومات الأوائل ما عرفه هو من سير من شاهدهم من الآباء البطارقة .

ويتضح مما كتبه ساويرس أن اللغة العربية كانت هي السائدة في ديار مصر في عصره (أى في القرن الرابع الهجرى والعاشر الميلادى) وأن غالبية المسيحيين في مصر أصبحوا يجيئون اللغة القبطية التي كانت اللغة القومية للمصريين حين فتح العرب أرض مصر ، وكذلك اللغة اليونانية التي كانت اللغة الرسمية منذ عهد البطالسة ، والتي كتب بها الإنجيل ، الشهيد ماري مرقس الانجيلي الحواري أول بطرك للاسكندرية . ويذكر ساويرس أنه لاقى مشقة كبيرة في ترجمة الوثائق القبطية واليونانية إلى العربية وأنه استعان ببعض المسيحيين ممن كان لهم دراية باللسان القبطي أو اليوناني .

وقد أتم كتاب ساويرس من أتى بعده من الكتاب والأساقفة . ولكن الكتاب ينسب إلى ساويرس . ولعل ذلك يرجع إلى أن ساويرس كان أول من تكبد جمع السير والوقوف عليها وترجمتها .



من الذى نشر كتاب ساويرس ؟

وقد نشر المستشرق إفتس B. Evetts كتاب ساويرس بعنوان « سير الآباء البطارقة » أو « تاريخ بطارقة الكنيسة القبطية في الاسكندرية » ضمن مجموعة Patrologia Orientalis أى كتابات « آباء الكنيسة في الشرق »

وذلك في الجزء الأول من هذه المجموعة الذي نشر في باريس ١٩٠٧ م ، والجزء الخامس ، باريس ١٩١٠ م ، والجزء العاشر ، باريس ١٩١٥ م .

واعتمد Evetts على مخطوط هذا الكتاب الموجود في المكتبة الأهلية في باريس وقابله على مخطوط لندن والفاتيكان .

راعى اقتس مقابلة النص العربى بترجمة انجليزية في كل صفحة . كما عني عناية كبيرة بالحواشى والتعليقات .

وتولت جمعية الآثار القبطية ، مشكورة ، نشر الأجزاء الباقية من هذا الكتاب بمعاونة الأستاذ يسى عبد المسيح أمين مكتبة المتحف القبطى سابقاً والأستاذ برمستر Burmester مدرس اللغات القديمة بجامعة الاسكندرية سابقاً والدكتور عزيز سوريال عطية أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الاسكندرية سابقاً .

ونشرت الجمعية القبطية هذا الكتاب بعنوان « تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف بسير البيعة المقدسة » . واعتمد الناشر على مخطوطة محفوظة بالمتحف القبطى ، وعلى مخطوطة ثانية محفوظة بمكتبة الدار البطريركية القبطية .

ونشرت الجمعية القبطية المجلد الثانى ، الجزء الأول في القاهرة ١٩٤٣ م ثم ظهر المجلد الثانى ، الجزء الثانى في القاهرة ١٩٤٨ م ، ونشر أخيراً المجلد الثانى الجزء الثالث في القاهرة ١٩٥٩ م . وقد نشر لكل جزء ترجمة انجليزية على حدة . والملاحظ أن الترجمة الإنجليزية فيها عناية بالحواشى والتفسيرات المختلفة أكثر من النص العربى المنشور ولكنها دون ما نشر على يد اقتس .

منهج كتاب ساويرس :

يعتبر كتاب ساويرس من نوع كتب التراجم المعروفة في التاريخ الإسلامى . ولكنه خاص بتراجم البطاركة في مصر من أيام ظهور المسيحية فيها زمن

الإمبراطور الرومانى أغسطس قيصر . وقد وصل مانشر من هذه التراجم إلى بداية حكم الخليفة الفاطمى الأمر بأحكام الله سنة ١٩٠٢ م أو ٤٩٦ هـ .

ويبدو من هذه التراجم التى صنفها وجمعها ساويرس ، أنها كانت بمثابة تقويم أو روزنامة للكنيسة المصرية . وأنها كانت تعتمد على المشاهدات والاتصال بأبطال الحوادث ، أو كتابة الأخبار المتواردة حينذاك ، فهى أشبه شئ « بالذكراى » أو « اليوميات » . ولا تتبين من كتابتها الرجوع إلى مؤلفات سابقة أو معاصرة اللهم إلا فى النادر . فنرى ساويرس يستشهد أحياناً بسعيد ابن بطريق لتأكيد صحة بعض ما يكتبه من الأخبار (١) .



ونلاحظ أنه منذ القرن السابع الميلادى (الأول الهجرى) — وخاصة منذ فتح العرب لمصر — يصبح تاريخ البطارقة أكثر اكتمالاً وأعظم أهمية ، إذ يدون الأخبار ويكتب التراجم كتبة معاصرون ، كما يبدأ فى هذا القرن السابع الميلادى تاريخ مصر فى العصور الوسطى الإسلامية .

ولا شك أن إطلاقنا كلمة العصور الوسطى فى التاريخ الإسلامى يهدف إلى الموازنة الزمنية فقط بينها وبين العصور الوسطى فى التاريخ الأوروبى التى تمتد نحو عشرة قرون بين القرن الخامس الميلادى ، حين عمت الفوضى وساد الاضطراب بسبب غزوات البرابرة التى قضت على الدولة الرومانية ، وبين فاتحة القرن السادس عشر الميلادى حين كانت النهضة الأوربية قد توطدت أركانها ، وقطعت أورباً شوطاً بعيداً فى استرجاع ما فقدته فى ميادين الحضارة منذ سقوط الأمبراطورية الرومانية .

أما تاريخنا الإسلامى فلا يقسم إلى عصور قديمة وعصور وسطى وعصور

(١) سير الآباء البطارقة ص ١٩١ (P.O.T.L.)

حديثه ، وإن كان بعض المؤرخين يطلقون إسم « العصور الوسطى الإسلامية » على الحقبة من التاريخ الإسلامي المقابلة للعصور الوسطى الأوروبية ، أى على الزمن الواقع بين قيام الإسلام فى بداية القرن السابع الميلادى وامتداد سلطان الدولة العثمانية على جزء كبير من ديار الإسلام فى القرن السادس عشر . ويدمج أولئك الباحثون تاريخ الإسلام بعد هذه الحقبة فى تاريخ العصور الحديثة .



ويهدف ساويرس من تراجم البطارقة وسيرهم إلى غرض دينى يحتم وهو تمجيد الدين المسيحى والإشادة بالمذهب الأثوذكسى أو — كما يسميه ساويرس — الأمانة المستقيمة ، وبيان جهاد البطارقة فى سبيل حمل أمانتهم .

فهذا الكتاب يختلف فى هدفه عن الكتب التاريخية العامة أو الخاصة ومع ذلك فهو يشترك معها جميعاً فى أن الدين كان يمتزج بالتاريخ امتزاجاً شديداً . وهذه ظاهرة نلمسها فى تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى كما نلمسها فى التاريخ الإسلامى . ومن هنا نرى أن ساويرس وإن كان قد أرنخ للبطارقة وللكنيسة القبطية فى العصر الإسلامى إلا أنه اشترك مع مؤرخى ديار الإسلام ومؤرخى العصور الوسطى الأوروبية فى أنه مزج بين الدين والتاريخ .



كذلك نرى مؤرخ البطارقة يشترك مع مؤرخى ديار الإسلام ومؤرخى أوروبا فى العصور الوسطى فى سرد الأساطير والقصص العجيبة والخراف والكرامات . فيحدثنا مثلاً عن الدموع التى تسيل من صور القديسين والشهداء ، والدم الذى يقطر من هذه الصور والأيدى التى تمتد خارجها . كما يكترس ساويرس من ذكر كرامات بعض البطارقة ورجال الدين المسيحيين مثل إعادة البصر لمن فقدته وإعادة الحياة لمن غرق ، وإعادة الصحة لمن استعصى شفاؤه .

وليس هذا الكلام بمستغرب على ساويرس ، فان ساويرس يمثل عقلية العصور الوسطى ، إذ كان الاعتقاد بالخرافات والكرامات لا يقتصر على الطبقة العامة كما هو معروف الآن وإنما كان هذا الاعتقاد شائعاً بين مختلف طبقات الشعب ، بل أننا نرى أمير مصر في أوائل القرن الرابع الهجرى والعاشر الميلادى ، محمد بن طنج الأخشيد ، يكرم رجلاً من دمياط قيل أن يده كانت مقطوعة وأنه غاب عن البلد زماناً ثم عاد ويده صحيحة (١) .

ولعل الأثر من الكلام على كرامات البطارقة ورجال الدين المسيحيين كان الغرض منه حث الأقباط على الاستمسك بدينهم والالتفاف حول كنيستهم وتلوية روحهم المعنوية في أوقات الحزن والشدائد .

*

كذلك نرى ساويرس — مثل غيره من مؤرخى العصور الوسطى — يعلل الأشياء فى الغالب تعليلاً الهامياً سماوياً فكل ما يحدث سببه رضا الله أو غضبه وسخطه ، ولا يحاول بعد ذلك تحليل الأشياء بالدرس والنقد والتمحيص . فيذكر مثلاً أن الله كان يخذل جيوش الروم عندما فتح العرب مصر بسبب أمارتهم الفاسدة وبسبب عقيدتهم الخلقونية (٢) . دون أن يحاول بيان أسباب انتصار العرب وخذلان الروم . وليست تلك العقلية بعيدة عنا ، فعندما أرادت وزارة المعارف العمومية فى مستهل القرن العشرين إدخال مادتي الطبيعة والكيمياء فى الأزهر اعترض بعض رجاله على ذلك وقال أحدهم :

فن يقل بالطبع أو بالعلة فذاك كفر عند أهل الملة
ثم أدخلت هاتان المادتان ضمن برامج الدراسة فى الأزهر الشريف بعنوان :
« علم خواص الأشياء التى أودعها الله فى المخلوقات » .

(١) أنظر سيدة كاشف : مصر فى عصر الأخشيديين ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) أنظر ساويرس : سير الآباء البطارقة ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٤٩٣ (P.O.T.L.)

وبرغم اتقان ساويرس للغة العربية وصعوبة فهمه للغة القبطية واليونانية ،
إلا أننا نلاحظ في كتابته أخطاء كثيرة في النحو كما نلاحظ وجود كلمات دخيلة
من القبطية واليونانية .

ونلاحظ أن مؤرخ البطارقة يكثر من الألفاظ الإسلامية الشائعة مثل كلمة
المؤمنين ويعني بهم الأرثوذكسيين ، والمصاحف ويعني بها المجلدات ، كذلك يطلق
لفظ المصطفى على القديسين فيقول مثلاً القديس مرقس الانجيلي المصطفى .

أهمية كتاب ساويرس في تاريخ مصر الإسلامية :

يتعرض كتاب ساويرس — في خلال تراجم البطارقة — لتاريخ العصور
الوسطى الإسلامية في فترة تقرب من خمسة القرون ، تلك الفترة من التاريخ
الإسلامي التي شهدت ميلاد أمة ، واتساع فتوحات ، وتوحيد شعوب ، وقيام
حضارة زاهرة خلقت للانسانية تراثاً مجيداً .

وطبيعي أن يركز ساويرس اهتمامه بمصر الإسلامية ، فيبين لنا كيف تم
فتحها على يد العرب ، ثم كيف كانت معاملة الفاتحين العرب للأقباط
من النواحي الدينية والمالية والاجتماعية والإدارية .

كذلك يفصل ساويرس الكلام على الأحداث الهامة السياسية والدينية
والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العصر الذي اصطللحنا على تسميته
«عصر الولاة» وهو الذي يبدأ بفتح العرب لمصر وينتهي بقدم أحمد بن طولون
إليها وتأسيسه الدولة الطولونية فيها . ويبين ساويرس انتقال مصر من التبعية
للخلافة إلى الاستقلال الذاتي أيام الدولتين الطولونية والاشيدية ، ثم قيام
الخلافة الفاطمية في مصر التي نافست الخلافة العباسية في بغداد لفترة من الزمن .
كذلك يبين ساويرس علاقة البطارقة المصريين بولاة مصر وأمرائها وخلفائها

من ناحية ، ثم علاقة هؤلاء البطارقة بالنوبة والحبشة وشمال افريقية والشام من ناحية أخرى .



ولا يغفل ساويرس الكلام على علاقة المسلمين في مصر باخوانهم المسيحيين ، وعلى الكنائس التي بنيت أو جددت في العصر الإسلامي ، وعلى تسامح الولاة والأمراء والخلفاء ، مع المسيحيين في مصر ، وعلى تشدد البعض منهم . كذلك يتضح لنا من كتابات ساويرس أن حكام مصر الإسلامية كانوا يتخذون الأصدقاء من بين أهل البلاد الأقباط ، ومن الرهبان والبطارقة ، ورجال الدين للمسيحيين عامة .



وقد أشار ساويرس في تاريخه إلى الرخاء في مصر في معظم الأحيان ، كما فصل الكلام عن القحط والوباء والمجاعات في بعض السنين ، بل إن ساويرس يهتم بهذه الظواهر التي ترد في حوليات الكنيسة المصرية أكثر من اهتمام سائر المؤرخين بها ، وينفرد بذكر بعض المجاعات التي يرد ذكرها لدى غيره من المؤرخين المصريين .

ولاشك أن ساويرس يشترك مع بقية المؤرخين في ذكر كافة الأحداث الهامة ، مع العناية بشئون مصر على غرار المؤرخين المصريين مسلمين كانوا أو مسيحيين . لكنه يمتاز عليهم جميعاً بأن كتابه له قيمة الحوليات ، والمذكرات ، والمصادر المعاصرة ، في وقت تتلصق فيه المصادر المعاصرة للفتح العربي في مصر وما بعد الفتح بحوالي قرنين ونصف من الزمان فلا نكاد نجد لها اللهم إلا بعض الأوراق البردية ، وكتاب « التاريخ » للمؤرخ المسيحي حنا أسقف نقيوس^(١) ، الذي توفي في أواخر القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) .

· (١) نقيوس : قرية ابشادي الآن — مركز تلا بالمنوفية .

وقد وضع حنا النقيوسى كتابه فى تاريخ مصر باللغة القبطية ، وجاء فيه ذكر الحوادث التى وقعت زمن الفتح العربى لمصر . وقد ترجم هذا الكتاب إلى اليونانية والعربية ، ثم قام أحد القساوسة المصريين بترجمة النسخة العربية إلى اللغة الأثيوبية . ولم يبق مما كتبه هذا المؤرخ المصرى سوى النسخة الأثيوبية التى نشرها الدكتور M. H. Zotenberg مع ترجمة فرنسية لها .

أما أقدم مؤرخ مصرى نعرفه بعد ذلك فهو ابن عبد الحكم صاحب كتاب « فتوح مصر وأخبارها » والمتوفى سنة ٢٥٧ هـ (٨٧٠ - ٨٧١ م) .



ومما يزيد فى قيمة كتاب ساويرس أنه يبين منذ فتح العرب لمصر وجهة نظر المسيحيين والرهبان المصريين نحو الحكومات الإسلامية ، ونحو إخوانهم من المصريين المسلمين .

ولا يهمنى الآن الحديث فيما اشترك فيه ساويرس مع بقية مؤرخى الخلافة ومؤرخى مصر الإسلامية ، وإنما يهمنى الكلام فى حديثنا هذا على بعض ما انفرد ساويرس بالكتابة فيه أو توضيحه .

ولعل من أهم الأمور التى انفرد ساويرس ببيانها أو توضيحها بحكم تأريخه للبطاركة والكنيسة وللأقباط ، ما كتبه عن مركز المسيحيين فى مصر الإسلامية من الناحية الاجتماعية ، ومدى تمتعهم بالحرية الدينية ، وقياسهم بشعائرهم ، والاحتفال بأعيادهم ، وبناء أو تجديد كنائسهم ، وعلاقة المسيحيين بإخوانهم المسلمين فى مصر وفى غيرها من البلدان ، وموقفهم من الحكومات الإسلامية المتعاقبة فى مصر الإسلامية .



كذلك أفاض ساويرس فى حديثه عن انتشار الاسلام فى مصر ، بل

إنه في بعض الأحيان يعطينا أرقاماً بعدد الذين تحولوا إلى الدين الإسلامي في ظروف معينة .

*

إذا قرأنا ساويرس سوف نخرج بأن العرب حين جاءوا لفتح مصر عمدوا إلى التغام مع الأقباط ، أهل البلاد الأصليين . أما حربهم فكانت موجهة ضد البيزنطيين المسيطرين على مصر حينذاك .

وكانت أول حسنة من حسنات العرب نحو أهل البلاد بعد فتحها ، أن أعطى عمرو بن العاص بطل فتح مصر ، الأمان للأب بنيامين بطرك الأقباط الذي كان مختلفاً بالصعيد منذ قدوم قيرس ، أو المقوقس ، والياً على مصر من قبل الأمبراطور البيزنطي هرقل .

وقد طرب أهل مصر جميعاً لعودة راعيهم بعد غيبة دامت ثلاثة عشر عاماً . وبالع عمرو بن العاص ، قائد العرب في مصر وبطل فتحها ، في الحفاوة به ، وأعطاه الحرية ليشرّف على الكنائس ويرعى الأقباط .

ولا نستبعد أن يكون الأقباط قد وقفوا من وراء راعيهم ، بشدون أزر العرب حين أغار البيزنطيون أو الروم على الأسكندرية يريدون استرجاع مصر بعد أن فتحتها العرب بثلاث سنوات .

وقد أكد ساويرس أن الحكومة الإسلامية منذ البداية ، انتصرت للأقباط الأرثوذكس أو اليعاقبة على أعدائهم في المذهب وهم الملكانيين .

وكما اعتبر الأقباط أن الملكانيين هم أتباع الملك البيزنطي ، وأنهم ليسوا أعداءهم في المذهب الديني فقط وإنما أعداءهم في القومية ، كذلك آزر العرب الأرثوذكس باعتبارهم أصحاب البلاد ، واعتبروا الملكانيين سندا لأعداءهم الروم (١) .

(١) أنظر ساويرس : تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية ج ٢ ص ٧٨ (الجمعية القبطية) .

ويذكر ساويرس أن الملوكانيين في العصر الإسلامي في مصر ، لم يتمتعوا بالحرية الدينية إلا في فترات وتحت ظروف معينة .



ولم تتدخل الحكومات الإسلامية في الشئون الدينية عند أهل الذمة ، بل كان بعض الأمراء والخلفاء يحضروا كبهم وأعيادهم .

أما أبناء مصر من المسلمين فكانوا لا يجدون غضاظة في الاشتراك مع الأقباط في تلك الاحتفالات .



ولم تكن للدولة الإسلامية سياسة ثابتة بشأن بناء الكنائس والأديرة فكانت تسمح للمسيحيين في معظم الأحيان ببناء كنائس جديدة ، وكانت تمنعهم في بعض الأحيان حتى من إصلاح الكنائس القديمة .



كذلك يبين لنا ساويرس أن الأقباط شغلوا كثيراً من الوظائف في العصر الإسلامي ، وخاصة الوظائف المالية . ويورد ساويرس في مناسبات مختلفة أسماء كثير من كبار الموظفين الأقباط .



ويشيد ساويرس بتسامح الخلفاء الفاطميين اللهم إلا عهد الحاكم بأمر الله الذي كان يمتاز بالتقلب مع جميع المذاهب . بل إن ساويرس يذكر أنه في العصر الفاطمي أصبح « جميع مقدمى الملكة والناظرين في دواوينها وتدير أمورهما كلهم نصارى^(١) » .

(١) ساويرس : المجلد الثاني - الجزء الثالث ص ١٧٣ . (نشر الجمعية القبطية) .

ويذكر ساويرس أن الحكام المسلمين لم يتدخلوا في شئون الأقباط الدينية إلا في النادر حينما يطلب منهم فض النزاع بين الأساقفة ، وذلك حرصاً على الأمن العام .

كذلك لم يعرف عن حكام مصر أنهم عارضوا في تعيين أحد البطارقة بعد أن يتم انتخابه بوساطة الأساقفة إلا إذا اختلف الأساقفة فيما بينهم (١) .
ويؤكد ساويرس أن الدين لم يفرق بين المصريين في الشعور بأنهم أبناء وطن واحد .



أما عن انتشار الإسلام في مصر منذ أواخر عصر الولاة ، فيتضح لنا مما كتبه ساويرس أن العامل المالى من أهم العوامل التى حولت أغلبية الأقباط إلى الدين الإسلامى وطبيعى أننا لا نشك في كتابات ساويرس في هذا الصدد ، إذ أن ساويرس لم يكن ليغفل الكلام على أى اضطهاد يصيب الأقباط لتحويلهم إلى الدين الإسلامى بالقوة .



ويتضح من كتابات ساويرس أن الرهبان كانوا يرفضون الحكومة الإسلامية لأنهم كانوا يقتلون في البداية من دفع الجزية إلى أن بدأ والى مصر عبد العزيز ابن مروان (٦٥ — ٨٨٦ = ٦٨٤ — ٧٠٥ م) سنة فرض الجزية عليهم .

والمعروف أن الرهينة كانت منتشرة حينذاك في مصر . فالرهبانية نتيجة طبيعية للتعاليم المسيحية الأولى . وقد ساعد على انتشارها ما وقع للمصريين من ظلم واضطهاد زمن البيزنطيين ، ففضل الكثيرون أن يعيشوا في عزلة عن العالم منفردين أو جماعات في أديرة ولما كان الراهب لا يملك شيئاً ويعيش في عزلة

(١) ساويرس : ص ٢١ — ٢٤ (P.O.T.V.)

عن العالم ، لذا لم تفرض عليه أى ضريبة . على أن الأديرة التى كانت تزداد كثرة على مر الأيام ، ما لبث أن وقف عليها أملاك كثيرة ، وما لبثت أن احتوت المجوهرات والأموال والنفائس . لكن الحكومة فى عهد الرومان والبيزنطيين أعفت الأديرة والرهبان من الضرائب .

ولما فتح العرب مصر حافظوا على هذا التقليد . وما لبث العرب أن فطنوا إلى أن الأديرة أصبحت تملك ثروات ضخمة وإلى أن كثيراً من الأقباط لجئوا إليها كي يتخلصوا من الضرائب .

ولذا نرى والى مصر عبد العزيز بن مروان — وأخ الخليفة عبد الملك بن مروان — يأمر بإحصاء الرهبان وفرض الجزية عليهم . كما أنه ألزم الأساقفة بأن يؤدوا قدرًا معينًا من المال سنويًا بالإضافة إلى خراج أملاكهم .

*

ويذكر ساويرس فى مناسبات مختلفة أن التشريعات المالية الخاصة بالأقباط أو الأساقفة أو الرهبان أو البطرك كانت تصدر بتعريض من الأقباط ورجال الدين المسيحيين أنفسهم .

وكانت الحكومة الإسلامية تفرض أشد العقاب على الرهبان أو رجال الدين الفارين من الضرائب ، كما كانت تتشدد فى جمع الجزية من الأقباط .

ويبين ساويرس أن كثيراً من الأقباط أسلموا ليتخلصوا من الجزية والضرائب المفروضة عليهم ، كما يذكر أن الأقباط الذين بقوا على دينهم قاموا بمقاومة سلبية ضد الحكومة ، تنطوى على الهروب من مكان إلى مكان ، وهجر الأراضى الزراعية ، وذلك منذ خلافة الوليد بن عبد الملك الأموى (٨٦ — ٩٦ هـ = ٧٠٥ — ٧١٤ م) وفى أثناء ولاية أخيه عبد الله بن عبد الملك (٨٦ — ٩٠ هـ) .

سكن والى مصر أمر بوسم الغرباء الذين وجدوا في الأقاليم المختلفة ، على أيديهم وجباهم وأرسلهم إلى أماكن مختلفة (١) .

واستمرت حركة الهروب في ولاية قرّة بن شريك الذي أتى بعد عبد الله بن عبد الملك (٩٠ — ٩٦ هـ) . وتشدد قرّة في قمع تلك الحركة والقضاء عليها .

*

ونلاحظ أن حركة الهروب لم تكن جديدة في التاريخ المصري فكثيراً ما كان الفلاحون يهجرون قراهم في العصر البيزنطى فراراً من دفع الضرائب .

وقد اتخذت حركة الهروب في عهد قرّة بن شريك شكلاً واسعاً . فيذكر ساويرس أن أسرات بأكملها كانت تهرب من مكان إلى مكان فراراً من دفع الضرائب . واضطر قرّة إزاء هذا إلى إنشاء هيئة خاصة لوقف تلك الحركة وإعادة كل شخص إلى موضعه . وظل قرّة يقاوم تلك الحركة بنشاط إلى أن توفي سنة ٩٦ هـ = ٧١٤ م .

ويؤيد كلام ساويرس ما استخلصناه من الأوراق البردية العربية واليونانية التي ترجع إلى عهد هذا الوالى (٢) .

وبعد وفاة قرّة والخليفة الوليد ، ولى خراج مصر أسامة بن زيد التنوخى في خلافة سليمان بن عبد الملك .

وقد تشدد أسامة بن زيد في طلب الجزية والخراج . وأسلم الكثيرون في أيامه كي يتخلصوا من الأعباء المالية ، ولكن حركة الهروب استمرت ، من جانب الذين أثقلت كاهلهم الأعباء المالية ولم يرغبوا في اعتناق الدين الاسلامى .

وقد أمر أسامة ألا يأوى أحد ، غريباً في الكنائس أو الفنادق أو السواحل .

(١) ساويرس ص ٥٦ . . . (P.O.T.V.)

(٢) أنظر مثلاً ، Grohmann: Arabic Papyri. vol. III. p. 24, Bell: Translations ، of the Greek Aphrodito Papyri (Der Islam, Band II.) pp. 270, 274-275.

ويذكر ساويرس أنه لشدة الخوف من أسامة بن زيد طرد الناس من كان عندهم من الغرباء أو الهاربين (١) .

ولكى لا يتمكن أحد من الهروب من منطقة إلى أخرى عملت سجلات للأهالى أشبه بالبطاقات الشخصية اليوم . فالزم كل شخص يريد الانتقال من جهة إلى أخرى فى أنحاء القطر ، أو يريد ركوب سفينة أو النزول منها ، أن يحمل معه سجله . أما من فقد سجله أو أتلغه فقد أزمه الوالى بالحصول على سجل آخر مقابل دفع خمسة دنانير (٢) .

والواقع أن ساويرس هو المؤرخ الوحيد الذى كتب وفصل لنا الكلام على حركة الهروب ، تلك الحركة التى تنطوى على مقاومة الأقباط لحكومة العرب مقاومة سلبية بعدما أصبح الالتجاء إلى الأديرة ، لا يعفيهم من الالتزامات المالية منذ خلافة عبد الملك بن مروان وولاية أخيه عبد العزيز على مصر .



وكان القروض أن من يسلم يعفى من الجزية . والظاهر أن نفراً كان قد أسلم حتى زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ = ٧١٧ - ٧١٩ م) بدليل أن حيان بن سريج متولى خراج مصر كتب إلى عمر بن عبد العزيز يقول : « أما بعد فإن الاسلام قد أضر بالجزية ... » وكان هذا الوالى يرى أن تبقى الجزية على من يسلم . ولكن الخليفة أرسل إليه رداً شديداً يقول فيه : « فضع الجزية عن أسلم ، قبح الله رأيك ! ! فان الله إنما بعث محمداً صلى الله عليه وسلم « هادياً ولم يبعثه جايياً .. » (٣)

(١) ساويرس ص ٦٨ ... (P.O.T.V.)

(٢) ساويرس ص ٧٠ (P.O.T.V.)

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر (طبعة تورى) ص ١٥٦ ، المقرئى الخطط ج ١ ص ٧٨ (ط . بولاق) .

ولكن سياسة أخذ الجزية ممن يسلم كانت قد بدأت على يد الحجاج بن يوسف الثقفي والى العراق من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ = ٦٨٤ — ٧٠٥ م) وذلك حتى لا يؤثر اعتناق الدين الاسلامى فى ميزانية الدولة .

أما عبد العزيز بن مروان والى مصر من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان فإنه لم يقدم على تنفيذ تلك الخطوة ، وإن كان من المحتمل أن هذه السياسة كانت قد بدأت فى مصر قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بدليل أن إعفاء من يسلم من الجزية كان يترتب عليه إسلام الكثيرين . كذلك لم تستمر سياسة عمر بن عبد العزيز فى الخلافة الاسلامية عامة وفى مصر خاصة بعد وفاته والتى تنطوى على إعفاء من يسلم من الجزية .

فيذكر ساويرس مثلاً أنه فى خلافة مروان بن محمد ، أعلن والى مصر حفص بن الوليد (١٢٧ — ١٢٨ = ٧٤٥ — ٧٤٦ م) إعفاء كل من يسلم من الجزية ، فاعتنق نحو أربعة وعشرين ألفاً من الأقباط الدين الإسلامى (١) . كذلك يذكر ساويرس أن الخليفة العباسى الأول أبا العباس عبد الله السفاح قرر أن يعفى من الجزية كل من يعتنق الدين الإسلامى ويقيم شعائره ، فتخلى كثير من المسيحيين ، أغنياء كانوا أو فقراء ، عن دينهم واعتنقوا الدين الإسلامى بسبب فداحة الجزية والأعباء للقاء عليهم (٢) .

*

ومما لا نشك فيه أن الأمثلة التى يوردها ساويرس ، والتى تبين أن الأقباط الأغنياء ضجوا من الجزية والضرائب كما ضج الفقراء ، تظهر أن الجزية كانت للمورد الرئيسى للمال الذى تعنى به الحكومة الإسلامية ، وأنها كانت أمراً ثقيلاً ، ولم تكن بالضريبة المهينة وإلا لما حلت الكثيرين على التخلي عن دينهم .

(١) ساويرس ص ١١٦ — ١١٧ ... (P.O.T.V.)

(٢) ساويرس ص ١٨٩ — ١٩٠ ... (P.O.T.V.)

وتؤكد كتابات ساويرس أن الحكومة الإسلامية في مصر لم تحدد الجزية على أهل الذمة بعد الفتح ، وإنما اكتفت بفرضها وتركت تقديرها للظروف . وهذا يذكّرنا برواية كتبها أقدم مؤرخ مصرى مسلم وهو ابن عبد الحكم ، إذ يقول أن أحد أصحاب السكور الأقباط (والكورة لفظ مشتق من اليونانية ومعناه قسم من أقسام مصر) قدم على عمرو بن العاص فقال له : « أخبرنا ما على أحدنا من الجزية .. » . فقال عمرو وهو يشير إلى ركن الكنيسة : « لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ما عليك . إنما أتم خزانة لنا إن كثر علينا كثر عليكم ، وإن خفف عنا خففنا عنكم (١) » .

على أن الأقباط بدءوا منذ سنة ١٠٧ هـ (٧٢٥ م) في التخلي عن مقاومتهم السلبية وأخذوا يقاومون حكومة العرب مقاومة إيجابية وذلك بالقيام بالثورات العلنية ضد الحكومة .

والعروف أن العرب تركوا للمصريين أراضيهم ، وأمنوم عليها وفرضوا عليها الخراج . ولم تكن أرض مصر في بداية الفتح العربى لها أرض خراج فحسب — أى أرض تفرض عليها الضريبة العقارية — وإنما نشأ فيها أرض العشر ، أما قطعة منحت لبعض المسلمين ، أو أرض حصلوا عليها من الحكومة أو الأقباط بطريق الشراء ، أو أرض موات (٢) احتلوا .

ونلاحظ أن الأراضي التي كانت ملكا خاصا للباطرة أو التي هرب أهلها أو هلكوا زمن الفتح العربى ، آلت إلى حكومة العرب في مصر . وقد زادت تلك الأراضي زيادة كبيرة أثناء الحكم العربى نفسه بما أضيف إليها من الموات أو الأرض المهجورة .

وكانت الأراضي التي يمتلكها المسلمون في بداية الفتح العربى لمصر ، لا يدفعون

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر (طبعة تورى) ص ١٥٣ — ١٥٤ .

(٢) الموات بعكس العامر من الأرض أى الأرض المهجورة التي تحتاج إلى تعمیر وإصلاح .

عنها خراجاً وإنما كانوا يدفعون عنها العشر زكاة ، كما يركى المسلم عن أنواع الأموال الأخرى . ومن الوجهة النظرية كان القبطى الذى يعتنق الاسلام تصبح أرضه عشرية

ولا شك فى أن ذلك حدث طويلاً ، ثم رأت الحكومة أن فى هذا جل الخطر على مالية البلاد ، فأصبح نوع الضريبة متصلاً بالأرض نفسها ، وأصبح القبطى إذا اعتنق الاسلام لا تعفى أرضه من الخراج .

والواقع أن هذه العملية يمكن الدفاع عنها من وجهة النظر المالية والاقتصادية ، لأن دخل الحكومة ومالياتها يجب أن يكونا مستقلين إلى حد كبير عن الظروف الخاصة غير المنظورة كاعتناق الأشخاص الدين الاسلامى ، مما يصعب على الحكومة تقدير أثره فى مالياتها . بل ان هذه القاعدة لم تلبث أن طبقت على العرب أنفسهم بحيث أنهم إذا اشتروا أرضاً عليها خراج ظلوا يدفعون هذا الخراج الواجب عليها ولم تصبح هذه الأرض عشرية .

*

وحين بدأ الأقباط يشعرون ضد حكومة العرب بسبب مطالبها المالية المجحفة ، وجدوا فى العرب الذين زاد عددهم فى مصر وأصبحوا يملكون أراضى خراجية ، شريكاً لهم فى تلك الثورات . ولهذا نرى سائر مؤرخى مصر الاسلامية يشتركون مع ساويرس فى ذكر تلك الثورات بل يفصلون الكلام أحياناً فيما لا يفصل فيه مؤرخ البطارقة .

وقد تعددت ثورات الأقباط مع ثورات العرب وشملت الوجهين البحرى والقبلى . وكان أعنف هذه الثورات تلك التى كان يقوم بها أهل البشمر أو البشرد ، وهى المنطقة الرملية الساحلية بين فرعى دمياط ورشيد .

*

ولم يزل الأقباط يقومون بالثورة بعد الأخرى طوال القرن الثانى الهجرى

والثامن الميلادى ، وكانت حكومة العرب تقابل القوة بالقوة ، وتشددت فى إصلاح الأرض الموات وفى مراقبة الزراعة والهجرة .

*

وكان يتبع اخناد تلك الثورات فى العادة تحول عدد كبير من الأقباط إلى الدين الإسلامى .

وكان آخر تلك الثورات وأعظمها تلك التى انتهت فى بداية القرن الثالث الهجرى (٢١٧ هـ) والتاسع الميلادى (٨٣٢ م) بمجىء الخليفة المأمون وإخضاعه للتأثرين التى كان من نتائجها أن أصبح المسلمون أغلبية فى القطر المصرى .

*

ويخبرنا ساويرس أن الخليفة المأمون صاحب معه إلى مصر البطرك ديونوسيوس بطرك انطاكية (١) وأنه استعان به وبيطرك الأقباط الأنبا يوساب ، لإخماد ثورة البشموريين باللين والمفاوضة ، ولما لم ينفع اللين سار إليهم قائده الأفشين لمحاربتهم ، ثم سار إليهم بنفسه وقضى على حركتهم .

*

ويتضح لنا مما كتبه ساويرس أن الشعور الوطنى كان ضعيفاً بين المصريين آنذاك ، فلم يكن فى ثورات الأقباط ضد حكومة العرب عنصر وطنى ، بل كانت كلها بسبب الضرائب ، أما لحل الحكومة على تخفيفها وعدم اتباع القسوة فى جبايتها ، واما للهرب من دفعها . ولعل ضعف هذا الشعور الوطنى كان أكبر عون للعرب للقضاء على حركات الأقباط .

ويؤكد سلبية الشعب المصري حينئذ ما نعرفه من أن أهل البلاد لم يشتركوا في الحركات السياسية والدينية التي قامت في الخلافة ، والتي اشترك فيها الجند العربي في مصر والأجناد الأخرى الذين أتوا إليها في عهد الدولة العباسية ، مثل الثورة إلى انتهت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان ، والنزاع بين علي ومعاوية ، والخلاف بين الأمين والمأمون .

أما الأقباط فقد اشتركوا فقط في معاونة العباسيين الذين كانوا قد نجحوا في إسقاط الدولة الأموية في المشرق والذين أتت جيوشهم وراء الخليفة الأموي مروان بن محمد في مصر .

ولا يدعنا ساويرس تتلس الأسباب التي دعت الأقباط إلى معاونة العباسيين في مصر فيذكر أن العباسيين وعدوا الأقباط بتخفيف الجزية والخراج عنهم (١) .



والواقع أننا لا نجد مؤرخاً غير ساويرس يفسر لنا السبب الذي حمل أغلبية القبط على التحول إلى الدين الإسلامي . فساويرس يؤكد دائماً أن الهروب من الجزية ومن الضرائب كان أكبر عامل على انتشار الإسلام في مصر .

وهو يزن دائماً الولاة والأمراء والخلفاء القواطم بالميزان المالي ، ولهذا ترى مؤرخ البطارقة قد يحكم على أمير أو خليفة واحد حكيم على طرفي نقيض ، لأن هذا الأمير قد يكون رحيماً بأهل الذمة في وقت من الأوقات ، وقد يشتد في جمع الضرائب والجزية في وقت آخر ، ومثل ذلك كلام ساويرس على الخليفة عمر ابن عبد العزيز ، وهشام بن عبد الملك ، والخليفة المتوكل على الله العباسي وأمير مصر أحمد بن طولون .

(١) ساويرس ص ١٦٠ ، ١٦٧ — ١٧٠ ، ١٧٢ — ١٧٤ ، ١٨٧ — ١٨٨



وواضح من كتابات ساويرس أن الأساقفة والبطاركة ورجال الدين المسيحيين كان يفرض عليهم أموال كثيرة ، وكان رجال الدين يلجئون بدورهم إلى الشعب القبطي ليدفع هذه الأموال . وكانت أحسن فرصة للخلاص من كل هذه الأعباء الدخول في الدين الإسلامي .

ومن الأمثلة الصارخة التي يبين فيها ساويرس إسلام الكثيرين بسبب الفقر وقلة ما معهم من المال ما حدث في خلافة المنتصر العباسي (٢٤٧ — ٢٤٨ هـ — ٨٦١ — ٨٦٢ م) حينما ولي خراج مصر أحمد بن محمد بن المدبر ، إذ فرض هذا الوالي ضرائب باهظة على الكنيسة وعلى الأقباط عامة مما دفع الكثيرين إلى التحول إلى الاسلام .



والواقع أن مغالاة ابن المدبر في ابتزاز الأموال من مصر لم تكن وفقاً على المسيحيين وإنما كانت عامة على أهل مصر كلهم كما يذكر ساويرس وسائر المؤرخين (١)

والعروف أنه أنشئ في العصر العباسي ديوان خاص للنظر في شئون أهل الذمة سمي « ديوان الجوالى » وكان على رأسه موظف من كبار المسلمين .



ويحدثنا ساويرس عن شخصيات من رجال الدين الأقباط الذين خرجوا للشكوى في مقر الخلافة العباسية من الأعباء المالية ، ومثل ذلك خروج أحد رجال الدين المسيحيين في مصر واسمه ابراهيم إلى مقر الخلافة في أيام الخليفة المعتز

(١) ساويرس - المجلد الثاني ج ١ ص ٢٧ - ٢٨ (نشر الجمعية القبطية) .

(٢٥٢ — ٢٥٥ هـ — ٨٦٦ — ٨٦٩ م) يشكوا تعسف ابن المدبر ، فكتب الخليفة سجلاً بالتخفيف عن النصارى ، ثم أكد هذا السجل الخليفة المهتدى (٢٥٥ — ٢٥٦ هـ) الذى ولى بعد المعتز والذى أمر بأن يرد إلى النصارى ما اغتصب منهم من المنقولات والأراضى (١) .

*

وقد أتيح لأهل الذمة فى مصر وفى مختلف أنحاء الخلافة أن يتقلدوا وظائف مختلفة فى الدولة وأن يزداد نفوذهم حتى وصل بعضهم إلى الوظائف العليا فى الإدارة ، كما وصل آخرون إلى أن يصبحوا الكتاب الرئيسيين والوزراء عند بعض الولاة والأمراء والخلفاء .

وكان هذا يؤدى فى بعض الأحيان إلى احتجاج الفقهاء وثورة الشعب للمطالبة بالحيلولة دون سيطرة أهل الذمة ، مما كان يستتبع إصدار تشريعات تحد من نشاط أهل الذمة وتبعدهم عن وظائف الحكومة وتلزمهم بالتزام زى يميزهم عن المسلمين .

ومن ذلك ما حدث فى عهد الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز الذى أمر بعزل أهل الذمة من مناصب الدولة الهامة ومنعهم من انشاء الكنائس أو المعابد الجديدة ومن لبس العمام . وقد نسبت هذه الاجراءات خطأ إلى عمر بن الخطاب . ويحدثنا ساويرس عن عمر بن عبد العزيز بأنه كان يفعل خيراً عظيماً أمام الناس ، ويفعل السوء أمام الله ، إذ أمر باعفاء الأساقفة والكنائس من الخراج ، وعمر المدن التى خربت ، وأبطل الجبايات (معناها الضرائب للمستحدثة) فعاش الأقباط فى أمن وهدوء ، ولكنه ما لبث أن أرسل كتاباً يأمر فيه الأقباط بالتخلي عن أعمالهم فى الدولة ماداموا على دينهم ، أما من يريد منهم الاحتفاظ بعمله

(١) ساويرس — المجلد الثانى ج ١ ص ٣٢ — ٣٣ (نشر الجمعية القبطية) .

فليكن على دين محمد ، ولهذا سلم الأقباط ما بيدهم من الوظائف والأعمال إلى المسلمين (١).

كذلك يذكر ساويرس أن الخليفة المتوكل على الله العباسي (٢٣٢ — ٨٤٧ = ٨٦١ م) أمر بهدم الكنائس وأن يتميز المسيحيون واليهود في لباسهم عن المسلمين كما أمر أن يشغل الوظائف المسلمون فقط . ويذكر ساويرس أن كثيرين أسلموا حينئذ إما لحاجتهم وفقدهم ، وإما رغبة منهم في الإبقاء على مناصبهم (٢).

والواقع أن مؤرخي الخلافة ومؤرخي مصر الإسلامية يشتركون مع ساويرس في تفصيل اضطهاد المتوكل لأهل الذمة .

*

لكن من الملاحظ أن التشريعات التي كانت تصدر ضد أهل الذمة ، لم تكن تنفذ كاملة ، وكان أثرها يخف كثيراً إلى أن تقوم تشريعات جديدة لتأكيدها .

ولعل أبلغ مثل لذلك أن ساويرس نفسه يعود فيمتدح المتوكل مدحاً كثيراً ، فيقول أنه في أواخر أيام المتوكل استقامت أمور النصارى وأسبغت عليهم النعم العظيمة (٣).

*

ويظهر أيضاً مما كتبه ساويرس أن التمييز بين المسلمين وأهل الذمة في الزى ، لم يكن المقصود منه دائماً الخط من شأنهم أو تحقيرهم ، فقد أمر الوزير الفاطمي

(١) ساويرس : ص ٧١ - ٧٢ (P.O.T.V)

(٢) ساويرس : المجلد الثاني ج ١ ص ٤ (نشر الجمعية القبطية) .

(٣) ساويرس : المجلد الثاني ج ١ ص ١١ (نشر الجمعية القبطية) .

بدر الجمالى ، بأن يميز بين المسلمين والنصارى ، وبين النصارى واليهود فى اللباس .
وكان ذلك بناء على مشورة مستخرج الجوالى (أى القائم بشئون الجزية) (١) .
ولا يتطرق إلينا الشك فى أن هذا التمييز فى أثناء الخلافة الفاطمية المتسامحة ،
وفى عهد وزير عرف بالتسامح الشديد ، وبناء على مشورة المشرف على جمع الجزية ،
لا يتطرق إلينا الشك فى أن هذا التمييز كان لتيسر جمع الجزية المقررة على النصارى
واليهود فى مصر .

المساجلات الدينية :

ونعرف مما كتبه ساويرس أنه كانت هناك مساجلات دينية فى بلاط الخليفة
الفاطمى المعز لدين الله (٣٦٢ — ٣٦٥ هـ = ٩٧٣ — ٩٧٥ م) للعناظرة
والتحدث فى الأديان السماوية الثلاثة والمفاضلة بينها . وكان ساويرس نفسه ممن
جادل شيوخ المسلمين واليهود فى بلاط المعز (٢) .



ويشبه هذا ما وصل إلينا من رسائل ونصوص فى الدفاع عن الإسلام
وأخرى فى الدفاع عن النصرانية تشهد بأن مناقشات دينية كانت تدور فى البلاط
العباسى ، يسمح فيها لأعلام المسيحيين بعرض محاسن النصرانية ، ويتكلم أعلام
المسلمين ، أو يكتبون فى الرد عليهم وبيان محاسن الإسلام .

ومن ذلك ، الدفاع الذى ألقاه تيموثاوس بطرك النساطرة (سنة ١٦٤ هـ =
٧٨١ م) أمام الخليفة المهدى .

ومنها رسالة كتبها عبد المسيح بن اسحاق الكندى تضم مساجلة قامت فى
بلاط المأمون سنة (٢٠٤ هـ = ٨١٩ م) فى اللقابلة بين محاسن الإسلام والنصرانية .

(١) ساويرس : المجلد الثانى ج ٣ ص ٢١٨ (نشر الجمعية القبطية) .
(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ٢ ص ٩٢ — ٩٤ (نشر الجمعية القبطية) .

وكتب على الطبرى المتوفى سنة ٢٥٠ هـ (٨٥٤ — ٨٥٥ م) كتاباً فى الدفاع عن الدين الإسلامى وشرح حقائقه سماه « كتاب الدين والدولة » .

The Book of Religion and State, edited and translated by A. Mingana, Manchester 1922-1923

وأشار المؤلف فى هذا الكتاب إشارات كثيرة إلى الكتاب المقدس ، ولعله اعتمد فى ذلك على نص التوراة السريانى أو على ترجمة عربية قديمة .

والواقع أن أقساماً من التوراة كانت قد نقلت إلى العربية فى نهاية القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى) عن السريانية أو اليونانية . ولكن أول ترجمة عربية هامة للتوراه كانت على يد سعيد الفيومى المصرى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى (النصف الأول من القرن العاشر الميلادى) ولا تزال معتمدة عند اليهود المتكلمين بالعربية إلى اليوم .

ولا ريب فى أن هذه الترجمات مكنت بعض علماء المسلمين من مناقشة النصارى ومن بين أولئك العلماء الجاحظ .

والواقع أن العلاقة كانت طيبة فى معظم الأحيان بين المسلمين وأهل الذمة وأن التسامح الدينى الذى قام فى الامبراطورية الإسلامية لم تكن تعرفه أوروبا فى العصور الوسطى بل أنها لم تعرفه إلا بعد الثورة الفرنسية .

الاسكندرية :

ونلاحظ أن ساويرس يعنى بالتأريخ للاسكندرية عناية خاصة . وليس هذا بمستغرب فالاسكندرية كانت مقراً لبطركية الأقباط . ولذا نراه يسميها فى معظم الأحيان المدينة العظمى .

*

ويذكر ساويرس أن الاسكندرية كانت تعرف باسم مدينة قيسرون ويقول

أيضاً أنها تسمى باللغة العبرانية مدينة آمون^(١).

ويؤكد ساويرس في مناسبات مختلفة ما نستشفه من سائر المصادر بأن الاسكندرية كانت منذ العهد اليوناني حتى عصر الأخشيديين تعتبر في معظم الأحيان جزءاً مستقلاً عن مصر حتى في القضاء^(٢).



وبهذه المناسبة عندما وصل إلى الأمير أحمد بن طولون ، تقليد بولاية جميع أعمال مصر من الخليفة العباسي ، يذكر ساويرس أن هذا الأمر كان بخلاف ما جرت به العادة فإنه لم يكن بين والي الاسكندرية ووالي مصر معاملة ولا خطاباً بل كانوا يتهادون الهدايا فيما بينهما وكانوا من تحت سلطان واحد^(٣).

كذلك يحدثنا ساويرس عن أهمية الاسكندرية التجارية وأنها احتفظت بتلك الأهمية بعد فتح العرب لها فظلت ميناءً تجارياً هاماً تأتيناها التجارة براً وبحراً^(٤).



ولم يفت ساويرس أن يتكلم عن تحسين مدينة الاسكندرية . فالعروف أن الروم كثيراً ما أغاروا في العصر الاسلامي على الاسكندرية أو غيرها من الثغور . وقد أغار الروم على دمياط وسواحل مصر في خلافة المتوكل على الله العباسي (٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م) وحين كان عتبة بن اسحق واليها عليها . ويظهر أن غزو الروم في تلك المرة كان وقعه شديداً ، ولذا نرى الخليفة المتوكل ينفق الأموال

(١) ساويرس : ص ١٠٥ — ١٠٦ (P.O.T.L) .

(٢) قارن سيدة إسماعيل كاشف : مصر في عصر الأخشيديين ص ٢١٩ .

(٣) ساويرس : المجلد الثاني ج ١ ص ٥٩ (نشر الجمعية القبطية) .

(٤) ساويرس : المجلد الثاني ج ١ ص ٥٣ (نشر الجمعية القبطية) .

في بناء الأسوار والحصون في تنيس ودمياط والاسكندرية وجميع الأعمال بالبرلس ورشيد وغيرها ، ونعرف من مؤرخ البطارقة أن هذه الأعمال تمت في عهد خليفة عنيسة بن اسحق في مصر وهو الوالى التركى يزيد بن عبد الله^(١) (٢٤٢ — ٢٥٣ هـ = ٨٥٦ — ٨٦٧ م)



ويثنى ساويرس على الخليفة المتوكل ثناءً كثيراً لأنه أمر بتوصيل القناة التي تجلب ماء النيل إلى داخل الاسكندرية . وكان الماء العذب لا يصل قبل ذلك إلى الاسكندرية إلا وقت الفيضان . وبعد حفر هذا الخليج أصبحت المراكب الكبار تصل إلى داخل المدينة وكثرت المراكب والتجار في الاسكندرية كما زرع الناس الكروم والبساتين على جانبي القناة^(٢) .



ويحدثنا ساويرس عن ثائر من سكان الاسكندرية من بنى مدلج قام بثورة في أواخر عصر الولاة في الوجه البحرى وانضم إليه جماعة كبيرة مقاتلة من أصحابه ، ومن العربان ، وأخذوا يهاجمون عمال الخراج ويأخذون ما لديهم من أموال . ويذكر أنه لما زادت جماعته ، حاصر مدينة الاسكندرية ، ولكنه لم يستطع فتحها بأى وجه من الوجوه ، وذلك لوقوف حصونها حجب عثرة في سبيل ذلك ، ولعدم وجود آلات لك الحصون لدى الثوار ، ومع ذلك فأهم حاصروها ومنعوا الليرة من الوصول إليها عن طريق البحر والبحيرة . ويذكر ساويرس أنه لما طال حصار الاسكندرية اجتمع رؤساؤها ونشاورا مع واليها واتفقوا على احاطتها بسور كبير حولها . وقد اشترك في بناء هذا السور أهل الاسكندرية ، إذ بنى كل صاحب دار أو أرض حائطاً أمامه ووصله إلى حائط جاره ، وبذلك أصبح للاسكندرية

(١) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ١٠ (نشر الجمعية القبطية) :

(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ١٠ ، ١١٠ (نشر الجمعية القبطية) .

سور حولها وجعلوا له أبواباً ، ولم يكن يفتح إلا باب واحد في المرة الواحدة وبذلك تحصنت الاسكندرية وأمن أهلها الأعداء .

ولما وصل والى مصر مزاحم بن خاقان (٢٥٣ — ٢٥٤ هـ = ٨٦٧ — ٨٦٨ م) استطاع أن يشتت هؤلاء الثوار الذين كانوا قد اتخذوا مراکز لهم بين بنا وأبو صير في الوجه البحرى فأعمل فيهم القتل بالسيف وأغرق آخرين وانهزم من بقى منهم في الجبال بالصعيد (١) .

اللواتيون والشدة العظمى

ومن الأمور التى يوضحها ساويرس وتساعدنا عل فهم الوضع الحقيقى للأمور ما يذكره عن الشدة العظمى التى حدثت أيام الخليفة المستنصر بالله الفاطمى .

فقد ذكر المؤرخون المصريون مثل ابن ميسر ، والمقرىزى ، وأبى المحاسن ابن تغرى بردى ، أن الشدة العظمى كان سببها انخفاض ماء النيل وانتشار الوباء فى مصر حتى انعدمت الغلات من أرض مصر وأكل الناس البغال والحمر والمبىة ثم أكل بعضهم بعضاً .

ولكن مؤرخ البطارقة يبين بوضوح أثر القلاقل والفتن فى إيجاد هذه الشدة ، فقد عمت القوضى والحروب بين الجند وخاصة بين السودانية والأتراك ، فكانت القاهرة فى يد الجند الترك ، وكان الصعيد فى يد الجند السودانية ، وكانت الاسكندرية وجزء كبير من الدلتا فى يد فريق آخر من الجند التركية تساعدهم قبائل قيس ولواتة ، ويبين ساويرس تسلط اللواتيين ، وهى قبائل بربرية الأصل ، على الريف ويذكر أنهم ملكوا أسفل الأرض أى الوجه البحرى ، وأصبخوا يزرعونه كما يريدون بلا خراج ولم يهتموا بحفر الترعى أو عمل الجسور وانفردوا

(١) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ٣٩ — ٤٤ (بشر الجمعية القبطية) .

بالزراعة دون غيرهم وامتنعوا عن بيع الغلات ، وكانت النتيجة أن رزئت مصر
بفترة مجاعة قاربت من سبع سنين عرفت بالشدة العظمى (٤٥٩ — ٤٦٥ هـ =
١٠٦٦ — ١٠٨٢ م) .



وقد استطاع بدر الجمالى والى عكا الذى استدعاه الخليفة المستنصر لتولى
الوزارة فى مصر ، أن يقبض على ناصية الحال فيها فأباد اللواتيين من الريف ،
وسار إلى الصعيد ففتحته ثم عاد إلى مصر وأقام بها ورتب الأمور فيها كما كانت
عليه فى السابق .

ويذكر ساويرس أن أميراً عرف بكنز الدولة كان قد ملك الصعيد الأعلى
فلما وصل بدر الجمالى إلى مصر هرب كنز الدولة إلى النوبة فأرسل بدر الجمالى
رسولا إلى ملك النوبة كي يسلم له كنز الدولة . وقد سلمه الملك لرسول بدر الجمالى
الذى قتله وصلبه عند باب الحديد الذى يحدد ساويرس موقعه فيما بين القاهرة
المعزية ، وبين مصر أى القسطنطينية أو مصر القديمة (١) .

فكرة الحروب الصليبية

وحين يحدثنا ساويرس عن الصليبيين وقدمهم إلى الشرق لا يعتبر أن هذه
الحروب حرب بين المسيحية والاسلام . وإنما ينظر إلى الصليبيين كغزاة أعداء
للشرق . ويعلق على امتلاكهم لبيت المقدس بأن الأقباط واليعاقبة سوف
لا يستطيعون الحج لاختلافهم والصليبيين فى المذهب الدينى (١) .

(١) أنظر عن الشدة العظمى : ساويرس المجلد الثانى ج ٣ ص ٢٠٣ — ٢٠٥
(نشر الجمعية القبطية) .

(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ٣ ص ٢٤٩ (نشر الجمعية القبطية) .

هذه فكرة مجملة عن ساويرس ومنهجه في الكتابة وأهم ما جاء في كتابه مما
وضح تاريخنا القومى .

ولاشك أن المجال واسع للمؤرخين والجغرافيين واللغويين لدراسة كتاب
تاريخ البطارقة والاستفادة منه .

سيدة اسماعيل كاشف

التصوير الاسلامى فى الأندلس

استمر الحكم الإسلامى فى الأندلس زهاء ثمانية قرون شهدت خلالها البلاد تقدماً وازدهاراً فى مختلف نواحي الحضارة والفنون . وأنتج لنا الفنانون المسلمون هناك روائع من التحف والطرف لا تقل ذوقاً وجمالاً عما صنعه أخوانهم فى المشرق بل أنهم فاقوهم فى بعض الصناعات وأشهرها جميعاً التحف العاجية التى تعد مفخرة لفن عصر الخلافة الأموية بالأندلس والتى لا نجد لها مثيلاً فى الشرق . وذاع تصوير المخطوطات والرسم على الجدران حتى رأى ابن خلدون فى ذلك نوعاً من تقليد المغلوب للغالب فقال « . . . كما هو فى الأندلس لهذا العهد مع أمم الجلالة فأنت تجدهم يتشبهون بهم فى ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأخوالهم حتى فى رسم التماثيل فى الجدران والمصانع والبيوت حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء (١) » .

هذا وتصادفنا إشارات فى الكتب العربية والأسبانية على السواء عن بعض الكتب المصورة ومنها ما جاء فى كتاب الضبى عند ترجمته للوزير الشاعر حسان بن مالك ابن أبى عبدة المتوفى عام ٤٢٠ هـ . ١٠٢٩ م من أنه ألف للمنصور ابن أبى عامر كتاباً سماه كتاب ربيعة وعقيل فيقول « . . . وخرج من عنده وعمل هذا الكتاب وفرغ منه تأليفاً ونسخاً وتصويراً . ويضيف أنه قام بعمل هذا كله فى أسبوع واحد (٢) . وقد أشار المقرئ أيضاً إلى هذا (٣) .

ويحدثنا ابن حزم المتوفى عام ٤٥٦ هـ - ١٠٦٤ م فى كتابه طوق الحمامة

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ١٤ .

(٢) الضبى : بقية الملتصق فى رجال أهل الأندلس ص ٢٥٥ .

(٣) المقرئ : نفح الطيب ج ٢ ص ٢٦٩ .

فيقول «... قلنا أنك لقليل الرأي مصاب البصيرة إذ تحب من لم تره قط ولا خلق ولا هو في الدنيا ولو عشقت صورة من صور الحمام لكنت عندى أعذر (١) .

وقد ورد أن مكتبة ابن فرجون بقرنطة كانت مملأة بالكتب المصورة وأنه كان يقوم بنفسه بتصويرها (٢) وهذا ثاني اسم نصادفه لمن قاموا بتصوير كتب بالأندلس .

أما المصادر الأسبانية فيذكر لنا أحدها أن مكتبة جود يول أسقف مدينة طليطلة في القرن ١٣ م كانت تشتمل على كتب عربية مصورة ومذهبة (٣) . وفي مصدر آخر من القرن ١٠ هـ — ١٦ م ذكر لرسوم حائطية في جنة العريف يمثل أحدها بعض ملوك بني نصر ويمثل الآخر المعارك الحربية التي دارت بينهم وبين المسيحيين (٤) .

وبما لا شك فيه أن كتباً أخرى مصورة ورسوماً جدارية مختلفة كانت موجودة بالأندلس لا تذكرها المراجع التي بين أيدينا . وبما يؤسف له حقاً أن يضع هذا التراث الفني فلا يضل إلينا منه إلا عدد قليل جداً لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة . وقد تضافرت ظروف الدهر وأحداث الزمان فعدت على هذه المخطوطات والرسوم الجدارية وأتلفتها . من ذلك الفتن والثورات التي كانت تنشب بين حين وآخر بين المسلمين في أسبانيا ؛ ونحن نعرف ما تسببه هذه الفتن من خراب ودمار . ومنها الحرائق التي تفدح في المدن فتتلف الكثير من المخطوطات . وما أصاب مكتبة الحكم على أيدي الفقهاء في عهد المنصور بن أبي عامر ليس بغائب عن

(١) ابن حزم : طوق الحمامة ص ١٩ .

(٢) Julian Ribera : *Bibliofolos y Bibliotecas en la España Musulmana* (Disertaciones y Opusculus p 216) وترجم إلى العربية هذا

البحث : جمال محمد محرز : المكتبات وهواة الكتب في أسبانيا الإسلامية ، مجلة معهد المخطوطات العربية . المجلد الرابع عام ١٩٥٨ والمجلد الخامس عام ١٩٥٩

(٣) Millás : *Traducciones Orientales* P 17

(٤) Pérez de Hita : *Guerras civiles de Granada* P516

الأذهان . غير أن أهم هذه الأسباب جميعاً ، وهو ما أدى إلى خنثياع الجزء الأكبر من هذا التراث العظيم ، هو سياسة الاضطهاد التي سار عليها الأسيان بعد القضاء على الحكم الإسلامي في هذه البلاد بتحريض من رجال الدين ، فأجبرقت كتب المسلمين ، حتى ليقال إن الحريق الذي أقيم في باب الرملة بقرنطة بعد خروج المسلمين منها ألهم ما يقرب من مليونين من المخطوطات العربية (١) .

ولقيت الرسوم الجدارية نفس مصير صور المخطوطات فإن سوء العناية بالمباني والمهدم والتخريب أخفى معالمها أو مخاها من الوجود . ولم ينج منها إلا عدد يسير أنقذه من الدمار استخدام المباني لأغراض دينية أو اتخذها مساكن للملوك وعلية القوم ولذلك لم يصل إلينا من الرسوم الجدارية إلا أمثلة قليلة تعتبر أقدم من صور المخطوطات .

وأول هذه الرسوم ذلك الرسم الذي عثر عليه عام ١٩١٢م على أحد جدران مدينة الزهراء أثناء عملية الكشف والتنقيب عن آثارها ، وهو يمثل وجه سيدة من النوع للسبتير الذي يطلق عليه الوجه القمري (شكل ١) .

ونلاحظ أن رسم الوجه على هذا النحو كان شائعاً في الشرق وقتذاك ، فنجدته في رسوم سامراً في قصر الجوسق الخاقاني (٢) وفي مصر في رسوم الحمام الفاطمي المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة والتي عثر عليها بجهة أبي السعود بمصر القديمة (٣) وعلى ورقة من العصر الفاطمي محفوظة بمتحف الفن الإسلامي (٤) . وكان هذا الأسلوب في رسم الوجه موجوداً بمصر على الخزف الطولوني (٥) ولو أنه

(١) أنظر خوليان ريبيريا المرجع السابق ص ٢٢٥ ، جمال محمد محرز ، المكتبات وهواة الكتب . مجلة معهد المخطوطات - ٤ ص ٧٧ .

(٢) زكي محمد حسن : التصوير عند العرب لوحة ٦ .

(٣) زكي محمد حسن : كنوز الناطيين لوحة ٥٤٤٣ .

(٤) المصدر السابق : لوحة ١ .

(٥) زكي محمد حسن : الفن الإسلامي في مصر لوحة ٢٨٠٧/٢٨٠٨ .

أقل جودة وإتقاناً من العصر الفاطمي كما نجده بعد ذلك العصر على بعض قطع من الزجاج الملوّكي ؟ :

فمن أخذ الأندلسيون هذا الأسلوب ؟ هل أخذوه عن العراق أم مصر ؟ والذي نراه هو أن مصر هي التي كان لها الفضل في نقل هذا الأسلوب إلى الأندلس إذ كان شديد التأثير بالأساليب الفنية التي كانت سائدة في مصر وقتذاك . وليس أدل على ذلك من التشابه العظيم بين المنسوجات الفاطمية والمنسوجات الأندلسية من العصر الأموي . وأوضح مثال لذلك منزر هشام المحفوظ بالأكاديمية الملكية للدراسات التاريخية بمدريد (شكل ٢) فهو صناعة وزخرفة يتبع تماماً الأسلوب الفاطمي ولولا النص المنسوج فيه لما تردد أحد في نسبته إلى مصر فنقرأ : « بسم الله الرحمن الرحيم البركة من الله واليمن والدوام للخليفة الإمام عبد الله هشام المؤيد بالله أمير المؤمنين » . وكان حكم هشام بين ٩٧٦ — ١٠٠٩ م .

ومن مظاهر الاتصال الفني الوثيق غير هذا التحف المعدنية والتحف المصنوعة من البللور الصخري . وقد جاء في أحد المصادر العربية أن أحد مهندسي مدينة الزهراء كان مصرياً من أهل الإسكندرية واسمه علي بن جعفر (١) .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن المسلمين في الأندلس رسموا أيضاً السحنة السامية فنجد الوجه للمستطيل والأنف الأفتى ومن ذلك رسوم بعض الرجال على قنينة من الفخار محفوظة بمتحف الآثار بقرطبة .

هذا كل ما وصل إلينا من العهد الأموي وينتهي عهد ملوك الطوائف والمرابطين والموحدين دون أن تصل إلينا رسوم جدارية اللهم إلا بعض رسوم هندسية . . .

وتعد الرسوم الجدارية من العهد الغرناطي بالبرطل ، بأهم ما وصل إلينا من

هذه الرسوم (١) وقد عثر عليها عام ١٩٠٨ م عقب إزالة طبقة من الملاط بالحجرة العليا من المنزل الملاصق لبرج السيدات القائم شرق بهو السباع . وحالة الرسوم سيئة للغاية إذ أصابها تلف شديد أزال معظم ألوانها ، وطمست بعض أجزائها من أثر الدخان الذي تراكم عليها بسبب وضع موقد بالحجرة في وقت ما ، ومن جراء عمليات التجديد المتكررة في طبقة الملاط . ولم يبق من هذه الرسوم إلا ما يزين الجدار الشرقي والجدار الغربي وجزء ضئيل جداً بالجدار الشرقي .

ورسوم هذه الحجرة من نوع التمبل Temple وقوام هذه الطريقة هو أن تذاب الألوان في محلول صمغى أو في زلال البيض وترسم الموضوعات بهذا المحلول على السطح الجاف وهي تخالف طريقة الفرسك التي رسم بها وجه السيدة بمدينة الزهراء إذ تذاب الألوان في محلول جيري وترسم الموضوعات بهذا المحلول على طبقة من الملاط قبل أن تجف تماماً وعندما تجف هذه الطبقة تسكتسب الرسوم بريقاً ولمعاناً فصلا عن النماشك .

وقد حددت الرسوم أولاً بالقلم الأسود أو الأحمر ، ثم لونت بعد ذلك المساحات المحصورة بين هذه الحدود . أما الألوان فهي الأبيض والأحمر والبنفسجى والأخضر والأصفر والأسود والأزرق والذهبي .

أما الموضوعات التي تمثلها هذه الرسوم فقد وزعت على أربعة أربعة يحددها من أعلا اطار مزين بأوراق نباتية ومن أسفل اطار به رسوم هندسية وآخر به كتابات كوفية تشمل جملاً دعائية مثل : اليمين الدائم — العز القائم — البركة . وتمثل الموضوعات جنوداً ممتطين صهوات الجياد وأسرى ورجال داخل خيام وسيدات في هودج على جمال ومناظر طرب وخيولا وجمالاً وبناتاً وقطعاناً من البقر مع حراسها أشكال (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) .

(١) : راجع عن هذه الرسوم : جمال محرز ، الرسوم الجدارية الإسلامية في البرمل بالجيزة . ص ١٥ و ٣٧ .

وقد اتبع المصور نظاماً واحداً في توزيع هذه الصور والموضوعات فرسم مناظر الصيد في الشريط العلوى والخيام والجنود والأسرى والماشية في الشريطين الثانى والثالث ومناظر الطرب في الشريط الرابع .^١

وتدل هذه الرسوم على مقدار عناية الفنان وحرصه على اظهار التفاصيل الدقيقة كزخرفة الأعلام والسروج والخيام والعناصر الزخرفية الأخرى على بنىقات العقود وغير ذلك . والحق أن هذه الرسوم أقرب ما تكون إلى صور المخطوطات .

وقد ساعدنا تشابه عناصرها الزخرفية بالعناصر الزخرفية في قصر الحمراء ، على نسبتها إلى القرن ١٤ م .

وترجع إلى هذا القرن أيضاً صوراً بخطوة رياض وبياض المحفوظة بالفاتيكان (١) وتحكى هذه المخطوطة قصة حب نشأ بين شهاب من أسرة كرمة في دمشق اسمه بياض ساح في البلاد وقابل فتاة تسمى رياض على شاطئ نهر اسمه طرطر .

وتحتوى هذه المخطوطة على ١٤ صورة تمثل حوادث هذه القصة والأماكن التى شهدت وقائعها . . . والناظر إلى هذه الصور يشعر لأول وهلة أنها تمت بصلة إلى التصوير الإسلامى فى المشرق من القرن ١٣ - ١٤ م فهى لا تختلف عنه من حيث الأسلوب (شكل ٩) . فالصور كما هى المادة لا يفصلها عن المتن هامش ما ، ولا نجد خلفية لها أو أرضية وتخضع لأسلوب الشفافية فى رسم العمارات والتهديب أو البعد عن الطبيعة وعدم احترام قواعد المنظور ، وكل هذه المميزات نجدها فى تصوير المدرسة العربية التى ازدهرت فى العراق والشام ومصر . . . غير أن هناك اختلافاً

^١ (١) مراجع : Miniatúras hispanomusulmanas : Torres Balbás مجلة الأندلس ج ١٥ : عدد ٢ ص ١٩٦ وما بعدها .

واضحاً بين ما رسم في الأندلس وبين ما رسم في شرق العالم الإسلامي ، ويتمثل هذا في العماثر (شكل ١٠) فالعماثر في الأولى أندلسية الطابع وكذلك نلاحظ اختلافاً بين سحن الأشخاص في صور مخطوطة بياض ورياض عن مثيلاتها في المشرق فضلاً عن أنها لا تتأثر بالأسلوب المغولي في رسم العين أو الذقن أو الشارب .. ومن الواضح أن الذي حفظ الأندلس من وقوعها تحت التأثير المغولي هو بعد موقعها الجغرافي عن البلاد التي خضعت للحكم المغولي أو التي كانت مجاورة لأمالك هذه الامبراطورية ، فسهل بذلك عليها أن تتأثر بما سار في بلاد هذه الامبراطورية من أساليب فنية .

وما أن انتهى الحكم الإسلامي في الأندلس بسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ م في أيدي ايزابلا وفرناندو حتى أخذ الطابع الإسلامي يتلاشى شيئاً فشيئاً نتيجة التعصب الأعمى والاضطهاد الديني الذي تعرض له من بقى من المسلمين بالأندلس مما دعاهم إلى الهجرة منها جماعات أو الارتداد عن الإسلام واعتناق المسيحية ولو في الظاهر .. وقد أدى ذلك إلى غلبة التقاليد الغربية في نهاية الأمر واختفاء الأساليب الإسلامية .

وصور مخطوطة سلوان المطاع في عدوان الأتباع لأبن ظفر الصقلي المتوفى عام ٥٦٥ هـ - ١١٦٩ م على أحد الأقوال ، مثل من أمثلة غلبة التقاليد الغربية على التقاليد الإسلامية (شكل ١١) . . وقد ألف ابن ظفر كتابه هذا معارضاً كتاب كلية ودمنة . وبهذه المخطوطة ٤٧ صورة يشغل بعضها مساحة الصحيفة ويشغل البعض الآخر نصف الصحيفة .. وهي توضح موضوعات إسلامية وأخرى مسيحية .. وتدلنا الملابس العسكرية للجنود وكذا نسر شارل الخامس ، على أن الصور ترجع إلى النصف الأول من القرن ١٦ م وأنها من عمل أحد المصورين المدجنين الذين وقعوا تحت تأثير الأساليب الفنية الغربية .. وتختلف صورة هذه المخطوطة عن صور مخطوطة رياض و بياض وغيرها من صور المخطوطات الإسلامية اختلافاً واضحاً (شكل ١٢) يتمثل

في التلوين واستخدام قواعد المنظور والضوء والظل الأمر الذي لا نجد في التصوير الإسلامي إلا بعد تأثر المصورين المسلمين بالغرب كما تدلنا على ذلك الصور الإسلامية التي ترجع إلى القرن ١٧ ، ١٨ م في الهند وإيران . . ويرجع اختلاف أسلوب التلوين إلى استخدام الألوان المائية في حين أن المسلمين استخدموا الألوان المعدنية وفضلوها عن الأولى لأنها تعطيهم دائماً ألواناً أساسية ولا تمتزج الألوان بعضها ببعض مكونة لونا ثانوياً فمثلاً إذا وضع لون مائي أزرق على لون آخر أصفر فتتج عنهما لون أخضر ولكن في الألوان المعدنية يظل الأزرق أزرقاً دون أن يمتزج بما تحته من لون أصفر .

أما عن قواعد المنظور وعدم استخدامها في الصور الإسلامية فإن ذلك لا يدل على جهل المصور المسلم بهذه القواعد لأننا نراه يستخدمها في بعض وحدات الصورة مثل الموائد ودرجات السلم .

ولقد ورث المصور المسلم أسلوب رسم الصور بمعدن اثنين عما سبقه من فنون ، وجد هذا الأسلوب في التصوير قبل ظهور الإسلام كما يستدل على ذلك من بعض الرسوم الحائطية في مدينة دورا حيث يجد الأسلوبين معا ونعني الصور ذات البعدين والصور ذات الأبعاد الثلاثة .

ولقد جاء هذا الميل الفني من الحضبة الإيرانية وذاع في التصوير البيزنطي وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد بالنسبة للتصوير الإسلامي هو أن موقف الإسلام من التصوير قد دفع هذا الميل إلى الأمام وعجل بانتشاره . .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن كثيراً من المصورين الأوربيين في العصور الوسطى عند تزيينهم المخطوطات بالصور لم يحترموا قواعد المنظور في رسم وحدات صيورهم .

ولكن الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام هو احترام قواعد المنظور في أوربا بعد عصر النهضة وعدم احترامها في التصوير الإسلامي ، والذي نستطيع أن نقوله

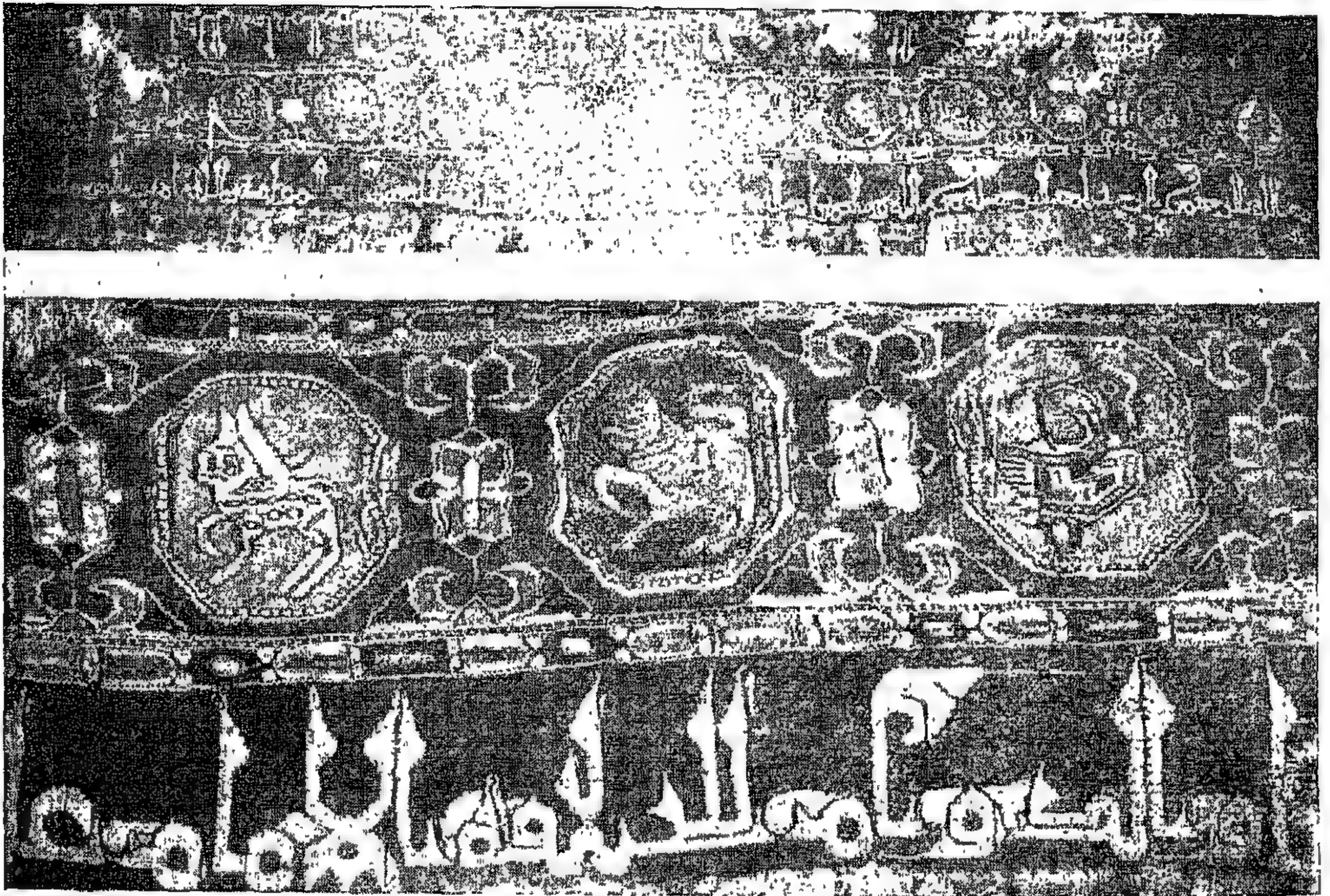
في هذا الشأن هو أن المصور المسلم أهمل هذه القواعد عن عمد وفضل بدلا عنها منظور عين الطائر في رسم صورته . . ولعله رأى أن تسجيل المراثيات من زاوية بعينها فيه تخليد لهذه الأشياء مع أنها تتغير بتغير الزاوية التي ينظر إليها منها ولعل هذا ما دعاه إلى عدم التقيد بقواعد المنظور .

كذلك لم يتقيد بقواعد الضوء والظل فتجد بعض المناظر الليلية ساطعة الألوان كأنها في وضوح النهار مع رسم بعض المشاعل والشموع الموقدة للدلالة على الليل ، ولعل نفس الفكرة التي دعت إلى عدم استخدام قواعد المنظور ونعني التغير والتبدل هي التي جعلت صورته خالية من الضوء والظل . . ومما تحسن الإشارة إليه في هذا الصدد ، أن روبنز رسم مرة صورة ظل الأشجار فيها في اتجاه وظل الأشخاص في اتجاه آخر وهذا لا يحدث في وقت واحد .

هذا وقد استطاع المصورون المسلمون أن يؤثروا في أخوانهم المسيحيين فتجد في مخطوطة مستعربة من القرن ٢٠ رسوم أشخاص اسلاميين في مظهرهم وملبسهم ولقد استمر نشاط المصورين المسلمين في أسبانيا حتى بعد زوال الحكم الاسلامي عنها جنباً إلى جنب مع نشاط المصورين المسيحيين ، يدلنا على ذلك رسوم جدارية تظهر فيها التقاليد الاسلامية بجانب التقاليد المسيحية ، وتذكر لنا المصادر الأسبانية اسم أحد هؤلاء المدجنين ويدعى المنستير وقد ارتد هذا عن الاسلام عام ١٤٦٠ م واشترك في رسم صورة قوطية الطراز بكتدرائية طليطلة . .



شكل ١ رسم وجه سيدة
على إحدى حوائط الزهراء
الأندلس القرن ١٠ م



شكل (٢) منظر الخليفة هشام - بالأكاديمية الملكية للتاريخ بمدريد . الأندلس القرن ١٠ م



شكل (٣) بعض مناظر الصيد برسوم البهطل بالحمراء غرناطة القرن ١٤ م



شكل (٤) مناظر أخرى للصيد بالبهرطل بالحمراء . غرناطة القرن ١٤ م



شكل (٥) بعض فرق الجنود بالبرطل بالحمراء . غرناطة القرن ١٤ م



شكل (٦) بعض فرق الجنود بعلامها بالبرطل بالحمراء . غرناطة القرن ١٤ م



شكل (٧) رسوم الجنود والخيام بالبرطل بالحمراء . غرناطة القرن ١٤ م





شكل (٨) رسوم الحراس والأسرى والماشية . البهطل بالحمراء . غرناطة القرن ١٤ م



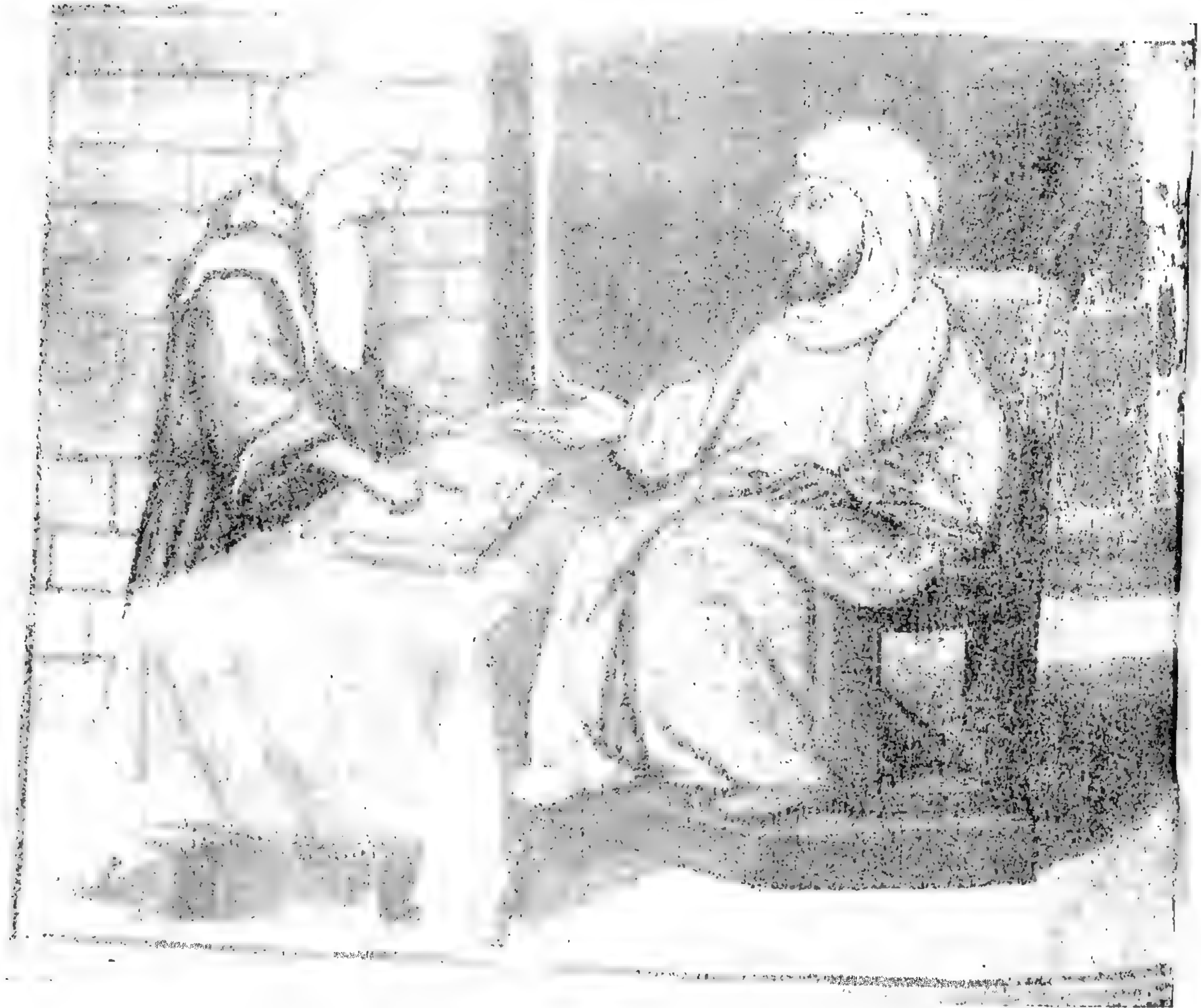
شكل (٩) صورة في مخطوطة رياض وبياض
بالفاثيكان . الأندلس القرن ١٤ م



شكل (١٠) صورة في مخطوطة رياض ورياض
بالفاثيكان. الأندلس القرن ١٤ م



شكل (١١) صورة في مخطوطة سلوان المطاع في عدوان الأشباح
بالأسكوريال . الأندلس القرن ١٤ م



شكل (١٢) صورة في مخطوطة سلوان الطاع في عدوان الأتباع بالاسكوريال . الأندلس القرن ١٦ م

الدوييت السوداني

وقيمته من الناحية التاريخية

عند الكاتب

التعريف بالدوييت السوداني

يسمونه في السودان الدوباي ، كما يعبرون عنه باسم الشعر القومي ؛ وهو ضرب من الشعر الشعبي الدارج المنظوم بأوزان الزجل المعروفة وخاصة وزن « الدوييت » وهو وزن شائع في السودان الشرقي والأوسط وبعض جهات الغرب . والدوييت من حيث أصوله الأولى ، عربي خالص في وزنه وإن كان يحمل اسما فارسيا وبعض طرائق الدوييت الفارسي ؛ فلفظ دو بيت معناه « بيتان » بالفارسية ، وقد استحدث في الأدب العربي نقلا عن الفارسية وشاع في الأقطار العربية .

والشعر الشعبي الدارج في السودان قديم قدم دخول العرب في تلك الأقطار ومعهم لهجاتهم العربية ، فصاغوا أدبا تحليّة تغنوا فيها بالبطولات من شهامة وشجاعة وكرم ، فهو بنوع خاص « شعر بطولة » (١) وعلى هذا الأساس فالدوباي أو الدوييت ، السوداني جزء من نتاج الفكر العربي في السودان على مدى قرون طويلة اتخذوا منه الوسيلة الأولى للتعبير عن وجدانهم .

ووحدة القصيدة من الدوباي هي « الرباعية » غالبا ، وتتكون من أربعة أشطر لها قافية واحدة . وهذه الأشطر الأربعة تؤلف في الحقيقة بيتين اثنين . وهذا ينطبق على معنى كلمة « دوييت » . وهذان البيتان يكونان في القصيدة

عند الكاتب

وحدة مستقلة . بحيث يستطيع الشاعر أن ينوع القافية في القصيدة الواحدة ولا يجوز ذلك في الرباعية الواحدة .

وليس الدوبيت السودانى أو الدوبلى ، من حيث الوزن ، إلا رجزاً عربياً قديماً ، يختلط أحياناً بوزن الكامل ، ويسبق تفعيلات كل شطر منه مقطع زائد أو مقطعان (١) . وقد تطول القصيدة الواحدة من الدوباي حتى تبلغ في جملتها عدة رباعيات .

وهذا اللون من الأدب السهل المنظوم يناسب العربي حذاء الإبل في هجرته من موطنه الأصلي إلى أوطانه الجديدة وفي تجواله بهذه الأوطان ، فأوزانه طيبة وألفاظه دارجة ومعانيه تملأ بنفس العربي ويفيض بها خاطره وينطلق بها لسانه في يسر ترتاح إليه نفسه . فضلاً عن أن أوزان الرجز بينها وبين وقع أقدام الجمل توافق موسيقى يحمل أوزانه من أنسب أوزان الشعر للبدو خلال رحلاتهم الطويلة في بطن الصحراء على ظهور الإبل .

أغراض الدوباي

قلنا إن هذا الشعر في أساسه يمثل شعر البطولة العربية التي تتجلى في الشجاعة والشهامة والكرم والمروءة ، وفيه كثير من الغزل ، لأن الغزل كان في الحقيقة مظهراً من مظاهر هذه البطولة . والملاحظ أن الغزل في الجاهلية كان يتجلى ملازماً للشعر البطولى بحيث لا تنظم قصيدة في الغزل لباعث الغزل وحده وإنما باعتبارها وسيلة إلى غاية . وعلى هذا النحو جرى شعر السودان الشعبي لا سيما

(١) العروضيون العرب يسمون الزيادة في أوزانهم (خزما) والخزم عندهم يكون من حرف إلى أربعة .

وقد حافظت القبائل العربية في هجراتها الأولى على كثير من مظاهر التراث الجاهلي القديم .

ثم تطورت أحوال هذه القبائل بالتدريج وتشابكت مصالحها واتفقت كلمتها حيناً واختلفت أحياناً فتحددت تبعاً لذلك الأغراض التي يقصدها الشاعر من الدوباي . ولكن أيا كان الغرض فإن الشعر الشعبي الدارج في السودان كان ولا يزال موضوعاً للغناء والترنيم ، ومن عادة السودانيين أنهم لا يتذاكرون الشعر الشعبي إلا موقفاً منغماً سواء أكان غزلاً أو هجاء أو مدحاً أو تحريضاً أو استرحاماً أو رثاء ، وذلك لما للموسيقى والغناء من أثر كبير في تحريك العواطف وإحياء النفوس الخاملة ونزع الأحزان وتخفيف الآلام (١) .

وفيما يلي عرض سريع لأهم الأغراض التي يتناولها الدوباي :

(أ) غناء النمل أو النسيم .

يغنيه المسافرون على ظهور الإبل لحثها على السير قدماً إلى الحبيب ، ففيه حنين وفيه شوق . وقد دلت التجارب على أن الحيوانات - وخاصة الإبل والخيول - تطرب لسماع الغناء والألحان . وذلك أمر مشاهد عند عرب السودان فإذا سارت قافلة وشعرت بشيء من الإجهاد تغنى فيها مغن بأشعار الدوباي فتتحرك مشاعر المسافرين وهمهم وتنشط الإبل فتطوى البوادي طياً .

(ب) غناء المطرق .

للدفاع عن عرض أو تحمس لحرب أو شكوى من الفراق أو بكاء على قيد أو مدح لقرد ، ويقرنون غناءهم بضربات موقمة يقرعون « أى يطرقون » بها وجه الأرض بعصا صغيرة يمسك بها المغنى . والغناء بهذا الشعر هو « غناء المطرق » مخصص بالملوك وأكابر القوم .

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع في الأدب والتاريخ والاجتماع ص ٧ ، ١٣ ،
نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ١ ص ١١٦ .

ج) المدائح النبوية.

وإذا كان الغرضان السابقان يمثلان اتجاهًا جاهليًا ، فثمة موضوع إسلامي يتمثل في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوزي فيه الشعراء والمدائح على نحو مدائحهم القديمة للملوك والكبراء مع أحداث التغييرات اللازمة التي لا بد منها لتناسب مقام النبي العربي والروح الإسلامي الجديد .

د) أناشيد صوفية وأذكار

وكما أخذت المدائح النبوية النهج الذي كانت تنهجه قصائد المديح العربية القديمة في العصر الجاهلي بعد تطويرها فكذلك استحدثت مدائح في الأولياء والصالحين على نسق المدائح النبوية .

هـ) الرثاء

قد يعنى الشاعر أحيانًا رثاء الملك أو لكبير القوم ؛ ونعمة نوع شعبي من الرثاء وهو نياحة النساء على الموتى بشعر الرثاء وذلك شائع في السودان ، إذ تصيح النساء وتنتحن وتحنن التراب على رؤوسهن وتلطفن وجوههن بالسجم — أى السناج أو الهباب — والرماد . ويخرجن لعمل مناعة . وتأخذ الناديات النحاس للضرب عليه أو يأخذون قرعة يابسة فيضعنها في طست فيه ماء ويحانه طست آخر لا ماء فيه فيضربن على الطستين ضربًا مخزنًا ويشرعن في ندب الميت وتمداد مناقبه ، وفي أثناء ذلك ترقص الحزاني بالسيوف والمعى ويصحن صيحات مرعجة .

و) غناء الدلوكة

وللنساء دور مهم في غناء الشعر الشعبي في السودان : ففي غناء « الدلوكة » يقوم النساء بصحبة « الدريكة » أو الطبلية بقناء مدائح تدور غالبًا حول فضائل الممدوح من جمال أو كرم أو فروسية ، وقد تأخذ أسلوب الهجاء في ذم الجبن والبخل والعجز وهى أشد ما يستثير انتباههم من ردائل المذموم . وفي غرب السودان يطلقون على المرأة التي تغنى بالمديح أو الهجاء اسم « الحكامة » ،

وتغرب البقارة في دارفور يخافون ألسنة النساء ويتجنبون شرها . والرجل الذي يظفر بمدحهن له يسمونه « كلب الحكامة » وهو يفخر بهذه التسمية ، وقد انتقلت هذه العادة الشائعة لدى البقارة إلى بوادي السودان (١) .

ز) أغاني البرامكة

والبرامكة طائفة هجرتها إلى السودان حديثة نسبياً ، قدمت إلى غرب السودان مهاجرة من مصر في أواخر القرن التاسع عشر . وربما كانوا من الطائفة التي عرفت في مصر بهذا الاسم وكانت تحترف الغناء والرقص وأبعدوا إلى صعيد مصر بأمر محمد علي . وهم يرجعون نسبهم إلى البرامكة الذين اشتهروا بالكرم أيام الدولة العباسية الأولى . ومعظم هؤلاء البرامكة يقيم بين عرب البقارة ولم يلقوا خاصة في مجالسهم (٢) .

ح) الشعر الشعبي الصوفي « الكريز » .

ومن الظواهر الاجتماعية التي شاعت في السودان على عهد الفونج ، انتشار الطرق الصوفية بشكل ملحوظ . وأصبح السواد الأعظم من السودانيين من المريدين الذين ينتسبون إلى طريقة أو أخرى من هذه الطرق . وبدأت البطولة الشعبية في الشعر تتخذ لها مظهراً آخر تتغنى به في شخصية « شيخ الطريقة » . بل هناك علاقة بين البطولة العربية القديمة ممثلة في الشجاعة والفروسية والحب والكرم ، وبين صفات الشيخ الصوفي من تعبد وتواضع . وتكشف ومسألة ؟ الواقع أن أدب البطولة الشعبي عند ما التقى برجال الصوفية في هذا العصر أخذ يتمثلهم بطريقته ، وصارت تعجبه فيهم صفات تمت إلى البطولة الحربية والخلقية القديمة بسبب فصح فيهم الكرم والروية ، بل تصورهم أحياناً على أنهم أبطال

(١) Hillelson : 'Sudan Arabic Texts. PP. 123-124

(٢) عابدين : الثقافة العربية في السودان ص ١٨٠ .

بهم يمينا بين الحرب وقتال ، وفيهم فروسية وشجاعة ثم مزج الشاعر الشعبي هذا كله
بصفات إسلامية صوفية فدعا وابتهل ، وتمنى نعيم الجنة وتبرك بالشيخ .

ومهما يكن من أمر فقد كانت هنالك مشابهة قوية بين المدايح النبوية الشعبية
التي عرفت من قبل على أيدي المداحين ، وبين مدائح الشيخ الصوفي التي ظهرت
في عصر الفونج ؛ غير أنهم صاروا يتغنون بهذه المدايح ليس على صورة مطابقة
للغناء القديم ، بل طبقا للغناء الصوفي الذي يسمونه « الكرير » .

ويصف ناشر « كتاب الطبقات » الكرير بقوله « الكرير ذكر أهل
الطرق بالأصوات العالية ، وهم يروونه حسنا يثابون عليه ، والعلماء يجعلونه من البدع
المحرمة ، والله أعلم بالصواب ، فقد عمله قوم صالحون ، وتركه قوم صالحون ،
والنوبة التي يضربون عليها أمرها مشكل » (١) .

وكثيراً ما يقتزن الرقص والغناء بحالات الجذب التي يشعر بها الصوفية ، كما
حدث للشيخ اسماعيل صاحب الرابة وهو أحد صوفية الفونج ، كانت له حالات
جذب « أول ما تقوم عليه الحالة يمشى في حوشه ويحضر البنات والعرايس والدرسان
للرقيص ويضرب الرابة كل ضربة لها نعمة يفيق منها المجنون وتذهل منها العقول
وتطرب لها الحيوانات والجمادات حتى أن الرابة يضعونها في الشمس أول ما تسمع
صوته تضرب على نعمته من غير أن يضربها أحد ... » (٢)

ومن أمثلة الشعر الشعبي الصوفي ما قالته إحدى النساء في مدح الشيخ
شرف الدين العركي من مشايخ المتصوفة القادرية في عصر الفونج متوسلة
إليه بقولها (٣) :

(١) ود ضيف الله : كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء
في السودان هامش ص ٩٩ .

(٢) أنظر ترجمة الشيخ في كتاب الطبقات ص ٢٧ - ٢٩ .

(٣) أنظر ترجمة الشيخ في كتاب الطبقات ص ٩٨ - ١٠٠ .

شرف الدين أنا بالله وبيك يالماش الشباك بأيديك
من خلاني نعلاتا في رجليك كل يوم أتبرك ببيك
يا شجرة وقت الله أذاك لا نيلا سقاك ولا مطراً جاك
ولد عركي كل يوم يغشاك سواك ورقا ظلاك

والشاعرة هنا تصف الشيخ بالكرم وتتصوره « بطلا » دينياً ، واتباع الشيخ يقولون مثل هذا الشعر في « الكريير » . ومعنى الدوباي السابق ابتهاج الشاعرة إلى الشيخ شرف الدين العركي الذي تشرف بلمس شباك قبر النبي وأنها لا حول لها ولا قوة إلا بالله وبجاه الشيخ . ثم تقول أن فيض كراماته جعلها في طاعته كما لو كانت نعلًا في رجليه ، تتبرك به كل يوم . ثم تشير إلى إحدى كراماته وفيوضه الربانية وهي الشجرة التي كان يغشاها كل يوم فيجلس تحتها للتحدث إلى مريديه فأنها اخضرت وأورقت لحينها وظللت الناس دون غيرها مما يجاورها من الأشجار وذلك رغم انعدام المطر ودون أن تصل إليها مياه النيل .

وكثير من الأشعار الصوفية تدل على أن صاحبها ومن جرت هذه الأشعار على لسانهم بعد ذلك كانوا يتصورون شيخهم بطلا حربيًا يخوض المارك ، ويستخدم الأسلحة المعروفة عندهم ، غير أن جنوده جند الله ونصرته من عند الله ، لما بينه وبين الله من أسرار (١) .

ولم يقتصر الدوباي الصوفي على ما كان يغنيه المريدون لشيخوخهم يمدحون به الشيوخ أو يتوسلون به إليهم وإنما قام بعض هؤلاء الأسيان بقرض الدوباي فظهرت فيه النزعة الصوفية المتزجة بالواقعية المستمدة من صميم الحياة والمجتمع السوداني ، ومن أمثال ذلك بعض قصائد وأشعار الشيخ فرح ولد تكتوك الذي قال عند صاحب كتاب الطبقات أنه « كان شاعراً ماهراً وكلامه مطرب جاذب

للقلوب وله كلام في الزهد والتوحيد والأدب وخساسة الدنيا ... (١) وقد خصه هيلسون بالدراسة مشيراً إلى بعض نبؤاته (٢).

٨ — أشعار البطولة الحربية

وفي غير هذه البطولات التي لبست ثوباً صوفياً نجد البطولات الحربية والاجتماعية والأشعار التي قيلت باللغة الدارجة في وصف الوقائع والأفراد وامتداح الشجاعة والكرم ... وخير مثال لها تلك الأشعار التي أثرت عن قبائل الشكرية سكان البطانة حين تغنوا في رواياتهم بذكر أيامهم وأخبار جدتهم شاع الدين كبير أسرة أبي سن مع ذكر علاقاتهم بالسلطنة السنارية في ذلك الحين (٣).

شعراء الدوباي

وقد حرص ملوك السودان وأكابر القوم على أن يختص كل منهم بشاعر ينظم له الدوباي في المدح والفخر والحماسة ، وهو الذي ينظم الدوباي ويغنيه غناء المطرق وكان يطلق على مثل هذا الشاعر اسم « الليب أو الغناي أو الانقيب » . وقريب من ذلك الغناء الذي يسميه عرب البقارة في الغرب « جرداق » حيث يقوم الشاعر ويسمونه « الجرداق أو البوشني » بامتطاء صهوة الخيل ثم يتغنى وهو على ظهر جواده بمدح أهل الكرم والشجاعة . وقد يتغزل أيضاً وهو يمتدح الكبراء من أفراد القبيلة .

وكان الدوباي الذي يقرضه هؤلاء ويغنونه في مناسباته المختلفة بضاعة نادرة

(١) ود ضيف الله : كتاب الطبقات . . . ص ١٤٦ .

(٢) Hillelson: Sudan Arabic Texts; (Profecies and sayings of Shaykh Farah Wad Taktok. P 156).

(٣) المصدر السابق : ص ٢٨ .

يتلقاها عنهم آخرون يعرفون باسم « الزمال » وهم المداحون ، يطوفون البلاد اثنين اثنين أو أكثر وبأيديهم « الطارات » ينشدون تلك القصائد في الأفراح وبيوت الكبراء فيجتمع الناس حولهم حلقة . ثم يأخذ أحدهم طاراً يعرف باسم « الأم » ويأخذ الآخر طاراً أصغر يعرف باسم « الشتم » ، بعد ذلك يشرع حامل « الأم » بالغناء مبتدئاً بالشيلة — أى اللازمة — فيعيد لها جمهور المستمعين في أثره ، وهو يكررها حتى يحفظوها . ثم يشرع في القصيدة فيلقبها بنغمته هو وحامل « الشتم » بيتاً بيتاً على ضرب الطار ، والحضور يعيدون « الشيلة » بعد كل بيت وهكذا إلى أن تنتهى القصيدة ولا ينخرط في هذا السلك إلا أصحاب الصوت الجميل وهم في الغالب حسان الصورة ، نظيفو الثياب (١) .

نصيب النساء من نظم الدوباي وغناءه .

وكان للسودانيات نصيب موفور في هذا الميدان ، لمعت منهن أسماء كشاعرات مجيدات ، وكثيراً ما كن يتولين الكريير في حلقات الذكر .

ومن اشتهرن في عصر الفونج الشاعرة « شغية » أشار إليها ساندرز في مقاله عن قبيله البشاريين ، وقرر أنها من المرغومات وأنها معروفة بين أفراد قبيلتها بأنها صاحبة أشهر أغاني القبيلة التي سجلت المعارك بين المرغومات والبطاحين .

ويرجع تاريخ شغية إلى القرن الثامن عشر إذ تشير في أشعارها إلى شخصيات عاشت في هذا القرن (٢) .

من شعرها تخاطب ابنها حسينا ، وكان لا يزال يافعاً ، وتحرضه على الثأر لأخيه « نائل » الذي قتله البطاحون في إحدى غاراتهم قولها :

(١) نعم شقير : تاريخ السودان . ج — ١ ص ١١٨ ، هيلسون ص ١٢٤ ، عابدين ص ١٧٧ .

Sudan Notes and Records. vol. XVI R 1933) Sandars.

(٢)

يا حسين أنا لا أمك وأنت ماك ولدى بطنك كشرت غى البنات ناسى
ودقنك حمست جلدك خرش ما فى لالك مضروب بالسيف نكد فى
متين يا حسين أشوف لوحك معلق لا حسين كتل ولا حسين معلق

تقول الشاعرة : يا حسين إنتى لست أمك ما دمت قد استسلمت إلى الراحة
وغدوت بطينا ، ناسيا ما تجره النساء من الغواية . إنك لم تعد صغيراً فقد نبتت
لحيتك ورغم ذلك فلا زال جلدك أملساً لا خدوش فيه ، ليتنى أراك مجروحاً
فنضمد جراحك ، متى يا حسين تترك اللوح وتنتهى من التعليم لتنهض إلى خوض
غمار القتال حتى يقال إنك رحمت شهيداً أو عشت بطلا (١).

وفى أيام الحكم المصرى السابق للمهدية ظهرت الشاعرة « أم مسيمس »
وهى تنسب إلى قبيلة المسلمية الذين يعيشون فى الجزيرة وأدركت شطراً من عهد
المهدية . وقد سجلت هذه الشاعرة بأشعارها أيام القبيلة فى ذلك ، كما سجلت
الوقائع بين جنود محمد على والملك نمر (٢).

أما فى أيام المهدية فقد اشتهرت « بنت المسكاوى » وفاضت قريحتها بأشعار
من الدوباي تتغنى فيها ببطولة المهدي والتحريض على حرب الأتراك (٣).
وغير هؤلاء كثيرات وإنما سقنا هذه الأسماء على سبيل التمثيل لا الحصر .

جمع الدوباي ودراسته

والدوبيت السودانى وهو الدوباي أو الشعر القومى كما يسميه السودانيون
شعر دارج نابغ من صميم الحياة السودانية فهو فى الواقع ثروة قومية نفيسة ولكنها

(١) عابدين : الثقافة العربية فى السودان . . . ص ١٨٥ .

(٢) نعوم : تاريخ السودان . . . ج ٣ ص ٨٨ .

(٣) سنورد نماذج من أشعار هاتين الشاعرتين فى كلامنا عن القيمة التاريخية للدوباي .

مبعثرة ، ولا زالت هذه الثروة تتراكم منذ دخول العرب في تلك البلاد دون أن
يعنى أحد بجمعها أو تدوينها حتى تكون منها تراث ضخم عملاق في انتظار من
يجمعه ويصنّفه ويدرسه فيستخرج منه نتائج شتى في مختلف فنون اللغة والتاريخ
والجغرافية والاجتماع .

وقد لمست هذه الناحية بعض جهود فردية كان لها فضل الريادة وشق
الطريق لدراسات شتى . وقد مرت هذه الجهود والدراسات الآتية :

أ (مرحلة الملاحظة والتجميع غير المقصود

الرحالة : وذلك عندما لفتت أشعار الدوباي اسماع الرحالة الذين مروا
بالسودان فنجد مثلاً الرحالة العثماني أوليا شاي الذي زار السودان ١٦٧٢ وقابل
سلطان الفونج في سنار ، وفي بلاط السلطان سمع أغنية شعبية تتضمن الفاظاً شائعة
لدى سكان الجزء الغربي من أرتريا . وقد سجلها أوليا شاي في قصته (١) .

والرحالة بوركهارت الذي قام برحلات في بلاد النوبة والسودان بين عامي
١٨١٢ ، ١٨١٧ فقد جاء في كلامه عن الأغاني الشعبية عند مختلف القبائل
العربية في السودان قوله « على أن هناك ضرباً من الغناء تشترك فيه هذه الشعوب
جميعاً ، ألا وهو «الحداء» ؛ غناء يسوقون به الابل في مسيرها ليلاً على الأخص .
والحدااء أحب ضروب الغناء إلى البدو في الصحري العربية ، وقد سمعته على ضفاف
القرات كما سمعته على ضفاف المطبرة (٢) » .

ومن بعده جاء عمر التونسي فذكر لنا نوادر ونماذج من الاشعار الصوفية
التي كانت تنشد في حلقات الذكر باللهجة العربية الدارجة وخاصة في دارفور .

(١) الرحلة مدونة باللغة التركية ولكن القسم الخاص بالسودان والحيشة ترجم فيما بعد إلى
اللغة العربية والأغنية المشار إليها موجودة بالجزء العاشر من الرحلة ص ٨٩٦ .
(٢) Burckhardt: Travels In Nubia وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
أخيراً بنشر ترجمة عربية له بعنوان : رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسوان (ص ٢٧٥) .

المؤرخون المعاصرون

ومن مؤرخي السودان الذين اهتموا بإيراد الكثير من أشعار الدوباي الفقيه العالم محمد ضيف الله بن محمد الجعلي الفضلي (١١٣٩ — ١١٢٤ هـ) المعروف بـ «بود ضيف الله» ، صاحب «كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان» وهو نوع من مصنفات السير والتراجم للعلماء والمشايخ الذين اشتهروا في عصر الفونج منذ منتصف القرن السادس عشر . وهذا الكتاب غني بالدوباي الذي قيل في شأن مشايخ الطرق أو نظمها بعض المشايخ والعلماء والصالحين .

ب) مرحلة التجميع والدراسة

وفي مطلع القرن العشرين بدأت المرحلة الثانية وهي تجمع بين تجميع الدوييت ودراسته وتمثل في كتاب نعم شقير عن تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . وفضلاً عما جاء في هذا الكتاب من أشعار الدوييت فقد حوت بعض أجزائه وخاصة الجزء الأول منه ملاحظات قيمة عن أهداف الشعر الدارج والأغراض التي قيل فيها ، مع محاولة لا بأس بها لتصنيف هذه الأغراض . كما ذكر وصفاً للنشدين والمداحين والأسماء التي تطلق عليهم مما يزيد في معلوماتنا كثيراً عن هذا الموضوع .

ج) مرحلة الدراسة العامة

وهي مرحلة تقوم في أساسها على دراسة هذا اللون من التراث القومي أكثر مما تقوم على جمعه وتمحيصه وهدفها الأساسي الدراسة اللغوية القائمة على مناهج البحث الجديد . وتمثل هذه المرحلة في الدراسات التي قام بها ماك وكرافورد وماكا يكل وهيليسون وغيرهم في المجلة التي كانت تنشرها حكومة السودان باسم «السودان في رسائل ومدونات Sudan Notes and Records» ويرمز إليها بحروفه S.N.R. كما تضاف إلى ذلك الفصول التي كتبها الأستاذ محمد

عبد الرحيم أحد أدباء السودان خاصة بهذا الموضوع في الجزء الأول من كتابه « نفثات اليراع في الأدب والتاريخ والاجتماع » الذي نشره بالخرطوم في عام ١٩٣٠. وفي الصفحات الخمسين الأولى قام المؤلف بدراسة لا بأس بها لمسماه « الغناء السوداني » أو « الدوباي » وكان يستشهد في هذه الدراسة بنماذج مختارة من أشعار الدوبيت السوداني فيستعرضها ويحللها تحليلًا واضحًا . والشعر السياسي يندرج في نظره تحت باب الغناء « لأن الشعر عندهم — أي عند السودانيين — أيا كان غرض يصلح للتغني به ، بل لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنهم لا يتذاكرونه إلا موقعاً منعماً سواء أكان غزلاً أو هجاءً أو مدحاً أو تحريضاً أو استرحاماً أو رثاءً أو غير ذلك ... » وهو إذ يقول « الشعر » فإنما يقصد الشعر السوداني القومي لا الشعر العربي القصيحي (١) .

كما وجدت محاولات مبعثرة لهذا النوع من الدراسة نشرها بعض أدباء السودان في بعض الصحف كالصراحة والنهضة . ورغم ما وصلت إليه هذه الدراسات من نتائج ، فقد تركت المجال للدراسات الأكاديمية المنهجية .

وفي عام ١٩٥٣ قام الدكتور عبد المجيد عابدين بدراسة للشعر الشعبي الدارج في السودان . ولم يكتف بدراسة هذا اللون من الأدب الشعبي وإنما توسع بحيث تناول في بحثه دراسة الاتجاهات الرئيسية التي أتجه إليها الشعر العربي في السودان منذ بداية الدوباي كشعر شعبي دارج حتى وصل إلى مرتبة الشعر التجديدي القصيحي .

د — مرحلة الدراسة المتخصصة

وانتهت الدراسة بعد ذلك نحو الاهتمام بأحد شعراء الدوباي وتركيز الجهود عليه كما فعل الأستاذ المبارك إبراهيم والدكتور عبد المجيد عابدين في كتابهما المنشور عام ١٩٥٧ عن « الحارث لو شاعر البطانة » . وقد اختار المؤلفان الشاعر

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع . . . ج ١ ص ١٣ .

الحار دلو لأنه يمثل في نظرها ، رغم حسبه ونسبه ، الشعراء القوميين الشعبيين .
وقد حاول المؤلفان جمع ما أمكن جمعه من أشعار الحار دلو وصنفاها وقاما بدراستها
دراسة أكاديمية ، بعد أن مهدا لذلك بدراسة موضوعية لبيئة الشاعر ونشأته
وشخصيته باعتبارها نتيجة تفاعل تلك العوامل السابقة مع أحداث عصره .

— ٥ —

اقتصار الدراسات السابقة على الناحية اللغوية

ويلاحظ أن هذه الدراسات السابقة جميعها قد اتجهت نحو الدراسة اللغوية
ولم تمس الجوانب الأخرى التي يمكن أن تجد في هذه الأشعار الشعبية مواد خام
صالحة للكتابة في تاريخ السودان وأحواله الاجتماعية إلى غير ذلك من الجوانب
لهامة .

وبدأ بعض الكتاب السودانيين يطالبون بدراسة أوسع وأعمق لهذه
الأشعار القومية ، دراسة لا تقتصر على الجوانب اللغوية ، وإنما تمتد إلى آفاق
أوسع من هذه بكثير فتشمل التاريخ والاجتماع ، كما تشمل صميم الحياة في البيئة
السودانية والخلق السوداني الذي تعبر عنه هذه الأشعار .

ومن هذه الصيحات ما كتبه أخيراً أحد الأدباء السودانيين تحت عنوان
« الفولكلور السوداني » قال « لقد حمل كثير من أدبائنا ومؤرخينا مناقشة
أو بحث الأدب الشعبي « الفولكلور » حتى أصبح المتطلع إلى ما كتبه أدباؤنا
يجزم بأننا مقصرون في حق تاريخ بلادنا ، وبعيدون عن ثقافات أجدادنا ، بل
ويظن البعض أنه لا أدب لنا ولا تاريخ يميزنا ويعكس تلك الحياة التي عاشها
آباؤنا وأجدادنا والتي يعتز بها كل سوداني ويهمه أن يرى كتاباً يدعمونها
ويحافظون على هذا التراث القومي الصاعد (١) » .

(١) حامد التاج حامد « الشايقي » مقال بعنوان « الفولكلور السوداني » من أدب الشايقية
نشرته مجلة اتحاد جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم في عدد مارس ١٩٦٠ ص ٢٢ .

العناصر التاريخية في الدوباي

إن في تاريخ كثير من الأمم عناصر شتى استوحاها المؤرخ من فنونها الشعبية ، ومن أدبها سواء أكان أدب الخاصة أو أدب العامة .

وفي تاريخ مصر بالذات أمثلة كثيرة للشعر الشعبي الدارج ، ولعل خير مثال لهذا النوع من الشعر ما كان يرويه « شعراء الربابة » عن « سيرة أبي زيد الهلالي » ثم تلك القصص التي جمعت بين الشعر والنثر ويقصها « المحدثون » عن سيرة الظاهر بيبرس ثم « العناترة » الذين كانوا يروون قصة عنتر أو سيرة ذي الهمة وسيف بن ذي يزن وغيرهم . كما نجد قدراً كبيراً من هذا النوع في تاريخ الجبرتي ، وهي تمس نواحي كثيرة : منها النواحي السياسية ومنها الاجتماعية ومنها الدينية . وكان الجبرتي في بعض تراجمه يستشهد بنماذج من الدوييت والشعر الشعبي الدارج قيلت في مناسبات مختلفة .

وما قيل عن الأدب الشعبي لدى الأمم الأخرى يمكن أن يقال بشأن « الدوباي » السوداني ، باعتباره لوناً من ألوان الفنون الشعبية في السودان .

وسوف نشير فيما يلي إلى بعض النواحي التي يمكن أن يفيد منها المؤرخ في دراسته لهذا اللون من نتاج الفكر السوداني .

١ — سد ثغرات في تاريخ السودان

فالقرون السابقة لعصر الفونج ، وعصر الفونج نفسه ، بها من الثغرات مالا تملأه سوى المعلومات التي تمدنا بها أشعار الدوباي أو تلقى عليها شعاعاً من النور . ومن أمثلة ذلك النزاع بين قبيلتي البطاحين والشكرية . فعندما نهب أحد البطاحين إبلاً مملوكة لقبائل الشكرية وفر بها إلى الشيخ ادريس ود التوم السعدابي رفض الشيخ أن يسلم الإبل ومن جاء بها إلى أصحابها مما حدا بالشكرية إلى استنفار

أبناء القبيلة واستعداد بعض الحلفاء على أعداءهم من قبيلة البطاحين ليكون للموقف خطره . عند ذلك أنشد غناى الملك نمر — حليف البطاحين — مستخفاً بهذه الجموع ، مستهيناً بها محرضاً للملك على استئصال شأفة الشكرية والقضاء عليهم فقال :

لمت جهنية بوادره وأم بادرية ومن ودا بفروع أهل السبب شكرية
خلينا من عربيا فراستها حليب رعية فوق فرع النمر ما باضت القمرية (١)

وبوادره وأم بادرية هاتان قبيلتان تقيان في القضارف . والشاعر يشير هنا إلى نسب الشكرية وإلى أنهم سيتسببون في الحرب والقتال ثم يشير بكلمة النمر إلى معنيين أحدهما حقيقى والآخر مجازى ، فهو فى تحريض للملك نمر واستعدائه على الشكرية إنما يحذر هذه القبيلة وحلفائها من بطشه . ومن عادة النمر أن يربض بين فروع الشجر يتحين فريسة ويترصدها فإذا ما لاحت عن قرب انقض عليها وافترسها فمحال أن تبيض القمرية فى فرع النمر فتدفع بنفسها إلى مكن الخطر . وهؤلاء الشكرية وحلفاؤهم يحاولون الآن أن يثبوا إلى النمر فى مكانه وهو ينصحهم بأن يرجعوا عما اعتزموا عليه ناجين بأعمارهم تاركين الإبل ثمناً للنجاة . ألا تدلنا هذه الأشعار على القبائل المشتركة فى القتال وتعطينا فكرة عن المقاييس التى تتبعها هذه القبائل فى إقامة العلاقات بينها ؟

وثمة دوييت يعطينا تعليلاً جديداً للحريق التاريخى الذى أودى بحياة الأمير اسماعيل فى السودان واتهم بتدبيره الملك نمر ملك شندى . إذ يقال أن العلاقات بين الملك نمر وبين الملك المساعد كانت سيئة وأنه كاد أن يهرم فى حرب دارت بينهما قبل وصول الجيش المصرى وفكر فى أن يهرب إلى المجاذيب فى الدامر ، وشرع فى ذلك بالفعل لولا أن قادة جيشه اجتمعوا وتداولوا أمرهم واستقر رأيهم

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات البراع . . . ص ٣٤ .

على الاستعانة بالأنقيب النعيسان ليثير حماس الملك ويثنيه عن عزمه والعودة إلى
محاربة الملك المساعد خوفاً من عار الهرب ، ودخل الأنقيب على نمر وكان مستلقياً
على سريره وأنشده :

متدد تقسول سوترية واريط لك قلباً ينط الهربا
الميته ولات التربة أفضل من نقيع الغربة

✽

ما شفت أبوك يركب على المتويرى ينتر هنا وحسه فى قوزبرى
أما أركب كاس وقل للخيول اندرى وأما أقعد فكى وود مرتضاك يفرى

فالغناى يقول : مالك أيها الملك جاثماً لآحراكك لك كما لو كنت جبل استوريا
(وهو جبل واقع غرب ميناء بور سودان) بينما قلبك يكاد يثب من صدرك خوفاً
وهلماً ! ! إن الموت فى ميدان الوغى خير ألف مرة من أن تعيش غريباً شريداً .
إن هذا المسلك لا يليق بمجد أبيك وفروسية وشجاعته وصوته الجمهورى عندما
كان يعتلى صهوة الجياد العالمية فيسمع صهيلها خارج مدينة شندى ، فهيا أيها الملك
إركب الخيول الأصيلة وتقدم معها جما وإلا فاقعد كالنقيه معلم العينيه تشرف على
تعليم الصغار القراءة والكتابة .

ولم يلبث النعيسان أن خاطب الأرباب إدريس عم الملك غير منشدا :

إدريس يا عريس أضمرت بالرق إدريس مدقع الباشاأل ذخيرته تبقي
شمريا ولد لنحاسك دق قدر الله يطيح حتى أن بقيت فى حق

فالشاعر هنا بحرص إدريس ويشجعه ويغريه حتى يضرب النحاس (علامة
الحرب) ويقابل العدو بدون اكتراث فالمقدور لك أو عليك واقع لا محالة حتى
إن كنت فى علة محكمة .

ونتيجة لهذه الأشعار تحركت همة نمر ودخل المعركة وانتصروا عاد إلى شندى

عاصمة بلاده بعد أن أحفظ عليه المساعد وصار الأخير يتر بص الدوائر للثأر من نمر . . فكان أن وبر الحريق الذي راح ضحيته اسماعيل أملا في أن يتهم بذلك نمر وتدور عليه الدوائر (١) .

٢ — تصحيح بعض الأخطاء التاريخية

وفي بعض العصور التي يندر فيها العثور على أدب مكتوب عند بعض الأمم كما هو الحال في الإقليم السوداني في القرون القليلة السابقة لامتداد الحكم المصري ، يعتمد المؤرخون فيما يعتمدون على ما يكون قد دونه بعض الرحالة الأجانب من حوادث وروايات . وكثيراً ما يتعرض هؤلاء الرحالة إلى الخطأ نتيجة لجلهم لغة البلاد أو لعوامل أخرى عديدة كما حدث للرحالة العثماني أوليا شلي الذي زار السودان والحبشة في ١٦٧٢ م وتجول في بلاد السلطنة السنارية وشهد القتال الذي انتهى باستقلال الشايقية عن الحلف السناري وترك لنا وصفاً خيالياً للمعركة ولم يذكر شيئاً عن تفاصيل القتال أكثر من أنها كانت حرباً بين هارديقان عابد نار وبربرستان — يقصد العبد اللاب — وأن القتال انتهى بهزيمة هارديقان أي الشايقين . وقد أثبتت الدراسات التاريخية خطأ ما ذكره أوليا شلي وأن النصر كان في جانب الشايقين . والفضل في تصحيح هذا الرأي يرجع إلى دراسة الأشعار التي نظمها عدالة والدة الشيخ عثمان سيددار الشايقيه عندما تقدمت على رأس الجيش تلهب صدور المقاتلين حماساً . وما يؤكد هذا الرأي ما أشار إليه الرحالة الذين زاروا منطقة دنقلة في تلك الفترة من أن طرق التجارة السنارية تحولت بعيداً عن متناول يد الشايقيه وكانت القوافل تزود بحراسة قوية لحمايتها من تعدى هذه القبيلة (٢) .

(١) الشاطر بوصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادي النيل ص ١٣٤ - ١٣٥ —
أنظر أيضاً نفثات اليراع ... ص ١٢ وهامش (١) من نفس الصفحة .
(٢) الشاطر بوصيلي : معالم تاريخ السودان وادي النيل . ص ٨٣ - ٨٥ .

٣ — توضيح هجرات بعض القبائل ودراسة المؤثرات المتبادلة بين السودان والبلاد المجاورة .

والمتتبع لأشعار الدوباي يلحظ اختلافا في بعض الألفاظ في القصيدة الواحدة من إقليم إلى إقليم وهي رغم اختلافها في بعض الألفاظ فانما تتفق في الجوهر مما يعطينا فكرة عن هجرات جزئية للقبيلة ، التي قيل بشأنها هذا الدوباي وماحدث فيه من تغيير نتيجة للبيئة الجديدة أو اختلاطها بقبيلة أخرى .

كما أن الدراسة المقارنة لبعض الأشعار والأغاني الشعبية تعطينا فكرة عن الآثار اللغوية المتبادلة بين السودان والإقاليم المجاورة ، فالأغنية الشعبية التي سمعها أوليا شلبي في بلاد ملك سنار تتضمن ألفاظا من اللغة السائدة في الجزء الغربي من أرتريا مما يدل على أن الأدب الشعبي السوداني قد تأثر كثيراً في مناطقه الشرقية بالأدب الشعبي لقبائل أثيوبيا وغيرها عن طريق الهجرات من جنوب غرب الجزيرة . وما قيل في ذلك يمكن أن يقال عن المؤثرات الواردة من مصر شمالاً أو بورنو غرباً أو غير ذلك من الأقاليم . وهذا يعطينا في آخر الأمر محصولاً فيولوجياً تاريخياً جغرافياً فضلاً عن المعلومات اللغوية والاجتماعية .

٤ — الدوباي روايات معاصرة لأحداث مختلفة

وأشعار الدوباي لا تخرج عن كونها روايات معاصرة لشهود عيان ، عاصروا الأحداث وانفعلوا بها وآثروا فيها وعبروا عنها تعبيراً صادقاً ؛ بل ربما كانت القوالب الشعرية التي يصاغ فيها الدوباي مقياساً أكثر دقة وحساسية في التعبير عن الأحداث من الكلام العادي المنثور .

مثال ذلك ما قيل بشأن حادث وثيق الاتصال بالعلاقة بين مصر والأقاليم السودانية في مطلع القرن التاسع عشر وهو الدوباي الذي نظمه الأنقيب في مدح الملك عمر بعد حادث الحريق الذي أودعه بحياة الأمير اسماعيل .

الليلة النمر أصبح حديثه ملوح وقارحه من لقاء الخيل ما شوح
سيطك لى مصر شالو المسافر روح بيك اطمأنت المعزة الجلاد هن فرح

✽

سموك النمر فوق النمرة مشيت حرقنض سمايمك لا من اضحيت
فى العجم والعرب نظيرك قط ما رأيت دبك الخيل يغزمن حسك أن قحيت

✽

الليلة النمر أصبح يلاعب فرعه وفوق كفه اليمين مكتوبة قوله انقرعوا
من واديك يطير الغر يروح بمرعه بى رده القريب منع الرشايده يرعوا

إن من يقرأ هذا الدوباي أو من يسمعه يستشعر رهبة الموقف فى قوله «أصبح حديثه ملوح» أى بالإشارة والكناية . وذلك بعد وقوع الحادث الرهيب إذ أن الظرف يقتضى الجذ والحزم وبعد النظر ويقتضى أن يحتفظ الملك فى دخيلته بخططه وتدابيره وألا يطلع عليها قومه إلا بالإشارة والكناية. وما دام الأمير الذى انقضى أمره هو ابن محمد على فسوف يدوى اسم الملك نمر فى أرجاء مصر ولكنه ليثير الحفيظة ضده والرغبة فى الانتقام منه . غير أن هذا كله لا يهمهم ، فالمهم أن تأمن العذارى العطرات الأردن الطيبات الرائحة بعد ما ساورهن خوف وقلق .

والرابعة الثانية تضرب فى البلاغة بسهم وافر وفيها من التكنية والسلاسة قدر كبير فاسم المدوح « النمر » ولكنه فاق النمر فى الجرأة والإقدام ، وهو كالأفعوان الذى ضاق بسمه واستشعر قوته حتى ضحى أى ظهر واستعلى فدل بهذا على أنه لا نظير له فى عرب أو عجم . وهو مهيب رهيب يخافه كل شىء حتى أن الخيل لتفزع وتجرى هرباً من صوته أن سعل لما فى سعاله من أبعاد وقوة . وقوله « يلاعب فرعه » معناها أنه يتهاى لحركة أخرى وهى حركة حاسمة لأنه كتب على كفه عبارة « انقرعوا أى احذروا منه » (١).

(١) محمد عبد الرحيم : نقشات البراع ... ص ٤٢ .

وبعد أن فر الملك نمر في ليلة المؤامرة إلى الحبشة واستقر هناك أنشده أحد شعرائه قصيدة ذكر له فيها حال الذين أطاعوا الترك ووصف سوء مصيرهم محبذاً له خروجه عليهم ونجاته منهم إلى الحبشة ، قال :

يا الأرباب بحكى لك حكاية الطاعوا بانث عليهم العوجة ولى جناتهم ضاعوا
الحى ما استتار وللمات رقد بأوجاعو يأكلوا فيهم الترك ميتين ما جاعو

يقول : اصنع إلى أيها الملك فإني سوف أقص عليك حكاية الذين أطاعوا الترك فقد أساءت حالهم وأصاب الضياع حتى أولادهم الصغار . ولم يسترح الميت منهم ولا الحى ، فن مات رقد بأوجاعه ولم يثار له أهله ، والحى مغلوب على أمره مستكين .

ه — الدوباي يسجل ملامح المجتمع وما ينبض به العصر .

ومما يجعل للدوباي أهمية خاصة أنه يصور المجتمع الذى نبع منه تصويراً صادقاً ويسجل ما ينبض به العصر من شتى الأحاسيس .

ف عندما تجمعت العوامل المختلفة التى مهدت للحركة المهدية وظهر المهدي يستجمع حوله من الأنصار ما مكن له من الجهد بدعوته وبث هذه الدعوة بين أفراد الأمة ، قامت امرأة تدعى « بنت مكاوى » تخرض المهدي على الثورة قالت :

طبل العز ضرب هونيه فى البرزه غير طبل امكبان أنا ما بشوف عزه
إن طال الوبر واسيه بالجزه واما عم نيل ما فرخت وزه

تقول بنت مكاوى ، والآن يا قوم لقد دق طبل العز مجلجلا داويا فى العراء ولست أرى أمجد ولا أجلب للعزة من طبل « امكبان » أى الثورة الدامية . ثم توجه إلى المهدي نصيحته فى أسلوب مجازى واستدلت على ضرورة الثورة ما دام الأمر — فى نظرها — قد تعدى حدود الاحتمال ، بأن الوبر إن طال

فلا بد من جزء وإلا ساءت العاقبة وكذلك النيل أن قصر دون الحد ولم يفيض على شطيه فلن يرجى للطير حياة ولا للاوز أفراناً ؛ والنتيجة التي تريد أن تصل إليها هو أن أمر السودان كذلك ، فان لم تنشب فيه ثورة عارمة فمحال أن يظفر بما يتطلع إليه من حياة .

وقد علق صاحب نفثات اليراع على هذين البيتين بقوله « وأود أن يتنبه القارئ إلى خطر هذين البيتين الجريئين ، فقد قررا في يوم من الأيام مصير أمة ، ومن عجب أن يكونا من وحي امرأة » (١) .

ويلاحظ أن موقف بعض القبائل من الحركة المهدية لم يكن مما يرضى المهدى أو تطمئن إليه نفسه ، ولا شك في أن خير ما يصور لنا هذه الأحوال ، وخير ما يحلل لنا الأسباب التي أدت إلى سخط هؤلاء وتخلف بعض السودانين عن السير في ركب المهدية ما عبر عنه بعض شعراء الدوبيت من أن حكومة المهدية قد حالت بينهم وبين كثير مما كانوا يألفونه من عادات وأرغمتهم على السير وفق المنهج الديني الذي رسمته لهم : فالصلوات والأوراد بدلا من الملاحى والمسكرات وحرمت رقص الدلوكة وشرب المريسة ومضغ التنباك ، كما أمرتهم بلبس المرقعات بدلا من غالى الثياب ؛ وبالاختصار التزام أوامر الدين وتجنب نواهيه ، والعمل المتصل على صبغ الحياة السودانية بصبغة فيها زهادة وخشونة ، فالله سبحانه وتعالى لا ينظر إلى صور الأشخاص وإنما ينظر إلى قلوبهم .

ولما شق على بعض السودانين أن يحملوا بغتة على هذا المركب الخشن الذى لم يألفوه دون أن يبرموا به ويسخروا منه عبر شعراؤهم عن ذلك الموقف في قصائدهم الدارجة وتغنى رجال الشايقية بأشعار يعلنون فيها سخطهم على المهدية وحفيظتهم على عمالها وخاصة محمد الخير عبد الله عامل المهدى على بربر ودنقله .

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع ... ١٦ و ١٧ .

لا مريسي ولا طنبير ولا تمباك ولا سنجير
ودا كله من مهديك الكبير وعقربا طقتك يا محمد الخير

وإذا كان شاعر الشايقية قد عير في تلك الأيام عن حسرته على الماضي
المحبوب المرغوب وعن موجدته على الحاضر المبغوض فقد آثر شاعر آخر من قبيلة
الكبايش أن يهاجم المهدية عقيدة وحكومة وعمالا وأنصاراً فيسخر من زى
رجالها وسيرتهم وتمسكهم بشعائر الدين والعمل على الترغيب فيه والدعوة إليه :

مقدم ناس لقيت أبودقنا راخيها طايقية سعن بإيده شافيا
وجبته مرقمة حتى الجلود فيها من دقش كبير صلاته بأديها
لا عارف إياها فقه ولا جيها إن ذا كرك بالجنة تقول كان فيها

وهكذا يسخر الشاعر من أسلوبهم في ارتداء اللحي ولبس غطاء الرأس
المصنوع من الخوص وارتداء الجلب للرقعات ، ثم انه يعجب من انصرافهم إلى
العبادة حتى ليبدأ الواحد منهم صلاته من الفجر دون أن يعرف أركان الصلاة
ولا أصولها ، ثم هو يتحدث عن الدين ويرغبك في الجنة ويصف لك ما فيها من
النعيم كما لو كان مقياً فيها ثم عاد مبشراً ونذيراً . وهكذا يمضي الشاعر في سخطه
وعين السخط تبدى المساوىء وقد تجعل من الفضيلة رذيلة .

والحار دلو شاعر الشكرية يعبر لنا في قصائده عن ألمه الممض للحدود التي
رسمتها المهدية لحياة الناس وعن حقده الدفين على الخليفة عبد الله بعد أن أمر
قبيلة الشكرية بمغادرة أوطانها وهاك بعض مقتطفات من شعره :

قدلن وانهكن جان الزمان وقعن
نجبد في الدلوق رقعن تقنت والزعل فقعن

فالحار دلو الشاعر الشاب الذي تربى في العز وكان يلبس أفر الثياب ويمشى
الخيل والشباب ملء أهابه يقول : لم أكن أتوقع أن يكون هذا حالى مع الأيام

عندما اضطررت إلى لبس المرقعات ولست أملك سوى الكمد والقهر الذي ملك على نفسى .

لا عجب إذن إذا ضاق الشاعر بنفسه وتمنى لو هرب من المهديّة إلى حيث لا سلطان لها وراح فى أشعاره يرسم خطة الفرار فيركب حماره ويشككه حتى لا ينهق فيفتضح أمره وتخبّط مساعيه ، والفرار فى نظره لا مندوحة عنه مادامت المدينة ليس فيها ما يروق أو يعجب ؛ فقد لبس الجيب المرقعة فأرهقته بما فيها من ثقل وضايقته بما فيها من خشونة وبرم بما تضطره إليه من اصطناع الوقار «والعم» أى العائم لا خير فيها ، اللهم إلا إذا حصل بين من يلبسها وبين نده خصام فإن هذا الند يستطيع أن يخنق بها صاحبها وفى ذلك يقول :

من دار الأمير فرحل نشيل الغنقه ونشك الحير من الشبيق والهمقه
لبسنا الجيب (١) بقلنا وقره وزنقه ولبسنا العم بقت لنا سماحة الخنقه

إن هذه الأشعار تصور لنا حال قطاع من قطاعات المجتمع السودانى فى أواخر القرن التاسع عشر وهم فئة الساخطين على حكم المهديّة ، الخارجين على تعاليمها الدينية وما استنته للأمة السودانية من شرائع كانت فى نظر القائمين بالحركة أنسب ما يكون للأمة فى حالتها الراهنة .

ولعل خير ما يصور لنا حال المجتمع السودانى فى السنوات التى تلت أزمة سنة ١٩٢٤ وسبقت عهد الاستقلال تلك الأشعار التى نظمها أحد الشعراء بشير فيها إلى انقلاب المعايير وتدهور القيم وروح التواكل والسلبية التى شابت الأمة قال :

انقلب الدهر كسر اللق بتمامه والصقر الكبير يزق وخاطفه إجمامه
التمساح غرق واحتاج له لى عوامه أنا شفت الأسد يجرى وتسكه نعامه

(١) الجيب المرقعة من شعارات المهديّة وألوانها أربعة : الأبيض والأزرق والأحمر والأصفر وقد ذكر المهدي أن فى جسم الإنسان نظائر لهذه الألوان الأربعة .

قالشاعر هنا يسخر من أحوال المجتمع ويعرض أمامنا صوراً ضاحكة
ساخرة لأوضاعه حتى لقد أصبح الصقر الكاسر فريسة للحمامة الوداعة تنطقه
وتطير به وهو يستنجد ولا منجد وبستغيث ولا يغاث . أما التمساح ، صاحب
الصولة في الماء فقد عجز عن العوم والغوص وأشرف على الفرق وتمنى من ينبجده
ويعدده بعائمة . والأسد ملك الغاب تخلى عن جراته أمام النعامة رغم ما عرف عنها
من الجبن . وكان الشاعر يقول أن الأشياء نزعّت طباعها وخصائصها واستبدلت
بها نقائصها : فالقوة تحولت إلى ضعف والقدرة تحولت إلى عجز والشجاعة انقلبت
إلى جبن ؛ وهذه الأحوال كلها جعلت الشاعر يتحسر على الماضي وينعى على الزمن
الذى يعيش فيه ويقول :

الناس الزمان اليوم صحيح ما فيش وصبحوا الناس عداد بس زى عداد الفيش

يقصد بذلك أن الناس الذين مضوا لم يبق منهم أحد في مثل طباعهم
وأخلاقهم أما هؤلاء الذين تراهم الآن فهم على كثرتهم ليسوا سوى « نمرأ »
وأرقاماً كأرقام « الفيش » في لعبة « الدومينو » .

إن ما سقناه من أشعار لا يعدو أن يكون مثلاً لما يمكن أن تتمخض عنه
دراسة الدوباي من نتائج قيمة تجعل مهمة جمعه ودراسته من أوجب الواجبات .
والواقع أن أشعار الدوباي — مثلها مثل الفنون الشعبية الأخرى — نابعة من
ضمير الشعب السوداني ولهذا السبب يمكن اعتبارها نماذج طيبة للكشف عن
ميول الشعب وآماله وآلامه ، يجد فيها المؤرخ وعالم الاجتماع ورجل السياسة
— فضلاً عن اللغوي — أجوبة شافية عن كثير مما يريد معرفته عن خصائص
الأمة السودانية .

محمد رفعت رمضان

حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي

مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية

على الرغم من أن المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتي قد ألقى أضواء ساطعة على البيئة الخاصة والبيئة العلمية التى نشأ فيها عند ترجمته لوالده الشيخ حسن الجبرتي وفى مواضع متفرقة من تراجم شيوخ عصره ، إلا أنه لا يكاد يذكر شيئاً عن حياته بعد ذلك . فالجبرتي يختفى فى عجائب الآثار اختفاء يكاد يكون تاماً ، الأمر الذى يجعل الكتابة عن سيرته أمراً عسيراً للغاية . ويزيد من صعوبة هذا الأمر أن المعاصرين للجبرتي أو حتى القريبين منه لم يكتبوا عنه إلا فى القليل النادر (١) . ولذلك يبدو البحث والتنقيب فى وثائق المحكمة الشرعية حول أملاك وأوقاف الجبرتية من الأهمية بمكان فى هذا الشأن . والملاحظات التى يتضمنها هذا المقال حول حياة الجبرتي ، مستمدة من عدد من الوثائق الموجودة بدفترخانه المحكمة الشرعية بالقاهرة .

وقد نشرنا فقط خمس وثائق بالزونكوغراف فى آخر المقال مع محاولة مقابلة لقرائتها ، وهذه هى النصوص الأصلية لبعض الوثائق (٢) . أما الوثائق الأخرى التى لم ننشرها واكتفينا بالإشارة إلى أرقامها فى دفاتر المحكمة الشرعية ، فهى ليست الصور الأصلية بل منقولة فى هذه الدفاتر عن الأصل . والوثائق الأصلية التى التى عينا بنشرها هنا هى : أولاً — حجة بيع عبد الرحمن الجبرتي لمنزل والده (وهو المنزل المعروف ببيت الجبرتية بالصنادقية) عام ١٢٠١ هـ . وقد كتب على هامش الحجة ما يفيد أن عبد الرحمن الجبرتي قد استرده فى العام التالى أى فى سنة ١٢٠٢ هـ . ثانياً — الوثيقة الثانية حجة بيع نفس البيت على يد ورثة الجبرتي

(١) D. Ayalon, The historian Al - Jabarti and his background. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, vol. XXIII, Part. 2, 1960. P. 245
(٢) هذه الوثائق الأصلية فى حوزة ورثة السيد موسى أبو النصر .

في سنة ١٢٩٩ هـ . ثالثاً — والوثيقة الثالثة تشمل حجة شراء عبد الرحمن الجبرتي لمنزل آخر بالصنادقية في سنة ١٢٣٣ هـ . رابعاً — والوثيقة الرابعة تشمل حجة الأيلولة الصادرة في سنة ١٢٥٧ هـ . لورثة عبد الرحمن الجبرتي والخاصة بذلك البيت الذي اشتراه في سنة ١٢٢٣ هـ . خامساً — والوثيقة الخامسة تشمل حجة بيع المنزل المذكور في الوثيقة الرابعة على يد ورثة عبد الرحمن الجبرتي في نفس السنة أي في سنة ١٢٥٧ هـ .

أولاً — سنة وفاة عبد الرحمن الجبرتي :

ذكر مترجمو عجائب الآثار إلى الفرنسية (١) — دون الإشارة إلى أي مرجع لقولهم — أن الشيخ عبد الرحمن الجبرتي قتل أثناء عودته من قصر محمد علي في شبرا في ليلة ٢٧ رمضان سنة ١٢٣٧ هـ (٨ يونيو ١٨٢٢) ، وإن أنكروا أن ذلك قد حدث بايعاز من محمد علي باشا . وأخذ عنهم هذه الرواية ، فيما يبدو ، المستشرق الانجليزي مكدونالد في ترجمته للجبرتي في دائرة المعارف الاسلامية (٢) ، كما أخذ بنفس الرواية فهرس دار الكتب المصرية ١٩٣٠ (٣) ولويس شيخو في كتابه الأدب العربي في القرن التاسع عشر (٤) .

ومن المؤكد أن هذا الزعم خاطيء من أساسه . فالمراجع المعاصرة تؤكد ، مستقلة عن بعضها البعض ، أن عبد الرحمن الجبرتي كان حياً بعد ذلك التاريخ . فقد ذكر الرحالة الإيطالي Giambatista Brocchi (٥) الذي زار مصر في

(١) شفيق منصور بك ، عبد العزيز كحيل بك ، غريبال نيقولا كحيل بك ، اسكندر عمون أفندي .

Merveilles biographiques et historiques ou chroniques du cheikh Abdel Rahman El-Djabarti 1888—96. vol. I P. IX.

Ency. of Islam art. Djabarti

(٢)

(٣) ج ٥ ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٤) ج ١ ص ٢١ طبعة بيروت ١٩٠٨ .

(٥) Giornale delle osservazioni fatte né viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia — 5 vol. Bassano, A. Roberti. 1841—3. vol. I P. 151 D. Ayalon Ibid P. 247.

ديسمبر ١٨٢٢ ، في يومياته بتاريخ أول ديسمبر أى يوم زيارته لعبد الرحمن الجبرتي (١٦ ربيع أول ١٢٣٨ هـ) مايلى (زودنى المسيو. دروفتي^(١)) في الاسكندرية رسالة إلى عالم عربى هو عبد الرحمن الجبرتي وقال لى أنه ضليع فى علم الهيئة ، فما عمت أن زرتة بصحبة الخواجة مسرة ترجمان القنصلية الفرنسية ، وكم كان دهشى عظيما حين وجدت هذا الفلكى أعمى . فسألته إذا كان لدى الفلكيين فى مصر آلات يرصدون بها حركات الكواكب ؟ فقال إنه ليس لديهم شىء منها وأن الذين ينصرفون إلى هذا العلم قليلون وقد يكون لدى بعضهم بعض آلات مجلوبة من أوروبا . فسألته إذا كان فى إمكانهم أن يعرفوا مواعيد الكسوف والخسوف ؟ فأجاب نفياً . فسألته أيضاً إذا كانوا يضمون التقاويم للجماهير ؟ فقال إن لديه بعضها ولكن ليس فيها تقويم خاص) إلى أن قال (على أنى لم أرد إطالة الحديث مع هذا الشيخ الطيب الذى قيل لى عنه إنه أعلم بالتاريخ العربى المصرى منه بعلم الفلك وأن له كتاباً موثقاً به)^(٢) — كذلك ذكر جورجى زيدان أنه وجد فى مكتبة محمد بك عاصف فى القاهرة مخطوطاً راجعه الجبرتي بنفسه وأتم مراجعته (أطال الله فى عمره) بتاريخ السبت ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ (٦ نوفمبر ١٨٢٤) ^(٣) — ومن الروايات التى تنفى وفاة الجبرتي فى سنة ١٢٣٧ هـ ما ذكره اسكندر كاردن A. cardin المترجم والمستشار بالقنصلية الفرنسية بالاسكندرية الذى ترجم الجزء الثالث من عجائب الآثار إلى الفرنسية ونشره فى عام ١٨٣٥ م ، فقد قال فى مقدمة ترجمته أنه علم من أسرة الجبرتي أن أحد أبناء الجبرتي قتل فى ليلة من ليالى رمضان سنة ١٢٣٨ هـ وأن الجبرتي حزن عليه حتى فقد بصره ولم يعيش طويلاً بعد ذلك^(٤) .

(١) قنصل فرنسا فى مصر .

(٢) خليل شيبوب ، عبد الرحمن الجبرتي ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية ج ٤ ص ٢٨٤ .

(٤) Journal d'Abdarrahman Gabarti pendant l'occupation française en Egypte etc. Paris, 1838 P. 3.

أما الذين حددوا تاريخاً آخرًا لوفاة الجبرتي ففي مقدمتهم المستشرق الإنجليزى ادوارد وليم لين E. W. Lane فقد ذكر عند كلامه عن الجبرتي أنه توفي في سنة ١٨٢٥م أو سنة ١٨٢٦م^(١) (١٢٤٠-١٢٤١هـ)، ولعل السبب في تردد لين في هذا التحديد يرجع إلى أنه وصل القاهرة يوم ٢ أكتوبر ١٨٢٥م^(٢). كذلك يحدد الحضر اوى في كتابه (نزهة الفكر) الوفاة بسنة ١٢٤١هـ وذلك عند ترجمته لعبد الرحمن الجبرتي إذ يقول (ثم صنف جملة مصنفات منها تاريخه في مصر وأمرائها ووقائعها وترجم فيهم لمن أدركهم من مشايخ وقته وسماه عجائب الآثار في التراجم والأخبار وهو في أربع مجلدات من ابتداء سنة ١١٠٠ إلى سنة ١١٣٧. ثم عمى الشيخ المذكور فترك الكتابة فيه ثلاث سنوات إلى ١١٤٠. هذا (ما) أخبرني (به) أمين أفندى الحلوانى المدنى — وما زال في عز وتمكين لمواظبته على الدروس بالأزهر فانتفع به الناس وكثرت تلامذته وبعد صيبته إلى أن توفي سنة ١٢٤١ بمصر المحروسة ودفن بالجوارزين)^(٣).

غير أن وثائق المحكمة الشرعية تجعلنا نقطع بأن عبد الرحمن الجبرتي توفي في عام ١٢٤٠هـ. وعلى وجه التحديد فيما بين غرة ربيع الثانى (٢٣ نوفمبر ١٨٢٤هـ) و ٢٧ رمضان من سنة ١٢٤٩هـ (١٤ مايو ١٨٢٥هـ)^(٤) — ونحن نستند في هذا التحديد على وثيقتين. الوثيقة الأولى تؤكد أن الجبرتي كان حياً حتى غرة ربيع الثانى من سنة ١٢٤٠هـ. تقول الوثيقة^(٥) (بين يدي مولانا قايم مقام، ادعى فخر الفضلا الكرام الشيخ محمد شهاب الدين القبانى بخط

(١) Manners and Customs of the Modern Egyptians. ed. Everyman's Library. P. 222

(٢) راجع ترجمة لين في المقدمة التى كتبها S.L.Poole في الجزء السادس من كتاب لين D. Ayalon, Ibid P.P. 247 — 248 — Arabic — English Lexicon. P. VIII.

(٣) ج ٤ ص ٤٠٢ (مخطوط) تاريخ تيمور ١٨٧٠ — دار الكتب المصرية.

(٤) رجعت في التحويل من التاريخ الهجرى إلى الميلادى إلى

Sir W. Haig, Comparative Tables of Muhammadan and Christian Dates, London 1932.

(٥) سجل مبايعات الباب سنة ١٢٤٠هـ — مسلسل ٣٧٥ — مادة ٤٤٣ — ص ١٤٧.

الجمالية ابن المرحوم الشيخ إسماعيل شهاب الدين وهو الوكيل الشرعى عن سيدنا ومولانا الامام العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الحنفى ابن مولانا العلامة المغفور له الشيخ حسن الجبرتي الحنفى ابن المرحوم الشيخ إبراهيم وهو الناظر الشرعى يومئذ على وقف جدته لوالده المذكور . . . فى شأن ما سيذكر بين يدي مولانا أفندى المولى (إليه) وفى آخر الوثيقة (تحريراً فى غرة ربيع الثانى سنة أربعين ومايتين وألف) . ولعل ما ورد فى هذه الوثيقة من توكيل الشيخ عبد الرحمن الجبرتي للشيخ محمد شهاب الدين القباني يؤكد ما ذكره كل من كاردن وبروكي والحضراوى من أن الجبرتي كان قد فقد بصره فى الأيام الأخيرة من حياته . أما الوثيقة الثانية فهى إقرار لنظارة أبناء الجبرتي على بعض الأوقاف التى كان الشيخ عبد الرحمن ناظراً عليها ثم انتقلت نظارتها إلى أولاده من بعده ، وقد صدر هذا الإقرار فى ٢٧ رمضان من سنة ١٢٤٠ هـ . تقول الوثيقة (١) (قرر مولانا النائب المولى خلافة (المولى خلافة) بمعرفة وإطلاع حضرة سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم والملاذ الأحم . . . قرر مولانا أفندى المولى خلافة كلا من المكرم محفوظ وأخته لوالده الحرمه أمان المرأة ولدى المغفور له الشيخ عبد الرحمن الجبرتي نجل المغفور له العلامة الشيخ حسن الجبرتي الحنفى الأزهرى كان ، ولدى أخيهما المرحوم خليل أفندى نجل الشيخ عبد الرحمن الجبرتي المشار إليه هما المكرم محمد والمصونة فاطمة سوية بينهم فى النظر والتحدث على وقف كل من العارف بالله تعالى . . .) وفى آخر الوثيقة (تحريراً فى سابع عشرين رمضان سنة أربعين ومايتين وألف) .

وهكذا تقطع هاتان الوثيقتان بأن عبد الرحمن الجبرتي توفى فيما بين الأول من ربيع الثانى سنة ١٢٤٠ هـ والسابع والعشرين من رمضان من نفس السنة (٢٣ نوفمبر ١٨٢٤ — ١٤ مايو ١٨٢٥) وهذه الحقيقة يجب أن تضع حداً

(١) سبيل تقارير النظر (١٢٣٩ - ١٢٤٤) سلسلة ٧٣ المادة ١٤٩ ص ٢٩ .

الآن للجدل الطويل حول سنة وفاة الجبرتي ، وان كنا نأمل أن يصل الباحثون بمزيد من التنقيب في أوراق المحكمة الشرعية إلى تحديد يوم الوفاة .

وعلى ذكر سنة وفاة الجبرتي يحسن بنا هنا أن نذكر شيئاً عن قبره لما تحمله القبور عادة من دلالة تشير إلى تاريخ وفاة ساكن القبر . فلا شك في أن عبد الرحمن الجبرتي مدفون بمقبرة الجبرتية المعروفة لليوم ، وهي ببستان العلماء بالمجاورين (ويسميه الجبرتي في ترجمته لمعاصريه « البستان » أو بستان المجاورين) . فلقد ذكر الحضراوى في ترجمته للجبرتي (ودفن بالمجاورين) (١) ، وإلى جاب ذلك فقد ذكر الجبرتي نفسه في ترجمته لوالده الشيخ حسن الجبرتي (ودفن عند أسلافه بتربة الصحراء بجوار الشمسى البابلى والخطيب الشريينى) (٢) ومقبرة الجبرتية المعروفة الآن تقع على بعد خطوات من قبر الخطيب الشريينى .

وتشتمل هذه المقبرة بوضعها الحالى ، أى بعد العمارة التى قامت بها وزارة الثقافة والإرشاد القومى فى عام ١٩٥٨ باقتراح من العالم الأثرى الكبير الأستاذ حسن عبد الوهاب ، على حوش مستوف به قبران ، على أحدهما تركية على غرار تركيبات العصر العثمانى المتأخر ، والآخر عليه تركية بسيطة قصد بها الإشارة إلى وجود قبر . وكان على الجانب الغربى من القبر صاحب التركية الكبيرة قطعة من الرخام نقش عليها ستة أبيات عن الشيخ حسن الجبرتي . ولكن مما يؤسف له حقاً أن هذه اللوحة الرخامية قد انتزعت انتزاعاً من التركية (أنظر الصور المقتبلة) ، عند بناء عمارة وزارة الثقافة فى عام ١٩٥٨ ، ووضعت فوق باب الحوش من الخارج — ليس هذا فقط ، بل نقل الجانب الغربى (٣) من التركية إلى الجانب الشرقى للمقبرة على بسرة الداخل إلى الحوش من الباب الخارجى —

(١) ج ٤ ص ٤٠٢ .

(٢) عجائب الآثار ج ١ ص ٤١٠ . الطبعة الشرفية

(٣) لأن النقش كان يوضع فوق رأس ساكن القبر التى تكون دائماً فى ناحية الغرب .

والأصل يجب أن تكون له حرمة دائماً . أما أبيات الدعاء للشيخ حسن الجبرتي والمنقوشة على اللوحة الرخامية فتقول :

يارب أمطر سحب الرضى على	رمس حوى رئيس كل مفتى
علامة الدنيا جمال أهلها	مبارك الذات حميد النعت
السيد الذى بنور هديه	بت ظلام النى أى بت
هو الجبرتي الإمام حسن	كشاف هم من إليه يأتى
عليه من رب العباد رحمة	تحيطه من الجهات الست
ما وحد المؤمن ربه وما	أرخت بشرى لك يا جبرتي

وتاريخ الوفاة في الشطر الثاني من البيت الأخير ابتداء من (بشرى) = ١١٨٨ هـ (١) .

وكان الأستاذ حسن عبد الوهاب قد كتب مقالا في جريدة الأهرام (٢) ذكر فيه أنه يعتقد أن عبد الرحمن الجبرتي مدفون في القبر الثاني الذى ليست عليه تركيبة كبيرة حيث أن والده مدفون في القبر الأول الذى يحمل على أحد جانيه الأبيات الشعرية السابقة — والحقيقة أنه ليس هناك ما يدل على ذلك فالقبران يحويان الجبرتية حتى قبل الشيخ حسن كما هو واضح من قول المؤرخ في ترجمته لأبيه (ودفن عند أسلافه بقرية الصحراء) .

(١) تحديد التاريخ على حساب الجمل : أيجد — هوز — حطى — كلدن — سقص — قرشت — ثخذ — ضظغ .

أ = ١	ح = ٨	س = ٦٠	ت = ٤٠٠
ب = ٢	ط = ٩	ع = ٧٠	ث = ٥٠٠
ج = ٣	ى = ١٠	ف = ٨٠	خ = ٦٠٠
د = ٤	ك = ٢٠	ص = ٥٠	ذ = ٧٠٠
ه = ٥	ل = ٣٠	ق = ١٠٠	ض = ٨٠٠
و = ٦	م = ٤٠	ر = ٢٠٠	ظ = ٩٠٠
ز = ٧	ن = ٥٠	ش = ٣٠٠	غ = ١٠٠٠

(٢) الأهرام ١٤ يوليو ١٩٤٤ .

والأرجح أن الشيخ عبد الرحمن دفن على أبيه في نفس المقبرة (١) . أما لماذا لم يوجد نقش على المقبرة يفيد هذا المعنى ، فلعله يرجع إلى اكتفاء أبناء عبد الرحمن الجبرتي بتلك الإشارة السابقة إلى الشيخ حسن الجبرتي أولعله يرجع إلى الظروف الخاصة التي أحاطت بوفاة الشيخ عبد الرحمن وفي مقدمتها التفكك الواضح الذي حدث في أسرة الجبرتي بعد وفاة المؤرخ والذي نلحسه بوضوح في حجب بيع أملاكه بالصنادقية .

ثانياً — أسرة الجبرتي :

تضيف وثائق المحكمة الشرعية بعض المعلومات الجديدة بالنسبة لأسرة المؤرخ . فقد ذكر المؤرخ في ترجمته لوالده الشيخ حسن الجبرتي أن جدته أم أبيه (الحاجة مريم بنت الشيخ العمدة الضابط محمد بن عمر المنزلي الانصاري) (٢) كان لها شأن كبير في نشأة الشيخ حسن وهي التي أوقفت عليه أوقافاً كثيرة . والوثائق تذكرها باسم (المصونة الحاجة مريم خاتون بنت المرحوم شمس الدين المنزلي رئيس السادة الكتاب بمحكمة الصالحية النجمية) (٣) — كذلك يذكر الجبرتي في ترجمته لوالده (وتزوج بنت رمضان جلبي بن يوسف المعروف بالخشاب تابع كور محمد وهم بيت مجد وثروة ييولاق) (٤) ولم يذكر الجبرتي اسم هذه الزوجة . ولكن الوثائق تذكر اسمها (صفية خاتون بنت المرحوم رمضان جلبي الشهير بالخشاب) (٥) .

(١) لقد كانت العادة في البيوت الكبيرة أن يحتوى الحوشن على ثلاثة مقابر إحداها للرجال والثاني للحريم والثالث للعبيد والاتباع . وقد علمت أنه كان هناك لحد عند المدخل عليه تركيبة فقيرة تشير إلى ذلك . أبلغنا بهذا الأستاذ حسين محمد الجبرتي وهو ابن محمد يوسف العقيني (المعروف بمحمد فرج الجبرتي) ابن السيدة توحيدة (فاطمة أم فرج) بنت الشيخ محفوظ ابن عبد الرحمن الجبرتي .

(٢) عجائب الآثار ج ١ ص ٣٩٢ . الطبعة الشرفية .

(٣) سجل مبايعات الباب سنة ١١٤٢ هـ . سلسلة ٢١٠٥ — المادة ٨٨ ص ٣٨ .

(٤) ج ١ ص ٣٩٥ .

(٥) سجل مبايعات الباب سنة ١١٦٢ — سلسلة ٢٣٩ — المادة ٤٧٣ ص ٤٤٣ .

ولا بد أن يكون هذا هو زواجه الأول ، فقد ولد عبد الرحمن — حسب قوله —
في سنة ١١٦٧ هـ (١) — وقد ذكر الجبرتي في ترجمته للشيخ عبد الله بن عبد الله
ابن سلامة الادكاوي (٢) مانصه : (ولما زوجني للمرحوم الوالد في سنة اثنتين
وثمانين وألف كتب إليه مهنثاً ومؤرخاً قوله :

يا ماجداً أقواله وفعاله طاب بذكرك
يا كنز طلاب المعارف جلها من در بحرك
يهنيك نجلك عابد الرحمن زاد علا بفخرك
هنيئته مليته متعته يا فرد عصرك
زوجته بكر المحاسن فاشنى يتلو لشرك
أبقاها الله الكريم منعمين بطول عمرك
هذا هنا محبك الداعي لكم بسمو قدرك
والحال قد أرخته شمس البها زفت لبدرك

وبيت التاريخ قوله (شمس البها زفت لبدرك —) ١١٨٢ هـ .

كذلك نعلم عن زوجة الجبرتي الثانية من ترجمته للشيخ علي بن عبد الله
الرومي الدرويش الذي زوج الجبرتي ربييته عام ١١٩٥ هـ (وهي أم الولد خليل
فتح الله عليه) (٣) . وشيئوب يعتقد أن الجبرتي لم يتزوج بعد ذلك . ولكن
الوثائق رقم (٢) ورقم (٤) ورقم (٥) تذكر السيدة شوق على أنها الزوجة
الوحيدة التي عاشت بعد الجبرتي ، وهي ابنة الشيخ نصار نجم ، فهي إذا ليست
ربيبة عبد الله درويش الرومي الزوجة الثانية . فهل هي الزوجة الأولى التي تزوجها
الجبرتي عام ١١٨٢ هـ . لا يبدو ذلك ، فهي الزوجة الوحيدة التي عاشت بعد

(١) ذكر الجبرتي في ترجمته لرضوان كتحذا الجلف (يقول جامعه أني أدركت بقايا تلك
الأيام وذلك أن مولدي كان في سنة سبع وستين ومائة وألف) ج ١ ص ٢٠٨ الطبعة الشرفية .
(٢) عجائب الآثار ج ١ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ الطبعة الشرفية .
(٣) عجائب الآثار ج ٢ ص ٩٦ الطبعة الأميرية .

الجبرتي على الأقل لعام ١٢٦٠ هـ ، هذا إلى جانب أن أحد أبنائها من غير الجبرتي وهو حسين بن حمودة رجب عاش حتى عام ١٢٩٩ هـ (الوثيقة ٢) واشترك في بيع بيت الجبرتي القديم بالصنادقية بعد أن ورث أمه في حصتها في هذا المنزل . وكل هذا يرجح أنها ليست الزوجة الأولى ، وأغلب الظن أنها زوجة ثالثة — كما يرجح أنها تزوجت بحموده رجب وأنجبت حسن وحسين بعد وفاة الجبرتي وهما المذكورين في (الوثيقة ٢) وليس قبل زواجهما من عبد الرحمن .

أما البنت الوحيدة التي عاشت بعده ، فهي أمان حسب ما تفيد الوثائق وهي ليست ابنة الزوجة شوق كما هو واضح . فهل هي أخت شقيقة لخليل ؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك ؛ ولكن من المؤكد أنها لم تخلف من بعدها بدليل أن أخيها غير الشقيق محفوظ قد ورثها . (الوثيقة رقم ٢) .

أما محفوظ الذي يذكر كثيراً في هذه الوثائق فمن الواضح أنه ابن الشيخ عبد الرحمن من السيدة شوق . ويبدو أنه كان أصغر سناً من أمان ، كما يبدو أنه كان مسئولاً إلى حد كبير عن تبديد ثروة الأسرة . فهو الذي باع بيت والده الجديد بالصنادقية ، وحين باعت ابنته فاطمة (أم فرج) البيت القديم بالصنادقية لم تتسلم شيئاً لا هي ولا خليل خيري بن محمد بن خليل الجبرتي لأن حصتهما كانت ديناً على محفوظ .

ثالثاً — عبد الرحمن الجبرتي :

لا تحمل هذه الوثائق توقيع الشيخ عبد الرحمن لأن حجج هذا العصر كانت تحمل توقيع الشهود فقط — وتشير إلى لقب للشيخ عبد الرحمن — لانراه في كتب التاريخ — وهو زين الدين . (الوثيقة رقم ٣) .

كما تشير هذه الوثائق إلى المؤرخ بقولها (مولانا العلامة الشيخ عبد الرحمن الشهير بالجبرتي ابن المغفور له الشيخ حسن أفندي الجبرتي الحنفي) . كما تشير إليه أيضاً بقولها (فخر الفضلاء العظام عمدة البلغاء السكرام فخر المدرسين الفخام

مفيد الطالبين بإفهام زين الشريعة والملة والدين مولانا العلامة الحبر البحر الفهامة عبد الرحمن الشهير بالجبرتي ابن خاتمة المحققين المندرج إلى أعلا عليين المغفور له العلامة الشيخ حسن أفندي الجبرتي الحنفي من أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر هو حالا كوالده المذكور كان (وثيقة رقم ٣) .

ولما كان هذا القول قد ورد في وثيقة سنة ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) فهو دليل على أن عبد الرحمن الجبرتي كان حتى ذلك الوقت وقبل وفاته بسبعة أعوام تقريباً يقوم بالتدريس في الأزهر .

ولما كانت هذه الوثيقة هي حجة إتمام شراء الجبرتي لبيته الجديد بالصنادقية فهي دليل على أن الجبرتي حتى عام ١٢٣٣ هـ كان موسراً إلى حد ما ، فقد دفع ثمناً له ٩٩٠ ريالاً مصرياً ، تبرع منها بثلاثمائة ريال (على سبيل الصلة والمعروف وقطعاً لمادة الخصاص والنزاع) (١) ، وهي حقيقة تعكس طبيعة الجبرتي الهادئة الكريمة .

كذلك يستنتج مما جاء في الوثيقة رقم (٢) أن الجبرتي تولى مشيخة رواق الجبرتية . فقد ذكرت الوثيقة ما يلي : (الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الحنفي نبيل المرحوم الشيخ حسن أفندي الجبرتي الحنفي شيخ رواق السادة الجبرت بالرواق داخل الجامع الأزهر هو كوالده كان) (٢) . ويلاحظ كذلك أن جميع الوثائق تشير إلى الشيخ حسن الجبرتي بقولها (حسن أفندي الجبرتي) وهو لقب لم تطلقه هذه الوثائق على الشيخ عبد الرحمن ، وكان اللقب لا يطلق إلا على من تولى وظيفة القضاء أو الإفتاء .

رابعاً — بيتا الجبرتي بالصنادقية : —

المعتقد بين بحاث التاريخ أنه كان للشيخ عبد الرحمن بيت واحد بالصنادقية ،

(١) الوثيقة رقم (٣)

(٢) الوثيقة رقم (٢)

وصفه خليل شيبوب بقوله : (وتقع هذه الدار إلى يمين السالك في الخطة (الصنادقية) من جهة الأزهر على بعد خطوات من مدرسة السنانية قبل خان الجلابة) (١) . ومن المؤكد أن هذا المنزل هو الذي ورثه عبد الرحمن عن والده ، فقد ذكرته الوثيقة رقم (٢) بقولها (المعروف بإنشاء وتجديد وسكن الشيخ حسن أفندي الجبرتي) (٢) . ونحن نعلم أن الشيخ عبد الرحمن كان قد رأى في سنة ١١٩١ أن يهدم هذا الدار ليبنيها من جديد وأنه أنتم ذلك في سنة ١١٩٢ . فقد ذكر الجبرتي في ترجمته للشيخ مصطفى بن أحمد المعروف بالصاوي مانصه (ولما عمر الفقير جامع هذه الشوارد داره التي بالصنادقية بالقرب من الأزهر في سنة إحدى وتسعين ومائة وألف عمل المترجم أبياتا وتاريخا قمت بطراز مجلس العقد الداخلي وهي (٣) :

خليلي هذا الروض فاحت زهوره	ولاح على الأكوان حقا ظهوره
وزاد ثناء عبق الجو طيبه	فنه عير السك طاب عبوره
سما في سماء الكون فاتهج العلا	برفته وازداد سرا سروره
ألم تر أجسام الوجود تراقصت	وجاء التهاني باسمات ثغوره
مكان على التقوى تأسس مجده	ومن سور التوفيق والهدى سوره
وفردوس عدن فاح فوح نسيمه	وحفته ولدان النعيم وحووره
ومجلس أنس كل مافيه مشرق	ومتعد صدق قد تسامى حواره
بناء يروق العين حسن جماله	ورونقه يشفي الصدور صدوره
ومن مجد بانيه تزايد بهجة	وقلد من در المعالي نحوره
عزيز بني بيت المكارم فاثنت	تغنى به حمدا ومدحا طيوره
وأحيا رسوم المجد والفخر والتقى	وزانت بأعلام الكمال سطوره

(١) عبد الرحمن الجبرتي - ص ٤٣

(٢) الوثيقة رقم (١)

(٣) عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢٢٧ الطبعة الشرقية .

فلا زال فيه الفضل تسمو شموه وتنمو على كل الدور بدوره
ودام به سعد السعود مؤرخا حتى العز بالمولى الجبرتي نوره
١١٩٢ هـ

وتحدد الوثيقة (١) مكان المنزل على النحو التالي (المكان الكائن بمصر
المحرسة تجاه الجامع الأزهر بخط الخراطين^(١) بالقرب من مدرسة السنانية
المجاور لوكالة للمرحوم الخواجا جمال الدين الذهبي شاه بندر التجار بمصر كان
المعروف بخان النشارين^(٢)) (٣) — وتحدده الوثيقة رقم (٢) تحديداً أدق على
النحو التالي (الحد القبلي ينتهى سفلا لطريق الشارع وفيه باب المكان والحانوت
المذكورين وعلاوا الشارع المرقوم وطوله عشرة أمتار وثلاثون سانتى متر والحد
الغربي ينتهى سفلا وعلاوا للوكالة المعروفة بوكالة القفاصين الجارية فى وقف المرحومة
الست زينب البارودية بنت اسماعيل بن على ، والحد الشرقى ينتهى سفلا لحانوت
وحاصل بوكالة النشارين الجاريين فى وقف السلطان أينال نظارة سعادة مولانا
خديو مصر ، وعلاوا ينتهى لوكالة النشارين المذكورة الجارية فى وقف السلطان
اينال المذكور وطول كل من الحدين المذكورين اثنى عشر وخمسة وعشرون
سانتى متر . والحد البحرى ينتهى سفلا وعلاوا لوكالة النشارين المذكورة وطوله
عشرة أمتار وعشرون سانتى متر ، فجملة مسطح أرض ذلك مائة واحدة وأربعة
وعشرون مترا وخمسة وسبعون سانتى متر) (٤) .

أما بالنسبة لداخل هذا المنزل فيحسن أن ننقل هنا وصفه من الحجة المؤرخة
فى ١٢٠١ هـ لأن ذلك البيت تم تعميره فى سنة ١١٩٢ هـ — تقول هذه الوثيقة
فى وصف داخل المنزل (المشتمل على واجهة غربية^(٥) بها حانوت وباب

(١) هو خط الصنادقية .

(٢) لا تزال بقايا هذه الوكالة موجودة حتى الآن .

(٣) الوثيقة رقم (١) .

(٤) الوثيقة رقم (٢)

(٥) غربية هنا هى القبلىة لأنهم حتى ذلك الوقت كانوا يحددون البحرى بالنيل الذى يقع
شرق الصنادقية .

مقنطر يدخل منه إلى حوش لطيف (١) سقف بعضه به منور و بير ماء معين وسلم يتوصل منه إلى أروقة مركبة على بعضها بعضاً مطلة على الشارع السالك علو الواجهة المذكورة ، وجميع خلو الطبقة التي من جملة الأربعة طباق السكائنة بالربع الذي علو خان النشارين بمصر المحروسة بخط الخراطين المذكور قريباً من الجامع الأزهر بالدور العلوى المجاورة لسكن عبد الرحيم الشامى المختلطة الطبقة المذكورة الآن بالمسكان المذكور وصارت من جملة منافعه وحقوقه ، وما استجد بذلك من الأبنية بالصفة التي هو عليها الآن والمعالم ذلك عندها (٢) شرعاً والجارى أصل الطبقة المذكورة في وقف المرحوم أحمد بن السلطان اينال وخلو الطبقة المذكورة مع ملك المكان المذكورة في تصرف وانتفاع الشيخ زين الدين عبد الرحمن الجبرتي (٣) .

وقد باع الجبرتي هذا البيت في عام ١٢٠١ هـ بثمن قدره ١٢٣ ¼ ريالاً أبوطاقة — ونحن نعلم أن الجبرتي استرد هذا المنزل في العام التالى ، فقد كتب على هامش الوثيقة (صدر تقايل شرعى (٤) من الحاج محمد بن عبد الله محمود المذكور قرينه للشيخ عبد الرحمن الجبرتي المذكور قرينه في كل ما هو مقيد قرينه بموجب حجة شرعية مسطرة من الصالحية النجمية بمصر مؤرخة في تاسع عشر ربيع الثانى سنة اثنين ومايتين وألف سنة ١٢٠٢) كذلك ورد في الوثيقة رقم (٢) أن ورثة الجبرتي قد باعوا هذا المنزل في سنة ١٢٩٩ هـ بمبلغ قدره ١٤٠ جنيهاً ذهباً (٥) .

غير أن المؤرخين لا يذكرون شيئاً عن منزله الآخر بالصنادقية الذى كان ، كما يفهم من الوثائق ، في مواجهة المنزل الأول الذى ورثه عن أبيه . ومن الواضح من الوثيقة رقم (٣) أن الجبرتي اشترى هذا المنزل الثانى بخط الصنادقية

(١) لطيف يقصد بها صغير .
(٢) البائع وهو عبد الرحمن الجبرتي .
(٣) الوثيقة رقم (٢)
(٤) تقايل شرعى أى فسخ العقد شرعاً .
(٥) الوثيقة رقم (٢)

سنة ١٢٣٣ هـ . وتحدد الوثائق هذا المنزل على النحو التالى (المكان الكائن بمصر المحروسة بخط الخراطين قريباً من مدرسة السنانية والجامع الأزهر على يسرة السالك طالب للاشرفيه وسوق المطارين البلدى ، الجارى أصل ذلك فى وقف المرحوم جوهر القنقبای (١)) - ثم تصف هذه الوثائق داخل المنزل على النحو التالى (المشتمل على باب بالشارع الأعظم يمينة الطالب لمدرسة السنانية ، يدخل من الباب المذكور إلى دهليز به باب استثنى يدخل منه إلى حوش به يمينة قنطره سفلهامعالم منظره يقابلها واجهة البناء ، سفلهامعالم يبر علو الدهليز - والقنطرة والسبيل المركب على القنطرة وحائط البير كامل علو ذلك من حقوق الغيرولم يكن داخله فى عقد ذلك ، فيما بين المنظره وواجهة البير باب يدخل منه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصل إليه من سلم علو ذلك من حقوقه - وبالحوش يسرة الطالب للاسطبل باب يدخل منه إلى دهليز علوه من حقوق الغير ، بالدهليز باب يدخل منه إلى رحاب مقروش بالرخام القديم به باب يدخل منه إلى قاعة تحوى إيوانين ودور قاعة بها بابان أحدهما يدخل منه إلى مجاز به كرسي راحه وسلم يتوصل منه إلى أغانى والسطح العالى على ذلك وهو علو المقعد المذكور ، والباب الثانى يدخل منه إلى مطبخ تجاهه قاعة صغيرة وسلم يتوصل منه إلى طبقة وإلى سطح صغير وما لذلك من المنافع والمرافق والحقوق الداخلية فيه والخارجة عنه خلا العلو المرقوم فانه من حقوق الغير) .

ويلاحظ بالنسبة للوكالات المجاورة للبيتين ، إن وكالة النشارين هى نفسها وكالة السلطان أحمد بن اينال وهى على يسرة البيت القديم ، ووكالة التفاسين وهى على يمينة البيت القديم ومن المحتمل أنها هى أيضاً وكالة الجلاية التى وردت فى الوثيقة رقم (٣) .

دكتور محمد أنيس

أستاذ مساعد للتاريخ الحديث بكلية الآداب
جامعة القاهرة

الوثيقة رقم (١)

١٤ رمضان سنة ١٢٠١

الأمر كما ذكر فيه (١)

ختم : توكل على خالق عبده حسن

نمقه الفقير إليه عز شأنه حسن المولى خلافة (المولى خلافة) بمصر
المحروسة غفر له

- ١ هو أنه بمجلس الشرع الشريف الأنور بمحكمة الجامع الحاكمي بمصر المحروسة
لدى سيدنا ومولانا فخر قضاة الإسلام وكال ولاية
- ٢ الأنام الحاكم الشرعي الحنفى الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه
أمين بمحضرة كل من المكرم الحاج أحمد جليليات
- ٣ ابن المرحوم على والأمثلة المكرم منلا مصطفى رضوان
بن المرحوم يوسف اسلامبولي والسيد الشريف مصطفى
- ٤ انجلى ابن المرحوم السيد صالح والشيخ محمد أحمد الرفاعي
القبلى برأس خان الخليلي دامت كمالهم آمين
- ٥ اشترى فخر أمثاله الكرام الحاج محمد بن عبد الله معتوق
المرحوم السيد الشريف محمود ناظر الكسوة الشريفية كان
- ٦ بماله لنفسه من بابه الشيخ الإمام الفضل الهمام سليم
العلماء الكرام زين الدين عبد الرحمن الجبرتي الحنفى ابن المرحوم

(١) حرصت على أن تكون القراءة كما جاءت تماماً في الأصل . ومن الملاحظ أن الأسلوب
الذي كتبت به للوثائق جرى على إغفال الهزات .

- ٧ العلامة الشيخ بدر الدين حسن الجبرتي الحنفي شيخ مشايخ
أهل الافادة والافتا والتدريس بالجامع الأزهر
- ٨ كان قباه جميع المكان الكائن بمصر المحروسة تجاه الجامع
الأزهر بخط الخراطيين بالقرب من مدرسة
- ٩ السنانية المجاور لوكالة المرحوم الخواجا جمال الدين الذهبي
شاه بندر التجار بمصر كان المعروف بخان النشارين (١)
- ١٠ المعروف المكان المذكور سابقاً بانثـا وتجديد وسكن
المرحوم الشيخ حسن أفندي الجبرتي والد البائع المذكور
- ١١ المشتمل ذلك بدلالة حجة التبع الباع الشرعية المسطرة من
الصاحية النجمية بمصر المؤرخة في حادي عشرين رمضان
- ١٢ سنة تسعين ومائة وألف وحجة التقايل الشرعية المسطرة
من الباب العـالى بمصر المؤرخة في خامس عشرين
- ١٣ جماد أول سنة سبع وتسعين ومائة وألف على واجهة
غربية بها حانوت وباب مقنطر يدخل منه إلى حوش
- ١٤ لطيف سقف بعضه به منور وبير ماء معين وسلم يتوصل
منه إلى أروقه مركبة على بعضها بعضاً مطبوعة على
- ١٥ الشارع السالك علو الواجهة المذكورة وجميع خلو الطبقة
التي من جملة الأربع طباق الكائنة
- ١٦ بالربع الذي علو خان النشارين بمصر المحروسة بخط
الخراطيين المذكور قريباً من الجامع الأزهر بالدور العلوى

- ١٧ المجاور لسكن عبد الرحيم الشامي المختلطة الطبقة المذكرة
الآن بالمكان المذكور وصارت من جملة
- ١٨ منافع وحقوقه وما استجد بذلك من الأبنية
بالصفة التي هو عليها الآن للمعلم ذلك عندهما
- ١٩ شرعاً والجاري أصلاً الطبقة المذكرة في
وقف المرحوم أحمد ابن السلطان اينال وخالو الطبقة
- ٢٠ للمذكرة مع ملك المذكرة المذكور في تصرف وانتفاع
الشيخ زين الدين عبد الرحمن الجبوتي البائع المذكور
- ٢١ ويده وحوزة وتصرفه واختصاصه الشرعي بمفرده
إلى تاريخه يشهد له بذلك حجتي التبائع والتقابل
- ٢٢ المحكي تاريخهما أعلاه وله ولاية بيع ذلك وقبض
ثمنه بالطريق الشرعي وبالتصديق على ذلك
- ٢٣ اشترى (هـ) صحيحاً شرعياً وبيعاً بقاً لازماً ناجزاً محرراً
مرعياً انقضى بينهما في ذلك يوم تاريخه بإيجاب
- ٢٤ وقبول شرعيين بثمان قسده عن ذلك من
الريالات الحجر الابي طاقة مائة ريال واحدة وثلاثة
- ٢٥ وعشرون ريالاً وربع ريال حجباً برأ بطاقة ثمنياً
حالياً مقبوض ذلك من الحاج محمد محمود الشترى المذكور
- ٢٦ بيد الشيخ زين الدين عبد الرحمن الجبوتي البائع
للمذكور قبضاً شرعياً بتمام ذلك وكاله باعترافه بذلك
- ٢٧ لشهوده ومن ذكر أعلاه في يوم تاريخه الاعتراف
الشرعي ولم يتأخر له قبضه من كامل ذلك ولا من بعضه

- ٢٨ مطالبة ولا شيء قل ولا جل واء_____تurf المشتري المذكور
بتسلم ذلك وحي_____ازته لنفسه التس_____لم والحياسة
- ٢٩ الشرعيين بعد النظر والمعرفة والاحاطة بذلك علماً
وخبرة نافيتين للجه_____الة شرعاً وبمقتضى ذلك
- ٣٠ صار الحاج محمد محمود المشتري المذكور يستحق
ملك كامل المكان وملك خلو الطبقة المتداخلة به المبتاعين
- ٣١ المذكورين اعلاه يتصرف في ذلك لنفسه بمفرده خاصة
بساير وجوه التصرفات الشرعي_____ة دون
- ٣٢ البايع المذكور ودون كل أحد ويقوم بما على ذلك
من الحكر لجهة وقف أصله المذكور حكم المعتاد
- ٣٣ الجارى به العادة الصيرورة والاستحقاق والتصرف
والقي_____ام الشرعي_____ات بالطريق الشرعى
- ٣٤ للمقتضى المشرح واتص_____ادقا على ذلك
وذلك بعد أن تقايل الحاج محمد محمود المشتري المذكور
- ٣٥ مع الشيخ زين الدين عبد الرحمن البايع
المذكور احكام التبائع الشرعى الصادر فيما قبل تاريخه
- ٣٦ منه له فى كامل ما ذكر باعالي_____ه المعين ذلك
بالحجة الشرعية المسطرة من الصالحية النجمية بمصر للورخة فى
- ٣٧ ثانى عشر رُمَض_____ان سنة مائت_____ين وألف تقايلا
شرعياً وتفاسخا احكام ذلك تفاسخاً مرعياً وتسلم كل
- ٣٨ منهما ما وجب له تسلم_____ه شرعاً باعترافهما بذلك
الاعتراف الشرعى وصار العم_____ل والمول على ما نص

٣٩ وشرح أعلاه التصديق الشرعى المقبول وثبت
الاشهاد بذلك لدى مولانا افندى المومى اليه بشهادة

٤٠ شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً
شرعياً تحريراً فى رابع عشر رمضان سنة واحد ومايتان وألف

٤١ شهر ————— وده

٤٢ إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

صدر تقايل شرعى من الحاج محمد بن عبد الله محمود المذكور قرينه للشيخ عبد الرحمن الجبرق
المذكور قرينه فى كامل ماهو مقيد قرينه بموجب حجة شرعية مسطرة من الصالحية النجمية بمصر
مؤرخة فى تاسع عشر ربيع الثانى سنة اثنين ومايتين وألف سنة ١٢٠٢ .

الوثيقة رقم (٢)

١٢ رجب سنة ١٢٩٩

ما فيه من البيع والشرا

نمقه الفقير إليه عز شأنه المتشرف برتبة مكة المكرمة قيوجلى زاداه
السيد عبد الرحمن نافذ القاضى بمصر المحروسة عفى عنهما

ختم : محكمة مصر الشرعية الكبرى ختم : السيد عبد الرحمن نافذ

١ هو أنه بالقسمة العسكرية بمصر المحرومة بعد أن أحال حضرة سيدنا ومولانا فخر السادة الموالى العظام قاضى قضاة الإسلام يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه آمين النظر فى شأن

٢ ما سيذكر فيه على حضرة العلامة الشيخ راشد أفندي أحد عضوي
الجلس الشرعي بهذه المحكمة فليدبه بالجلس المشار إليه بحضرة كل
من المكرم حسن أفندي عثمان الداخني الساكن بدرب سعادة

٣ بضمن الدرب الأحمر ابن المرحوم عثمان محمد الدمياطي — اطي ابن محمد
الدمياطي والمكرم السيد علي عاشور العطار — ار بن خط الأزهر الساكن
بحارة الدويداري بضمن الجمالية بمصر ابن المرحوم محمد عاشور ابن عمر عاشور

٤ دام كالم آمين . اشترى السكرم الحاج منلا محمد حسين الاصفهانى
الساكن بالمكان الآتى ذكره فيه ابن للرحوم عبد الهادى الاصفهانى
ابن المرحوم الحجاج على بماله لنفسه من بايعيه الثلاثة هم

المكرم خليل خيرى المستخدم بالسكة الحديد سابقا الساكن بخط
الواجهة بيولاى ابن المرحوم محمد خليل الجبرى ابن المرحوم خليل
الجبرى ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجبرى الحنفى نجل المرحوم

- ٦ الشيخ حسن أفندي الجبرتي الحنفى شيخ رواق السادة الجبرت بالرواق داخل الجامع الأزهر هو كوالده كان والمكرم حسين رجب الدلال بسوق النحاسين بمصر الساكن بوكالة الوش بخط وثمان الجمالية
- ٧ ابن المرحوم حمودة رجب ابن المرحوم عمر رجب والحرمة فاطمة أم فرج الساكنة بحارة الجودرية بثمان الدرب الأحمر بنت المرحوم الشيخ محفوظ الجبرتي المتوفى الآتى ذكره فيه ابن المرحوم الشيخ عبدالرحمن الجبرتي المذكور أعلاه
- ٨ الثابت معرفة المتبايعين المذكورين اسما وعينا ونسبا بشهادة من ذكر معرفة شرعية فباعوه على الحكم الآتى بيانه فيه جميع ملك كامل بناء المكان الكائن بمصر المحروسة بخط الخراطين المعروف
- ٩ الآن بخط الصناديق (١) تجمعا جامع الأزهر بالقرب من مدرسة السنانية بثمان الجمالية وما تداخل بالمكان المذكور من بناء الثلاث طباق والمكان علوا حداثا والفسحة بجوارهم والحاصل وصار ذلك من جملة منافعه
- ١٠ وحقوقه يعرف ذلك بانشا وتجديد المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجبرتي المذكور والمشتمل ذلك بدلالة حجة الأيالة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة فى حادى عشرين القعدة سنه ستين ومايتين
- ١١ والف على مساكن علوية وسفلية ومنافع ومرافق وتوابع ولواحق وحقوق وجميع بناء الخانات التى بواجهة المكان المذكور المشتملة بالدلالة المذكورة على داخل
- ١٢ ودرفتى باب ومنافع وحقوق التى كانت أدخلت بالمكان المذكور ثم أخرجت منه وصارت الخانات المذكورة كما كانت أولا المحدود المسكان المذكور مع ما تداخل به من الثلاث طباق والمكان

- ١٣ علواحداهن والفسحة والحانوت بواجهته المذكورين أعلاه الآن
بحدود أربعة بدلالة الاملا والكشف المشمول باسم وختم حسن
أفندى تايب المهندس بهذه المحكمة الحد القبلى ينتهى سفلا لطريق
- ١٤ الشارع وفيه بابى المكان والحانوت المذكورين وعلوا للشـــــــــــــــــــــــــــــــــارع
المرقوم وطوله عشرة أمتـــــــــــــــــــــــــــــــــار وثلاثون سانتى متر والحد الغربى
ينتهى سفـــــــــــــــــــــــــــــــــلا وعلوا للوكالة المعروفة بوكالة القفاصين^(١) الجارية
- ١٥ فى وقف المرحومة الست زينب البارودية بنت اسماعيل بن
على والحد الشوقى ينتهى سفـــــــــــــــــــــــــــــــــلا للحانوت وحاصل بوكالة النشارين
الجاريين فى وقف السلطان أينال نظارة سعادة مولانا خديو مصر
- ١٦ وعلوا ينتهى لوالة النشارين المذكورة الجـــــــــــــــــــــــــــــــــارية فى وقف السلطان
أينـــــــــــــــــــــــــال المذكور وطول كل من الحدين المذكورين اثنى عشر مترا
 وخمسة وعشرون سانتى متر والحد البحرى ينتهى سفلا وعلوا لوالة
- ١٧ النشارين المذكورة وطوله عشرة أمتـــــــــــــــــــــــــــــــــار وعشرون سانتى متر
فجملته مسطح أرض ذلك مائة واحدة وأربعة وعشرون متراً وخمسة
وسبعون سانتى متروجميعـــــــــــــــــــــــــــــــــ مع أرض المكان المتاع المذكور
- ١٨ الحدود بحدود أربعة بدلالة الاملا والكشف المذكورين الحد القبلى
ينتهى لطريق الشارع المرقوم وفيه باب المكان المذكور وطوله
متـــــــــــــــــــــــــــــــــة أمتار وثمانين سانتى متر والحد الشرقى ينتهى
- ١٩ بعضه سفلا للحانوت المذكورة أعـــــــــــــــــــــــــــــــــلاه وباقيه ينتهى سفلا
للحـــــــــــــــــــــــــــــــــانوت والحاصل الذين بوكالة النشارين المذكورة المذكورين
وعلوا لوالة النشارين المذكورة وطوله مبتدا من قبلى ومبجر بقدر أربعة أمتار

(١) الخطة الجديدة ج ٢ ص ٧٦ عطفة القفاصين .

- ٢٠ ثم يميل شرقاً بقدر ثلاثة أمتار ونصف متر ثم يعتدل مبحراً حتى يتلاقا بالحد البحرى بقدر ثمانية أمتار وخمسة وعشرون سانتى متروالحد البحرى ينتهى سفلاً وعلواً وكالة النشارين المذكورة وطوله عشرة
- ٢١ أمتار وعشرين سانتى متر والحد الغربى ينتهى سفلاً وعلواً لوكالة القفاصين المذكورة وطوله اثنى عشر متراً وخمسة وعشرون سانتى متر فجملته مسطح أرض المكان المذكورة مائة متر واحدة وعشرة أمتار
- ٢٢ وخمسة وسبعون سانتى متر وبالحد الشرقى من المكان المذكور ركوب من حقوق المكان المبتاع المذكور علو بنا الحانوت المبتاعة والحانوت والحاصل الجاريين فى وقف السلطان اينال المذكور المرقومين التى
- ٢٣ عبدة الركوب المذكور طولاً من الجبهة الغربية مبتداً من قبلى ومبحراً بقدر أربعة أمتار ثم يميل مشرقاً بقدر ثلاثة أمتار ونصف متر ثم يعتدل مبحراً حتى يتلاقا بالحد البحرى بقدر ثمانية أمتار وخمسة وعشرون
- ٢٤ سانتى متر وطولاً من الجهة البحرية ثلاثة أمتار ونصف متر وطوله من الجهة الشرقية اثنى عشر متراً وخمسة وعشرون سانتى متر وطوله من الجهة القبلىة سبعة أمتار ومسطحه ستة وخمسون متراً وسبعة وثمانون
- ٢٥ سانتى متروالحد البحرى المذكور ركوب من حقوق ذلك أيضاً علو وكالة النشارين المذكورة التجارية فى وقف السلطان اينال المذكور التى عبدة طول كل من جهتيه البحرية والقبلىة ثمانية
- ٢٦ أمتار ومسـبعون سانتى متر وعرض كل من جهتيه الشرقية والغربية ثلاثة أمتار ونصف متر ومسطحه ثلاثين متر وخمسة وأربعون سانتى متروالحد الغربى المذكور ركوب من حقوق ذلك أيضاً
- ٢٧ علو وكالة القفاصين المذكورة التى عبدة طوله من الجهة الشرقية

- تسعة أمتار وثمانون سائتي متر وطوله من الجبهة البحرية مبتدا
مشرق مغرب بقدر خمسة أمتار ثم يميل مبحراً بقدر مترين ثم يعتدل حتى
- ٢٨ يتلاقا بالحد الغربي بقدر خمسة أمتار وطوله من الجهة الغربية مبتدا
من قبلي ومبحر بقدر سبعة أمتار وستين سائتي متر ثم يميل
مغربا بقدر ثلاثة أمتار وأربعين سائتي متر ثم يعتدل مبحرا بقدر
- ٢٩ متر واحد وثلاثين سائتي متر ثم يميل مشرقاً بقدر ثمانين سائتي
متر ثم يعتدل مبحرا بقدر مترين اثنين ثم يميل مشرقاً بقدر سبعين
سائتي متر ثم يعتدل مبحرا حتى يتلاقا بالحد البحري بقدر متر واحد
- ٣٠ وثلاثين سائتي متر وطوله من الجهة القبلية ثمانية أمتار وستين
سائتي متر ومسطحه مائة متر واحدة وأربعة أمتار وخمسة وستين
سائتي متر وجملة مسطح الثلاث ركوبات المذكورة مائة متر واحدة
- ٣١ وتسعون متراً وسبعة وتسعون سائتي متر كل ذلك مقاس وحساب
المهندس المذكور كما ذلك معين بالكشف المرقوم وشهرة
ذلك في محله تدل عليه للعلوم ذلك عندهم
- ٣٢ شرعاً والجاري ذلك في ملك البايين الثلاثة المذكورين أعلاه
وأيديهم وحوزهم وتصرفهم الشرعي بمفردهم إلى تاريخه بيان الحكم
للموعد بذكره أعلاه فإياه خليل وفاطمة
- ٣٣ المذكورين أعلاه سوية بينهما الحصة التي قدرها اثنان وعشرون
قيراطاً وسدس قيراط من كل من ذلك آل ذلك إليهما إراثاً من
قبل مورثهما المرحوم محفوظ الجبوتي للموعد بذكره أعلاه
- ٣٤ المتوفى قبل تاريخه عن ابنته فاطمة وابن ابن أخيه لوالده المذكور
أعلاه هو خليل خيري البايين المذكورين أعلاه من غير شريك
ومخلف عن المتوفى المذكور الحصة المذكورة أعلاه من كل من ذلك

٣٥ يشهد له إلى حين وفاته بالحصّة التي قدرها أربعة عشر قيراطاً من كل من ذلك حجة الأيلولة المحكي تاريخها أعلاه وآلت إليه الحصّة التي قدرها ثمانية قراريط وسدس قيراط باقى حصصته

٣٦ الخلفة عنه المذكورة أعلاه بالإرث الشرعى من قبل والدته المرحومة شوق بنت المرحوم نصار أبو نجم ابن المرحوم نجم نصار والمرحومة أمان بنت المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجبّرى والمرحوم حسن

٣٧ ابن المرحوم حموده رجب المذكور أعلاه المتوفية المرحومة شوق المذكورة عن كل من أولادها الثلاثة هم محفوظ الجبّرى المتوفى المذكور وحسن وحسين البايع المذكور ابنى المرحوم حموده رجب

٣٨ المذكور أعلاه ثم توفى المرحوم حسن الابن المذكور عن كل من أخيه لوالدته المرحومة شوق المتوفية المذكورة هو محفوظ الجبّرى المرقوم أعلاه وأخيه شقيقه حسين رجب المذكور ثم توفيت

٣٩ المرحومة أمان المذكورة أعلاه عن أخيها لوالدها المذكور أعلاه هو محفوظ المتوفى المرقوم من غـير شريك ومخلف عن المرحومة شوق والمرحومة أمان المتوفيتين المذكورتين أعلاه

٤٠ الحصّة التي قدرها عشرة قراريط من كل من ذلك على ما يتبين فيه ما هو مخلف عن المرحومة شوق المتوفية المذكورة الحصّة التي قدرها ثلاثة قراريط من كل من ذلك وما هو مخلف

٤١ عن المرحـومة أمان المتوفية المرقومة الحصّة التي قدرها سبعة قراريط باقى حصتها الخلفة عنهما المذكورة أعلاه يشهد لهما إلى حين وفاتهما بذلك الحجة المذكورة وما باعه

٤٢ حسين رجب المذكور الحصّة التي قدرها قيراط واحد ونصف

وثلث قيراط باقى كل من ذلك آل ذلك إلى————— إرثاً من قبل أخيه————— شقيقه المرحوم حسين رجب ووالدته

٤٣ المرحومة شوق المتوفين المذكورين على الوجه المسطور وبشهاد لكل من المتوفين المذكورين بوضع يده على ماهو مخلف عنه————— من كل من ذلك بط————— ريق الملك الشرعى إلى حين وفاته

٤٤ وبانتقال ذلك من بعد————— لورثته المذكورين وبمجران ذلك فى ملك البايعين المذكورين إلى تاريخه على الوجه المسط————— ور كل بمن سى أعلاه المخصوص على هامش الحجة المذكورة أعلاه بمعنى ذلك

٤٥ ولله————— ايعين للمذكورين ولاية بيع ذلك بالطريق الشرعى بدلالة ما شرح أعلاه وبالتص————— اذق على ذلك اشترا(ء) صحيح————— ا شرعياً وبيعاً بتأ لازماً

٤٦ ناجزاً معت————— برا محرراً مرعياً خالياً عن رهن ووعد ووفا انعقد بينهم فى ذلك يوم تاريخه بإيجاب وقبول شرعيين بثمن قدره عن ذلك

٤٧ من الجنهات الذهب ضرب مصر التى عبرة الواحد منها مائة غرش صاغ جنيه واحد وأربعون جنيتها على ما يبين فيه————— ماهو عن ثمن حصّة خلية————— ل وفاطمة المذكورين

٤٨ سوية بينهما مائة جنيه واحدة وثلاثون جنيه————— ا من ذلك وما هو عن ثمن حصّة حسين رجب المذكور عشرة جنهات باقى ذلك قاص المش————— ترى المذكور خليل

٤٩ وفاطمة الم————— ذكورين أعلاه بمبلغ ثمن حصتهما المعينة لها أعلاه نظير ما يستحقه بذمة مورثهما المرحوم————— وم محفوظ الجبرتنى المتوفى المذكور من الدين الش————— رعى الواجب الادا شرعاً

٥٠ الموافق لذلك قدراً وعدداً وصفة حسب تصديقهما على ذلك.
التصديق الشرعى بریت بذلك ذمة المتوفى المذكور ووارثيه
المذكورين من مبلغ الدين المرقوم ————— وم بریت بذلك

٥١ ذمة المشتري المذكور من مبلغ ————— اية والثلاثون
جنيتها المذكور خليل وفاطمة المذكورين وقبض حسين رجب
البائع المرقوم ثمن حصته المعينة له أعلاه من المشتري المرقوم

٥٢ قبضاً شرعياً بتمام ذلك وكاله باعترافه بذلك بحضور من ذكر
أعلاه في يوم تاريخه ————— الاعتراف الشرعى
واعترف المشتري المذكور بتسلم ذلك وحيه ————— اذته

٥٣ لنفسه تسليماً وحيازة شرعيين بعد النظر والمعرفة والإحاطة
بذلك علماً وخبرة نافيين للجهالة شرعاً وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه.

٥٤ صار المكرم الحاج منلا محمد حسين المشتري المذكور أعلاه يستحق ملك
كامل بناء المكان وما تداخل به على الوجه المسطور وبناء الخانات

٥٥ المذكورة ثانياً وأرض المكان المذكور آخرأ الصادر له في ذلك التبائع
المشروح أعلاه بالصفة التى عليها كل من ذلك الآن يتصرف فى ذلك لنفسه بمفرده

٥٦ خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون الباعين المذكورين ودون
كل أحد وعليه القيام بما يقابل طبقتين من الثلاث طباق والمكان علو إحداها

٥٧ والفسخة والخانات والحاصل المذكورين من الحكر لجهة وقف السلطان
اينال حكم المعتاد الجارى به العادة وبما على الطبقة —————
باقى الثلاث طبقات ————— المذكورة من الحكر لجهة وقف

٥٨ المرحوم أحمد بن السلطان اينال حكم للمعتاد الجارى به العادة كما
ذلك معين بالحجبة ————— المذكورة التصرف والقيام

الشرعيــــــــــــــــين وتصادقوا على ذلك كله تصــــــــــــــــادقا

٥٩ شرعياً ثم عرض ذلك مفصلاً على حضرة مولانا أفندي المشار إليه أعلاه فلما أن أحاط علمه الكريم بذلك أمر بكتابته وقيــــــــــــــــده بالسجل المحفوظ

٦٠ ضبطاً للواقع ورسم ذلك وقدره ألف غرش وأربعون قرشاً صاغاً ورد بمخزينة هـــــــــــــــــذه المحكمة بموجب علم خبر مؤرخ في تاسع عشرين شهر مايو ســـــــــــــــــنة اثنين وثمانين

٦١ وثمانماية وألف أفرنكية بنمرة خمسة وستين يومية تحريراً في ثانی عشر شهر رجب الفرد الأصم الذي هو من شهور سنة تسع وتسعين ومايتين وألف

٦٢ قيدت بنمرة ٣ سجل القسمة العسكرية

حرف و عدد

٤ ٣

صار العمل والممول فيما هو معين قرينه على الحكم المعين والمشروح بحجة التبایع الشرعية المسطرة من الباب العالی بمصر المؤرخة في خامس شهر جماد أول سنة ١٣٠١ المسجلة بنمرة ١٦ حرف ٤ عدد ١٩ .

الوثيقة رقم (٣)

٢٦ جماد آخر سنة ١٢٣٣

کما ذکر فیہ الأمر

نمقه الفقير إليه عز شأنه محمد مريمى القاضى بمصر القاهرة

غفر له

- ١ سيد _____ ب تحرير حروفه
- ٢ هو أنه بالقسمة العسكرية بمصر المحروسة المحمية لدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاســــــــــــــلام علامة الأنام قاموس البلاغة ونبراس الأفهام الناظر في الأحكام الشرعية قاضي القضاة يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه
- ٣ الكريم أعلاه دام علاه بحضرة كل من الأمثل المكرم محمد جاويش : المجلد بخط الجامع الأزهر ابن المرحوم سليمان جاويش والسيد الشريف عبد الله الخياط بن المرحوم السيد خليل والمكرم
- ٤ محمد طایل البنان بالخط المذكور ابن المرحوم الشيخ حسن والمكرم على الكشف بيت المال ابن المرحوم الحاج ابراهيم المقدم والمكرم
- ٥ حسن طاها السائيس بن المرحـــــــــــــوم وطاها واطلاعهم وشهادتهم على ما سيذكر فيه دام كالم آمين . أشهد على نفسه الأمثل المكرم الحاج حسين الغالي ابن المرحوم الحاج حسن
- ٦ ابن المرحوم الحاج أحمد بن المرحوم نصر الدين الآتي ذكره فيه شهوده الاشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتمدة شرعاً

- أنه صدق على صحة البيع الصحيح الشرعي
- ٧ الخالي عن الرهن والرهن والوعد والوفا الصادر فيما قبل تاريخه من قبل ولد عم والده المذكور هو المرحوم الحاج حموده البنان كان بن المرحوم الخواجا الحاج أحمد بن المرحوم الحاج ناصر الدين المذكور أعـ لاه حال حياته ونفوذ تصرفاته لفخر الفضلا العظام عمدة البلغا الكرام فخر المدرسـ ين الفخام مفيد الطالبين بأفهام زين الشريعة والملة والدين
- ٩ مولانا العـ لامة البحر الفهامة عبد الرحمن الشهير بالجبرتي بن خاتمة المحققين المدرج إلى أعـ لا عليين للنفور العـ لامة الشيخ حسن أفندي الجبرتي الحنفى من أعـ ان
- ١٠ أهل الافادة والتـ دريس بالجامع الأزهر هو حالا كوالده المذكور كان تغمده الله بالرحمة والرضوان آمين في جميع المكان الكائن بمصر المحروسة بخط الخراطين قريبا من مدرسة
- ١١ السنانية والجـ امع الأزهر على يسرة السالك طالبا للأشرفية وسوق العقـ ادين البلدى الجارى أصل ذلك فى وقف المرحوم جوهر القنقبـ اى المشتل ذلك بدلالة حجتي الاستبدال
- ١٢ الشرعيتين المسطرتين من الباب العالى بمصر المؤرخة إحداها فى عاشر شعبان سنة خمسين ومائة وألف والثانية مؤرخة فى عاشر جماد الثانى سنة إحدى وخمسين ومائة وألف على باب بالشارع
- ١٣ الأعظم يمنية الطالب لمدرسة السنانية يدخل من الباب المذكور إلى دهليز به باب استثنى يدخل منه حـ وش به يمنية

- قنطرة سفلها معالم منظرة تقابلها واجهة البنا سفلها بير الدهليز
- ١٤ والقنطرة والسبيل المركب على القنطرة وحائط البير كامل علو ذلك من حقوق النير ولم يكن داخلا في عقد ذلك فيما بين المنظرة وواجهة البير باب يدخل منه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصل إليه من سلم علو ذلك من حقوقه وبالحشوش يسرة الطالب للاسطبل باب يدخل منه إلى دهليز علوه من حقوق الغير وبالدلهليز باب يدخل منه إلى رحاب مفروش بالرخام القديم به باب يدخل منه إلى قاعة تحوى إيوانين ودور قاعة بها بابان أحدهما يدخل منه إلى مجاز به كرسى راحة وسلم يتوصل منه إلى أغانى والسطح العالى على ذلك وهو علو المقعد المذكور
- ١٧ والباب الثانى يدخل منه إلى مطبخ تجاهه قاعة صغيرة وسلم يتوصل منه إلى طبقة وإلى سطح صغير وما لذلك من المنافع والمرافق والحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه خلا
- ١٨ العلو المرقوم فإنه من حقوق النير وجميع الحانوت الكائنة بمصر المحروسة بخط الخراطين المذكور تجرأ الوكالة المعروفة بخان البلاط المشتمل ذلك بالدلالة المذكورة
- ١٩ على مسطرة ودخل ودرفتى باب خشباً نقياً ومنافع ومرافق وحقوق معلوم ذلك عندها شرعاً وله شهرة فى محله تدل عليه فى نظير مبلغ الثمن عن ذلك حين ذاك
- ٢٠ وقدره من الريالات المصرية التى عبدة كل ريال منها تسعون نصفاً فضة سبعمائة ريـال معاملة مصرية وعلى صحة ما قبضه المتوفى البايع المـذكور

من المكرم محمد جاويز والسيد عبد الله الخياط والمكرم
محمد طابيل المذكورين أعلاه الشهادة الشرعية المخصوصة على هامش

٣ الحجج المذكورة بمعنى ذلك وعلى صحة جريان ذلك في ملك
مولانا العلامة _____ المشهد له المذكور من حين
صدور البيع المذكور من المكرم الحاج حمودة المذكور وإلى تاريخه

٣١ بدون منازع له في ذلك ولا مدافع وعلى أن لاحق له في ذلك بملك ولا
بشبهة ملك ولا باستحقاق ولا بشبهة استحقاق
ولا بتصرف ولا بشبهة تصرف ولا ببيع ولا بشراء

٣٢ ولا بحصة ولا بنصيب ولا بوضع يد ولا بقبض أجرة
ولا بارت ولا بموروث ولا بغير ذلك مطلقاً
وان الحق والاستحقاق والملك والتصرف في المكان والحانوت

٣٣ المذكورين لمولانا العلامة _____ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
المشهد له المذكور بمفرده خاصة بمقتضى ما نص
وشرح بأعليه تصديقاً شرعياً لا دافع له في ذلك ولا

٣٤ في بعض _____ ولا في شيء منه بوجه من الوجوه ولا
بطريق من الطرق ولا بحال من الأحوال
الشرعية كلها ولا مطعناً شرعياً باعترافه بذلك بشهوده ومن ذكر أعلاه في

٣٥ يوم تاريخه الاعتراف الشرعي وصدقه على ذلك مولانا المشهد
له المذكور وقبل ذلك منه لنفسه تصديقاً وقبولاً
شرعيين وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه

٣٦ صار مولانا العلامة _____ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
المشهد له المشار إليه أعلاه يستحق ملك كامل المكان

والخانات المذكورين بأعاليه الصادر في ذلك التبائع والتصديق المشروحين

٣٧ أعلاه يتصرف في ذلك لنفسه بمفرده خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون كل من المشهد المذكور وكل أحد وعليه القيام بما على ذلك من الأحكام لاستحقاقها شرعا الصيرورة والاستحقاق

٣٨ والتصرف والقيام الشرعيات بالطريق الشرعي للمقتضى المشروح أعلاه وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندي الموصي إليه

٣٩ أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما صحيحا شرعيا وبه شهد د وحرر في سادس عشرين جمادى آخر سنة ثلاث وثلاثين ومايتين وألف

٤٠ شهد _____ وده

٤١ إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

صدر أيلولة شرعية من بعد المرحوم مولانا العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرقي المذكور قرينه الورثته من بعده على الحكم المعين بحجة الأيلولة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في سابع شهر جهاد أول سنة ١٢٥٧ .

الوثيقة رقم (٤)

٩ جماد أول سنة ١٢٥٧

الأمر كما ذكر فيه

نعمه الفقير إليه عز شأه عبد الملك بك . . . السيد أحمد نجيب

القاضي بمصر المحروسة غفر لها

ختم : السيد أحمد نجيب

- ١ بالبيت العالى أعلاه الله سبجانه وتعالى وشرفه إلى يوم الدين بمصر المحروسة بين يدى نايب حضرة سيدنا ومولانا
- ٢ شيخ مشايخ الإسماعيلية علامه الأنام قاموس البلاغة ونبراس الافهام الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة
- ٣ يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه أمين بحضرة كل من المكرم السيد الشريف مصطفى البنان
- ٤ برأس خان الخليلي ابن الرحوم السيّد حمودة الخلوّتى والشيخ العمدة الفاضل حاوى الكالات والفضايل مكاوى
- ٥ الفيومى ابن الرحوم الحاج أحمد سعد الفيومى والسيد الشريف محمد السقطى العطار بخط المشهد ابن الرحوم السيد
- ٦ محمد السقطى القباني والعمدة الشيخ محمد جودة العبدوى ابن الرحوم حمودة والمكرم الحاج سليمان
- ٧ الشايب ابن الرحوم عبد الكريم الشايب والمكرم على عطية ابن الرحوم الحاج محمد حميدة والمكرم حسين

- ٨ حميدة ابن المرحوم الشيخ حميدة والمكرم أحمد عبد الحق ابن المرحوم عبد الحق العدوي كل منهم بوكالة الجلابة دام
- ٩ كما لهم آمين . اشترى المكرم السيد الشريف العمدة الفاضل حاوي الكمالات والفضائل شهاب الدين أحمد
- ١٠ وهو الوكيل الشرعي عن والده المكرم السيد الشريف موسى أبو النصر ابن المرحوم السيد أحمد أبو النصر العدوي أحد
- ١١ التجار بوكالة الجلابة هو التوكيل الشرعي بالطريق الشرعي بمال والده موكله المذكور أعلاه من كل من بايعه
- ١٢ هما الشيخ العمدة الأكل محفوظ نجم الدين المغفور له الشيخ عبد الرحمن الشهير بالجبرتي الحنفى القسائم عن نفسه وبطريق
- ١٣ وكالته الشرعية عن والدته المصونة شوق خاتون بنت المرحوم الشيخ نصار الثابت معرفتها وتوكيله عنها
- ١٤ في شأن ما سيذكر فيه بين يدي مولانا أفندي المومني إليه أعلاه وبشهادة كل من المكرم السيد مصطفى البنان المذكور
- ١٥ أعلاه والمكرم علي الرملي العلاف ابن الحاج محمود ثبوتاً شرعياً وفخر أمثاله المكرمين يحيى أفندي الشهير بالحكيم
- ١٦ ابن عبد الله وهو الوكيل الشرعي عن زوجة الخيرات المصونة أمان خاتون بنت المرحوم الشيخ
- ١٧ عبد الرحمن الجبرتي المذكور الثابت معرفتها وتوكيله عنها في شأن ما سيذكر فيه بين يدي مولانا أفندي
- ١٨ للمومني إليه أعلاه وبشهادة كل من السيد الشريف محمد السقطي العطار والشيخ مكاوي الفيومي المذكورين

- والباب الثانى يدخل منه إلى مطبخ تجرأه قاعة صغيرة
٣٠ وسلم يتوصل منه إلى طبقة وإلى سطح صغير وما لذلك
من المنافع والرافق والحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه خلا
٣١ العلو المرقوم فانه من حقة وق الغير وجميع الخانات الكائنة
بمصر المحروسة بخط الخراطين المذكور تجاه الوكالة المعروفة
٣٢ بخان البـ لاط المشتمل ذلك بالدلالة المذكورة أعلاه على
مسطبة وداخل ودرفتى باب خشباً نقياً ومنـ فاع
٣٣ ومرافق وحقة وق ولكل من ذلك شهرة في محله تدل
عليه المعلوم ذلك عنـ دم شرعاً والجارى أصل ذلك في وقف
٣٤ المرحوم جوهر القنقبای وملك بنـ ا ذلك في ملك كل من
البائع الوكيل واللوكتين المذكورين أعلاه ويدهم وحـ وزم
٣٥ وتصرفهم واختصـ اصهم الشرعى بمفردهم إلى تاريخه بيان
الحكم الموعود بذكره أعلاه ما هو في ملك المكرم الشيخ محفوظ
٣٦ البـ ايع الوكيل المذكور خاصة نفسه الحصة التى قدرها
أربعة عشر قيراطـ ا من ذلك وما هو في ملك المصونة
٣٧ شوق الموكلة المذكورة خاصة نفسها الحصة التى قدرها
ثلاثة قراريط من ذلك وما هو في ملك المصـ ونة أمان
٣٨ الموكلة المذكورة أعلاه الحصة التى قدرها سبعة قراريط
باقى المبكان البتاع المذكور أعلاه يشهد لهم بذلك على
٣٩ الوجه المسطـ ور حجة الايولة الشرعية المسطرة من
القسمه العسكرية بمصر المؤرخة في سابع شهر تاريخه أدناه وهى

- ٤٠ الدلالة الموعود بذكرها أعلاه المخصوص على هامشها بمعنى ذلك وكل ممن سمي أعلاه الشهادة الشرعية _____ بالطريق
- ٤١ الشرعى ولها ولاية بـ _____ مع ذلك عن نفسه وعن موكلته والوكيل عن موكلته للذكورين أعلاه وقبض ثمنه _____ بالطريق
- ٤٢ الشرعى بدلالة ماشرح أعلاه _____ لاه وبالتصادق على ذلك اشتراء صحيحاً شرعياً وبيعاً بتاً لازماً ناجزاً معتقداً _____ براً
- ٤٣ محرراً مرعياً _____ خالياً عن رهن ووعد ووفا انعقد بينهم فى ذلك يوم تاريخه بإيجاب وقبض _____ ول شرعيين
- ٤٤ بثمان قدره عن ذلك من الغروش الرومية _____ التى عبرة كل غرش منها أربعون نصفاً فضة ستة آلاف غرش
- ٤٥ وثلاثمائة غرش رومياً نصفها حفظاً لأصلها _____ وضبطاً وبياناً لجلتهم _____ ثلاثة آلاف غرش ومائة غرش وخمسون
- ٤٦ غرشاً رومياً ثماناً حالاً مقبوض ذلك من الوكيل _____ ل المشتري المذكور من مال والده موكله المذكور الخاص به شرعاً
- ٤٧ بيد كل من البائع الوكيل له ولموكلته والوكيل لموكلته المذكورين أعلاه كل منهم بما يقابل حصته من ذلك قبضاً شرعياً
- ٤٨ بتمام ذلك وكاله ثمة _____ دأ بالمجلس بحضوره شهوده ومن ذكر أعلاه فى يوم تاريخه وإعـ _____ ترف الوكيل المشتري
- ٤٩ المذكور أعلاه بتسلم ذلك وحيازته لوالده موكله المذكور أعلاه التسلم والحيـ _____ ازة الشرعيين بعد النظر والمعرفة
- ٥٠ والاحاطة بذلك علماً وخـ _____ برة نافرين للجهالة شرعاً

ويعتفى ذلك وبما شرح أعلاه صابر السيد الشريف

٥١ موسى أبو النصر العدوى الموكل للمذكور يستحق ملك
كامل بنا المكاتب والحانوت سفله المبتاعين المذكورين

٥٢ يصرف في ذلك لنفسه بنفسه رده خاصة بسائر وجوه
التصرفات الشرعية دون كل من البائع الوكيل والموكلتين

٥٣ المذكورين أعلاه ودون كل أحد وعليه القيام بما على ذلك
من الحكر لجهة وقف أصلاه المذكور حكم المعتاد الجارى

٥٤ به العادة كما ذلك معين بالحجة المحكى تاريخها أعلاه الصيرورة

والاستحقاق والتصرف الشرعيات بالطريق الشرعية

٥٥ للمقتضى المشروح أعلاه وتصادقوا على ذلك كله تصادقا
شرعيا وثبت الاشهاد بذلك بين يدي مولانا أفندى

٥٦ المولى إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم حضرة
مولانا شيخ الاسلام المشار إليه أعلاه بموجب

٥٧ ذلك حكماً صحيحاً شرعياً تحريراً فى تاسع شهر جمادى أول
سنة سبع وخمسين ومايتين وألف .

٥٨ شهر _____ وده

٥٩ إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

الوثيقة رقم (٥)

٧ جماد أول سنة ١٢٥٧

الأمر كما ذكر فيه

نمقه الفقير إليه عز شأنه السيد نجيب أحمد نجيب القاضي بمصر المحروسة
ختم : السيد نجيب أحمد

- ١ سبب تحرير حروفه
- ٢ هو أنه بالقسم العسكرية بمصر المحروسة المحمية بين يدي
حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشيخ الإسلام
علامة الأنام قاموس البلاغة ونبراس
- ٣ الافهام الناظر في الأحكام الشرعية وأمور القسم
العسكرية قاضي القضاة يومئذ بمصر
المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه
- ٤ آمين بحضرة كل من المكرم على الرمالى العلاف ابن المرحوم الحاج محمود
الرمالى والمكرم حسن العدوى ابن المرحوم
- ٥ عبد الرحمن العدوى والمكرم على السقا ابن المرحوم حسن غانم دام
كاملهم آمين بعد أن توفي إلى رحمته الله سبحانه وتعالى
- ٦ قبل تاريخه مولانا العلامة الشيخ عبد الرحمن الشهير
بالجبرتي ابن المغفور له الشيخ حسن أفندى الجبرتي الحنفى
- ٧ وأنحصر ميراثه الشرعى فى كل من زوجته المصونة
شوق بنت المرحوم الشيخ نصار وولديها هما العمدة الفاضل

- ٨ الشيخ محفوظ من الزوجة المذكورة والمصونة أمان
المرأة من غير الزوجة المذكورة من غير شريك ولا مانع
٩ شرعى وكان المخلف عن المتوفى المذكور مما يورث
شرعاً جميع ملك كامل بنا المكان الكائن بمصر المحروسة
١٠ بخط الخراطين قريباً من مدرسة السنانية والجامع الأزهر
على يسرة السالك طالباً للأشرفية وسوق العقادين
١١ البلى المشتعل ذلك بدلالة ما يأتى ذكره فيه على
باب بالشارع الأعظم بمكة الطرابلس لمدرسة
١٢ السنانية يدخل من البلى المذكور إلى دهليز به
باب استثنى يدخل منه إلى حوش به بمكة منظره سفلها
١٣ معالم منظره يقابلها واجهة البنا سفلها بير ماء معين
علو الدهليز والقنطرة والسبيح لالمركب على القنطرة
١٤ وحائط البير كامل علو ذلك من حقوق النعمان
ولم يكن داخل في عقد ذلك فيما بين المنظره وواجهة
١٥ البير باب يدخل منه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصل
إليه من سلم علو ذلك من حقوقه وبالحوش يسرة الطالب
١٦ باب يدخل منه إلى دهليز علوه من حقوق النعمان
بالدهليز باب يدخل منه إلى رحاب مفروش بالرخام
١٨ القديم يدخل منه إلى قاعة تحوى إيوانين ودور
قاعة بها بابان أحدهما يدخل منه إلى مجاز به كرسى

- ١٨ راحة وسلم يتوصل منه إلى أغاني والسطح
العالي على ذلك وهو علو المقعد المذكور والباب الثاني يدخل
١٩ منه إلى مطبخ تجاهه قاعة صغيرة وسلم يتوصل
منه إلى طبقة وإلى سطح صغير وما لذلك من المنافع
٢٠ والمرافق والحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه خـ
العلو المرقوم فانه من حقوق الخـ وير جميع
٢١ الحانوت الكاينة بمصر المحروسـة بخط الخراطين
المذكور تجاه الوكالة المعروفة بخان البلاط المشتمل ذلك بدلالة
٢٢ ما يأتي ذكره فيه على مسطبة وداخـ ل ودرفتي
باب خشباً ثقيلاً ومنافع ومرافق وحقوق ولكل من ذلك
٢٣ شهرة في محله تدل عليه المـ لوم ذلك
عنـد الورثة المذكورين العلم الشرعي النافي للجهالة
٢٤ شرعاً والجاري أصل ذلك في وقف للمـ رحوم
جواهر القنقبای وبنا ذلك في ملك المتوفى المذكور ويده
٢٥ وحوزه وتصرفه الشرعي بمفرده إلى تاريخـه يشهد
له بذلك إلى حين وفاته الحجة الشرعية المسطرة من القسمة
٢٦ العسكرية بمصر المؤرخـة في سادس عشرين
جماد آخر سنة ثلاث وثلاثين ومايتين وألف المخصوص على
٢٧ هامشها بمعنى ذلك وكل ممن سمي أعـلاه
الشهادة الشرعية بالطريق الشرعي وآل ذلك من بعد المتوفى
٢٨ المذكور لورثته المـ ذكورين وقسم ذلك بينهم

- بالفريضة الشرعية فكان ماخص المصونة
- ٢٩ شوق الزوجية المذكورة بحق الثمن فرضاً
من قبل زوجها المتوفى المذكور الحصة التي قدرها ثلاثة قراريط
- ٣٠ من ذلك وما خص العمدة الفاضل الشيخ محفوظ
الابن المذكور من قبل والده المتوفى المذكور الحصة
- ٣١ التي قدرها الثلث والربع أربعة عشر قيراطاً من ذلك
وما خص المصونة أمان بنت المذكورة
- ٣٢ من قبل والدها المتوفى المذكور الحصة التي قدرها
السدس والثمن سبعة قراريط باقى ذلك الأيالة والقسم
- ٣٣ الشرعية بين بالطريق الشرعى وبمقتضى
ذلك وبما شرح أعلاه صار كل من المصونة
- ٣٤ شوق وولدها الشيخ محفوظ والمصونة أمان
يستحقون على الزوج المسطور ملك كامل حصصهم
- ٣٥ المعينة لهم أعلاه يتصرف كل منهم
فى حصته المعينة أعلاه بساير وجوه
- ٣٦ التصرفات الشرعية دون غيرهم ودون
كل أحد وعليهم القيام بما على ذلك من الحسكر للجه
- ٣٧ وقف أصلهما المذكور حكم المقتضى الجارى به
المادة كما ذلك معين بالحجة المحكى تاريخها
- ٣٨ أعلاه الصيرورة والاستحقة اتق والتصرف
والقيام الشرعى ات بالطريق

٣٩ الشرعى للمقتضى المشروح أعلاه وكتب

ذلك عن يد الطالب والالتماس ليراجع

٤٠ به عند الاحتياج اليه والاحتجاج به تحريراً فى سابع شهر

جماد أول سنة سبع وخمسين ومايتين وألف

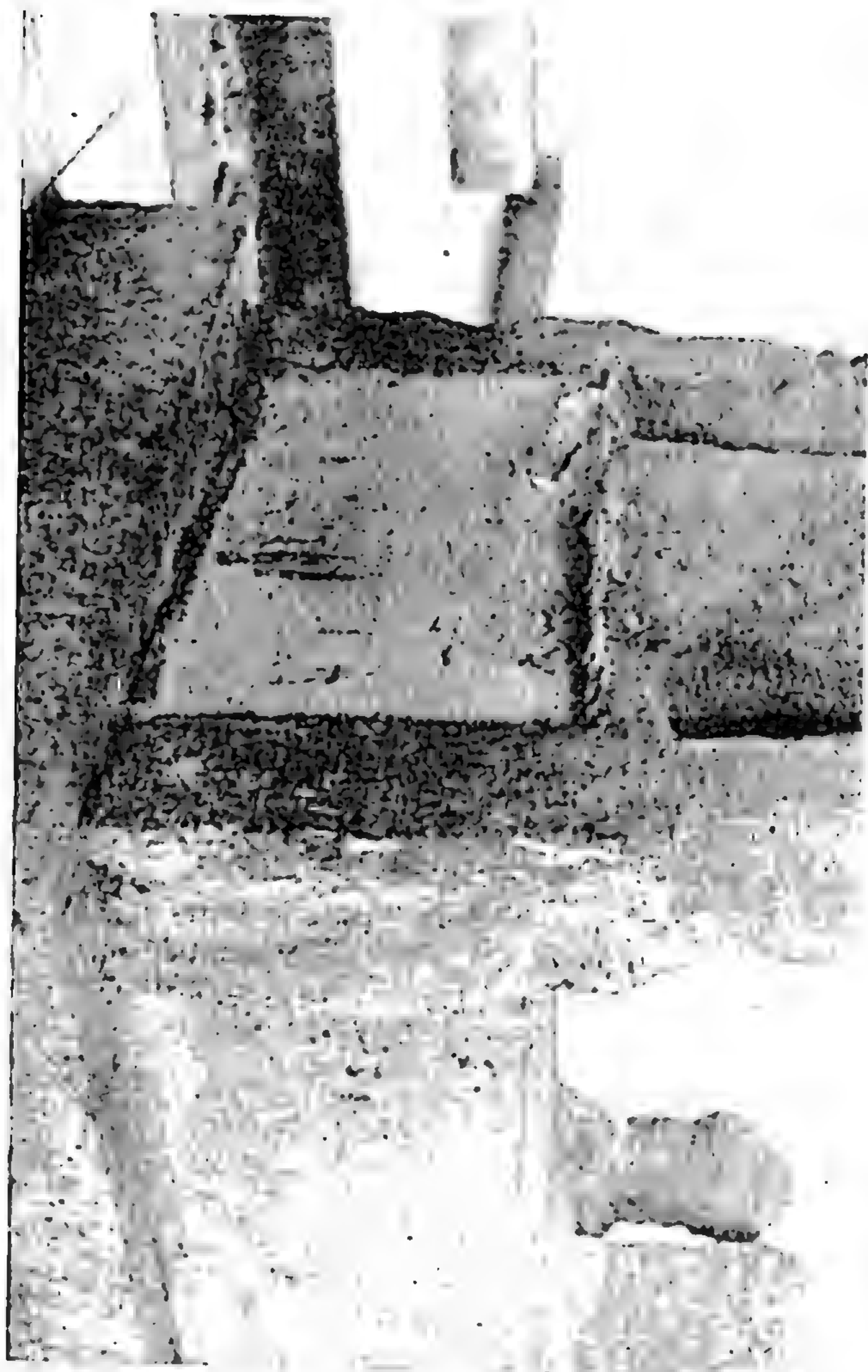
٤١ شهر _____ وده

إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

صدر تباع شرعى من كل من المكرم الشيخ محفوظ المذكور قرينه القايم عن نفسه
وبطريق وكالته عن والدته المصونة شوق والمكرم يحيى أفندى ابن عبد الله الحكيم وهو الوكيل
الشرعى عن زوجته المصونة أمان المذكورين قرينه فى جميع ما هو معين قرينه بعد ثبوت
معرفتهما شرعاً الى السيد الشريف موسى ابو النصر ابن المرحوم السيد أحمد ابو النصر
العدوى المشدول بوكالة والده السيد الشريف العمدة الفاضل أحمد بموجب حجة شرعية من
الباب العالى بمصر مؤرخة فى تاسع شهر تاريخه المذكور بأعاليه .

مقبرة الجبرني

(١)

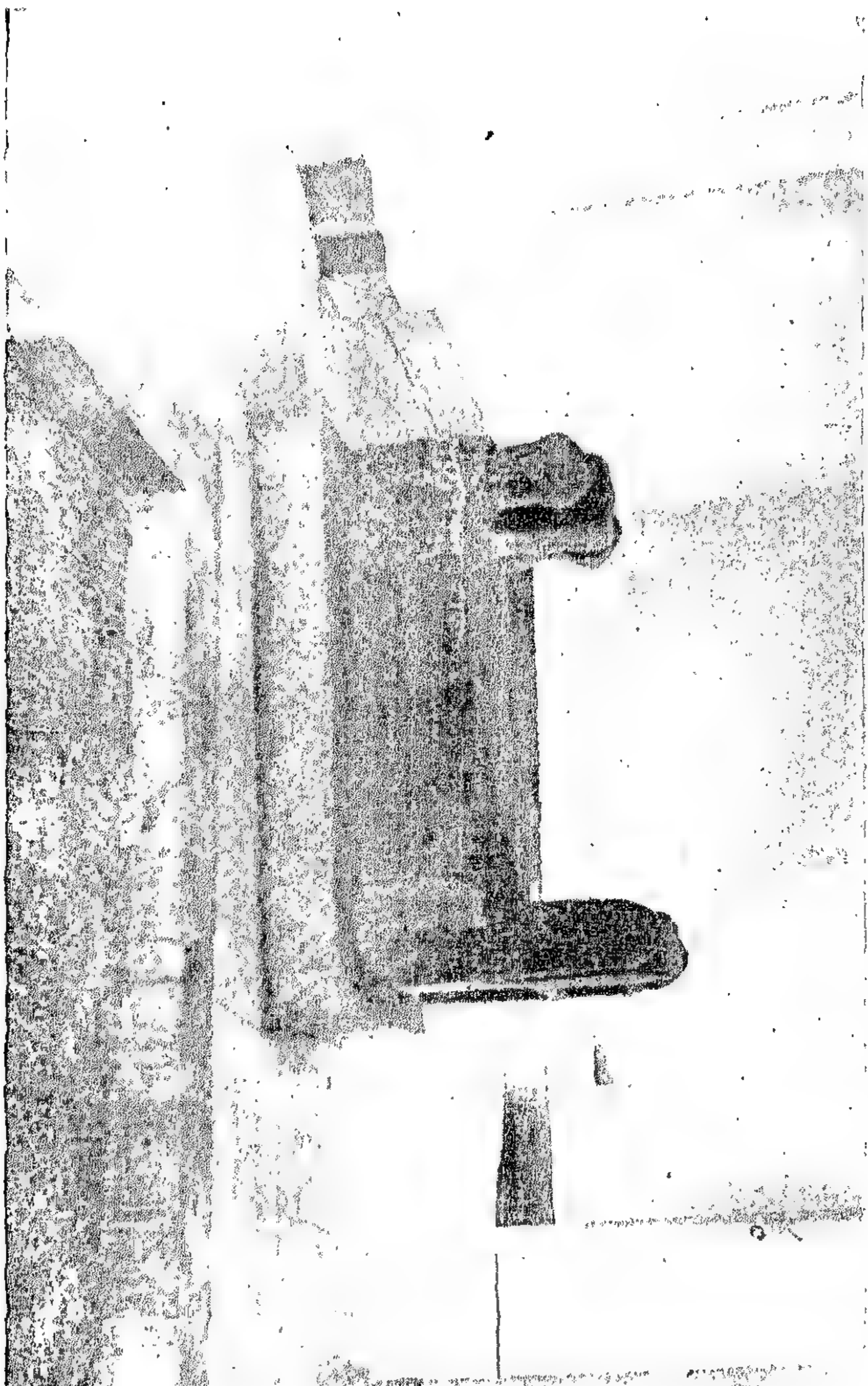


مقبرة الجبرني

(٢)

مقبرة الجبرق

(٢)



نقش علی مقبرة الجبرتی

(۳)



ماہنامہ
 راجہ راجہ
 راجہ راجہ

ماہنامہ

تو محمدی را و او را علی را

[illegible]

محرم الحرام
الحرام

1991

المجلد ١٠

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with several lines of text visible.



(c)

ایک

۱۰۰

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the majority of the page. The text is dense and fills most of the page area.

حادث جريدة البوسفور اجيبيسيان

أزمة سياسية

بين مصر وفرنسا في أوائل عهد الاحتلال البريطاني

قابل الرأي العام في مصر تأليف وزارة نوبار باشا الثانية في ١٠ من يناير ١٨٨٤ بوجوم واستياء عميقين ، لأن نوبار ارتضى تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان تنفيذاً لمطالب السياسة الإنجليزية . وكانت الوزارة السابقة — وهى وزارة شريف باشا الرابعة — قد وقفت موقفاً وطنياً مشرفاً حين رفضت الإذعان لذلك المطلب الإنجليزي ، فأرسل اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا برقيته المشهورة المؤرخة في ٤ من يناير ١٨٨٤ إلى السير ايفلن بارنج وقد جاء فيها :

« لقد ذكرتم في برقيتكم المؤرخة في ٢٢ من الشهر الماضى ، أنه في حالة إصرار حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة على إخلاء السودان فإن الوزراء الحاليين للخديو لن يقبلوا ، حسب رأيكم ، تنفيذ مثل هذه السياسة .

« وأكاد لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الضرورى طالما كان الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً في مصر أن تتأكد حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة من ضرورة اتباع نصائحها التى ترى أن من واجبها إسداءها إلى الخديو ، بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة ، فى المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

« ويتعين أن يكون الوزراء المصريون ومديرو الأقاليم على بينة من أن التبعية للملكة الآن على عاتق إنجلترا تضطر حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة .

« وإن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لوائقة من أنه إذا تطلبت

الضرورة تغيير الوزارة فهناك من المصريين سواء من شغل منهم من قبل منصب الوزارة أو شغل مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة .
« وفي استطاعتكم أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لكم المؤازرة كلها في جميع ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء » (١) .

وقد آثر شريف باشا الاستقالة واختتم بها حياته السياسية ، وكان مما جاء في خطاب استقالته « . . . إن حكومة مصر لا تقبل مطلقاً تلغراف اللورد جرانفل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد مادام جيش الاحتلال موجوداً في مصر ، وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده في النظارة . . . » .
وقد عرض الخديو توفيق الوزارة على مصطفى رياض باشا على أساس قبول « النصيحة » الإنجليزية بإخلاء السودان ، فرفض تشكيل الوزارة وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، وكان مما صرح به الخديو أنه كان يتمنى أن يكون عضواً في وزارة شريف حتى يكون له نصيب من شرف هذا الموقف الوطني .

وراجت في الدوائر السياسية في القاهرة شائعات تقول إنه لن يقبل مصرى واحد تأليف الوزارة على أساس التخلي عن السودان ، واعتقد السير ايفلن بارنج أن الساسة المصريين يستهدفون من هذه السياسة السلبية الضغط على إنجلترا حتى تعدل عن سياسة إخلاء السودان وتعود بذلك وزارة شريف باشا إلى الحكم ، فأذاع أنه إذا ظلت البلاد بدون وزارة فإنه سيتسلم بنفسه زمام الحكومة ويعين وزراء إنجليز . وانزعج الخديو توفيق انزعاجاً شديداً واستدعى السير بارنج ليلاً ، وصرح له بقوله إنه يقبل بإخلاص إخلاء السودان كله ، وإنه يعتقد بعد تفكير عميق أن هذه السياسة هي خير ما يكون لصالح البلاد ، وإنه يثق ثقة تامة في أن أية نصيحة تسديها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إنما هي لصالح مصر (٢) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢١٠ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢٢١ .

وأرسل السير بارنج برقية في مساء ٨ يناير ١٨٨٤ إلى اللورد جرانفل يخطر به هذا التصريح^(١)، ثم أبرق إليه مرة أخرى في نفس الليلة يبلغه أن نوبار قد وافق على تأليف الوزارة، وأن الرأي قد استقر على أن يكون جميع أعضاء الوزارة من المصريين، وأن نوبار ارتضى تماماً تنفيذ السياسة «الحكيمة» القائلة بالتخلي عن السودان واستبقاء سواكن^(٢). وفي ١٠ يناير ١٨٨٤ تم تشكيل وزارة نوبار ولم يدخلها أحد من أعضاء وزارة شريف^(٣). وقد تصدى نفر من الإنجليز للدفاع عن موقف نوبار فقالوا إنه بقبوله تأليف الوزارة قد أنقذ مصر، لأنه لو نفذ السير بارنج خطته وعين وزراء إنجليز لضمت مصر ضمّاً صريحاً إلى الممتلكات البريطانية.

في مثل هذه الملابسات، وعلى أساس إخلاء السودان، وعلى ضوء المبدأ السياسي الخطير الذي تضمنته برقية اللورد جرانفل والمؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ والخاضعة بضرورة تنفيذ النصائح التي تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو، تألفت وزارة نوبار الثانية. وأوجس الرأي العام في مصر خيفة منها. وقد تحققت مخاوفه بأسرع مما كان يتصور: غدت هذه الوزارة منذ أيامها الأولى أداة طيعة لينة في يد الاحتلال، وازداد على عهدا تغفل النفوذ البريطاني في مرافق البلاد، وعينت الوزارة في ١٥ من يناير ١٨٨٤ — قبل أن ينقضى أسبوع واحد على تأليفها — أحد الإنجليز وهو كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من علي رضا باشا، فكان أول إنجليزي يشغل هذا المنصب، وجعلت راتبه

(١) المصدر السابق.

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢٢٢.

وأنظر أيضاً تقريراً ضافياً عن الحالة السياسية الداخلية في مصر في ذلك الوقت، وضعه بارير Barrère قنصل عام فرنسا في مصر وأرسله في ٧ يناير ١٨٨٤ إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية. ونشرته الحكومة الفرنسية في وثائقها الدبلوماسية Documents Diplomatiques Français. (1871-1914) 1ère Série Tome V Doc. no. 185

(٣) تم تأليف وزارة نوبار باشا الثانية على النحو الآتي: نوبار باشا للرياسة والحقانية والخارجية، مصطفى فهمي باشا للمالية، محمد ثابت باشا للداخلية، عبد القادر حلمي باشا للحرية والبحرية، محمود الفلكي باشا للمعارف، عبد الرحمن رشدي بك للأشغال.

٢٥٠٠ جنيه مصرى فى العام ، وهو مرتب ضخم بالنسبة لقيمة النقد فى ذلك الوقت من ناحية ، وبالنسبة للارتباكات المالية الخطيرة التى كانت تواجهها وقتئذ الحكومة المصرية (١) . وكان لويد متغطرساً مستهتراً مغروراً لا يقيم وزناً لأقدار الناس ولا يحترم تقاليد المصريين وعاداتهم . وسنلتقى به فى أكثر من موضع فى هذا البحث . ويكفى أن نذكر هنا أنه سيطر على وزارة الداخلية سيطرة تامة ، وتعالى على وزيرها محمد ثابت باشا الذى لم يحتمل غطرسته فقدم استقالة مسببة من منصبه فى مارس ١٨٨٤ قبلها نوبار وتولى هو وزارة الداخلية بجانب وزارتي الخارجية والحقانية ورياسة الوزارة (٢) ، ومع ذلك لم يكثرث وكيل الداخلية بنوبار باشا بل اصطدم به أكثر من مرة ، وغدا يصدر الأوامر بدون إقرارها من نوبار أو إطلاعها عليها ، كما اصطدم مع بنسون مكسويل Benson Maxuell النائب العام لدى المحاكم الأهلية الذى أراد التحقيق فى حوادث التعذيب التى كانت تتم بأمر وكيل الداخلية داخل السجون المصرية ، فأصدر وكيل الداخلية أمراً إلى مدير سجن الإسكندرية بمنع النائب العام من دخول السجن ، ووصل أمر هذا الخلاف بين هذين الموظفين الإنجليزين الكبيرين إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وبلغ الاستهتار بوكيل وزارة الداخلية أن ذهب يوماً إلى مسرح زيزنيا برمل الإسكندرية لشهود إحدى التمثيليات وجلس فى مقصورة الخديو الخاصة . وقوبل هذا التصرف وقتئذ باستياء ودهشة (٣) . وقد أثارت عدة مناقشات فى مجلس العموم البريطانى بخصوص كليفورد لويد . كانت إحداها ، بجلسة ٨ أبريل ١٨٨٤ ، خاصة بتصرفاته ، إذ استفسر جورلى Gourley أحد أعضاء المجلس عن الملابسات

(١) أبلغ السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent المستشار المالى للحكومة المصرية مجلس الوزراء المصرى بجلسة ١٢ مايو ١٨٨٤ أن الحكومة قد تعجز عن دفع مرتبات موظفيها . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٥ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٨٢ من إيجرتون Egerton إلى اللورد جرانفل . القاهرة فى ١٣ مايو ١٨٨٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس ١٨٨٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . الطبعة الثانية ص ١٥٩ .

التي تم فيها تعيين كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية في مصر ، وهل كانت لديه قبل تعيينه أية معلومات عن عادات الشعب المصري وتقاليد لغته ، كما سأل عضو آخر في المجلس هو : ريلاندز Rylands عما إذا كان عزله من منصبه يتطلب الحصول أولاً على موافقة الحكومة البريطانية ، أو يعزل بقرار من الحكومة المصرية مباشرة . وقد تهرب اللورد ادموند فتمزوريس Lord Edmond Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية من الإجابة عن هذين السؤالين ، واكتفى بأن قال إن الحكومة المصرية هي التي قامت بتعيينه بناء على توصية من اللورد سبنسر واللورد دوفرين (١) .

وأخذت وزارة نوبار تستجيب « للنصائح » البريطانية التي كانت تقدم لها تباعاً ، فمضت في ٢٢ من يناير ١٨٨٤ - خلال الأسبوع الثاني لتأليفها - إنجليزياً آخر هو السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott Moncrieff وكيلا لوزارة الأشغال وكان يشغل من قبل منصب مفتش عام الري المصري ، وقد سيطر هو الآخر على شئون وزارة الأشغال سيطرة تامة وطمع نفوذه على نفوذ الوزير ، وعين عدداً كبيراً من الإنجليز في مناصب مفتشي الري ومنحهم سلطات واسعة حتى عظم النفوذ الإنجليزي في وزارة الأشغال إلى حد بعيد ، وكان يتجاهل الوزير إذ كان

(١) الجزء ٢٨٧ من محاضر جلسات مجلس العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس العموم في ٨ من أبريل ١٨٨٤ ص ٢٨ Hansard's Parliamentary Debates
أنظر أيضاً :

الجزء ٢٩٤ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ جلسة مجلس العموم في ٢٤ من نوفمبر ١٨٨٤ .

والجزء ٢٩٤ ص ٣٥٩ جلسة مجلس العموم في أول ديسمبر ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن لويد هذا كان يشغل وظيفة قاض مقيم في إيرلندا Resident Magistrate in Ireland ثم جرى به إلى مصر بعد الاحتلال وعين في ١٥ سبتمبر ١٨٨٣ مفتشاً عاماً للأصلاحيات في وزارة الداخلية بمرتبة قدره ألفان من الجنيهات في السنة ثم زيد راتبه إلى ٢٥٠٠ جنيه حين رقي وكيلا للداخلية . وقد منح في أول يونيو ١٨٨٤ أجازة قدرها ثلاثة أشهر ثم انقطعت صلته رسمياً بالحكومة المصرية في أول سبتمبر ١٨٨٤ وعاد إلى وظيفته الأولى في إيرلندا وخلفه في منصبه في مصر محمود حمدي باشا . أنظر ما كتبه اللورد كرومر عنه في كتابه Modern Egypt 2nd éd vol. II pp. 482-488

يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال تارة (١) ، أو بوصفه وكيلًا للوزارة تارة أخرى .

يضاف إلى ذلك مبادرة وزارة نوبار إلى اتخاذ التدابير الخاصة بإخلاء السودان فوراً وقبولها القرار الذي اتخذته الوزارة البريطانية في ١٨ من يناير ١٨٨٤ بإرسال الجنرال غوردون إلى السودان للتقرير عن الحالة العسكرية هناك وعن الوسائل الفعالة للتمكين من إخلاء هذه البلاد ، ثم ما لبثت أن ارتضت وزارة نوبار تحويل مهمة الجنرال غوردون من مهمة تقريرية استشارية إلى مهمة تنفيذية صريحة تقوم على تدبير إخلاء السودان وإنشاء حكومة وطنية نظامية تتولى شئون الحكم في هذه البلاد بعد إخلائها من الحاميات المصرية وبعد التخلي عنها ، على أن تكون هذه الحكومة الجديدة من سلالة الملوك الذين كانوا يحكمون السودان قبل الفتح المصري في مستهل القرن التاسع عشر . وقد تم هذا التحويل في سرعة مذهلة : وصل غوردون إلى القاهرة في ٢٤ من يناير ١٨٨٤ وهو في طريقه إلى السودان ، وفي نفس اليوم تم الاتفاق بينه وبين السير ايفان بارنج على إدخال هذا التعديل الجوهرى . وفي اليوم التالى تسلم الجنرال غوردون التعليمات الجديدة من السير بارنج . وفي ٢٦ يناير استصدر نوبار من الخديو توفيق مرسوماً بتعيين غوردون حكمداراً للسودان أى حاكماً عاماً له ، وفي نفس اليوم أصدر توفيق أمراً يحدد مهمة غوردون على ضوء التعديل الذى رسمه السير بارنج والجنرال غوردون (٢) . وهكذا تقرر سحب القوات المصرية من أرجاء السودان ، وكان عدد أفرادها نحو ٢٥ ألف مقاتل لديهم

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٩ والوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس ١٨٨٤

(٢) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

الكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٤ تعليمات من بارنج إلى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨٤

الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٤ وثيقتان رقم ١ ، ٢

محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية في القرن

التاسع عشر . طبعة ثانية ص ٣٤٩ - ٣٦١

من الأسلحة والذخائر والشككات والحصون والترسانات والبواخر النيلية الحربية ما يجعلهم قوة لا يستهان بها تستطيع إذا أحسن استخدامها توجيه ضربات قوية إلى الثوار من أتباع المهدي . فكان إخلاء السودان أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال البريطاني .

على هذه الصورة استشرى النفوذ الإنجليزي على عهد وزارة نوبار وأصبح التوجيه الإنجليزي الإجباري هو السمة البارزة في تصرفات هذه الوزارة . وقد لمس تلك الحقيقة مراسل جريدة التايمز Times في القاهرة فأبرق في ٢٧ من فبراير ١٨٨٤ إلى جريدته يقول إن الحكومة المصرية لا تستطيع البت في أية مسألة منها كانت تافهة بدون أن ترجع إلى السير ايفلن بارنج الذي غدا الحاكم الأوحـد في مصر .

وكان نشر هذه البرقية في جريدة التايمز مثار سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني وهو لا بوشير Labouchere إلى وكيل وزارة الخارجية بـجلسة ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ استفسر فيه عن حقيقة النبأ الذي ورد في تلك البرقية، واستطرد العضو فتساءل أيضاً إذا كان هذا النبأ صحيحاً فهل يعتبر السير بارنج قد تصرف في نطاق التعليمات الصادرة إليه ، أو أنه قد تجاوز حدود منصبه ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب استدعاؤه فوراً . وقد أجاب اللورد فترموريس وكيل وزارة الخارجية بقوله إن الحكومة البريطانية لا يساورها أدنى شك في أن السير بارنج يتصرف في حدود سلطات وظيفته ، وهو يقدم النصائح للحكومة المصرية في كل مسألة يرى أنها هامة ، ويتعين على الحكومة المصرية الأخذ بنصائحه طالما كان الاحتلال البريطاني المؤقت المسلح قائماً (١).



وجدت بعض الصحف العربية في ذلك الوقت في تصرفات وزارة نوبار مادة

(١) الجزء ٢٨٥ من محاضر جلسات مجلسي العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس

العموم في ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ ص ٢٢٠ Hansard's Parliamentary Debates

خصبة لمهاجتها والتنديد بخضوعها لسياسة الاحتلال البريطاني . وضاعت وزارة نوبار ذرعا بالحملات الصحفية ، فعمدت إلى اضطهاد الصحافة : ألغت جريدة الوطن ثم منعت جريدة العروة الوثقى من دخول مصر ومعاقبة كل من تضبط عنده بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها . وكانت هذه الجريدة يصدرها في باريس السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وكانت تدعو الشعوب الشرقية إلى مقاومة الاستعمار الأوروبى والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال ، وظفرت بإقبال شديد فى مختلف البلاد حتى منع الإنجليز دخولها فى الهند أيضاً . ثم تابعت وزارة نوبار اضطهادها للصحافة فعمطت جريدة الأهرام لمدة شهر ، وكانت تصدر وقتئذ فى الإسكندرية ، واستندت الوزارة فى أسباب تعطيلها إلى أنها « نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية » ثم ألغت الوزارة تباعا جرائد مرآة الشرق ، والزمان ، والصادق .

وقد حاولت وزارة نوبار أن تنهج نفس النهج مع الصحافة الفرنسية المحلية . وكانت تصدر فى مصر صحف أجنبية عديدة ، كان أكثرها عدداً الصحف الفرنسية ثم الإيطالية ثم الإنجليزية (١) . فقررت الوزارة إلغاء جريدة فرنسية

(١) كان يصدر فى مصر ، فى الفترة من ٢٥ مايو ١٨٨٠ إلى ١٥ مايو ١٨٨٤ ما لا يقل عن خمس عشرة جريدة بلغات أجنبية . ومن أهم الصحف الفرنسية أو التى تصدر باللغة الفرنسية :

La Réforme
L'Union Egyptienne
Le Courrier Egyptien
L'Echo d'Orient
Le Phare d'Alexandrie
Le Télégraphe
L'Egypte
La Gazette des Tribunaux
Le Progrès Egyptien
Le Moniteur Egyptien

والجريدة الأخيرة كانت الصحيفة الرسمية الفرنسية للحكومة المصرية .
ومن أهم الجرائد الإيطالية :

Messaggiere Egiziano
La Finanza
La Trombetta
L'Italia
The Egyptian Gazette

ثم الجريدة الإنجليزية :

تسمى Le Bosphore Egyptien وإغلاق مطبعتها ، واحتجت القنصلية العامة لفرنسا على هذا القرار واعتزمت منع تنفيذه ولو أدى الأمر إلى استخدام العنف . فوق صدام بين ضباط الشرطة الذين عهد إليهم بتنفيذ القرار وبين بعض موظفي قنصلية فرنسا بالقاهرة الذين وقفوا إلى جانب مواطنهم صاحب الجريدة . وثارت ثائرة باريس — حكومة وشعبا وصحافة — على هذا التصرف . وقدمت وزارة الخارجية الفرنسية مطالب محددة إلى الحكومة المصرية وأصرت على تنفيذها في خلال ثمان وأربعين ساعة . ولما وقفت الحكومة المصرية موقفاً سلبياً من تلك المطالب تهددت وزارة الخارجية الفرنسية بقطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وقد غادر فعلاً القاهرة القائم بأعمال قنصل فرنسا العام إلى الإسكندرية . وتبدلت المكاتبات بين القاهرة ولندن وباريس والآستانة بشأن هذه الأزمة .

وقد قام بدور بارز في تسوية الأزمة كل من اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية واللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس ، ولما تخرجت الأزمة عرض جرانفل موضوعها على مجلس الوزراء البريطاني بجملة ٢٥ أبريل ١٨٨٥ واتخذ المجلس قرارات اتخذت شكل توصيات قدمت إلى الحكومة المصرية لتنفيذها . وكان تدخل الحكومة البريطانية بهذه الصورة في الأزمة بين مصر وفرنسا مظهراً من مظاهر الوصاية البريطانية على الحكومة المصرية . أما تدخل الباب العالي في هذه الأزمة فلم يؤد إلى نتيجة ذات بال ، لأن الحكومة الفرنسية أنكرت على الباب العالي حقه في التدخل في هذه الأزمة ، كما قبل الباب العالي شاكراً التسوية التي اقترحتها وزارة الخارجية البريطانية لإنهاء الأزمة . ويلاحظ أيضاً أن الحكومة البريطانية قد أيدت نوبار باشا في موقفه في مستهل الأزمة ثم عادت فتخاذلت عنه ونصحته بقبول معظم مطالب الحكومة الفرنسية ترضية لفرنسا وقام نوبار بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية بزيارة دار القنصلية العامة لفرنسا في القاهرة زيارة رسمية وتقديم الاعتذار .

إذا طرحنا جانباً المآخذ على وزارة نوبار ، وما أكثرها ، فإن حادث تلك الجريدة الفرنسية ، وهى البوسفور اجيسيان ، يعتبر مثلاً صارخاً لاستخفاف الأجانب بالحكومة المصرية واحتمائهم بنظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر ، كما يعتبر هذا الحادث مظهراً لتأزم العلاقات الفرنسية البريطانية قبيل وقوع الأزمة من ناحية ، ومظهراً لنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا بالذات من ناحية ثانية .

أسست هذه الجريدة فى سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد الخديو اسماعيل ، وكانت فى أول أمرها جريدة محلية تصدر فى بورسعيد باللغة الفرنسية تحت اسم *Le Bosphore de Suez* وكان صاحبها والمستول عنها رجلاً فرنسياً يسمى سيريير *Serrière* تعهد بأن يخضع دون أى استثناء للقوانين واللوائح المنظمة لشئون الصحافة والمطبوعات فى مصر ، وأن تكون الجريدة مقصورة على معالجة الموضوعات التجارية والأدبية ونشر الأنباء الأجنبية دون أن تتعرض إلى أية مسألة خاصة بالسياسة الداخلية المصرية إلا إذا حصلت على تصريح خاص بنشرها من الحكومة المصرية .

ومنذ ١٥ مايو ١٨٨٠ ظهرت الجريدة باسم جديد هو البوسفور اجيسيان *Le Bosphore Egyptien* ثم أذنت الحكومة المصرية لصاحب الجريدة ، فى يناير ١٨٨١ ، فى أن يوسع نطاق جريدته بأن يعالج على صفحاتها مسائل السياسة المصرية وكذلك موضوعات الاقتصاد السياسى الخاص بمصر ، وذلك أسوة بسائر الصحف الأجنبية التى كانت تصدر وقتئذ سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية ، على أن يلتزم صاحب الجريدة بالخضوع التام للقوانين المصرية الخاصة بالصحافة والمطبوعات (١) .

(١) أنظر مذكرة وضعتها الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨٥ وقدمتها إلى الحكومة البريطانية فنشرتها الأخيرة فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٦ . أنظر مرفقاتها رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . وما يذكر أن الاسم الذى اختاره صاحب الجريدة لما كان *Courrier de l'Isthme* ثم استبدل بهذا الاسم اسماً جديداً هو *Bosphore de Suez* وما لبث أن غيّر إلى *Bosphore Egyptien* .

والظاهرة الجديرة بالملاحظة أن تاريخ هذه الجريدة ، منذ تأسيسها إلى قيام الأزمة موضوع هذا البحث ، ينقسم إلى فترتين متميزتين بعضهما عن بعض . وتبدأ الفترة الأولى من تاريخ إنشائها في سنة ١٨٧٨ إلى استقالة وزارة شريف باشا الرابعة في ٧ يناير ١٨٨٤ وكانت الجريدة تستجيب خلالها لقرارات الحكومة المصرية وتخضع لأوامرها . أما الفترة الثانية فتبدأ من تأليف وزارة نوبار في ١٠ يناير ١٨٨٤ حتى قيام الأزمة بين مصر وفرنسا في أبريل ١٨٨٥ وكانت الجريدة خلالها تتحدى وزارة نوبار تحدياً سافراً وتضرب بقراراتها عرض الحائط .

وفي غضون الفترة الأولى نشرت هذه الجريدة - بمناسبة وفاة اسكندر الثاني قيصر روسيا - مقالا احتججت عليه رسمياً القنصلية العامة للروسيا في مصر لدى وزارة الخارجية المصرية ، فأصدرت الحكومة المصرية قراراً مؤرخاً في ٢١ مارس ١٨٨١ بتعطيل الجريدة شهراً ، ورضخت الصحيفة لهذا القرار .

وفي يونيو سنة ١٨٨٢ كان الموقف السياسي في مصر متجهماً يبنىء باحتمال وقوع أحداث خطيرة ، فمنذ يوم ١٩ مايو ١٨٨٢ تتابع وصول وحدات من الأسطولين الإنجليزي والفرنسي إلى ميناء الإسكندرية ، ثم أرسلت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية مذكرة مشتركة مؤرخة في ٢٥ مايو ١٨٨٢ تطلبان فيها إبعاد أحمد عرابي باشا مؤقتاً عن القطر المصري مع احتفاظه برتبته العسكرية ومراتبه وأوسمته ، وتحديد إقامة كل من علي فهمي باشا وعبد العال حلمي باشا داخل مصر في أماكن في الأرياف لا يغادرانها مع احتفاظ كل منهما برتبته العسكرية ومراتبه ، واستقالة وزارة محمود سامي البارودي باشا ، وتأزم الموقف السياسي تأزماً أدى إلى استقالة الوزارة في ٢٦ مايو وبقاء البلاد بدون وزارة .

في هذا الموقف الدقيق دأبت جريدة البوسفور على مهاجمة سلطان تركيا ،

فتقرر توجيه إنذار أول إليها في ٦ يونيو ١٨٨٢ . ولما تشكلت وزارة اسماعيل راغب باشا في ٢٠ يونيو ١٨٨٢ شنت عليها جريدة البوسفور حملة عنيفة ، فصدر قرار بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها في بورسعيد ، وتم تنفيذ قرار الإلغاء والإغلاق في ٦ يوليو ١٨٨٢ — أي قبل ضرب الإسكندرية بستة أيام . وكان ذلك بحضور كاراييه Carabet رئيس الإدارة القانونية بمحافضة بورسعيد وسيبولارو Cipollaro مفتش الشرطة وايشن Eychenne مندوباً عن قنصلية فرنسا .

وقد أذنت الحكومة المصرية بعد ذلك للجريدة في أن تستأنف ظهورها بنفس الشروط السابقة وأن تنقل إدارتها ومكاتبها من بورسعيد إلى القاهرة . وكان ذلك بناء على التماس تقدم به سيريير Serrière إلى الخديو توفيق في ٧ سبتمبر ١٨٨٢ . ولكنها ما لبثت أن اتخذت موقف المعارضة من وزارة شريف باشا التي كانت وقتئذ في الحكم . فوجهت الحكومة إليها إنذاراً في ١٧ أكتوبر ١٨٨٣ وإنذاراً ثانياً في ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣ . وظل الموقف على ذلك حتى قدمت وزارة شريف استقالتها في ٧ يناير ١٨٨٤ وتألقت وزارة نوبار الثانية في ١٠ يناير . وهنا تبدأ الفترة الثانية في تاريخ جريدة البوسفور . كانت وزارة نوبار — كما أشرنا — من أكثر الوزارات المصرية خضوعاً لسياسة الاحتلال وإسراعاً لتنفيذ مطالبه . واشتدت الجريدة في لهجتها ونددت بسياسة وزارة نوبار وتفریطها في حقوق مصر ، وركزت حملتها الصحفية على نوبار باشا والسيرايقلن بارنج معاً . وقد تذرعت وزارة نوبار بأن الجريدة نشرت أنباء غير صحيحة عن حوادث وقعت في السودان وفي الوجه القبلي ، واستندت إلى أن وزارة شريف قد سبق

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ الوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أنظر محضر الشرطة الخاص بإلغاء جريدة الدستور وإغلاق مطبعتها المرفق رقم ٧ للوثيقة

رقم ٤٦ سألغة الذكر بعنوان

Procès-verbal de Suppression du Journal le "Bosphore Égyptien" et Fermeture de l' Imprimerie.

أن أنذرت تلك الجريدة مرتين ، فأصدرت قراراً مؤرخاً في ٢٩ فبراير ١٨٨٤ بإلغاء صحيفة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

غير أن الجريدة الفرنسية لم تكترث بهذا القرار وظلت توالى صدورها ، وأرادت الحكومة المصرية الاستعانة بقنصلية فرنسا في القاهرة لحل جريدة البوسفور على قبول تنفيذ القرار ، ولكن القنصلية الفرنسية رفضت الاستجابة لطلب الحكومة وسانددت الصحيفة الفرنسية في موقفها (١) . وهكذا بقي قرار إلغاء الجريدة معطلا ، ووقفت الحكومة المصرية مكتوفة الأيدي إزاء هذا التحدى السافر من الجريدة الفرنسية التي احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية من ناحية ، ومساندة قنصلية فرنسا لها من ناحية ثانية .

وقد أثارت مناقشات عديدة في مجلس العموم البريطاني بمجلسات ٤ ، ١٠ ، ١٧ مارس ١٨٨٤ (٢) وتتضح من هذه المناقشات عدة حقائق منها : أن كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية قد لعب دوراً بارزاً في إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وأن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها مشتركة أو مسئولة عن صدور هذا القرار لأن كليفورد لويد قد تصرف بصفته وكيلاً لوزارة الداخلية المصرية ، وأن قرار إلغاء الجريدة لا غبار عليه من الناحية القانونية لأنه يدخل في صميم اختصاص الحكومة المصرية ، ولأن هذا القرار

(١) يلاحظ أن إلغاء جريدة البوسفور لم يكن أول إلغاء من نوعه لجريدة فرنسية تصدر في مصر على عهد الخديوى توفيق فقد حدث أن صدر قرار بإلغاء جريدة La Réforme وإغلاق مطبعتها الكائنة في شارع قنطرة الدكة بقسم الأزيكية . وقد نفذ قرار الإلغاء والإغلاق في أول يونيو ١٨٨٠ بحضور مندوب من قنصلية فرنسا في القاهرة .

وفي ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ صدر قرار بإلغاء جريدة L'Egypte وهى جريدة فرنسية تصدر في الإسكندرية وكان صاحبها فرنسيا يدعى جوستاف لافو Gustave Laffon ونفذ القرار في اليوم التالى بحضور مندوب قنصلية فرنسا . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرققان رقم ١١ ، ١٢ للوثيقة ٤٦ .

(٢) أنظر محاضر هذه الجلسات في الجزء ٢٨٥ جلسة ٤ مارس ١٨٨٤ ص ص ٥٠٥-٥٠٦ .

وجلسة ١٠ مارس ١٨٨٤ نفس الجزء ص ص ١٠٣٥ - ١٠٣٦ .

وجلسة ١٧ مارس ١٨٨٤ الجزء ٢٨٦ ص ص ٤٥ - ٤٦ .

يستند إلى قانون الصحافة المصرى الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، وعلى ذلك
فالحكومة البريطانية لا تعتزم التدخل للاعتراض على هذا القرار .

وحاول أحد أعضاء مجلس العموم وهو ما كون M^rCoan أن يثير ظلالاً من
الشك حول قانونية القرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة
البوسفور ، فقال إن الحكومة المصرية لم تلتزم بحرفية قانون المطبوعات المشار
إليه ، لأن هذا القانون ينص على وجوب توجيه ثلاثة إنذارات إلى أية جريدة قبل
إلغائها ، وإن قرار الإلغاء قد صدر من وزارة الداخلية التى يقوم بوكالة الوزارة
فيها كليفورد لويد ، وكان يجب أن يصدر من وزارة الخارجية . فتصدى له اللورد
ادموندز فترموريس Lord Edmonds Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية
البريطانية قائلاً إن قانون الصحافة فى مصر ينص على أن إلغاء الجريدة يصدر
بقرار من وزير الداخلية بعد توجيه إنذارين إليها ، وأنه يجوز تعطيل الجريدة
بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار سابق ، وإن هذا القانون يسرى على الصحف
والمطابع الأجنبية . وتلا أهم مواد هذا القانون بما لا يخرج عن نصوصه الأصلية
التي كانت الحكومة المصرية قد نشرتها فى جريدتها الرسمية بعد صدوره
بثلاثة أيام (١) .

وبعد مضى أكثر من أربعة أشهر على هذه المناقشات أثير من جديد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر ١٨٨١

وكانت وزارة شريف باشا الثالثة قد أصدرت فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قانوناً للصحافة
والمطبوعات يفرض عليها قيوداً شتى . وكان إصدار هذا القانون من المآخذ على وزارة شريف .
ومن أهم ما تضمنته من قيود تحويل الحكومة الحق فى إنذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام
العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية . وفى حالة إلغاء الجريدة يصدر
القرار بذلك بعد توجيه إنذارين إليها ، ويجوز إلغاء الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون
إنذار سابق . كما نص هذا القانون على إيداع تأمين قدره مائة جنيه بالنسبة للصحف التى تصدر
أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع وخمسون جنيهاً بالنسبة للصحف التى تصدر أقل من ذلك .
وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا بترخيص من وزارة الداخلية بعد دفع تأمين قدره مائة جنيه .
وقررت الحكومة تطبيق هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية .

موضوع جريدة البوسفور في مجلس العموم البريطاني بجلسته ٤ من أغسطس عام ١٨٨٤^(١) وكان ذلك على أثر ما نشر في مجلة The Fortnightly Review في عددها الصادر في أول أغسطس عام ١٨٨٤ من أنباء حول تلك الجريدة الفرنسية . وجه هيلي Healy العضو بالمجلس إلى وكيل وزارة الخارجية سؤالاً يتكون من أربع فقرات : استفسر في الفقرة الأولى عن حقيقة ما أذيع مؤخراً من أن سلطات الاحتلال البريطاني في مصر قد طلبت من نوبار باشا إصدار قانون جديد يفرض مزيداً من القيود على حرية الصحافة في مصر ، وأن نوبار قد استجاب لذلك الطلب وأنه منهمك في تلك الآونة في إعداد القانون الجديد ، كما سأل النائب في الفقرة الثانية عن البواعث التي دفعت نوبار إلى إرسال منشور إلى قناصل الدول في مصر بخصوص موقف الصحافة الأجنبية التي تصدر في مصر ، وتساءل النائب في الفقرة الثالثة من سؤاله عن الجرائد المقصودة من إصدار القانون المقترح وهل هي جريدة البوسفور اجبسيان وجريدة الأهرام . وأخيراً طلب النائب إيضاحاً عن النبأ الذي نشرته مجلة The Fortnightly Review من أن السير بارنج قد رفض الأخذ برأي كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية في أن يبذل السير بارنج نفوذه الأدبي لدى بارير Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في مصر حتى يقبل الأخير تنفيذ القرار الصادر بإلغاء جريدة البوسفور اجبسيان وإغلاق مطبعتها .

وقد أجاب اللورد ادموندز فترموريس وكيل وزارة الخارجية فقال إن الحكومة المصرية قد عرضت على الحكومة البريطانية طرفاً من الصعاب التي تصادفها تلك الحكومة كما أرادت تطبيق قانون الصحافة على الجرائد الأجنبية التي تصدر في مصر ، فإن أصحاب هذه الجرائد يستغلون قيام نظام الامتيازات الأجنبية في مصر أسوأ استغلال ، ويرفضون الخضوع لأحكام قانون الصحافة ، كما أن بعضاً من قناصل الدول في مصر يؤيدون أصحاب الجرائد من رعايا دولهم

(١) العدد ٢٩١ من ص ١٥٥٧ - ١٥٥٨ من Hansard's Parliamentary Debates.

في مثل تلك الحالات ويرفضون التعاون مع الحكومة المصرية لمل أصحاب الجرائد على قبول القرارات التي تصدرها الحكومة المصرية في هذا الصدد. ثم ختم وكيل وزارة الخارجية إجابته بقوله إنه إزاء هذا الموقف أرسلت الحكومة البريطانية في يوليو ١٨٨٤ منشوراً إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية في الدول الكبرى ليتصلوا بحكومات هذه الدول للقضاء على المصاعب التي تلاقىها الحكومة المصرية من أصحاب الجرائد الأجنبية التي تصدر في مصر (١).

وقد ظل على ضراوته موقف جريدة البوسفور العدائي من الاحتلال ونوبار، ويلاحظ أن هذه الجريدة لم تكن الوحيدة في ميدان المعارضة، فقد شاركتها في ذلك الوقت وبدرجات متفاوتة الصحافة الفرنسية التي كانت تصدر وقتئذ في مصر. ولكن كانت جريدة البوسفور هي زعيمة الصحف الفرنسية المحلية بلا مرأ، غير أن أهدافها لم تكن مصرية خالصة، إذ كانت تنادى بتدويل حكومة مصر، ونذكر هنا على سبيل المثال مقتطفات من مقال نشرته في عددها الصادر في ٦ من فبراير ١٨٨٥ (٢) ذهب فيه كاتبه إلى أن المصريين لا يستطيعون أن يحملوا وحدهم عبء حكم بلادهم، ولا بد من وجود سلطة تشريعية لحكم مصر وإدارتها، ولا يمكن أن يعهد بهذه السلطة إلى الإنجليز أو الأتراك أو المصريين، فهذه السلطة يجب أن تنبثق مباشرة من أوربا، ثم تمضي الجريدة فتقول إنه ليس في استطاعة أوربا أن تجتمع كل يوم في هيئة مؤتمر دولي لحكم مصر، ولذلك كان أمراً لا مناص منه أن تعهد أوربا إلى وكلاء عنها

(١) المصدر السابق.

(٢) Pour être gouvernée et administrée, l'Égypte a besoin d'un pouvoir législatif. Ce pouvoir ne peut être donné ni aux Anglais, ni aux Turcs, ni aux Égyptiens, il doit émaner directement de l'Europe.

Mais l'Europe ne peut se réunir chaque jour en congrès pour gouverner ou administrer l'Égypte; il est donc indispensable que l'Europe délègue à des mandataires investis de sa confiance le soin de gouverner et d'administrer l'Égypte. Pour être gouvernée et administrée l'Égypte a besoin d'un pouvoir législatif, limité aux questions de finance, de justice, d'administration proprement dite et de sécurité publique.

أنظر العدد ١٠٠١ الصادر في ٦ فبراير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة.

يتمتعون بثقتها للقيام على حكم مصر وإدارة شئونها ثم تنتهي إلى رأى غريب فتقول إن هذه السلطة التشريعية يجب أن تكون مقصورة على مسائل المال والقضاء والإدارة والأمن العام !!! ونحن نقساءل ماذا تركت الجريدة للمصريين من ميادين داخلية ينفردون بإدارتها والإشراف عليها !!

فهذه الجريدة كانت ترمى من وراء تدويل حكومة مصر ومن وراء مناوئة الاحتلال وأعوانه إلى هدف سياسى هو عدم انفراد الإنجليز بحكم مصر (١). ومنذ أن تخرج مركز الجنرال غوردون في الخرطوم عملت جريدة البوسفور على إبراز خطورة موقفه بطريق خفى ، فقالت إن حالة الذعر قد بلغت أشدها في القاهرة من جراء شائعات مزعجة انتشرت بين الجماهير عن الموقف في السودان ، ومضت الجريدة تقول إن لديها أخباراً خطيرة للغاية لا تستطيع إذاعتها إلا عندما تجد السلطات المصرية والبريطانية أن الوقت قد حان لنشرها ، وخلصت الجريدة من ذلك إلى أنها ستلتزم الصمت التام المطبق إزاء الأنباء المزعجة الخطيرة التي تحتفظ بها لنفسها ، ومع ذلك نشرت الجريدة في نفس العدد سلسلة من الأنباء المثيرة عن المعارك في السودان (٢). وعلى هذا النهج مضت الجريدة في الأعداد التالية .

وفي نفس الوقت شنت جريدة البوسفور حملة عنيفة على السير بارنج لأنه قابل الخديو وقدم له « نصيحة » ألا تثير الحكومة المصرية اعتراضاً أو احتجاجاً على نزول القوات الإيطالية في مصوع ، وقالت الجريدة إن رد الخديو توفيق على السير بارنج لا بد أنه كان حاسماً ، فالخديو لا يستطيع أن يتنازل أو يتخلى للغير عن جزء من الخديوية المصرية طبقاً للفرمان الصادر إليه من سلطان تركيا

(١) دكتور محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطاني والصحف الفرنسية من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٠٤ - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٣ . وقد عالج المؤلف هذه النقطة في الباب الرابع تحت عنوان « الصحف تعطى المسألة المصرية طابعاً دولياً ... » ص ٥٧ - ٦٦ .

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٠ الصادر في ٢٦ من يناير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة .

في ٧ من أغسطس ١٨٧٩ . وأولت الجريدة موضوع إنزال القوات الإيطالية في مصوع عناية بالغة فقالت إنه ليس إلا نتيجة اتفاق إنجليزي إيطالي ، وإن هذا الاتفاق أخذ شكل نصيحة بريطانية قدمها بارنج إلى الخديو ، وطالبت الجريدة الحكومة الفرنسية بأن تحذو هذا الخدو فتعمل على نشر النفوذ الفرنسي وتوطيده في البحر الأحمر (١) .

ولما سقطت الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥ في أيدي الدراويش أتباع المهدي وقتلوا الجنرال غوردون أظهرت الصحافة الفرنسية المحلية في مصر - وفي مقدمتها جريدة البوسفور - شماتها في الإنجليز الذين فقدوا أعصابهم في ذلك الوقت العصيب . وتدارس نوبار والسير بارنج موقف تلك الصحافة ، ثم مالبث أن أرسل السير بارنج مذكرة بطريق البرق مؤرخة في ٢٨ يناير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية تناول فيها موضوع الصحافة الفرنسية في مصر إزاء الاحتلال البريطاني ، وقال إن المقالات التي تنشرها هذه الصحافة تجعل في حكم المستحيل إقامة علاقات ودية بين الفرنسيين والإنجليز المقيمين في مصر ، وإنها تنشر بصورة مستمرة أخباراً غير صحيحة عن السودان ، وتشير هذه الأنباء قلقاً بالغاً لأصدقاء وأقارب الأفراد الذين يخدمون أو يعملون وقتئذ في السودان ، واختتم برقيته بقوله إن هذه الصحف يمكن إلغاؤها بالطريق الإداري بدون صعوبة إذا وجدت الحكومة المصرية تأييداً من القنصل العام لفرنسا في مصر ، واقترح بارنج في هذه المذكرة أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال بالحكومة الفرنسية في هذا الصدد (٢) .

واستجاب اللورد جرانفل لرغبة السير بارنج فأرسل في ٣ فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس يطلب إليه الاتصال بمجول فرى

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٢ الصادر في ٢٨ من يناير ١٨٨٥ والعدد ١٠٠١ الصادر في ٦ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ .

Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية يوضح له موقف الصحافة الفرنسية في مصر من الاحتلال البريطاني ، وأنها دأبت على مهاجمة كل نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو ، وأنها تضع العراقيل في طريق الحكومة المصرية . وخرج اللورد جرانفل من ذلك إلى أنه في استطاعة الحكومة المصرية أن تضع حداً لهذه الحالة بإلغاء الصحف التي تسلك هذا النهج إذا وجدت الحكومة المصرية مساندة لها في هذا الإجراء من قنصل فرنسا العام في مصر . وطلب جرانفل في ختام رسالته أن يوضح السفير البريطاني لوزير الخارجية الفرنسية أن إنجلترا وقد أخذت على عاتقها تبعة حفظ النظام العام في مصر تثق أنها لن تجد عقبات في طريقها من ممثل دولة صديقة لها (١) .

وسارع اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس إلى مقابلة جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية في ٥ فبراير ١٨٨٥ وشرح له الموضوع على النحو الذي أوضحه اللورد جرانفل في رسالته ، فأبدى وزير الخارجية الفرنسية أسفه لموقف الصحافة الفرنسية في مصر وما تثيره من شعور غير ودي نحو سلطات الاحتلال ونحو الحكومة المصرية وبخاصة في الوقت الذي تقاربت فيه الحكومتان الفرنسية والبريطانية وكادتتا تصلان إلى شبه اتفاق على المسائل الخاصة بمصر ، وقال إنه سيرسل تعليمات عاجلة إلى قنصل فرنسا في القاهرة كي يبذل كل ما في استطاعته للقضاء على أسباب الشكوى وليجعل الصحافة الفرنسية في مصر تعالج المسائل المصرية بروح ودية ، وأكد وزير الخارجية أنه لا توجد في مصر أية صحيفة فرنسية تكتب بتوجيه من المصادر الفرنسية المسئولة أو تتلقى إعانات مالية من الحكومة الفرنسية . فلما أبان السفير البريطاني لوزير الخارجية الفرنسية وجهة النظر البريطانية في معالجة هذا الموضوع ، وذلك بأن تجد الحكومة المصرية تأييداً من قنصل فرنسا العام عند اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة ضد مثل هذه

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣ .

الجرائد رفض وزير خارجية فرنسا الأخذ بهذا الرأي وقال إنه ليس في مقدوره أن يحرم المواطنين الفرنسيين في مصر من حماية المحاكم المختلطة ، ولكنه وعد بأن يخطر قنصل فرنسا لاتخاذ التدابير المناسبة والتي في استطاعته للاقلال من هذا الضرر to abate the evil (١) .

وقد بر بوعده جول فرى فأبرق في منتصف الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم إلى بارير Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في مصر يقول له إن الحكومة البريطانية تشكو شكوى مريرة من الحملات الصحفية العنيفة التي تقوم بها الجرائد الفرنسية في القاهرة ، وإن هذه الصحف تعمل على خلق جو من العداء العنيف بين أعضاء الجاليتين الفرنسية والبريطانية في مصر . واعترف وزير الخارجية الفرنسية فقال إنه وجد أن هذه الصحف قد تجاوزت حقاً الحدود في حملتها ، وقد أطلق فرى على هذه الحملة « حرب القلم » Guerre de Plume وطلب من بارير أن يبذل نفوذه لوقف هذه الحرب . وكان أهم ما جاء في برقيته قوله إن كارثة الخرطوم تثير العطف وتتطلب بوجه خاص التحفظ في التعليق عليها . ونعت الفرنسيين الذين يبدون ابتهاجهم بوقوع هذه الكارثة بأنهم بعيدون عن التعقل والحصافة والحكمة ، وقال إن هؤلاء الفرنسيين لا يفكرون في أن مثل هذا الحادث قد يؤدي إلى ضم مصر إلى إنجلترا نهائياً (٢) .

وقد رد بارير Barrère برقياً في ٦ من فبراير ١٨٨٥ يقول إنه اتصل برؤساء تحرير الصحف الفرنسية في القاهرة وذلك قبل أن يتلقى برقية وزير الخارجية ، وطلب إليهم صراحة أن يمتنعوا عن الخوض في موضوع سقوط الخرطوم ومقتل

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ ، وثيقة رقم ٣ .

(٢) كان مما جاء في برقية وزير الخارجية الفرنسية

Je vous serai reconnaissant d'intervenir avec autorité pour apaiser cette guerre de plume. Le désastre de Khartoum commande particulièrement la réserve et la sympathie. Bien imprudents les Français qui s'en réjouissent, sans songer que cet événement peut avoir pour conséquence de livrer pour toujours l'Egypte à l'Angleterre.

الجنرال غوردون والتعرض للأحداث الأخيرة التي وقعت في السودان إلا بما يتطلبه الموقف من إظهار الشعور الطيب (١). ولكن جريدة البوسفور بالذات لم تلق بالاهتمام لهذه الخطوة الدبلوماسية أو هذا التوجيه الحكومي الفرنسي فمضت في خطتها تهاجم الاحتلال وسياسته . ففي عدد ٨ فبراير ١٨٨٥ ناقشت في مقالها الافتتاحي موضوع سقوط الخرطوم ونصحت الجريدة الحكومة البريطانية بالدخول في مفاوضات مع محمد أحمد المهدي زعيم الحركة المهدية من أجل تسوية سلمية ودية . وقالت الجريدة إن الاستمرار في العمليات الحربية إنما هو ضرب من ضروب الحماسة وأمر عديم الجدوى ، لأن التضحيات التي تبذل والدماء الغزيرة التي تراق لا تتناسب مطلقاً مع المكاسب التي قد تحصل عليها من العمليات الحربية . ومضت الجريدة تذكر في مقالها أنه كان يقال دائماً إنه طالما كانت الخرطوم خارجة عن سلطان المهدي فمن المستحيل الدخول معه في مفاوضات ، ولكن الأوضاع في السودان قد انقلبت رأساً على عقب بعد سقوط الخرطوم ، فقد سمت في نفوس السودانيين مكانة المهدي « النبي الذي ظهر في مدينة الأبيض » وتوطد مركزه في أرجاء السودان وخلصت من ذلك إلى القول بأن الوسائل السلمية هي خير طريق للوصول إلى تسوية المسألة السودانية ، أما العمل الحربي فلن يحقق أهدافه (٢) .

واشتدت في العدد التالي وطأة هجوم الجريدة على الحكومة الإنجليزية وعلى موظف إنجليزي كبير ترك خدمة الحكومة المصرية . هاجمت في مقال افتتاحي الحكومة الإنجليزية وركزت هجومها عليها لتأخرها في تسوية المسألة المصرية ونعت عليها مسلكها تجاه موضوع السودان ، وقالت الجريدة إن حملة الإنقاذ بقيادة الجنرال ولزلي Wolseley لم تحرز أي نجاح وهي لا تزال في موقف دفاعي ولا تستطيع مواصلة الزحف إلى الخرطوم . وأفاضت الجريدة في نشر الأنباء عن السودان وسير المعارك الحربية وهزيمة القواد الإنجليز في السودان

(١) ibid.

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٣ الصادر في ٨ فبراير ١٨٨٥ ص ١
مجموعة السنة الشائعة .

وخرج مركزهم . وفي نفس العدد شنت الجريدة هجوماً على فتزجيرالد Fitzgerald مدير عام الحسابات بوزارة المالية بمناسبة سفره نهائياً من مصر ، فقالت إنه يغادر البلاد غير مأسوف عليه فقد ارتكب كثيراً من الآثام والشرور ، وسيظل اسمه في تاريخ مصر مقروناً جنباً إلى جنب مع اسم كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيل وزارة الداخلية السابق (١).

وهذا الإصرار على مهاجمة الاحتلال من جانب جريدة البوسفور يدل على أن بول جيرو Paul Giraud رئيس تحرير هذه الجريدة وغيره من القائمين على أمرها لم يكونوا يعتقدون في صواب السياسة التي أبرق وزير خارجية فرنسا باتباعها ، وأنهم كانوا يرون وجوب المضي في إثارة المتاعب أمام الاحتلال وأمام وزارة نوبار وفي ضرورة الاستمرار في حرب القلم على أساس أن أسباب هذا العداء وهذه الحرب الصحفية كانت أعمق من أن تنهيها برقية وزير خارجية فرنسا ، كما يدل هذا الإصرار على أن بارير Barrere القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا في مصر لم يشأ أن يذهب في تدخله إلى أبعد من هذا المدى في تبليغ وجهة نظر وزير خارجية فرنسا إلى أصحاب الصحف الفرنسية المحلية اعتقاداً منه أن تجاوزه هذا المدى يتنافى مع حرية الرأي وحرية الصحافة (٢).

وإزاء هذا الإمعان في مهاجمة الاحتلال أبرق السير ايفلن بارنج في ٩ من فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يكرر الشكوى من الموقف العدائي الذي دأبت عليه الصحافة الفرنسية في مصر (٣) . وقد رد عليه وزير الخارجية

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٤ الصادر في ٩ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) سنرى في نهاية هذا البحث أن G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة قد اتخذ خطوات إيجابية لإيقاف جريدة البوسفور عند حدها وأخطر الجريدة رسمياً بأنه اعزم اتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب المقالات التي تنشرها واعتبر أن الخطوة التي درجت عليها الجريدة تعوق عمله الدبلوماسي وتسيء إلى المصالح الفرنسية في مصر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٥ .

البريطانية ببرقية مؤرخة في ١١ فبراير ١٨٨٥ قال فيها إنه لا يرى سبباً يمنع نوبار باشا من اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحف الفرنسية (١).

وفي خلال هذه الفترة ازداد الموقف تدهوراً في السودان على أثر سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، كما كان السخط لا يزال منتشرأ في أوساط الأجانب في مصر — لأسباب سنتعرض لها بعد حين — وكان من أثر هذين العاملين أن اشتدت جريدة البوسفور في حملتها . وإذ ذاك استقر رأي نوبار وبارنج على ضرورة إلغاء هذه الجريدة وأرسل بارنج في ٢٩ مارس ١٨٨٥ مذكرة مسببة بطريق البرق إلى اللورد جرانفل قال فيها إن نوبار باشا قد أفضى إليه بأن الحكومة المصرية قد قرأها على إلغاء جريدة البوسفور منعاً لإثارة الرأي العام في مصر ، وإن رئيس الوزارة قد أكد له أن قانون الصحافة الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ينحول الحكومة المصرية الحق للطلق في إلغاء أية جريدة ، وأنه تأسيساً على هذا الحق سوف تخطر الحكومة المصرية جريدة البوسفور بقرار إلغائها ، فاذا استمرت هذه الصحيفة في الظهور وتجاهلت أمر الحكومة الصادر إليها في هذا الصدد ، فإن نوبار يعتزم استخدام القوة الجبرية في تنفيذ قرار الإلغاء . ولكنه قبل أن يلجأ إلى هذه الخطوة فإنه سيخطر قنصلية فرنسا في القاهرة بالموعد المحدد الذي ينفذ فيه قرار الإلغاء . ومضى السير بارنج في برقيته فقال إن نوبار قد علق على الرأي الذي أبداه جول فرى وزير خارجية فرنسا للسفير البريطاني في باريس في مقابلة ٥ فبراير ١٨٨٥ والخاص بحماية المحاكم المختلطة في مصر للرعايا الفرنسيين المقيمين فيها ، فقال نوبار إن لصاحب جريدة البوسفور الحق التام في الالتجاء إلى المحاكم المختلطة ، وإن هذه المحاكم ستصدر حكمها ضد الحكومة المصرية إذا أقدمت هذه الحكومة على إجراء غير قانوني ، ولكنه — أي نوبار باشا — مطمئن إلى قانونية الإجراء الذي يزمع اتخاذه

(١) الوثيقة رقم ٦ من المصدر السابق . وكان مما جاء في هذه البرقية :

I see no reason why Nubar Pasha should not take any measures as to the legality of which there is no uncertainty.

وأنه لا مطعن على هذا القرار . وقال بارنج في برقيته إن نوبار باشا قد استفسر منه عما إذا كان في استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسى من الحكومة البريطانية . وقد نصح بارنج حكومته بوجوب تأييد نوبار في موقفه من الصحافة الفرنسية في مصر ، ودعم بارنج رأيه لوزير الخارجية البريطانية بقوله إن حملة الصحافة الفرنسية المحلية القائمة على قلب الحقائق وتلفيق الأنباء المثيرة قد أصبحت تعرض الهدوء في مصر لشتى الأخطار وهو أمر لا يمكن احتماله أكثر من ذلك (١) .

ومدلول هذه البرقية واضح : فإن السير بارنج يؤيد نوبار باشا قلباً وقالباً في ضرورة إلغاء جريدة البوسفور ، وقد أقام بارنج من نفسه محامياً عن نوبار لدى الحكومة البريطانية ، وذلك قبل أن يصدر قرار الإلغاء وبعد صدوره ، فهو ينقل إليها وجهات نظر نوبار ويضيف إليها مزيداً من عنده . فقرار إلغاء هذه الجريدة يصدر من الحكومة المصرية بإيعاز من بارنج وبموافقته وبعلمه .

هذه هي حقيقة موقف سلطات الاحتلال في مصر . وقد أدرك هذه الحقيقة أقطاب الحزب المعارض لوزارة الأحرار في ذلك الوقت وهو حزب المحافظين . فكانت أسئلتهم التي وجهوها تارة إلى جلادستون Gladstone رئيس الوزارة، وتارة أخرى إلى جرانفل وزير الخارجية ، تدور حول دور السير بارنج في استصدار قرار من نوبار بإلغاء جريدة البوسفور ، نذكر منهم اللورد سالسبورى Salisbury العضو بمجلس اللوردات (٢) ، وهو الذى قدر له أن يؤلف وزارة المحافظين وكانت وزارته الأولى في يونيو ١٨٨٥ (٣) بعد سقوط وزارة جلادستون . ونذكر

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧ .

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات في ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ص ١٤٧٠ — ١٤٧٤ .

Hansard's Parliamentary Debates

(٣) ألف اللورد سالسبورى الوزارة ثلاث مرات : في يونيو ١٨٨٥ ، وفي أغسطس

١٨٨٦ ، وفي يونيو ١٨٩٥ .

منهم أيضاً راندلف تشرشل Randolph Churchill العضو بمجلس العموم (١)، وهو الذى دخل وزارة المحافظين فى يونيو ١٨٨٥ وزيراً للهند . بل إن أحد أعضاء مجلس اللوردات ، وهو اللورد جرسى Gersey ، اقترح أن تسحب الحكومة البريطانية السير ايفلن بارنج من مصر لأنه قد جانبه التوفيق فى إسداء النصيحة للحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور (٢) .

أما موقف الوزارة البريطانية من إلغاء جريدة البوسفور فلم يكن واضحاً تماماً ، وسرى أن رسائلها وتصريحاتها خلال مراحل الأزمة قد اتسمت بالتناقض البين : فهى حيناً تتحفظ ، وحيناً ثانياً تتنصل من قرار الإلغاء ، ثم ينتهى بها الأمر إلى أن تعلن أن الحكومة المصرية لم تتصرف بمفردها فى إصدار قرار الإلغاء بل أنها أصدرته بموافقة الحكومة البريطانية ، ولكنها تحاول فى نفس الوقت أن تلقى المسئولية على عاتق الحكومة المصرية بمقولة إنها جانبت القانون فى الطريقة التى نفذت بها قرار الإلغاء .

وكان مرد هذا التناقض تأرجيح وزارة الخارجية البريطانية بين رغبتين لم يكن من الأمر الهين التوفيق بينهما تماماً . فوزارة الخارجية كانت تحدوها رغبة قوية فى إيقاف الحملة المثيرة التى تشنها الصحافة الفرنسية فى مصر على الاحتلال ، وبذلك تقضى انجلترا على إحدى المضايقات التى تصادفها فى مصر . وفى نفس الوقت كانت وزارة الخارجية حريصة على الإبقاء على التقارب الفرنسى البريطانى الذى تم إلى حين بعقد اتفاق لندن فى ١٨ مارس ١٨٨٥ وتقرر بمقتضاه تقديم القرض المضمون للحكومة المصرية ومقداره تسعة ملايين جنيه إنجليزى بفائدة لا تزيد

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٦٣ .

Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٨ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٨ ص ٤ — ٥ .

Hansard's Parliamentary Debates

عن ثلاثة ونصف في المائة وتضمنه ست دول هي إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا . وكان الغرض من هذا الاتفاق هو إنهاض مالية مصر من عثرتها (١) .

نعود بعد ذلك إلى سياق الموضوع بعد أن حددنا موقف كل من سلطات الاحتلال في مصر والوزارة البريطانية ، فنقول إن نوبار باشا كان قد استفسر — كما مر بنا — عما إذا كان في استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسي من الحكومة البريطانية إذا هو أصدر قراراً بإلغاء جريدة البوسفور ، فجاء رد اللورد جرانفل ينم عن حذر عميق ، إذ قال في برقية مؤرخة في أول أبريل ١٨٨٥ إن الحكومة البريطانية لن تعترض على القرار الذي تعزم الحكومة المصرية اتخاذه بإلغاء جريدة البوسفور ، ولكنه قال في نفس البرقية إنه لما كان لصاحب الجريدة الحق في الطعن في ذلك القرار أمام المحاكم المختلطة فإن الحكومة البريطانية لن تتدخل في هذا النزاع (٢) .

وفي نفس الوقت واصل اللورد جرانفل بذل مساعيه الدبلوماسية لدى باريس حتى يتم إلغاء تلك الجريدة دون ضجة ، فأرسل مذكرة مؤرخة في ٢ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس يطلب إليه توجيه نظر الحكومة الفرنسية إلى خطورة موقف الصحافة الفرنسية في مصر ، وأن يبلغها أن الحكومة المصرية قد اعتزمت إلغاء جريدة البوسفور أجيبسيان ، وأنه من المرغوب فيه أن تلتقي الإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية في هذا الصدد بتأييد من القنصلية الفرنسية في القاهرة ، كما عهد إلى السفير أن يطلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية إرسال تعليمات بهذا المعنى إلى قنصلية فرنسا في القاهرة (٣) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٥ بعنوان

Convention between the Governments of Great Britain, Germany, Austria — Hungary, France, Italy, Russia and Turkey, relative to the Finances of Egypt, signed at London, March, 18, 1885,

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٠ .

وبينما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية دائرة بين القاهرة ولندن وباريس كانت جريدة البوسفور سادرة في خطتها لا تعرف ليناً أو هوادة أو حدوداً ، واشتدت وطأة حملتها وأفسحت أعمدتها لنشر كل نبأ مثير ولو كان نشره يتعارض مع المصالح الحقيقية لمصر طالما كان هذا النبأ يثير المتاعب أمام السير بارنج والصحاب أمام نوبار . كانت الحركة المهدية في السودان تنتقل من نصر إلى نصر وانتهى الأمر بجريدة البوسفور إلى أنها نشرت في عددها الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ تحت عنوان أنباء من الخارج *Nouvelles de l'Extérieur* ترجمة فرنسية لمنشور أذاعه محمد أحمد المهدي قال فيه إنه حمل راية الجهاد الديني لا يبتغي من وراء ذلك تحقيق أطماع دنيوية مثل إقامة امبراطورية تكون وسيلة لجمع الثروات أو لامتلاك القصور الفخمة ، ولكنه يعمل جاهداً على الأخذ بيد المسلمين المؤمنين وتخليصهم من حالة الرق التي أوجدتهم فيها الاستعمار الأوربي المسيحي الزاحف نحو الشرق الإسلامي ، ووعده المهدي المسلمين بأنه سيعمل على بعث الامبراطورية الإسلامية وسيعيد إليها مجدها التليد .

وكان أخطر ما جاء في منشور المهدي قوله إنه صحت عزمته على أن يحمل سيفه من الخرطوم إلى بربر ودنقلة ثم يمضي قدماً إلى القاهرة فالإسكندرية ويقيم في كل مدينة يمر بها أركان الشريعة الإسلامية ويؤسس الحكومة الإسلامية الصحيحة ، ثم استطرد المهدي فقال في هذا المنشور إنه يعد أن يتم له الاستيلاء على مصر فسوف يتجه شطر الأراضي الإسلامية المقدسة في بلاد العرب ويطرد الأتراك ، وقد نعت حكومتهم بأنها ليست بأفضل من حكومة الكفار غير المؤمنين ووعده سكان المدينتين الإسلاميتين المقدستين : مكة المكرمة والمدينة المنورة ، بأنه سيكون بين ظهرائهم في وقت قريب ، وقال إن الله سبحانه وتعالى قد أمدّه بروح من عنده وزوده بسلاح الإيمان الصحيح (١) .

(١) جريدة *Le Bosphore Egyptien* العدد ١٠٥٨ الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ ص ٢ مجموعة السنة السابعة . هذا وقد نشرت الحكومة البريطانية أيضاً هذا المنشور في الكتاب لأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرفق رقم ٨ للوثيقة رقم ٤٦ .

والحق أن نشر هذا المنشور لا يمكن تبريره بأنه معارضة نزيهة استهدفت منها جريدة البوسفور خدمة مصر، أو أنه نوع من النقد الإيجابي البناء، بل إن نشره يؤدي حتماً إلى الإضرار بمصالح خديوية مصر، لأن الحركة المهدية قد أدى نجاحها إلى تقلص الحكم المصري في السودان، وإلى أن غرق السودان وأهله في لجج من الدماء. ويطلق محمد شفيق غربال، أستاذ المؤرخين في الجمهورية العربية المتحدة، على الحركة المهدية اسم «نكبة» الحركة المهدية «لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها، فكانت حركة تحطيم وتخريب، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر. وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبدتها آلاف الدراويش في شتى المواقع، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء. ذلك أن تلك الدعوى فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياعات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهي مقومات الحضارة الحديثة... فكان الانحلال والبوار والخراب (١)».

وما كان ينبغي لتلك الجريدة الفرنسية، ورئيس تحريرها فرنسي مسيحي، هو بول جيرو Paul Giraud، أن تزج بنفسها في غمار الحركة المهدية، لأنها حركة دينية إسلامية متعصبة. وعلى ذلك فالترويج للحركة المهدية على صفحات جريدة البوسفور بنشر منشور المهدي لم يكن إيماناً من بول جيرو بمبادئ الحركة المهدية وسلامة أهدافها.

واهتزت دوائر الوزارة في مصر ودار المعتمد البريطاني لإذاعة الجريدة الفرنسية منشور المهدي وتلاقت وجهات النظر في ضرورة إلغاء جريدة البوسفور. فأصدرت الحكومة المصرية قراراً بإغلاق المطبعة للحيولة دون طبع أعداد

(١) محمد شفيق غربال : السياسة البريطانية والوطن المصري السوداني . ص ٨٧ وهو أحد الموضوعات التي تضمنها كتاب أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصري بعنوان «وحدة وادي النيل - أسسها الجغرافيا ومظاهرها في التاريخ» . المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧ .

الجريدة . وجاء هذا القرار مسبباً فأشار إلى قرار سبق أن أصدرته الحكومة في ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ بإلغاء جريدة البوسفور ، وأن الحكومة قد قامت بإبلاغ ذلك القرار بطريقة رسمية إلى الجريدة ولكنها تجاهلته واستمرت في الظهور ، وأنها مضت في خططها تعرض النظام العام للخطر طوال تلك الفترة وذلك بنشر أنباء غير صحيحة تثير الفزع والاضطراب في صفوف الجماهير . ثم سجل القرار على الجريدة أنها نشرت في عددها الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ فقرات من منشور المهدي وصفها القرار بأنها تثير النفوس وتهيج الخواطر بدون داع وتعرض أمن البلاد للاضطراب . ثم مضى القرار يقول إن العدد الصادر في ٥ من أبريل ١٨٨٥ يحتوي على نفس هذه الفقرات من منشور المهدي باللغة العربية .

« وحيث إن جريدة البوسفور اجبيسيان تصدر أيضاً باللغة العربية دون أن يكون مرخصاً لها بذلك .

» وبناء على قانون الصحافة الصادر في ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ .

» يعهد إلى محافظ القاهرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاق مطبعة جريدة البوسفور لكي يمنع طبع الجريدة (١) »

ومما يلفت النظر أن قرار الحكومة المصرية قد ذكر صراحة أن جريدة البوسفور قد نشرت في عدد ٥ أبريل ١٨٨٥ نفس تلك الفقرات من منشور المهدي باللغة العربية . فقد جاء في هذا القرار العبارة الآتية :

Et que le numéro du 5 avril contient ces mêmes passages en langue arabe.

ولسكن هذه الواقعة — أي نشر منشور المهدي باللغة العربية — لا وجود لها على الإطلاق في عدد ٥ أبريل ولا غيره من أعداد الجريدة .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢١ .

وتوجد في مخازن دار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم Pér. 920 مجموعة لأعداد جريدة البوسفور اجييسيان التي صدرت في سنة ١٨٨٥ وفي السنوات السابقة واللاحقة لها . ومن المصادقات أن سنة ١٨٨٥ تتميز بوجود مجموعتين لأعداد تلك الجريدة : المجموعة الأولى تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ وتنتهى بالعدد المؤرخ في ٩ من أبريل ١٨٨٥ عندما حيل بين الجريدة وبين ظهورها تنفيذاً لقرار الحكومة المصرية . والمجموعة الثانية أتم وأشمل من المجموعة الأولى فهي تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ إلى ٩ من أبريل ١٨٨٥ ثم من ٢١ من مايو ١٨٨٥ عندما عادت للظهور حتى ٦ من سبتمبر ١٨٨٥ حين احتجبت على أثر موقف القنصلية العامة لفرنسا من هذه الجريدة .

والفحص الدقيق لعدد ٥ أبريل ١٨٨٥ والأعداد السابقة واللاحقة في هاتين المجموعتين يدل على أن الجريدة لم تنشر باللغة العربية منشور المهدي . لقد صدر حقيقة في عدد ٥ أبريل إعلان باللغة العربية عن بيع عقارات مرهونة تنفيذاً لأحكام صدرت من المحاكم المختلطة في مصر . ولم يكن هذا النشر باللغة العربية أمراً جديداً ، فمعظم أعدادها تحتوي على إعلانات قضائية باللغة العربية عن بيع جبرية لعقارات ومنقولات محجوزة تنفيذاً لأحكام المحاكم المختلطة (١) كما كانت هذه الجريدة تنشر أيضاً باللغة العربية إعلانات تجارية ، وكان جيش الاحتلال الإنجليزي يعلن فيها باللغة العربية عن حاجته لشراء خيول لسلاح الفرسان فيه (٢) كما كانت في بعض الأوقات تنشر أنباء سياسية باللغة العربية (٣) .

(١) أنظر أعداد الجريدة على سبيل المثال الصادرة في ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ من فبراير ١٨٨٥ وفي ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ من مارس ١٨٨٥ وفي ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من أبريل ١٨٨٥ .

(٢) العدد رقم ١٠٥١ والعدد رقم ١٠٥٢ .

(٣) خصصت الجريدة الصفحة الرابعة بأكملها من العدد رقم ١٠٤١ الصادر في ١٨ من مارس ١٨٨٥ لنشر أنباء داخلية وخارجية باللغة العربية . وكتبت في أعلا الصفحة بالحروف الكبيرة « البوسفور جريدة سياسية وأدبية » . ولكنها عادت في الأعداد التالية إلى وضعها الأول إذ اقتصر على نشر الإعلانات القضائية باللغة العربية .

وفي سنة ١٨٨٤ كانت تنشر باللغة العربية تحت عنوان « أخبار البرق » أنباء سياسية داخلية =

وهناك احتمال هو أن تكون جريدة البوسفور قد عمدت إلى إصدار طبعة خاصة نشرت فيها منشور المهدي باللغة العربية . ونستقي هذا الاحتمال من وثيقتين صدرتا عن الحكومة المصرية ووثيقة ثالثة صدرت عن الحكومة العثمانية .

(الوثيقة الأولى) هي مذكرة ضافية مؤرخة في ٢٢ من أبريل ١٨٨٥ وضعتها الحكومة المصرية عن موضوع جريدة البوسفور وأرسلتها إلى السيد ايفلان بارنج . وقد جاء فيها ما ترجمته :

« ولو أن الترخيص الصادر بداءة كان مقصوراً على إصدار جريدة باللغة الفرنسية إلا أنها أصدرت منذ عهد قريب طبعة خاصة تضم في صفحاتها الرابعة مقالات باللغة العربية ، وأدرجت من بين هذه المقالات في ٥ من أبريل باللغة العربية منشوراً مزعوماً للمهدي سبق أن نشر أيضاً باللغة الفرنسية في ٤ من أبريل (١) » وقالت المذكرة إنه جاء في هذا المنشور أن المهدي يعتزم الزحف بقواته من الخرطوم إلى القاهرة فالإسكندرية ثم يتقدم بعد ذلك إلى الأراضي المقدسة الإسلامية في الحجاز لطرد الأتراك منها .

(الوثيقة الثانية) وهي مذكرة مستفيضة مؤرخة في ٢٠ من أبريل ١٨٨٥ أرسلتها الحكومة المصرية إلى الصدر الأعظم ، وهي تحتوي على نفس المعنى السابق ولكن في إيجاز نسبي (٢) .

— وخارجية نقلا عن وكالتي الأنباء رويتر Renter وهافاس Havas ، وكان ذلك إعتباراً من العدد ٩٠٠ الصادر في ٢٨ من أكتوبر ١٨٨٤ فنشرت تحت عنوان رزية مروي سقوط الكولونيل ستيوارت ومن كان قادماً معه من الخرطوم في أيدي أتباع المهدي . وفي العدد ٩٠١ الصادر في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٤ اتسع نطاق الجزء العربي ونشرت « بسم الله الرحمن الرحيم . نقدم لسادتنا القراء صحيفتنا هذه مزدانة بقلائد ... وأنه قد صحت عزيمة الجريدة على نشر الأنباء باللغة العربية وهي لا تتخاف لومة لائم ... ولكن هذه المحاولة لم تستمر طويلاً .

(١) « Bien que l'autorisation primitive se bornât à la publication d'un journal en langue française il publia, dans ces derniers temps, une édition spéciale portant à la quatrième page des articles en langue arabe. Parmi ces articles il insérait, le 5 avril, en Arabe, une prétendue Proclamation du Mahdi qu'il avait d'ailleurs publiée, le 4, en français ».

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ للوثيقة ٤٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ .

(الوثيقة الثالثة) وهى برقية أرسلها عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية فى ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس وقد جاء فيها أن جريدة البوسفور تؤيد الحركة المهدية وتنشر فى أنهرها وفى طبعة عربية غير مرخص بها إذاعات تستهدف إثارة الاضطرابات فى مصر وتعريض مصالح الإمبراطورية العثمانية فى الحجاز للأخطار (١).

تخرج من هذا العرض السريع بأن الأمر الثابت الصحيح هو أن جريدة البوسفور نشرت فعلا منشور المهدي باللغة الفرنسية فى عدد ٤ أبريل ١٨٨٥ ، وأن على الباحث أن يتقبل بتحفظ واقعة النشر باللغة العربية ما لم يعثر على دليل قاطع يبدد هذا التحفظ . أما المكاتبات الدبلوماسية التى تبودلت بين وزارة الخارجية البريطانية وبين السفارة البريطانية فى باريس فهى لا تجزم — كما سنرى فى سياق البحث — بحدوث واقعة إذاعة منشور المهدي باللغة العربية .



وحرصت الحكومة على أن يتم إغلاق مطبعة الجريدة فى نفس اليوم ، وهو ٨ من أبريل ١٨٨٥ وتمهيداً لذلك قام وكيل وزارة الخارجية المصرية بزيارة تايانديه G. St René Taillandier القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر وأبلغه قرار الحكومة ، كما أرسل محافظ القاهرة فى نفس اليوم خطاباً إلى ليكيه Liqueux قنصل فرنسا فى القاهرة يطلب إليه إرسال مندوب عن القنصلية ليحضر عملية إغلاق مطبعة جريدة البوسفور وقد حدد لإغلاقها الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر .

(١) (Ce journal) insérait dans ses colonnes et dans une édition en Arabe non autorisée, des publications destinées à troubler la tranquillité en Egypte, et contraires aux intérêts de l'Empire au Hedjaz.

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .

وبدلاً من الاستجابة إلى طلب الحكومة المصرية عمدت القنصلية العامة لفرنسا إلى تصرفات اتسمت بالتهور والاندفاع والبعد عن الحكمة . كان أولها الإجراء التقليدى الذى كانت تجرى عليه وقتئذ معظم القنصليات إن لم تكن جميعها فى مثل هذه الأحوال ، وهو المسارعة إلى إبلاغ الشخص الذى تعزم الحكومة اتخاذ إجراء ضده بنوع هذا الإجراء وموعده والمهدف منه حتى لا يؤخذ على غرة ويستطيع أن يفلت من قبضه القانون . وفى الحالة التى نحن بصدددها أبلغت القنصلية الفرنسية العامة سريير Serrière صاحب جريدة البوسفور بقرار الحكومة وبالموعد الذى حددته محافظة القاهرة لإغلاق المطبعة فعمل هذا على سرعة إنجاز طبع أعداد الجريدة قبل أن تصل قوات الشرطة ، فعلا ظهر العدد ١٠٦٣ يحمل تاريخ ٩ أبريل ١٨٨٥ مبكراً عن موعد صدوره .

ولكن كان أخطر التصرفات التى لجأت إليها السلطات القنصلية الفرنسية هى أنها أرسلت بعض حراسها « القواصة » المنوط بهم حراسة دار القنصلية الفرنسية العامة إلى دار المطبعة ، فأحكوا إغلاق أبوابها وقاموا على حراستها من الخارج شاهري السلاح . ثم عهدت إلى بعض موظفيها بالتوجه إلى دار المطبعة ليعملوا على عرقلة تنفيذ قرار الحكومة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وإيجاد فرصة للاحتكاك بقوات الشرطة ليسجلوا على الحكومة التجاهاها إلى العنف فى اقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين . ولم تقف تصرفات المسئولين فى القنصلية العامة عند هذا الحد ، بل عملوا على إثارة الجاليات الأجنبية فى القاهرة ضد الحكومة المصرية ، فأذاعوا قرار الحكومة فى الأوساط الأجنبية وقرنوه بمختلف الأراجيف ، ونجم عن ذلك أن تجمعت حشود كبيرة من الأجانب وبخاصة من الفرنسيين أمام دار المطبعة جريدة البوسفور ، وكانت تقع فى جهة الموسيقى عند حديقة روستى Rosetti ، وأخذت هذه الجموع تهتف هتافات عدائية صاخبة ضد نوبار والاحتلال والسلطات المصرية .

وتلقى نوبار فى نفس اليوم خطاباً من رينيه تايلاندييه René Taillandier

القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا في مصر احتجاج فيه على قرار الحكومة بإغلاق المطبعة وإلغاء الجريدة ، وحمل الحكومة المصرية مسئولية النتائج التي تترتب على تنفيذ قرارها ، وقد نعته بأنه قرار تعسفي . وطعن بالبطلان في هذا القرار بشقيه : الإلغاء والإغلاق . أما الإلغاء فقال إن الحكومة الفرنسية لم تعترف مطلقاً بقانون الصحافة الذي أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كما لم تعترف به الدول الكبرى الأخرى . وخرج من ذلك إلى أن هذا القانون لا يسرى على الرعايا الفرنسيين في مصر . أما إغلاق المطبعة فقد ذهب القائم بأعمال القنصل العام إلى أن هذا الإجراء عمل ينطوي على اقتحام دار يشغلها أحد الفرنسيين ، وهو إجراء باطل لأنه لا يكفي أن يصدر بشأنه قرار إداري من الحكومة المصرية ، بل يتطلب صدر حكم قضائي من المحاكم المختصة ، وهذا ما لم يحدث في حالة مطبعة جريدة البوسفور . ومضى القائم بأعمال القنصل العام في احتجاجه فقال إنه بدلاً من أن يوفد مندوباً عن قنصلية فرنسا لحضور إجراء إغلاق المطبعة ، كما طلب ذلك محافظ القاهرة من قنصل فرنسا في القاهرة ، فإنه قد عهد إلى تاييه Taillet مستشار القنصلية الفرنسية بالذهاب بنفسه إلى دار المطبعة ليعترض — ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة — على اقتحام الشرطة لدار للمطبعة (١) .

لم يأبه نوبار لهذا الاحتجاج الفرنسي ومضت الحكومة المصرية تنفذ قرارها مطبقاً للخطة المرسومة . ففي منتصف الساعة السادسة من بعد ظهر ٨ أبريل ١٨٨٥ وصل إلى دار مطبعة الجريدة فنويك بك Fenwick حاكمدار العاصمة على رأس قوة من ضباط وجنود الشرطة مسلحين بالمسدسات . كما وصلت إلى دار المطبعة في نفس الوقت من طريق آخر قوة ثانية من فرسان الشرطة تحت قيادة ضابط إنجليزي يسمى تشرشل Churchill وحاصرت القوتان دار المطبعة ومتافذ الشوارع المؤدية إليها ومنعت المرور فيها .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٤ مرفق رقم ١ .

ورأى الحكمدار أن جموعاً أخرى من الأجانب تتوافد بكثرة وتتجمع عند رموس الشوارع المؤدية إلى دار المطبعة ، وأنها نائرة صاخبة متحفزة تردد هتافات عدائية ، فأرسل قوة من الخيالة لتفريق المتظاهرين ولكنها لم تستطع مواجهتهم ، وأدرك أن الموقف حد خطير ، وأن صداماً مسلحاً على وشك الوقوع بين الأجانب وبين الشرطة وخشى عواقب مثل هذا الصدام ، فالأجانب متفوقون تفوقاً ظاهراً من حيث العدد ، بل كان عددهم يتزايد باستمرار ، وكان معظمهم مسلحين بالمسدسات ، فأرسل الحكمدار يطلب نجدات أخرى من فرسان الشرطة ومشاتها ، وقد جاءوا على عجل إلى مكان التجمهر .

وفي ذلك الوقت وصل إلى أول شارع الموسكى تاييه Paul Taillet مستشار القنصلية الفرنسية يحرسه اثنان من قواصة القنصلية ، فالتف حوله الأجانب المتجمعون في تلك المنطقة ، وحاول دخول الشارع فمنعه فرسان الشرطة فانتحل أمامهم شخصية قنصل فرنسا ، ولكن رجال الشرطة لم يأبوا به ولم يفسحوا له الطريق ، وأبلغوه أن الأوامر الصادرة إليهم تقضى بعدم السماح لأى فرد بدخول الشارع . فهجم المتظاهرون على فرسان الشرطة بضربون الخيول التى اضطربت اضطراباً شديداً ، وزاد في حرج الموقف أن شهر الحارسان سلاحيهما ، وتعالى صيحات المتظاهرين متوعدين مهددين ، ورأى الحكمدار إزاء خطورة الموقف أن يصدر الأمر للجند بتركيب السونكى للدفاع عن أنفسهم إذا أقدمت الجموع النائرة من الأجانب على الاعتداء على قوات الشرطة . ووصلت النجدات التى كان قد طلبها الحكمدار فكان لظهورها واستعدادها أكبر الأثر في سيطرة قوات الحكومة على الموقف .

وعلم الحكمدار أن مستشار قنصلية فرنسا موجود في مكان الحادث ، فذهب إليه وأبلغه أن لديه أوامر واجبة التنفيذ بإغلاق المطبعة ، وأوضح له أنه ليست هناك جدوى من الاحتجاج الذى أخذ المستشار يردده كأنه قد حفظه عن ظهر قلب . وقال المستشار إنه لا يرضخ إلا للقوة ، فضربه الحكمدار على كتفه ،

وسأله عما إذا كانت هذه الضربة تكفى لتسجيل استخدام العنف ، فأجاب المستشار بالإيجاب ، ومن ثم اتجه الحكمدار إلى دار المطبعة ، ولكنه فوجئ أمام بابها بموظف آخر من موظفى القنصلية يسمى Josselin يتصدى للحكمدار ، وكان يحرس هذا الموظف اثنان من القواصة أحدهما عن يمين والآخر عن شمال ، وقال الموظف للحكمدار إنه لن يسمح لأحد بدخول المطبعة إلا إذا لجأ رجال الشرطة إلى استخدام القوة ، فدفعه الحكمدار بيده وردده إلى الخلف . ولما رأى الحارسان ما حل بموظف القنصلية آثرا السلامة وابتعدا عن مكانيهما ، وتقدم الحكمدار إلى مدخل المطبعة وأمر النجار الذى كان يصحب قوة الشرطة بتحطيم الباب ، واقتحم الضباط والجنود دار المطبعة ، وهناك وجدوا سريير Serrière قابلاً فيها مع مستخدميه وعماله . وقد أراد الحكمدار أن يقوم بمجرد محتويات المطبعة بحضور سريير ومعاونته ، ولكن الأخير رفض رفضاً باتاً أن يشترك أو يتعاون مع الشرطة فى هذا العمل . ورأى الحكمدار أنه من الحكمة الانتهاء فى أسرع وقت ممكن من تنفيذ قرار إغلاق المطبعة خشية وقوع صدام بين الشرطة وبين الفرنسيين الذين ازداد تجمهرهم فى المنطقة التى توجد بها دار المطبعة . وقد أمر الحكمدار صاحب المطبعة بمغادرتها فوراً مع مستخدميه وعماله ، وانصاعوا للأمر ، وأغلق رجال الشرطة المطبعة وختموا أبوابها بالشمع الأحمر ووضعوا عليها حراسة مسلحة .

تضاف إلى هذه الوقائع المادية حالة نفسية هامة : فكما أن نوبار وبارنج كانا ناقلين على جريدة البوسفور كذلك كان حكمدار الشرطة حاقداً عليها . كانت هذه الجريدة تنتقد تصرفات الحكمدار وتطلق عليه شتى الألقاب التهكمية ، وتذكر على سبيل المثال أنها قد علقت ، قبل إغلاق المطبعة بأيام قليلة ، على تصرفاته بقولها إنه بطل الشرطة الإنجليزية المغوار الذى جاء ذكره فى الأساطير ، وإنه العميل الخالص لخالد الذكر كليفورد لويد ، وكانت الجريدة تحذره من المضى

في تصرفاته وتقول له إن للصبر حدوداً^(١). وعلى ذلك فإن حكمدار الشرطة كانت تمجيش في نفسه رغبة قوية في التشفى من جريدة البوسفور ومطبتها والقائمين على شئونها.

وقد طيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas تفاصيل هذا الحادث إلى فرنسا فهاجت الخواطر فيها وساد السخط دوائر الحكومة الفرنسية والصحافة والرأى العام. ورأت صحافة باريس أن ما حدث يعتبر إهانة لحقت بكرامة فرنسا على يد ضباط الشرطة الإنجليز يتصرفون بوحى من نوبار باشا، وأنه ما كان يجرؤ على هذا الإجراء التعسفى لولا أنه وجد تأييداً فى هذا الصدد من الحكومة البريطانية ومن ممثليها فى مصر السير ايفلن بارنج. وانصب سخط باريس على الحكومة البريطانية وعلى نوبار معاً.



ولا يستطيع بحث هذه الأزمة السياسية الطارئة بين مصر وفرنسا وتفهم تطوراتها دون التعرض للأسباب التى حملت الصحافة الفرنسية فى مصر على أن تنهج نهجاً عدائياً إزاء السياسة الإنجليزية فى مصر وإزاء وزارة نوبار. فهناك :
أولاً — أسباب عامة تتصل بموقف فرنسا من الاحتلال البريطانى لمصر ومن تصرفات الإنجليز فيها.

ثانياً — أسباب خاصة تتعلق بنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا.

ثالثاً — موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب الذين اعتقدوا أن نوبار يهددها أولاً يرهاها كما ينبغى إرضاء للإنجليز. وكانت المصالح الفرنسية تمثل قطاعاً كبيراً فى مصالح الأجانب.

رابعاً — الحالة النفسية الناتجة لدى الفرنسيين فى مصر.

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٧ الصادر فى ٣ من أبريل ١٨٨٥ .
وانظر أيضاً ما نشرته عنه هذه الجريدة فى العدد ١٠٥٦ الصادر فى ٢ من أبريل ١٨٨٥ .

(أولا) موقف فرنسا من الاحتلال البريطاني ومن تصرفات الإنجليز

في مصر:

كانت فرنسا من أول الأمر تنقم على إنجلترا استثمارها باحتلال مصر والانفراد بالنفوذ فيها ، إذ كانت فرنسا أول دولة أوربية في العصر الحديث غزت مصر غزواً عسكرياً ، وكانت ترى أنها أسهمت بنصيب موفور في إدخال الحضارة الأوربية الحديثة إلى مصر طيلة القرن التاسع عشر ، وتعتقد أن لها مصالح حيوية في مصر . فمشروع قناة السويس ، وهو أعظم مشروع نفذ في العالم في ذلك القرن ، مدين بوجوده إلى العبقرية الفرنسية إلى العلم الفرنسي ، وفرنسا تشرف إشرافاً فنياً وإدارياً على القناة ، ولها أكبر نصيب في أسهم شركة قناة السويس ، ولها شطر كبير من الدين المصري ، والجالبية الفرنسية في مصر كثيرة العدد موفورة النشاط واسعة الثراء ، ولها مؤسسات مصرفية وتجارية وثقافية . فكانت ترى أن في مصر مجالاً لازدهار نفوذها السياسي والحضاري والأدبي . وكانت تود أن يكون هذا النفوذ لا يدانيه نفوذ أوربي آخر .

واعتقدت فرنسا من ناحية أخرى أن احتلال الإنجليز لمصر قد أطلح بالتوازن الدولي في منطقة الشرق الأدنى ، فقد سيطر الإنجليز على جزيرة قبرص ثم على مصر وأصبحوا يشرفون على الحوض الشرقي للبحر المتوسط وعلى قناة السويس ، وأحست فرنسا أن الإنجليز يتلصكأون في تنفيذ وعودهم المكرورة بالجلاء عن مصر ، وشعرت أن تصرفاتهم لا توحى بأن احتلالهم لمصر سيكون احتلالاً مؤقتاً ، كما كان يصرح وزراؤهم في ذلك الوقت ، فقد أشرفوا على الجيش المصري الجديد وعلى قوات الشرطة وعينوا عدداً من الإنجليز في المناصب الرئيسية في وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم سرعان ما تبين الفرنسيون أن الإنجليز لم يكتفوا بذلك بل عملوا على إقصاء النفوذ الفرنسي من مصر .

وكانت أهم مسألة أثارت الفرنسيين وأدت إلى تأزم العلاقات الفرنسية البريطانية إلغاء نظام الرقابة الثنائية على المالية المصرية . وهو نظام كانت قد

فرضته الحكومات الأوربية على مصر وصدر به مرسوم خديوى مؤرخ فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فى أواخر حكم اسماعيل ، وكان يقضى بتعيين رقيبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى للاشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية . وقد أوقف العمل بهذا النظام بعض الوقت حين تألفت وزارة نوبار الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ودخلها وزيران أجنبيان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى . وظل نظام الرقابة الثنائية معطلا حتى أعيد العمل به فى مستهل حكم الخديو توفيق بمقتضى مرسومى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . وقد زادت الحكومة المصرية إذ ذاك فى اختصاصات المراقبين الأجبيين بحيث أصبح كل منها أمنع مركزاً وأوسع سلطة من الوزراء المصريين ، فحلت لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء والاشتراك فى مداولاته على أن يكون لهما فيه صوت استشارى ، ومع ذلك لم يصدر أمر يتصل بالشئون المالية دون موافقتها ، وقررت لكل منهما مرتباً يفوق مرتب الوزير ، وألزمت الوزراء وجميع موظفى الحكومة بتقديم البيانات التى يطلبها الرقيبان ، كما كان على وزير المالية أن يقدم كل أسبوع للرقيبين كشفاً بإيرادات الحكومة ومصروفاتها . ونص أيضاً على عدم جواز عزل الرقيبين إلا بموافقة حكومتيهما .

فلما جاء الاحتلال عصف بهذا النظام الثنائى واستبدل به نظاماً انفرادياً تمثل فى إنشاء وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية وإسناد هذا المنصب الجديد الخطير إلى أحد الإنجليز وهو السير أوكلند كولفن Sir Auckland Colvin الرقيب المالى الإنجليزى السابق فى ظل نظام المراقبة الثنائية الملغاة . وقد صدر مرسوم خديوى بتعيينه فى هذا المنصب فى ٤ فبراير ١٨٨٣ . وثار تائرة الحكومة الفرنسية على هذا الإلغاء واحتجت عليه احتجاجاً شديداً عنيفاً . وحذر دكلرك Duclerc رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إذ ذاك اللورد جرانفل ووزير خارجية بريطانيا من عواقب ذلك التصرف على العلاقات الفرنسية البريطانية . وتبودلت مكاتبات عديدة بين باريس ولندن كان فيها عنف وتهكم من جانب

الفرنسيين وتمسكت إنجلترا بموقفها وانفرادها بالإشراف على المالية المصرية إشرافاً تاماً ، ولم تكن للاحتجاجات نتيجة سوى أنها زادت الهوة اتساعاً بين الفرنسيين والإنجليز (١) .

وكرر فعل لتصرفات إنجلترا في مصر عملت الدبلوماسية الفرنسية على إثارة الدول الكبرى على إنجلترا ، فأيدت الباب العالي في احتجاجاته العديدة على إنجلترا بسبب استمرار الاحتلال البريطاني لمصر ، وأيدت روسيا في سياستها التوسعية الاستعمارية في البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا في السياسة الاستعمارية في البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا في السياسة الاستعمارية التي اتبعتها ابتداء من سنة ١٨٨٤ وأثارت مخاوفها من إنجلترا وصورت لها إنجلترا بمظهر الدولة الطامعة في السيطرة على العالم . وحدث فعلاً تقارب فرنسي ألماني سنة ١٨٨٤ على عهد وزارة جول فرى ، واستهدفت هذه الوزارة من التقارب الفرنسي الألماني في تلك السنة تكوين جبهة من دول أوروبا الغربية ضد إنجلترا حتى تضطر هذه الدولة آخر الأمر إلى الجلاء عن مصر جلاءً ناجزاً غير مشروط .

وهكذا أدى الاحتلال البريطاني لمصر إلى زوال التفاهم الفرنسي الإنجليزي ، وهو التفاهم الذي ظل قائماً في ميادين السياسة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٢ وزالت إلى حين الكتلة الغربية الديمقراطية التي نشأت ونمت سنة ١٨٧٥ كرد فعل لاتحاد القياصرة الثلاثة Dreikaiser Bund في سنة ١٨٧٢ .

أما في مصر فقد عمدت فرنسا إلى خلق الصعاب أمام إنجلترا وساعدها على ذلك عاملان : أولهما وجود أنظمة وقيود دولية تمثلت في الامتيازات الأجنبية

(١) انظر بخصوص هذا الموضوع .

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٣ وثائق رقم ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. IV

وثائق رقم ٥٤٦ - ٥٤٨ - ٥٥١ - ٥٦٤ - ٥٧٦ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨٨ - ٥٩٤ - ٦٠١ - ٦٠٤ - ٦٠٨ .

والحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومي وقانون التصفية وما إلى ذلك فضلاً عن قيود تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . أما العامل الثاني فإن الاحتلال البريطاني لمصر قد اقترن خلال السنوات الثلاث الأولى بوقوع ارتباكات مالية عنيفة تعرضت لها الحكومة المصرية^(١) وأوقعت الحكومة البريطانية في حرج أمام الحكومات الأوربية والرأى العام الأوربي ، لأن إنجلترا بعد أن بسطت سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على مصر سيطرة دقيقة محكمة اعتبرت نفسها مسئولة عن مصالح الدائنين الأجانب ، كما كانت تعلل بقاءها في مصر أمام الدول الأوربية بأنها تحمي قناة السويس وتسعى جاهدة لإعادة الأمن والنظام إلى ربوع البلاد وتوطيد سلطة الخديو وترقية النظم الحكومية والنهوض بالحياة الاقتصادية وما إلى ذلك ، فمهمتها في مصر — على حد قولها — مهمة حضارية .

ولكن الأزمة المالية في مصر ازدادت تفاقمًا وتراكم العجز في ميزانية الحكومة المصرية سنة بعد أخرى حتى قفز في سنة ١٨٨٤ إلى ٨١٠٧٠٠٠ جنيه^(٢) . ورأى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية أنه لا مناص من عقد مؤتمر دولي لإصلاح المالية المصرية بالترخيص لمصر بعقد قرض خارجي وتعديل بعض القيود التي وردت في قانون التصفية ، وكان هذا القانون أساس النظام المالي للحكومة المصرية منذ صدر في ١٧ يوليو ١٨٨٠ وقد وضعته لجنة دولية مثلت فيها

(١) كان من بين أسباب الضائقة المالية العنيفة التي مرت بها الحكومة المصرية وقتئذ أن الاحتلال البريطاني أضاف أعباء ثقلاً على عاتق الخزانة المصرية فكان عليها أن تدفع نفقات جيش الاحتلال كل عام ، وأن تؤدي مرتبات باهظة تقررت للموظفين الإنجليز الذين شغلوا المناصب الكبرى في وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم التزم مصر بدفع أربعة ملايين وربع مليون جنيه بمثابة تعويضات لمن أصيبوا بخسائر وأضرار إبان حوادث الثورة العرابية ، تضاف إلى ذلك الخسائر التي تكبدتها أثناء الحرب العرابية ، ونفقات الحملات العسكرية التي أرسلت للقضاء على الثورة المهدية ، ثم نفقات إخلاء السودان بعد ذلك ، والأضرار التي نجمت عن انتشار وباء الكوليرا في مصر منذ شهر يونيو ١٨٨٣ انتشاراً مروعاً .

(٢) مذكرة اللورد جرانفل إلى حكومات فرنسا وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا والروسيا وتركيا مؤرخة في ١٩ من أبريل ١٨٨٤ .

الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ .

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ومثل مصر فيها بطرس غالى بك (باشا) (١). وقد نص هذا القانون على أنه إذا أريد إدخال أى تعديل عليه فلا بد من الحصول على موافقة الدول التى اشتركت فى وضعه (٢). فوجه اللورد جرانفل فى ١٩ من أبريل ١٨٨٤ الدعوة إلى حكومات ست دول لعقد مؤتمر إما فى لندن وإما فى القسطنطينية لعلاج المسألة المالية (٣). وقد وافقت حكومات الدول على الاشتراك فى المؤتمر ما عدا تركيا وفرنسا. أما تركيا فطلبت ألا يكون بحث المؤتمر مقصوراً على الناحية المالية فحسب، بل يشمل البحث المسألة المصرية من جميع نواحيها فى ضوء منشور وزير الخارجية البريطانية الصادر فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وبخاصة وعد إنجلترا بالجلاء عن مصر حالما يعود الأمن والنظام إلى ربوعها، كما طلبت أن يعقد المؤتمر فى القسطنطينية (٤).

أما فرنسا فقد انتهرت هذه الفرصة وشددت من ضغطها السياسى على إنجلترا لتحملها على الجلاء عن مصر. فقبلت الاشتراك فى المؤتمر من حيث المبدأ، ولكنها طلبت أولاً وقبل كل شئ أن تتبادل الحكومتان فيما بينهما وجهات النظر بخصوص « مسائل معينة تتصل بقانون التصفية يكون فى حكم الاستحالة إغفالها (٥) » وكان لهذا الضغط السياسى أثره فتمت اتصالات دبلوماسية

(١) صدر مرسوم خديوى فى ٣١ مارس ١٨٨٠ بتكوين لجنة دولية سميت لجنة التصفية وفى ٥ من أبريل ١٨٨٠ صدر مرسوم خديوى بتعيين أعضاء هذه اللجنة. أنظر :

الوقائع المصرية عدد ٤ من أبريل ١٨٨٠.

الوقائع المصرية عدد ٧ من أبريل ١٨٨٠.

(٢) تجد النص الرسمى لقانون التصفية فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليو ١٨٨٠.

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ السابق الإشارة إليها.

(٤) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ٧ ومرفقها ٨ ، ٩.

وأنظر أيضاً بخصوص موقف تركيا من الدعوة التى وجهت إليها للاشتراك فى هذا المؤتمر

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V

الوثائق رقم ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٣١٦

(٥) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. v, doc. no. 254

وأنظر أيضاً الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ من جولفرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إلى الكونت دى أوبينى Count d'Anbigny القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى لندن ومؤرخة فى ٢٩ من أبريل ١٨٨٤. وقد أبلغها الأخير إلى اللورد جرانفل فى ٣٠ من أبريل.

بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية (١) أسفرت عن تبادل مذكرتين سياسيتين هامتين للغاية ، سجلت فيها الحكومتان المسائل التي اتفقا عليها . صرحت الحكومة الفرنسية في مذكرتها المؤرخة في ١٥ يونيو ١٨٨٤ (٢) أنها لا تبغى إعادة نظام المراقبة الثنائية على الرغم من أن هذا النظام قد عاد بنتائج طيبة على مصر ، ونفت الحكومة الفرنسية أنها تعزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ولكنها طالبت بتحديد موعد الجلاء تنفيذاً للوعود المكرورة التي بذلتها الحكومة البريطانية في هذا الصدد .

وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الفرنسية بمذكرة مؤرخة في ١٦ يونيو ١٨٨٤ (٣) أبدت فيها اغتباطها بتصريحات الحكومة الفرنسية ، وسجلت على هذه الحكومة ماورد في مذكرتها من تخليها عن فكرة إعادة نظام المراقبة الثنائية في مصر وتصريحها بأنها لا تعزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ثم قررت الحكومة البريطانية في مذكرتها أنها لا تزال عند وعدها الذي التزمت به في منشور اللورد جرانفل المؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ بجلاء قواتها عن مصر حالما تسمح بهذا الجلاء حالة البلاد وبعد اتخاذ الوسائل لتدعيم سلطة الخديو ، ولكنها ذهبت إلى أن تحديد تاريخ معين لسحب قوات الاحتلال أمر من

Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. v.

(١)

الوثائق رقم ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١١ من ودانجتون Waddington للسفير الفرنسي في لندن إلى جرانفل .

Doc. Dipl. Fr. 1ère série. t. v. Doc. no 311 annexe I

(٣)

والكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ .

هذا وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية نص المذكرتين المتبادلتين بينها وبين الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٥ ، ١٦ يونيو ١٨٨٤ إلى الحكومات الألمانية ، والنمساوية المجرية ، والإيطالية ، والروسية ، والتركية وذلك في يوم ١٦ يونيو ١٨٨٤ أي في نفس اليوم الذي أرسلت فيه الحكومة البريطانية مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ . الوثائق رقم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

الصعوبة بمكان ، لأن الوقت الذي يحدد لتنفيذ الجلاء قد يبدو أقصر أو أطول بما ينبغي على ضوء ما قد يقع من حوادث في مصر . ثم مضت الحكومة البريطانية تقول إنها ، أمام الرغبة التي تحدوها في تبديد أى شك قد يخامر الحكومة الفرنسية عن مراعى السياسة البريطانية نحو مصر من ناحية ، وتقديراً منها للتصريحات التي صدرت عن الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى ، ترغب في الجلاء عن مصر في مستهل عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ ، أى في مطلع سنة ١٨٨٨ ، أن جلاء القوات البريطانية لا يعرض الأمن والنظام في مصر للخطر .

ومع ذلك فقد احتاطت الحكومة البريطانية في مذكرتها لذلك الوعد بالجلاء وهذا التوقيت المشروط له ، فأردفت ذلك بفقرة جاء فيها أنها ترجو أن تتم الضمانات الضرورية لتنظيم الأمور في مصر بشكل مرض في خلال السنوات الثلاث والنصف سنة ، وهي الفترة الباقية على موعد الجلاء . ولكن إذا ثبت أن الحالة على النقيض من ذلك ، أى أن الأمور في مصر لا تسير على النحو المرجى « ورأت الحكومة البريطانية أنه لا مناص من إطالة أمد الاحتلال فالمفروض أن الدول الأوربية لن تعارض مثل هذا الإجراء الذي تتطلبه سلامة مصر ، لأن بقاء مصر بمنأى عن كل خطر أمر يهم جميع الدول بدرجات متفاوتة . » وانتهت من ذلك إلى القول بأنها ستقترح على الدول الكبرى والباب العالي ، وذلك قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر أو عند رحيلها ، مشروعاً يقرر حييدة مصر حييدة دائمة على غرار الحييدة المقررة لبلجيكا^(١) ، كما أنها ستقدم في نفس الوقت مقترحات خاصة بقناة السويس على ضوء للبادئ الواردة في منشور جرانفل

(١) نبد اللورد كرومر في سنة ١٩٠٨ بالفكرة القائلة بتقرير حييدة مصر على غرار حييدة بلجيكا ، فقال إن المقارنة بين البلدين غير محكمة ، فبلجيكا يقطنها شعب على حظ موفور من الحضارة ، وتدير على حكم نفسه ، بينما لا يستطيع الشعب المصرى الاضطلاع بمهمة الحكم ، وخرج من ذلك إلى القول بأن الاحتلال الأجنبى كان ولا يزال إلى سنة ١٩٠٨ أمراً لا مناص منه إذا أريد منع الفوضى في مصر ! أنظر :

المؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ . وعلقت الحكومة البريطانية تنفيذ ذلك كله على تسوية المسألة المالية تسوية مرضية تتمشى مع المقترحات التي ستقدم بها إلى المؤتمر الذي دعت إليه .

وعلى أثر تبادل هاتين المذكرتين قبلت الحكومة الفرنسية الاشتراك في المؤتمر الذي افتتح في مقر وزارة الخارجية بلندن في ٢٨ يونيو ١٨٨٤ واقترح مندوب تركيا أن تكون رئاسة المؤتمر للورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ، وهذا الاقتراح يتمشى مع التقليد الدبلوماسي الذي يقضى بأن يتولى رئاسة المؤتمر رئيس وفد الدولة المنعقد في إقليمها من باب المجاملة والرعاية للدولة المضيفة (١) .

غير أنه ما لبث أن خبا وشيكا ذلك التحسن الجزئي الطفيف في العلاقات الفرنسية البريطانية (٢) وعارضت فرنسا في المؤتمر المقترحات البريطانية لعلاج الأزمة المالية ، وحملت حملة عنيفة على اقتراح إنجلترا بتخفيض فوائد الديون المصرية على اختلاف أنواعها ومسمياتها بمقدار نصف في المائة ، وأقحمت في مناقشات المؤتمر الجانب السياسي للمسألة المصرية (٣) ، ووقعت مشادة بين ممثل فرنسا في المؤتمر وبين جرانفل رئيس المؤتمر ، وسجل ممثل فرنسا احتجاجه على مسلك

(١) على صادق أبو هيف : القانون الدولي العام . طبعة رابعة . ص ص ٤٦١ - ٤٦٢ .
(٢) قابل أعضاء البرلمان الفرنسي بالتحفظ الشديد وعد إنجلترا بالجلاء المشروط عن مصر والذي سجلته على نفسها في مذكرتها المؤرخة في ١٦ يونيو ١٨٨٤ وذلك حين عرض جول فرى رئيس الوزارة ووزير الخارجية على البرلمان في جلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٤ ما وصلت إليه المفاوضات الفرنسية البريطانية بشأن مصر ، وصرح فرى يومئذ أن «مصر ليست أرضاً إنجليزية ولا أرضاً فرنسية ، وإنما هي أرض دولية أوربية» . فوزير الخارجية الفرنسية كان يرى أن المسألة المصرية هي مسألة أوربية دولية . أنظر

محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى لإزائه . ص ٨١ .

(٣) أنظر محضر الجلسة الرابعة التي عقدها المؤتمر في ٢٨ يوليو ١٨٨٤ :

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول الرابع ص ص ١٤ - ٢٤ .

إنجلترا^(١)، وتعذر على ممثلي الدول الأخرى في المؤتمر التقريب بين فرنسا وإنجلترا^(٢) ومن ثم بقاء المؤتمر بفشل ذريع^(٣) وأنهى جلساته في ٢ من أغسطس ١٨٨٤ إلى أجل غير مسمى *Sine die*^(٤) وازدادت العلاقات الفرنسية البريطانية سوءاً كما ازدادت الحالة المالية المصرية تفاقماً.

(ثانياً) نظرة الفرنسيين إلى نوبار

كان نوبار شخصية سياسية لا يرتاح إليها الفرنسيون كثيراً، لأنه ذو ميول إنجليزية، وقد وضحت اتجاهاته السياسية من زمن بعيد سابق إبان أزمة التنظيمات العثمانية (مارس ١٨٥٠ — أغسطس ١٨٥٢) فكان لنوبار دور بارز في وضع وتنفيذ الخطوط الرئيسية التي سار عليها عباس الأول من الاستعانة بالنفوذ الإنجليزي لتأييد وجهة نظره إزاء السلطان العثماني من ناحية، ولإحباط الدسائس التي كانت فرنسا تحيكها في دوائر القسطنطينية ضده من ناحية ثانية. وقد سافر

(١) وقعت هذه المشادة في الجلسة الأخيرة التي عقدها المؤتمر في ٢ من أغسطس ١٨٨٤ وقد أبرق وادنجتون إلى فرى في مساء نفس اليوم يقول له إن جرانفل قد فقد السيطرة على أعصابه وبدأ ثائراً : ووصف ما حدث في الجلسة ، فطلق وادنجتون برقية من وزير خارجية فرنسا يهتته فيها على مسلكه وما أبداه من رباطة جأش في الجلسة الختامية للمؤتمر ، أنظر

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V. Doc. no. 350.

وأنظر أيضاً ملحوظة رقم ٢ على هذه الوثيقة ، وتضم هذه الملحوظة برقيتين متبادلتين بين وادنجتون وبين جول فرى

وأنظر أيضاً محضر الجلسة التي وقعت فيها هذه المشادة في

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول السابع ص ص ٣٥ - ٣٩ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V.

الوثائق رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ .

(٣) الوثائق رقم ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ من المرجع السابق .

(٤) أنظر المحاضر الرسمية لجلسات هذا المؤتمر في

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ باللغة الفرنسية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ باللغة الإنجليزية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

نوبار وقتئذ إلى لندن ، كما أنه وقع نيابة عن الحكومة المصرية الاتفاق الذي أبرم في ١٢ من يوليو ١٨٥١ مع روبرت استيفنسن لمد خط حديدي من الإسكندرية إلى القاهرة (١) . وكان إنشاء هذا الخط هو الثمن الذي تقاضته إنجلترا في مقابل تأييدها لعباس في أزمة التنظيمات . وكانت إنجلترا تعارض مشروع حفر قناة السويس ، وتفضل عليه إنشاء خط حديدي يمتد من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس .

وفي مستهل حكم اسماعيل كان لنوبار جولات عنيفة في باريس ضد شركة قناة السويس ، ونظم في أواخر سنة ١٨٦٣ وأوائل ١٨٦٤ حملة صحفية واسعة النطاق ضد شركة القناة ، وأطلق عليها دي لسبس وقتئذ الحملة العنيفة ، نشرت الذعر في صفوف حملة الأسهم ، وأوقعت الارتباك في دوائر الشركة وهبطت أسعار أسهمها في بورصة باريس هبوطاً كبيراً (٢) . وقاد نوبار المفاوضات المضنية الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة ، وكانت فرنسا تعارض إنشاءها أشد المعارضة ولم توافق عليها إلا مضطرة في ديسمبر ١٨٧٥ . وفي أواخر حكم اسماعيل شد نوبار رحاله إلى لندن في أبريل ثم يونيو ١٨٧٧ يقترح على الحكومة البريطانية أن تبسط إنجلترا حمايتها على مصر . وعزز اقتراحه بأن الحرب الروسية التركية ، وكانت قد اندلعت في ٢٤ أبريل ١٨٧٧ سوف تنتهي بالقضاء على الدولة العثمانية (٣) ،

(١) أنظر نص هذا الاتفاق منشوراً في

Wiener L.: L'Egypte et ses Chemins de fer. Bruxelles. 1932. pp. 641—644.

(٢) أنظر تفاصيل هذا الموضوع في

عبد العزيز محمد الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس — عصر اسماعيل . رسالة دكتوراه . الفصل الثامن بعنوان : حملة نوبار الصحفية ص ص ٢٣٣ — ٢٦٦ .

(٣) كان من رأى نوبار أن الحرب الروسية التركية سيتسع نطاقها ، وستمهد روسيا العمليات الحربية إلى أرمينيا وتشبه إلى جنوب قارس ثم العراق وتهدد مناطق الخليج الفارسي . وفضلاً عن ذلك فإن روسيا تريد السيطرة على البحر الأسود ومنافذه إلى البحر المتوسط سيطرة كاملة غير مشروطة . وفي هذه الحال ستدخل إنجلترا في صراع دام مع روسيا . وخرج نوبار من هذه المقدمة بأن مصر بموقعها الجغرافي لن تكون بمنأى عن هذا الصراع . ومن مصلحة مصر ومصلحة واليها — الخديو اسماعيل — أن تعلن إنجلترا الحماية عليها .

وأن أسرة محمد علي قد غدت ضعيفة ، وأن الطبقة الحاكمة في مصر قد تطرق إلى الفساد ، وأن الإشراف الأوربي على مصر أمر لا مفر منه ، ثم زعم نوبار أن المصريين يفضلون الإنجليز على الفرنسيين ، لأن الإنجليز ينهضون مادياً بالبلاد على عكس الفرنسيين الذين يرتكبون أعمال التخريب كما حدث في بلاد الجزائر . وخلص من ذلك إلى جوهر فكرته : فتقوم إنجلترا بشراء مصر من تركيا بمعنى أنها تعوض تركيا عن الجزية السنوية التي تدفعها مصر إلى الباب العالي ويتنازل السلطان عن سيادته على مصر (١) .

وقد ساء نوبار أن وجد أعضاء الوزارة البريطانية — وهي وزارة بنيامين دزرائيلي الثانية Benjamin Disraeli — متحفظين إزاء هذه المسألة (٢) .

(١) كان نوبار يعتقد أن الخديو اسماعيل لا يعارض في إعلان الحماية البريطانية على مصر إذا ردت إليه أملاكه وأعطى قنطرة من الذهب والفضة ، وأكد نوبار أن اسماعيل سيكون في هذه الحال قدير العين . وفي استطاعة الإنجليز أن يضمنوا له هذا الأمر بشقيه : الأملاك والأموال الوفيرة . وقال نوبار إن الخديو اسماعيل ما انفك يدمن الشراب منذ مقتل اسماعيل صديق باشا وزير ماليته .

أنظر بخصوص سعي نوبار كي تبسط إنجلترا حمايتها على مصر :

Seton — Watson R. W.: Disraeli, Gladstone and the Eastern Question. A Study in Diplomacy and Party Politics. London. 1935. p. 309

محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين وأثره في البلاد العربية . مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٥٧ . تقرير من الكونت مونستر Count Münster السفير الألماني في لندن إلى وزير الخارجية الألمانية ومؤرخ في ٢١ أبريل ١٨٧٧ ص ٣-٥ في القسم الإنجليزي من الكتاب ، وتقرير من مونستر إلى الأمير بسمارك ومؤرخ في ٢٨ يونيو ١٨٧٧ ص ٥ — ٦ .

(٢) شكى نوبار في يونيو ١٨٧٧ إلى الكونت مونستر السفير الألماني في لندن من أنه على الرغم من الاستقبال الودى الذي قوبل به في دوائر العاصمة الإنجليزية وفي وزارة الهند ووزارة الخزانة فإن اللورد دربي Derby وزير الخارجية لا يعير خطواته اهتماماً كي يتفهم فكرته ، بل صرح هذا الوزير بقوله إنه إذا احتلت إنجلترا مصر فإنه لا يلوم الروس إذا نهجوا نفس النهج وانتزعوا لأنفسهم أجزاء من الدولة العثمانية . وما يذكر أن الأمير بسمارك رحب بمشروع نوبار ، وعلق عليه بقوله إن من مصلحة السلام الأوربي أن تقبل إنجلترا هذا المشروع . انظر

Hallberg Charles: The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New York. 1931 p. 270.

Seton Watson, ouvr. cit., p.309.

وقال إنهم يعوزهم بعد النظر والنشاط والخصافة السياسية ، وإن أولئك الوزراء هم الذين ينفردون عن سائر الشعب الإنجليزى فى عدم تقديرهم لأهمية مصر بالنسبة إلى إنجلترا ، ثم تهكم قائلاً إن الأسد البريطانى يغط فى نوم عميق إلى حد أنه غدا فى الاستطاعة نزع أسنانه ومخالبه من جسمه دون أن يستيقظ (١) .

فإذا جاء نوبار بهذا الماضى رئيساً للوزارة على عهد الاحتلال البريطانى ، كان للفرنسيين أن يتوجسوا منه شراً . وكان نوبار يدرك شعور الفرنسيين نحوه وأنهم لا يرتاحون إليه . وقبل أن يفرغ من تشكيل وزارته الثانية نهائياً استفسر فى ٨ يناير ١٨٨٤ من بارير Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر عن موقف فرنسا منه ومن وزارته . فرد عليه بارير رداً دبلوماسياً حقيقياً قائلاً إن فرنسا لا تضرر عداوة نحوه ولا تجاهر بالعداء طالما كان ينهج فى حكمه نهجاً يقوم على مراعاة مصالح مصر واحترام المصالح الفرنسية (٢) .

وجاءت تصرفات وزارة نوبار من التمكين للنفوذ البريطانى على عهدها فأثبتت أن الفرنسيين كانوا على حق فى تخوفهم من وزارة نوبار .

(ثالثاً) موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب

(١) قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤

كان من أبرز التصرفات التى أثارت الاستياء العميق فى دوائر الأجانب قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ . اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية فى النصف

(١) تقرير الكونت مونستر للسفير الألمانى فى لندن والمؤرخ فى ٢٨ يونيو ١٨٧٧ والسابق الإشارة إليه .

(٢) جاء فى المملوطة رقم ١ للوثيقة رقم ١٨٦ فى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ما يلى :

Nubar Pacha avait désiré connaître les dispositions de la France à son égard. "Je lui ai fait répondre, télégraphiait M. Barrère le 8 janvier, que nous n'éprouvions pas d'hostilité pour lui et que nous n'en manifesterions aucune, s'il dirigeait les affaires selon les intérêts du pays et en respectant les nôtres."

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série. t. V. p. 203.

الثانى من سنة ١٨٨٤ ، وخشيت أن تضطر ، إزاء العجز المضطرد في ميزانيتها شهراً بعد شهر ، إلى وقف أداء مرتبات الموظفين أو التوقف عند دفع الجزية إلى تركيا . وقد عقد اجتماع في ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ لبحث الموقف ، وضم هذا الاجتماع نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وزير المالية واللورد نورثبروك Northbrook « المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا (١) » والسير ايفلن بارنج . ورؤى تجنب وقوع أى من هذين الاحتمالين لأسباب أقرها الحاضرون (٢)

(١) لما أخفق مؤتمر لندن ١٨٨٤ قررت الحكومة البريطانية إيفاد اللورد نورثبروك وزير البحرية إلى مصر وطلبت منه أن يقرر ويشير عليها بالنصائح التى يجدر بها أن تقدمها إلى الحكومة المصرية في الموقف الراهن في مصر ، والإجراءات التى يجب اتخاذها في هذا الصدد . وجاء في المرسوم الصادر من الملكة فيكتوريا المؤرخ في ١٢ أغسطس ١٨٨٤ بتعيينه لهذه المهمة منحه لقب المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا .

Her Majesty's High Commissioner

وقد بلغ اللورد نورثبروك مصر في ٩ سبتمبر ١٨٨٤ وأقام بها قرابة ستة أسابيع عكف خلالها على دراسة المسألة المصرية من نواحيها المختلفة ، ووضع بعد أن عاد إلى إنجلترا تقريرين مؤرخين في ٢٠ من نوفمبر ١٨٨٤ تناول في أحدهما الجانب المالى للمسألة المصرية واقترح عدة حلول للنهوض بالمالية المصرية . وتناول في التقرير الثانى الجانب السيامى للمسألة المصرية ، واقترح فيه تخفيض جيش الاحتلال إلى أربعة آلاف جندي ، وطالب بعدم تحديد موعد للجلاء القوات البريطانية عن مصر وتحمس لهذا رأى تحمساً بالغاً ، وقال إن تحديد موعد للجلاء إنما هو عمل بعيد عن الحكمة والأمان .

أنظر

الكتاب الأزرق رقم ٣٣ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢ ومرفقها .
الكتاب الأزرق رقم ٣٥ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٣٦ ومرفقها ثم الوثائق رقم ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ١١٣ .

الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨٩ .
الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٢٥ .
(٢) كان من رأى الحكومتين المصرية والبريطانية أى التوقف عن دفع مرتبات الموظفين يؤدي إلى زيادة الكساد في المعاملات التجارية . وينشر جواً من الاضطراب وبليلة الأفكار بين الجماهير . أما التوقف عن أداء الجزية لتركيا فيعبر نقضاً للفرمان الذى يستمد منه الخديو توفيق سلطته . وكانت إنجلترا حريصة على أن تؤدي مصر الجزية بانتظام إلى تركيا حتى لا تثير أمامها مزيداً من المتاعب .

أنظر الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ .
وثيقة رقم ٣٩ من جرائل إلى السير باجت Paget سفير بريطانيا في فينا ومؤرخة في ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤ .
وثيقة رقم ٦٥ من نورثبروك إلى جرائل مؤرخة في ٥ أكتوبر ١٨٨٤ .

وقرروا علاج الأزمة علاجاً مؤقتاً بصورة أخرى تتلخص في وقت استهلاك الدين العام واستيلاء الحكومة على الإيرادات التي كانت مخصصة ، طبقاً لقانون التصفية ، لصندوق الدين^(١) . وفي ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ أخطرت وزارة المالية مديري صندوق الدين العمومي بهذا الإجراء ، وقالت إنه إجراء أملت فيه الضرورة القصوى وينتهي يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ ، وهو نهاية السنة المالية لصندوق الدين . كما أصدرت الحكومة أوامرها إلى المديريات والمصالح المخصصة إيراداتها للدين بالتوقف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين العمومي فيما يزيد عما هو ضروري لتكاملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد ، وإرسال حصيلة هذه الإيرادات إلى خزانة وزارة المالية^(٢) . أما هذه المديريات والمصالح فكانت القليوبية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، والجمارك والسكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية .

وأرادت الحكومة البريطانية مساندة مصر في هذا الإجراء ، فأرسلت مذكرة مؤرخة في ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في كل من روسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا شرحت فيها الأسباب التي حثت الحكومة المصرية على اتخاذ ذلك الإجراء المالي ، ثم طلبت إليهم الاتصال بحكومات تلك الدول بغية الموافقة عليه^(٣) . ولكن لم تجد هذه المحاولة نفعا ، إذ قابلت الحكومات الأوربية باستهجان شديد استيلاء الحكومة المصرية على الإيرادات المخصصة لخدمة الدين . وصبت جام غضبها على الحكومتين المصرية والبريطانية على السواء ، بل لعلها كانت أشد عنفاً في هجومها على الحكومة البريطانية منها على الحكومة المصرية . ألقت وزارة الخارجية الألمانية مسئولية ذلك الإجراء

(١) وجدت الحكومة المصرية أن لدى صندوق الدين العمومي وقتئذ مبالغ فائضة قدرت إحدى يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ بما يقرب من ٢٣٠.٠٠٠ جنيه ومن ثم رأت الاستيلاء على هذه المبلغ كفلاح مؤقت للأزمة المالية .

(٢) للحصول على معلومات وافية عن هذا الموضوع أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٠ .

على عاتق إنجلترا ، وقالت عنه إنه محاولة منها لإعفاء الخزانة البريطانية من نفقات العمليات الحربية التي قامت بها إنجلترا لاحتلال مصر أولاً ، ثم من نفقات جيش الاحتلال الرابض في مصر بعد ذلك ، ووضع هذه الأعباء على عاتق أصحاب الديون الأمر الذي يلحق به ضرراً بليغاً بمصالحهم ، فالأمر لا يعدو قيام الحكومة البريطانية باستخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية على حساب أصحاب الديون (١) .

وقد احتجت فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا لدى الحكومة المصرية على ذلك الإجراء (٢) ولكن كان صندوق الدين العمومي أسبق من الحكومات الأوروبية في الاحتجاج على قرار الحكومة المصرية ، إذ أرسل مذكرة مؤرخة في ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى نوبار باشا سجل فيها احتجاجه على قرار ١٨ سبتمبر وقرر أنه يحتفظ بكافة حقوقه (٣) ، ولم يلبث أن نقل احتجاجه من المجال النظري إلى

(١) المصدر السابق وثيقة رقم ٢٧ عبارة عن تبليغ شفوي سري

a verbal and confidential communication

مؤرخ في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ قدمه القائم بأعمال السفارة الألمانية في لندن إلى جرانفل. (٢) استندت هذه الدول في احتجاجها إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ يعتبر نقضاً لقانون التصفية ، وأن هذا القانون هو اتفاقية دولية مثلت فيها خمس حكومات أوروبية ، وأن أي تعديل في هذا القانون يجب أن تسبقه موافقة صريحة من الحكومات صاحبة الشأن . وأن نقض أي اتفاق دولي يزعزع الثقة في قيمة المعاهدات ويشيع جوا من القلق على استمرارها . ومن الأسس الأخرى التي بليت عليها الدول احتجاجها أن هذا النقص لقانون التصفية يعتبر سابقة خطيرة إذ يجيز لمصر أن تتحلل من تلقاء نفسها بعد ذلك من نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وغيرها من الأنظمة الدولية : كما قالت الدول إنه ليست هناك أية ضمانات تجعل الدول مطمئن إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ ، إنما هو قرار مؤقت ينتهي العمل به في ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ . وقد تلجأ الحكومة المصرية إلى هذا الإجراء مستقبلاً كلما أعوزها المال لمواجهة أزمة طارئة . أنظر بخصوص موقف الحكومات الأوروبية من قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ واحتجاجاتها عليه

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 403, 408 et 409

والكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠ ومرفقها و٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥ ومرفقها و٢٦ ومرفقها، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٤ ومرفقها، ٣٥ ومرفقها ، ٣٨، ٣٩، ٤٠ ومرفقها ، ٤٢ ، ٤٤ ومرفقها ، ٤٥ ومرفقها و ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦ ومرفقها ، ٥٨، ٥٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ ومرفقها .

المجال العملى ، فأقام قضية على الحكومة المصرية (١) أمام المحكمة المختلطة بالقاهرة طلب فيها الحكم على الحكومة المصرية برد المبالغ التى استولت عليها من الأموال المخصصة لصندوق الدين مع فوائد المبالغ المستولى عليها (٢) .

وشنت جريدة Le Bosphore Egyptien هجوماً عنيفاً على وزارة نوبار وعلى الإنجليز بسبب صدور قرار ١٨ من سبتمبر ١٨٨٤ وقد وصفته بأنه « انقلاب مالى وسياسى أقدمت عليه الحكومة البريطانية فى مصر » (٣) . وأخذت تنشر أنباء برقية من الخارج يعبر مرسلوها عن استنكارهم الشديد لقرار الحكومة المصرية (٤) .

وشعر الخديو توفيق أن مركزه قد غدا حرجاً أمام الشعب المصرى لأنه نظر إلى الموضوع نظرة شخصية بحتة ، فأبدى للورد نورثبروك Northbrook ، فى مقابلة تمت يوم ٥ من أكتوبر ١٨٨٤ ، استياءه وقلقه من الموقف بعد أن أخذ النزاع طريقه إلى المحاكم المختلطة . وقال الخديو إن هذه الخطوة ستكون لها نتائج بعيدة فى نفسية الجماهير فصر ليست بلداً أوربية ، والجهل ينتشر بصورة ساحقة بين أفراد الشعب المصرى ، ولذلك يتأثر المصريون بالحوادث التى من هذا القبيل أكثر من تأثر الجماهير فى أوربا بها . وخرج الخديو من ذلك إلى أن قيام جماعة من الأجانب يرفع دعوى على الحكومة المصرية والزج فى هذه القضية

(١) رفعت الدعوى على كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وزير المالية ومصطفى صبحى باشا مدير الغربية ومحمد زكى باشا مدير أسىوط وأحمد شكرى بك مدير المنوفية ومحرز بك مدير البحيرة وكيار Caillard مدير عام مصلحة الجمارك وعلى رضا باشا رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية وميسوريه Mesurier عضو مجلس إدارة السكك الحديدية بصفتهم الشخصية وبالتضامن مع الحكومة المصرية . وقد أعلنوا بعريضة الدعوى فى ٤ من أكتوبر ١٨٨٤ وحددت لنظر القضية جلسة ٢٠ من أكتوبر ١٨٨٤ .

(٢) أنظر صورة طبق الأصل من عريضة الدعوى فى الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ مرفق الوثيقة رقم ٥١ .

(٣) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٨٦٤ الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ .

(٤) جريدة Le Bosphore Egyptien الأعداد ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ .

برئيس الوزراء ووزير المالية وعدد من كبار موظفي الحكومة لهو أمر بالغ الخطورة إذ يعصف بهيبة الحكومة في نظر المصريين (١) .

وسرعان ما أصدرت المحكمة المختلطة حكماً في ٩ من ديسمبر ١٨٨٤ لمصلحة صندوق الدين الذي أعلن الحكومة المصرية بصورة من الحكم في ٢٩ من ديسمبر ١٨٨٤ تمهيداً لتنفيذه (٢) ، فاستأنفته الحكومة في ٣٠ من ديسمبر كوسيلة لإيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الاستئناف (٣) ، وحدد لنظره ١٤ من يناير ١٨٨٥ أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ، وبذل اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية جهوداً دبلوماسية متصلة لتأخير الفصل في هذا الاستئناف أطول مدة ممكنة حتى تتم تسوية للسألة المالية للحكومة المصرية (٤) .

(ب) مسألة التعويضات :

حقيقة إن هذه المسألة سابقة لقيام وزارة نوبار ولكنها تطورت تطوراً خطيراً على عهد هذه الوزارة ، كما سنرى ، إذ لجأ أجناب الإسكندرية إلى الأمير بسمارك ثم حددوا موعداً لتنظيم مظاهرات تسير في شوارع الإسكندرية تهتف ضد الإنجليز وضد نوبار .

بدأت هذه المسألة في أواخر عام ١٨٨٢ حين سم الاتفاق بين وزارة شريف والحكومات الأوروبية على تشكيل لجنة دولية تفصل في قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية عن الخسائر والأضرار التي وقعت إبان حوادث الثورة

(١) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٦٥ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٧٢ عبارة عن صورة طبق الأصل من حيثيات الحكم . كما يوجد موجز لحيثيات الحكم في نفس المرجع مرفق الوثيقة رقم ٣٨ .
(٣) انظر صورة طبق الأصل من عريضة دعوى الاستئناف في الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٥ ومرفقها .
(٤) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .
والكتاب الأزرق رقم ٥ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٣ .

العراية وبخاصة مذبح الإسكندرية في ١٠ من يونيو ١٨٨٢ وحريق الإسكندرية في ١٢ يوليو ١٨٨٢ بحيث لا تختص المحاكم المختلطة أو المحاكم الأهلية بنظر هذه القضايا . وأصدر الخديو توفيق مرسوماً في ١٣ من يناير ١٨٨٣ بتكوين اللجنة الدولية (١) . وقد بلغت جملة التعويضات التي حكمت بها هذه اللجنة أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ٤١٣٠٠٠٠ ر. جنيه مصرى . وقد دفعت وزارة شريف من هذا المبلغ ٤٧٠٠٠٠ ر. جنيه هي مجموع التعويضات التي كان كل منها يبلغ مائتي جنيه أو أقل . وبقي مبلغ ٣٦٦٠٠٠٠ ر. جنيه واجب الأداء . وكان الأجانب يتقاسمون هذا المبلغ على النحو الآتى مقدراً بالجنيهات المصرية (٢) :

(١) شكلت اللجنة من رئيس ووكيل تعيينهما الحكومة المصرية ومن أعضاء تعيينهم الحكومات الأوربية فيكون لكل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروميا والولايات المتحدة واليونان عضو . ويعين عضو واحد يمثل جميع الدول الآتية : بلجيكا وللدانمرك وأسبانيا والبرتغال وهولندا والسويد والنرويج ؛ على أن يتفق على تعيين هذا العضو . وقد عين عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيساً للجنة ويعقوب أرئين بك (باشا) وكيلا لها ، أنظر :

الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر ١٨٨٢ .

الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢ .

الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير ١٨٨٣ .

مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ وص ٤٩ .

(٢) استقيننا هذه الأرقام من تقرير عن الموقف المالى للحكومة المصرية في سنة ١٨٨٤ وكانت الحكومة البريطانية قد استلمت السير ايفلن بارنج إلى لندن وعهدت إليه مع بعض الخبراء بوضع هذا التقرير لتقديمه إلى مؤتمر لندن الذى دعت إليه لإصلاح المالية المصرية . وقد جاء التقرير ضافياً ويحمل تاريخ ٢٨ يونيو ١٨٨٤ وهو يوم افتتاح المؤتمر . وقدمه اللورد جرانفل رئيس المؤتمر للأعضاء فى الجلسة الأولى فطلبوا ترجمته إلى اللغة الفرنسية لدراسته . وقد نشرت الحكومة البريطانية النص الإنجليزى لهذا التقرير فى الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ بعنوان :

Report by Sir Evelyn Baring, Sir R. E. Welly, Sir C. Rivers Wilson and Sir J. Carmichael on the Financial Situation of Egypt, dated June 28, 1884.

٦٩٢٠٠٠	الإيطاليون
٦٣٥٠٠٠	الفرنسيون
٢٢٠٠٠٠	النمساويون
٢١٤٠٠٠	الإنجليز
١١٨٠٠٠	الروس
٦٦٠٠٠	الألمان
<hr/>	
١٩٤٥٠٠٠	{ مجموع مبالغ التعويضات للتبعية لرعاية الدول الكبرى
٦٦٨٠٠٠	مصريون
٨٦٠٠٠٠	يونانيون
	أرمن وبلجيكيون وبرازيليون
١٦٦٠٠٠	{ ودانمركيون وأسبان وهولنديون وإيرانيون وبرتغاليون وسويديون ونرويجيون
٢١٠٠٠	{ تعويضات قررتها الحكومة المصرية بدون تدخل من لجنة التعويضات
<hr/>	
٣٦٦٠٠٠٠	

ولما جاءت وزارة نوبار توقفت عن دفع التعويضات نظراً لتفاقم الأزمة المالية ونضوب موارد الحكومة ، فاشتد سخط الأجانب على وزارة نوبار ونعوا عليها هذا التصرف ، ونظروا إلى مسألة التعويضات من زاوية واحدة هي مصلحتهم الشخصية ، ولم يريدوا أن يقتنعوا بسوء الحالة المالية للحكومة المصرية ، ورأوا أن الوزارة تسرف في تعيين الإنجليز في المناصب الرئيسية وتسخو عليهم في المرتبات

وتدفع بانتظام نفقات جيش الاحتلال وقد بلغت في سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه^(١).

وتبنت فرنسا مسألة التعويضات نظراً لضخامة المبالغ المحكوم بها للرعايا الفرنسيين ، وأثارت هذه المسألة مرتين في مؤتمر لندن ، مرة في الجلسة الرابعة^(٢) وأخرى في الجلسة السابعة^(٣) وطالبت بالعمل على أداء التعويضات لذويها على أساس أنها مسألة إنسانية وبغض النظر عن النتيجة التي ينتهي إليها المؤتمر من نجاح أو إخفاق ، ولكن كان اللورد جرانفل رئيس المؤتمر أحرص من أن ينظر إليها نظرة إنسانية فحسب بل اعتبرها مسألة مالية إنسانية وأنها تعدو أن تكون جانباً من جوانب المسألة المالية التي يجب أن تبحث من جميع نواحيها المختلفة في وقت واحد ، فلا يجوز الفصل بين مسألة التعويضات وبين التسوية العامة لمالية الحكومة المصرية .

وبعد أن أخفق مؤتمر لندن انتشرت في أوساط أجناب مصر شائعات تقول إن الدول تعزم تأجيل تسوية المسألة المالية المصرية إلى ما بعد انقضاء مؤتمر برلين الأفريقي الذي كان قد بدأ جلساته في أكتوبر ١٨٨٤ لبحث مسألة الكونغو وغيرها من مشكلات الاستعمار في أفريقيا . وثارت خواطر الأجانب وطالبوا بتنظيم اجتماعات عامة ومظاهرات خاصة احتجاجاً على عدم أداء التعويضات لأربابها .

وكانت قد تكونت في الاسكندرية لجنة قوامها سبعة من الأجانب يرأسهم محام مشاغب يسمى مانوزردى Manusardi هدفها مواصلة السعي

(١) الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ . تقرير السير بارنج وزملائه ص ٥٣ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ بروتوكول رقم ٤ ص ص ١٤ - ٢٤ .

(٣) بروتوكول رقم ٧ ص ص ٣٥ - ٣٩ من المصدر السابق .

للحصول على التعويضات (١). وقد رأت اللجنة أن تطلب إلى قنصل ألمانيا العام في مصر أن يبعث إلى الأمير أوتو بسمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية بصفته رئيساً لمؤتمر برلين الأفريقي برقية باسم اللجنة ومن وضعها تطلب فيها إلى الأمير بسمارك أن يعرض على المؤتمر مشكلة عدم دفع التعويضات لأصحابها بغية أن يجد المؤتمر سبيلاً لتسويتها .

وقد اعتذر القنصل العام لألمانيا عن إرسال البرقية ، وقال إن مركزه الرسمي لا يسمح له في مثل تلك الحال أن يقوم بدور الوسيط بين المؤتمر وبين اللجنة ؛ كما أن المؤتمر غير مختص ببحث مسألة التعويضات ، ولكنه أشار على اللجنة بأن تبعث البرقية رأساً إلى الأمير بسمارك إذا رأت أن هذا الإجراء مناسب (٢) .

وتلقى الأمير بسمارك البرقية وهي مؤرخة في ١٩ ديسمبر ١٨٨٤ (٣) من مانوزردى رئيس لجنة الأجانب . وقد وجد بسمارك أن مسألة التعويضات خارجة عن اختصاص المؤتمر فلم يعرضها عليه ، ولكنه اطلع كلا من سفراء إنجلترا وفرنسا وإيطاليا عليها ثم أرسل نسخة منها إلى كل منهم (٤) .

(١) هذه هي أسماء أعضاء اللجنة

A. Manusa.di
Gilly
G. Marcus
Antonio Caprara
G. Brociner
E. Stross
G. Norsa

أنظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٧٨

(٢) الوثيقة رقم ٧٩ في المصدر السابق .

(٣) هذا هو نص البرقية :

“Souffrances créées par retard paiement indemnités devenues intolérables; menacent ruine complète population. Le Comité des indemnitaires profitant réunion Puissances en Conférence implore Votre Altesse, son Président, provoquer solution de cette question urgente, osant espérer que son caractère éminemment humanitaire lui permettra franchir limites programme Conférence. C'est un cri de détresse que nous vous adressons. Manusardi”

نظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٥٩ مرفق رقم ٢

(٤) الوثيقة رقم ٥٩ ومرفقها رقم في المصدر السابق . وأنظر أيضاً :

Doc. Dipl.. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 493, 495 et 530

وقد امتدح اللورد جرانفل مسلك الأمير بسمارك بعدم عرض البرقية على المؤتمر ، وقال إنه تصرف قانوني سليم لأن مسألة التعويضات ليست مدرجة في جدول أعمال المؤتمر . ومع ذلك فقد استغل جرانفل تلك البرقية استغلالاً مالياً سياسياً ، إذ صرح لمونستر Münster السفير الألماني في لندن في ٦ من يناير ١٨٨٥ بأن تلك البرقية دليل جديد على وجوب الإسراع بتسوية المالية المصرية دون أى تأخير (١) .

وكان اللورد جرانفل يدرك تماماً في ذلك الوقت أن الموقف في مصر يتدهور تدهوراً سريعاً . فقد تلقى من السير بارنج رسالتين مؤرختين في ٢٧ و ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ وكانتا على جانب كبير من الخطورة . كانت الرسالة الأولى عبارة عن برقية (٢) يخطر فيها بأن الأجانب في الإسكندرية قد أعدوا العدة لتنظيم مظاهرات تسير في شوارع الإسكندرية احتجاجاً على تأخر الحكومة المصرية في أداء التعويضات المحكوم بها لذويها . وأضاف السير بارنج الى هذا البناء قوله إن القنصل العام لليونان قد صرح له بأنه بذل جهده لمنع الرعايا اليونانيين من القيام بمظاهرات من هذا النوع ، ولكنه لا يستطيع بعد ذلك أن يكبح جماح مواطنيه . وتوقع بارنج أن المظاهرات ستكون صاخبة الى حد بعيد ، وقال إنه قد اتخذت الاحتياطات لمنع المتظاهرين من استخدام العنف .

أما الرسالة الثانية التي تلقاها جرانفل فكانت تقريراً يصور الموقف الداخلي في مصر في صورة قائمة (٣) . قال بارنج في هذا التقرير في الأزمة المالية تتفاقم يوماً بعد يوم ، والتأخير الذي حدث إلى ذلك الوقت في تسوية المسألة المالية قد أسخط الرأي العام وزعزع ثقة الكثيرين في الحكومة البريطانية ، والجو السياسي

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ الوثائق رقم ٦١ ، ٧٢ ، ٧٧ .

(٢) الوثيقة رقم ٦١ سألقة الذكر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٤ تقرير من بارنج إلى جرانفل

مؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ .

في مصر مفعم بالدسائس على اختلاف أنواعها وصورها ، والآلام مبرحة بسبب عدم دفع التعويضات لمستحقيها ، والتجارة في حالة كساد ، وخلص من ذلك إلى أن الموقف في مصر ينذر بوقوع كوارث . واختتم تقريره بقوله إذا سويت المسألة المالية على أساس مرض فإن الأمور ستسير سيراً حسناً ، وتعتبر المسألة المصرية قد حلت حلاً جزئياً .

وكان تقدير السير بارنج للموقف الداخلي في مصر سليماً ، وتحقق ما توقعه ، فقد حدد الأجانب يوم ١٨ يناير ١٨٨٥ موعداً لمسير المظاهرات في شوارع الإسكندرية وطبعوا منشورات تدعو ، في عبارات نارية ثورية ، جميع الأجانب المقيمين بها إلى الاشتراك فيها (١) .

وأخرجت مسألة المظاهرات الحكومة البريطانية ، لأنه قد مضى عامان وبعض عام على الاحتلال البريطاني والنشل ، يلاحقها فيما كانت تبذله من محاولات لتنظيم البلاد . ولذلك لقيت مسألة المظاهرات اهتماماً عميقاً من السلطات البريطانية ، العسكرية والمدنية ، في مصر . قابل كوكسن Cookson قنصل بريطانيا في الإسكندرية محافظ المدينة وطلب إليه أن يستميل لجنة حماية مصالح أصحاب التعويضات لإصدار إعلان مضاد تنصح فيه الأجانب بالإخلاء إلى السكينة ، وأشار على المحافظ بأن يستصدر من قناصل الدول المقيمين في الإسكندرية إعلاناً يوجهونه إلى مواطنيهم يدعونهم فيه إلى الامتناع عن الاشتراك في المظاهرات . أما بارنج فقد اتصل بالقناصل العاملين لفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا واليونان وطلب إليهم أن يبرقوا إلى قناصلهم في الإسكندرية كي يتعاونوا مع كوكسن قنصل بريطانيا في الإسكندرية لمنع رعايا دولهم من الاشتراك في المظاهرات (٢) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٩٦ برقية من بارنج إلى جرانفل ومؤرخة في ١٧ يناير ١٨٨٤ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٩٦ . وانظر أيضاً في نفس المصدر الوثيقة رقم ١٢٢ ومرفقاتها رقم ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

ومنذ الصباح الباكر من ١٨ يناير ١٨٨٥ اتخذت القوات البريطانية من مدينة الإسكندرية بقيادة الجنرال لينوكس Lennox التدابير لمنع المتظاهرين من الالتجاء إلى أعمال العنف. واشتركت معها قوة من الشرطة. وزار الجنرال لينوكس في الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم قنصل بريطانيا في الإسكندرية وأطلعه على التدابير التي اتخذها والأماكن التي احتشدت فيها قواته العسكرية .

واجتمع المتظاهرون في صباح ذلك اليوم في ميدان المنشية وشارع البورصة وكان عددهم ، كما جاء في تقرير قنصل بريطانيا في الإسكندرية ، يتراوح بين خمسمائة وستمائة . وألقى خطباؤهم كلمات ثورية حملوا فيها على وزارة نوبار ونددوا بالسياسة الإنجليزية في مصر وطعنوا في المحاكم المختلطة التي وقفت موقفاً سلبياً من مسألة التعويضات . ولما بدأت المظاهرات سيرها تعرضت لها القوات البريطانية واستخدمت معها القوة في تفريقها . ورأى المتظاهرون إرجاء القيام بالمظاهرات بعض الوقت وأذاعوا بياناً جاء فيه أن السلطات استخدمت القوة المسلحة لمنع المظاهرات التي كان مقرراً قيامها ، وأنه قد رؤى تأجيل كل البرنامج بصفة مؤقتة ، ثم قال البيان إن تسوية المسألة هي الحل الوحيد الذي يمنع مدينة تعيش في الفاقة من انتزاع الحق بالقوة . وإن الحق فوق القوة .

وكان موضوع مظاهرات الإسكندرية مادة خصبة لجريدة Le Bosphore Egyptien إذ هاجمت سلطات الاحتلال في مصر ونددت بنزول القوات

(١) هذا هو نص بيان المتظاهرين :

Colonies Européennes,

Les autorités ayant même par la force armée mis obstacle à la manifestation qui devait avoir lieu.

Il a été décidé que l'exécution de tout le programme soit remise provisoirement.

La solution de la question seule pourra empêcher une ville en détresse d'exiger justice.

Le droit primera la force.

الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ بالوثيقة رقم ١٢٢ وانظر أيضا جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٨٤ الصادر في ٢٠ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

البريطانية في شوارع الإسكندرية وقالت إن منظر فرسان الجيش الإنجليزي ومشاته وهم جميعاً مدججون بالسلاح يجوبون شوارع الإسكندرية كان يزيد من استفزاز سكان هذه المدينة (١) .

(رابعاً) الحالة النفسية

تضاف إلى هذه الأسباب الحالة النفسية الناتجة الصاخبة التي كان يعيش في دوامتها الفرنسيون في مصر . فقد كانوا أكثر شعوراً بمرارة موقفهم من مواطنيهم في فرنسا . وكان الفرنسيون عامة يعتقدون — كما سبق أن ذكرنا — أن في مصر مجالا لتفوق نفوذ فرنسا السياسي والاقتصادي والأدبي . ولما وقع الاحتلال البريطاني لمصر وتغلغل النفوذ الإنجليزي في وزارات الحكومة ومصالحها وزحف إلى شتى مرافق البلاد هال الفرنسيون أن يجدوا نفوذهم يتضاءل بين عشية وضحاها وهم الذين قضوا السنين في بنائه والتمكين له .

والفرنسيون قوم عاطفيون تهزم العاطفة أكثر مما تفزعهم العاصفة . وكانوا هم والإنجليز يتصارعون النفوذ في مصر . وعانى ولاية مصر في القرن التاسع عشر كثيراً من مظاهر هذا الصراع . كان إذا قام أحد الولاة حفلاً رسمياً كبيراً لشخصية إنجليزية ثار الفرنسيون ، وإذا بالغ وال في الاحتفاء بشخصية فرنسية تضرر الإنجليز . ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد حادث السير هنري بلور Henry Bulwer السفير البريطاني في القسطنطينية حين قدم مصر في نوفمبر ١٨٦٢ (١) .

(١) أنظر مقالا ضافياً بعنوان *Les Manifestations des Indemnitaires* في جريدة *Le Bosphore Egyptien* العدد ٩٨٣ الصادر في ١٩ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

(١) جاء هذا السفير إلى مصر بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية ليتصل بسعيد باشا والى مصر في ذلك الوقت ويسبر غوره في معرفة ميوله نحو الاستقلال بولايته ، كما جاء السفير ليقف بنفسه على مدى ما حققتة شركة قناة السويس في حفر القناة ولتحقق من الشائعات =

وقد رأى الفرنسيون في مصر أن اللورد نورثبروك Northbrook وزير البحرية يفتد إلى مصر في ٩ سبتمبر ١٨٨٤ يحمل لقب « مندوب سام الحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا » وقد حيتته السفن الحربية الإنجليزية الراسية في ميناء الإسكندرية ومنها Hellicon, Invincible بإطلاق المدافع ، كما أطلقت السفينة محمد علي — من البحرية المصرية — مدافعها تحية له .

وكان نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية قد حضر من القاهرة إلى الإسكندرية ليشارك في استقباله ، فلما ألفت السفينة Iris مراسيها صعد نوبار إلى ظهرها التحية اللورد ، كما صعد إليه أيضا عثمان عر في باشا محافظ الثغر وقواد الأسلحة في جيش الاحتلال . وأعدت له الحكومة المصرية قطاراً خاصاً استقله اللورد نورثبروك ومعه نوبار وسائر مستقبليه إلى القاهرة . فلما بلغ القطر محطة العاصمة عزوت موسيقى الجيش الإنجليزي نشيد « أحكى يا بريطانيا » Rule Britannia وكانت المحطة قد زينت أروع زينة ورفعت عليها الأعلام البريطانية ومدت الأشرطة الحمراء من رصيف القطر حتى الباب الخارجى للمحطة حيث كانت عربات القصر الخديوى

== التى كان يرددها البعض وقتئذ من أن تحصينات عسكرية تشيد في جهات مختلفة من منطقة البرزخ . وقد أذاع السفير أنه جاء إلى مصر تبديلاً للهواء وانتجاعاً للصحة .

ولما علم قنصل فرنسا بقرب وصول السفير إلى مصر سعى كى يكون استقباله خالياً من مظاهر التكريم . ووقف قنصل إنجلترا على مسعى زميله قنصل فرنسا فأوفد على أغا ترجان القنصلية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية يستفسر عن حقيقة الموضوع وطلب عرض المسألة على الوالى شخصياً فصدر « نطق كريم » بإبلاغ قنصل إنجلترا أن استقبال السفير البريطانى سيكون على غرار استقبال الأمراء الأوربيين الذين يفتدون إلى مصر ، وأن المدافع ستطلق إحدى وعشرين طلقة عند وصوله ، وأنه سيخصص لإقامته القصر رقم ٣ ، وأن الوالى سيكون في استقباله ، وأن « ذو الفقار » باشا ناظر الخارجية المصرية سيقوم بزيارته بعد ذلك ، أنظر :

محفوظات عابدين : دفتر ٥٣٤ معية سنية تركى وارد . خطاب بدون رقم وارد من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية إلى المعية السنية ١٠ جادى الأولى ١٢٧٩ (٣ من أكتوبر ١٨٦٢) ص ٢٥ وانظر أيضاً دفتر ٥٣٠ معية سنية تركى صادر . إفادة صادرة بدون رقم من المعية السنية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية في ١١ جادى الأولى ١٢٧٩ (٤ من أكتوبر ١٨٦٢) ص ٤٧ .

في انتظاره هو وأفراد حاشيته ، وسار في موكب رسمي تحف به كوكبة من فرسان الجيش الإنجليزي . وأقام له الخديو مأدبة عشاء في قصر عابدين ، وتعددت مقابلات اللورد للخديو والوزراء وكبار الموظفين وأخذ يتردد على الوزارات والمصالح ويحجوب الأقاليم ويستقبل الأعيان وينتقل في قطارات خاصة ، وكأنه أصبح صاحب السلطة الفعلية في مصر (١) .

ومن قبله جاء اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في الآستانة ، في ٧ من نوفمبر ١٨٨٢ وأعد له استقبال رسمي في الإسكندرية اشترك فيه أحمد رأفت باشا محافظ المدينة وعثمان عرني بك حكمدارها ونزل في قصر رأس التين ، ولما سافر إلى القاهرة أعد له قطار خاص ، وكان في استقباله بمحطة العاصمة على ذو الفقار باشا رئيس التشريفات نائباً عن الخديو توفيق ، ومحمد شريف باشا رئيس الوزراء وسائر الوزراء وكبار موظفي الحكومة وكذلك قادة جيش الاحتلال . وأعد لإقامته قصر النزهة في شبرا — مقر المدرسة التوفيقية الثانوية الآن — وفي صبيحة اليوم التالي لوصوله توجه في موكب رسمي يحف به فرسان الجيش البريطاني إلى سراي الجزيرة لزيارة الخديو ، وأطلقت له المدافع عند خروجه من قصر النزهة وعند عودته إليه ، وفي نفس اليوم رد له الخديو الزيارة في قصر النزهة (٢) .

ورأى الفرنسيون أيضاً أن السير ايفلن بارنج المعتمد البريطاني في مصر قد غدا له من النفوذ والسلطان أكثر مما كان لحكام المستعمرات البريطانية والفرنسية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة في كتابات الصحف الفرنسية المحلية في مصر بوجه خاص ، فقد نشرت جريدة *Le Bosphore Egyptien*

(١) جريدة *Le Bosphore Egyptien* العدد ٨٥٤ الصادر في ١١ من سبتمبر ١٨٨٤ والعدد ٨٥٩ الصادر في ١٦ من سبتمبر ١٨٨٤ .

(٢) *Le Moniteur Egyptien*, 8 novembre 1882

وأنظر أيضاً الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر ١٨٨٢ .

في عددها الصادر في ٦ من نوفمبر ١٨٨٣ مقالا جاء فيه أن الوالى الحقيقى لمصر هو السير بارنج وأن وزراءه هم كبار الموظفين الإنجليز في مصر ، فوزير المالية هو السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent^(١) ووزير الأشغال هو مونكريف Scott Moncrief^(٢) ، ووزير العدل ماكسويل Benson Maxuell^(٣) ، ووزير الحرب والبحرية هو السير وود Eveyln Wood^(٤) ، أما رئيس الوزارة فقد تهكت الجريدة الفرنسية وقالت إنه كليفورد لويد Clifford Lloyd^(٥) .



نخرج من هذا بأن الفرنسيين كانت تفتعل في أعماق نفوسهم أحاسيس شتى من الاستياء والسخط والحقد والغيرة والأسى على ضياع نفوذهم في مصر . وكانت هذه المشاعر المختلفة تجدها متنفساً على صفحات الجرائد الفرنسية التي كانت تصدر في مصر بوجه خاص ، فتهاجم وزارة نوبار وسياسة الاحتلال وتشتط في هجومها وتظهر شماتها وتشفيها إذا أملت بالإنجليز فاجعة وطنية كقتل الجنرال غوردون في الخرطوم . فإذا حاولت الحكومة المصرية تطبيق قانون المطبوعات على تلك الصحف احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية ووقفت القنصلية الفرنسية تساندها وتذود عنها .



كانت مسألة جريدة البوسفور من أولى المشكلات التي واجهتها الوزارة

(١) المستشار المالى للحكومة المصرية وقد عين في هذا المنصب في ٤ من نوفمبر ١٨٨٣ على أثر استقالة السير أوكلن كولفن Sir Auckland Colvin .

(٢) المفتش العام للرى في وزارة الأشغال ثم عين في ٢٢ من يناير ١٨٨٤ وكيلا للوزارة كما سبق أن ذكرنا .

(٣) النائب العام لدى المحاكم الأهلية .

(٤) سردار الجيش المصرى .

(٥) دكتور محمد نجيب أبو الليل : مصدر سبق ذكره ص ١٨ .

الفرنسية الجديدة بعد تأليفها ، وهي وزارة بريسو Brisson^(١) وقد تولى فيها دى فريسنيه de Freycinet منصب وزارة خارجية ، وكانت هذه هي المرة الثالثة التي يشغل فيها هذا المنصب^(٢) . وتعددت بشكل ملحوظ المقابلات بينه وبين اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس . ولما تفاقت المشكلة وأخذت صورة الأزمة كانت تتم في اليوم الواحد مقابلتان بينهما إحداها في الصباح والأخرى في المساء بغية الوصول إلى تسوية لها .

كانت وجهة نظر دى فريسنيه de Freycinet تلخص في عبارة صرح بها للسفير البريطاني في باريس جاء فيها « إن الحكومة المصرية قد تصرفت في مسألة جريدة البوسفور اجيسيان تصرفاً جعل منها حقاً مسألة خطيرة جداً »^(٣) وقال إن تصرفات حكومة مصر خاطئة تتنافى مع القانون وأنه مضطر لأن يولى هذه المسألة مزيداً من عنايته وقد بحثها من كافة نواحيها بحثاً مستفيضاً مع كبار رجال القانون وغيرهم من المختصين في وزارة الخارجية الفرنسية ومنهم بيللو Billot مدير الشؤون السياسية بالوزارة وأحد الثقات في موضوعات القانون الدولي العام ، وبارير Barrère القائم بالأعمال في القنصلية العامة لفرنسا في مصر ، وكان في ذلك الوقت في باريس ، وقال عنه دى فريسنيه إن له دراية واسعة وعميقة بالمسائل القانونية المتصلة بالنظم والأوضاع القائمة في مصر . وقد استقر رأى جميع الخبراء الفرنسيين على أن تصرفات الحكومة المصرية كانت مشوبة بالإخلال بنظام الامتيازات الأجنبية وبالخروج على مبادئ القانون الدولي العام . وذكر دى فريسنيه أنه ، من بين تصرفات الحكومة المصرية

(١) تألفت وزارة بريسو Brisson في ٦ من أبريل ١٨٨٥ وشغل بريسو فيها منصب وزير للعدل بجانب رئاسة مجلس الوزارة . وقد بقيت هذه الوزارة في الحكم إلى ٧ من يناير ١٨٨٦ وخلفتها وزارة دى فريسنيه ، الذي شغل فيها منصب وزير الخارجية بجانب رئاسة مجلس الوزراء . وبقيت هذه الوزارة في الحكم حتى ١١ من ديسمبر ١٨٨٦ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. lère Série t IV avant-propos. p. V

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ .

إزاء الجريدة الفرنسية ، يهتم بنوع خاص بتصرفين نعتهما بأنهما خطيران ، وأنه يطلب أن تقدم الحكومة المصرية الترضية اللازمة لفرنسا عن هذين التصرفين وهما :

أولاً — اقتحام رجال الشرطة في مصر داراً يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى رجال الحكومة المصرية تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية بدخول تلك الدار كما يقضى بذلك نظام الامتيازات الأجنبية ، ولذلك فالحكومة الفرنسية ترى أن هذا الاجراء باطل وتم بطريقة تعسفية وتطالب بإعادة فتح دار المطبعة ومكاتب الجريدة .

ثانياً — الاعتداء على موظفي القنصلية الفرنسية بالقاهرة ، إذ أن ضباط الشرطة قد دفعوا هؤلاء الموظفين بأيديهم وأظهروا لهم الاحتقار الشديد وبهذا تكون قد لحقت بهم إهانة وسوء معاملة مما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي العام ، ولذلك فالحكومة الفرنسية تطلب عزل ضباط الشرطة الذين ارتكبوا هذا الحادث ونفذوا إجراءات إغلاق المطبعة .

وقد رفض وزير الخارجية الفرنسية أن يأخذ برأى الحكومة البريطانية بوجوب التريث بعض الوقت حتى تقدم الحكومة المصرية وجهة نظرها في هذه المسألة : من حيث الأسباب التي حملتها على إلغاء الجريدة وإغلاق المطبعة والملايسات التي أحاطت بتنفيذ هذا القرار . وكانت حجة دي فريسينييه في هذا الرفض أنه قرر تقديم مطالب الحكومة الفرنسية إلى نوبار بطريقة غير رسمية officieusement وبأسلوب لا يشتم منه العنف أو التشامخ والصلف . وأن هدفه من اتباع هذه الطريقة هو إتاحة الفرصة أمام الحكومة المصرية لتسوية الأزمة تسوية ودية هادئة سريعة تلقائية (١) !

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٢ .

وفي صباح ١١ أبريل ١٨٨٥ قابل جورج سان رينيه تايلاندييه G. Saint René Taillandier القائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر نوبار باشا وأبلغه أنه تلقى تعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية تطلب فيها :

أولاً — أن تسحب الحكومة المصرية القرار الذي أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

ثانياً — أن تعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا قرارها من مناصبهم .

وقال القنصل العام بالنيابة محذراً نوبار باشا إنه إذا لم تنفذ الحكومة المصرية هذين المطلبين حتى صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ فإن المسألة ستغدو جد خطيرة . وقد اعتذر نوبار فوراً عن قبول هذين المطلبين على أساس أن قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها إنما هو قرار قانوني أصدرته الحكومة في حدود السلطات المخولة لها . كما أنه لا يستطيع عزل ضباط الشرطة لأنهم تصرفوا تنفيذاً للأوامر التي صدرت إليهم في هذا الشأن (١) .

وفي نفس الوقت كان اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس يوافق حكومته بأنباء ضافية عن صدى إلغاء جريدة البوسفور في دوائر باريس ، وتوالت تقاريره في هذا الصدد إلى لندن بكثرة ملحوظة . وكتب في ١١ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يقول له إن الصحافة في باريس ثائرة صاخبة ساخطة على الحكومة المصرية بسبب القرار الذي قد أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور . وجاء في هذا التقرير أنه لاحظ أن صحف باريس نشرت برقيات وردت من القاهرة وكان مما جاء فيها أن السبب المباشر لإلغاء الجريدة هو ما عمدت إليه من إذاعة منشور ثوري للسهمى باللغة العربية . وعلق السفير على ذلك بقوله إنه إذا كانت هذه الواقعة صحيحة وأمكن إثباتها وإذاعتها بصفة عامة فإن تلك الموجة من السخط

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٣ .

العام لا تلبث أن تنخبو وشيكاً إذ يدرك الجميع في فرنسا أن جريدة البوسفور كانت مغرقة في خطة عدائية تستهدف إشاعة الاضطرابات في مصر وتهدد أمن البلاد الداخلى إلى الحد الذى لم يكن فى استطاعة الحكومة المصرية أو أية حكومة أخرى فى العالم أن تتحمله (١) .

وقد استجاب اللورد جرانفل لهذا رأى الذى أبداه السفير البريطانى فأرسل إليه فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ نسخة من القرار المسبب الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وطلب إليه أن يرسل بطريقة رسمية صورة منه إلى الحكومة الفرنسية ، وأن يوضح لوزير الخارجية الفرنسية أنه من بين الأسباب التى حملت الحكومة المصرية على إصدار ذلك القرار هو ما عمدت إليه جريدة البوسفور من إذاعة منشور ثورى خطير باللغة العربية للشيخ محمد أحمد المهدي (٢) .

وسارع السفير البريطانى إلى مقابلة وزير خارجية فرنسا ، وكانت المقابلات تتكرر بينهما يومياً بخصوص موضوع جريدة البوسفور ، وأطلعته على صورة من قرار الحكومة المصرية ولكن ظل دى فريسنييه عند رأيه فقال إنه يفصل تماماً بين مسألتين هما : إلغاء جريدة البوسفور ، واقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين بدون تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية فى مصر ، واستطرد فقرر أن الحكومة الفرنسية تدع جانباً موضوع إلغاء جريدة البوسفور ، لأنه ليست لديه إطلاقاً الرغبة فى الدفاع عن أية جريدة تعمل على إثارة الاضطرابات والفوضى فى أى جزء فى العالم . وأضاف دى فريسنييه إلى ذلك قوله إنه إذا كان هذا هو الطابع الذى تتسم به خطة جريدة البوسفور فإنها لن تجد منه أى عطف أو تأييد ، كما صرح بأنه لا شأن للحكومة الفرنسية بموضوع تعويض الجريدة مالياً عن

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٥ .

إلغائها وتعطيل مطبعتها ، وقال ان لصاحب الجريدة اذا شاء أن يلجأ الى الحاكم المختلطة لمقاضاة الحكومة المصرية . وخرج من ذلك الى أن إلغاء جريدة البوسفور موضوع منفصل تماماً عن الأزمة السياسية التي أثارها الحكومة المصرية بتصرفاتها غير القانونية ، وأنه قد قرر أن يعطى الحكومة المصرية مهلة لتقديم الترضية التي تطلبها الحكومة الفرنسية بطريقة ودية ، وأن هذه المهلة تنتهى في صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ وأبدى وزير الخارجية الفرنسية للسفير البريطانى رجاءه فى أن تستفيد الحكومة المصرية من هذا العرض السلمى الودى ، أما إذا لم تتم التسوية المطلوبة حتى ذلك الوقت فإنه سوف يقدم إنذاراً رسمياً إلى الحكومة المصرية إذ أن الموقف عندئذ لن يتحمل أى تسويق أو تأخير لمواجهة هذه الأزمة (١) .

وقدمت وزارة الخارجية البريطانية تبعاً عدة مقترحات لتسوية الأزمة ، فاقترح اللورد جرانفل فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ أن تعيد الحكومة المصرية فتح دار المطبعة دون أن تسمح لجريدة البوسفور باستئناف ظهورها (٢) . ولكن رفض دى فريسينييه هذا الحل ، وأوضح للسفير البريطانى فى باريس أن الترضية التي تطالب بها فرنسا هي أن تعود الأمور إلى الوضع الذى كانت عليه قبل أن تقع الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة المصرية ، وعاد يؤكد أنها إجراءات باطلة وقال إن الحكومة الفرنسية تصر على إعادة فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط .

ومضى وزير خارجية فرنسا يقول للسفير البريطانى إنه كى يقيم الدليل على أن الحكومة الفرنسية تفصل تماماً بين مسألة إلغاء جريدة البوسفور وبين اقتحام دار المطبعة وإغلاقها بطريقة تعسفية فإنه يعتزم أن يعهد إلى قنصل فرنسا

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣١ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٤ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقتان رقم ٢٤ ، ٢٦ .

في القاهرة بأن يتفق مع الحكومة المصرية على تعطيل هذه الجريدة لمدة أسبوع أو عشرة أيام ، وذلك بعد أن يتم فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط ، فإذا عادت هذه الجريدة بعد إنتهاء فترة تعطيلها إلى نشر مقالات تحض على الاستخفاف بالسلطات الحكومية في مصر وعلى نشر الاضطراب في البلاد فإن وزارة الخارجية الفرنسية تخطر حينئذ القنصل الفرنسي ليتفق مع الحكومة المصرية على إلغاء جريدة البوسفور بالطريق القانوني^(١).

وعملت الحكومة البريطانية على تخفيف حدة الأزمة فعمدت في ١٥ من أبريل إلى السفير البريطاني في باريس أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسية أسف الحكومة البريطانية العميق إذا كان موظفو قنصلية فرنسا في القاهرة قد لحقتهم أية إهانة وأنها لا تؤيد إطلاقاً أى تصرف غير قانوني وأنها تعتقد تماماً أن الحكومة المصرية لا ترغب هي الأخرى في الإقدام على أى تصرف من هذا القبيل^(٢) . ويلاحظ أن قوات الشرطة التي نفذت قرار إغلاق مطبعة جريدة البوسفور كانت بقيادة فنويك Fenwick حاكمدار العاصمة وهو ضابط إنجليزي كما أن معظم ضباط هذه القوة كانوا أيضاً من الإنجليز ، فالإهانة التي ترى الحكومة الفرنسية أنها لحقت بعض موظفي قنصليتها في القاهرة قد وقعت على أيدي ضباط إنجليز في خدمة الحكومة المصرية .

وطلب السفير البريطاني تحديد موعد لمقابلة ثانية تتم في نفس اليوم — ١٦ من أبريل ١٨٨٥ — مع وزير الخارجية وكانت قد تمت مقابلة بينهما في صباح هذا اليوم . فأجيب إلى طلبه . ولما نقل السفير رأى حكومته إلى وزير الخارجية الفرنسية نعي دي فريسنيه على قوات الشرطة في مصر مسلكتها في ذلك الحادث

(١) وثيقة رقم ٢١ في المصدر السابق .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٧ .

الذى أسفر عن قيام الأزمة بين مصر وفرنسا ، وصرح للسفير البريطانى برأى قد يبدو غريباً فى الوقت الحاضر ولكنه كان أمراً مألوفاً فى ذلك الوقت ويصور مساوىء نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر وتضاؤل نفوذ الحكومة المصرية فى ظل هذا النظام وكيف أن ولايتها لم تكن تمتد إلى الأجانب المقيمين فى مصر . قال دى فريسنيه إنه كان يجب على قوات الشرطة أن تنسحب بمجرد أن رأت مستشار القنصلية الفرنسية واقفاً أمام باب دار المطبعة ومعه اثنان من القواصة لمنع اقتحام دار يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين . ولكن قوات الشرطة — فى رأى دى فريسنيه — قد ارتكبت أمراً إذاً منكراً ، إذ لجأت إلى استخدام القوة فى ارتكاب عمل غير قانونى مخالف أشد المخالفة لنظام الامتيازات الأجنبية ، وأضاف وزير الخارجية الفرنسية إلى ذلك قوله إن إغلاق المطبعة لا يكفى أن تصدر الحكومة المصرية بشأنه قراراً إدارياً بل يجب أن يصدر به حكم قضائى من سلطة قضائية مختصة وإن هذه السلطة القضائية المختصة هى قنصلية فرنسا^(١)!! ولا شك أن دى فويسنيه كان مغرقاً فى التمسك بنظام المحاكم القنصلية وكان يتجاهل قيام المحاكم المختلطة فى مصر ويتناسى اختصاصاتها ، لأنه إذا افترضنا أن لصاحب الجريدة الحق فى أن يطعن بالبطلان فى قرار الحكومة المصرية فإن هذا النزاع يخرج عن اختصاص المحاكم القنصلية وتكون المحاكم المختلطة هى المختصة بالفصل فى هذا النزاع .

وخرج دى فريسنيه من هذه الآراء التى بسطها للسفير البريطانى فى باريس إلى أنه إزاء الملابس التى أحاطت بإغلاق مطبعة جريدة البوسفور فإنه يصر

(١) M. de Freycinet must maintain that the forcible closing of a French establishment by an administrative measure was illegal and a violation of the Capitulations. The Egyptian Government ought to have applied to the proper legal jurisdiction, and the proper legal jurisdiction in the case was the French Consulate.

على أن تكون الترضية التي تقدمها الحكومة المصرية هي عزل ضباط الشرطة من مناصبهم . وصرح أنه كان يرضيه في مستهل الأزمة أن يرسل نوبار باشا مذكرة إلى قنصل فرنسا العام في مصر يقول فيها إن الحكومة المصرية تعتزم إجراء تحقيق في حادث الإعتداء على موظفي قنصلية فرنسا وإنزال العقاب على من ثبت إدانته . واختتم دى فريسنيه المقابلة بقوله إنه قد أظهر في علاج هذه الأزمة ألوانا من التريث والصبر والمصابرة ، وإذا لم تصله أنباء مرضية من القاهرة حتى صباح اليوم التالى فإنه سوف يضطر آسفا إلى أن يرسل دون أدنى تأخير جديد إنذاراً إلى الحكومة المصرية يطلب منها بصفة رسمية تقديم الترضية التي تطلبها الحكومة الفرنسية .

غير أن نوبار باشا لم يتزحزح عن موقفه أول الأمر ورفض أن يقدم الترضية التي طلبتها الحكومة الفرنسية لسببين : أنه كان يرجو خيراً من تأييد دبلوماسي يظفر به من الحكومة البريطانية . والباحث في الوثائق الإنجليزية المنشورة في الكتاب الأزرق يلمس حقيقة واضحة هي أن السير ايفلن بارنج كان يساند نوبار باشا قلباً وقالبا في موقفه من جريدة البوسفور ، وكان يشاطره السخط العميق على هذه الصحيفة ، ورسائل السير بارنج إلى وزارة الخارجية البريطانية تفيض بالشكوى المريرة من المقالات التي كانت تنشرها الصحافة الفرنسية في مصر وكان يوصى حكومته بوجوب تأييد نوبار في موقفه من جريدة البوسفور . أما السبب الثانى فإن قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كان يسرى على الصحف والمطابع الأجنبية في مصر^(١) ، وفي ظل هذا القانون أصدرت الحكومة المصرية عدة قرارات مختلفة بإصدار أو تعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الفرنسية

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ من نوفمبر ١٨٨١ .

وغيرها من الجرائد الأجنبية التي تطبع في مصر (١) ولم تحرك الحكومة الفرنسية ساكنا ، وأكثر من ذلك كانت الحكومة المصرية تباشر هذا الحق قبل صدور قانون المطبوعات المشار إليه ، فأصدرت قرارات إدارية عديدة مماثلة بتعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الأجنبية في مصر (٢) . يضاف إلى ذلك أن السلطات المصرية قد أخطرت القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا في مصر وكذلك قنصل فرنسا في القاهرة بقرار الحكومة بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها ، وحددت في خطاب الاخطار موعد تنفيذ القرار ، وطلبت إلى القنصلية الفرنسية إيفاد مندوب عنها ليحضر إجراءات التنفيذ . ولا تثريب على الحكومة المصرية إذا كانت السلطات القنصلية الفرنسية قد رفضت التعاون مع الحكومة المصرية في تنفيذ قرار أصدرته في حدود السلطات المخولة لها . وكان لدى الحكومة المصرية إقرار كتابي سجل فيه سيريير Serrière صاحب المطبعة موافقته على أن يعامل على قدم المساواة مع المصريين في كل شأن يتصل بقانون

(١) من بين هذه الجرائد نذكر :

Gazette des Tribunaux أنذار في ٨ يناير ١٨٨٢ وأنذار ثان في ١١ يناير ١٨٨٢ وقرار في ٧ إبريل ١٨٨٢ بتعطيلها ثلاثة شهور وقرار في ٢٧ إبريل ١٨٨٢ بإلغائها وإغلاق مطبعة التجارة Imprimerie de Commerce

وجريدة Phare d'Alexandrie أنذار في ٢٦ إبريل ١٨٨٢ وأنذار في ١٩ يونيو ١٨٨٢ وأنذار في ١٠ أكتوبر ١٨٨٢

وجريدة L'Union Egyptienne أنذار في ١٥ فبراير ١٨٨٣ وأنذار ١٨ فبراير ١٨٨٣

وجريدة L'Echo d'Orient أنذار في ٢٩ نوفمبر ١٨٨٣ وأنذار في ١٣ فبراير ١٨٨٤

وجريدة Le Télégraphe أنذار في ٢ مارس ١٨٨٤

وكذلك جريدتي L'Italia و La Trombetta

انظر كشفا بأسماء الجرائد الأجنبية التي صدرت ضدها قرارات من وزارة الداخلية في الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٩ للوثيقة رقم ٤٦

(٢) من هذه الجرائد :

La Réforme — L'Egypte — Le Courrier Egyptien — Phare d'Alexandrie.

الصحافة في مصر وعلى أن يخضع دون أدنى استثناء فيما يختص بجرائم الصحافة والمطبوعات لولاية السلطات المصرية والمحاكم المصرية دون سواها (١) .

وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة المصرية كانت تدرك تماماً أن إغلاق المطبعة هو الوسيلة السليمة لتنفيذ قرارها بإلغاء جريدة البوسفور . وكانت هناك وسيلة أخرى هي مصادرة أعداد الجريدة ، ولكن هذه الوسيلة كانت تؤدي إلى وقوع مصادمات بين رجال الشرطة وبين عدد من الأجانب من جنسيات مختلفة قد يعهد إليهم صاحب الجريدة بتوزيع أعدادها في شوارع القاهرة وبذلك تتسع دائرة النزاع فلا يكون مقصوداً على أحد الرعايا الفرنسيين فقط بل يشمل رعايا عدة دول أجنبية (٢) وقد أرادت الحكومة المصرية أن تفوت على صاحب الجريدة هذه الفرصة ومن ثم عمدت إلى إغلاق المطبعة .



ولما انقضت المهلة التي حددتها الحكومة الفرنسية لتسوية الأزمة تسوية ودية — في نظرها — قابل جورج سان رينيه تايلاندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة في صباح ١٨ أبريل ١٨٨٥ نوبارباشا وقدم إليه في صورة رسمية طلبات الحكومة الفرنسية وكان قد سبق أن قدمها له في صورة مقترحات . وانحصرت المطالب الفرنسية في :

(١) جاء في هذا العهد وتاريخه ٤ مايو ١٨٧٨

Je consens formellement à être assimilé aux indigènes en ce qui concerne la Loi régissant la presse en Egypte, et à être soumis, sans exception aucune, à la juridiction exclusive des autorités et Tribunaux Egyptiens en matière de délits de presse et d'imprimerie.

أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٤ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٢٩ ومرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أثار هذه النقطة السيد بارنج مع وزارة الخارجية البريطانية . أنظر مذكرة له في هذا الموضوع مؤرخة في ٢١ إبريل ١٨٨٥ أرسلها إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية . الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٨ .

أولاً : إعادة فتح مطبعة جريدة البوسفور بدون قيد أو شرط وفق ترتيبات يتفق على وضعها فيما بعد .

ثانياً : إعادة صدور جريدة البوسفور .

ثالثاً : عزل ضباط الشرطة الذين اشتركوا في إغلاق مطبعة الجريدة .

رابعاً : إعطاء الحكومة المصرية مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ هذه المطالب ، فإذا انقضت هذه المهلة دون تنفيذها فإن الحكومة الفرنسية « تعرف كيف تتصرف على ضوء ما يمليه عليها شعورها بكيانها وكرامتها » :

ودارت مناقشة أثناء تلك المقابلة صرح فيها القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تدع جانباً المناقشة في مسألة حق الحكومة المصرية في إصدار تشريع للصحافة دون موافقة الدول . ويلاحظ أنه كان قد مضى ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف سنة منذ صدر قانون للصحافة المصري في ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ . ومضى القنصل العام بالنيابة يقول لنوبار إن الحكومة الفرنسية تحصر النزاع في موضوع واحد هو اقتحام السلطات المصرية داراً يقيم فيها أو يعمل بها أحد من الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى الحكومة المصرية تصريح بذلك من القنصلية الفرنسية في القاهرة (١) .

وقد أجاب نوبار إجابة تشف عن حصافة سياسية ومقدرة على مقارعة الحاجة بالحجة ، إذ قال إنه لا يمكن فصل هذين الموضوعين بعضهما عن بعض ، لأن حق الحكومة المصرية في إصدار قانون الصحافة هو الأصل وهو الذي يشكل

(١) كانت هذه الدار عبارة عن مبنى يتكون من دورين : دور أرضي توجد به مطبعة الجريدة ومكاتبها ، أما الدور العلوى فكان يسكنه فرنسيان هما Poilray و Julien والمبنى كله يملكه بوغوص بك Boghos Bey وكان إيطالي الجنسية . أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٢ .

موضوع النزاع . أما الحادث الذى تلا بعد ذلك فهو موضوع تبعى فرعى ، وإذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد ناقشت هذا الحق وأنكرته على الحكومة المصرية لما أثبتت معارضة للقرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها وبالتالي لما وقع هذا النزاع . ولما ذكر القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تستند إلى نظام الإمتيازات الأجنبية رد نوبار على الفور بأن الإمتيازات الأجنبية ليست سوى معاهدات عقدت بين الباب العالى وبين الدول الأجنبية ، ولما كان الباب العالى هو أحد الأطراف فى تلك المعاهدات فيتعين أن يقوم الباب العالى بتفسيرها ولا تقوم الحكومة المصرية بهذا التفسير (١) .

ومرت المهلة التى حددتها الحكومة الفرنسية لإجابة مطالبها الرسمية والموقف فى مصر فى حالة ركود وتجميد . نوبار يرفض الإذعان للمطالب الفرنسية ويأمل خيراً من لندن حيث يرجو أن تضغط الحكومة البريطانية على وزارة الخارجية الفرنسية ضغطاً يؤدى إلى سحب المطالب الفرنسية وإنهاء الأزمة . ولكن انقضت المهلة فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ ولم يكن قد طرأ على الموقف جديد . وعمل نوبار على كسب الوقت فأخطر القنصل العام لفرنسا بالنيابة بأن الحكومة المصرية قد اتصلت بكل من الحكومتين العثمانية والبريطانية فى صدد هذه المسألة . وقد قام اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى على أساس أنه أحد الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة لنظام الإمتيازات الأجنبية فى الولايات العثمانية وبالتالى فى مصر . أما إتصال الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية فللأهمية التى اتخذها النزاع بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وخلص نوبار من ذلك إلى أنه لما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية لا تزال قائمة بين القاهرة والأستانة ولندن فإنه يطلب مهلة أخرى من الحكومة الفرنسية (١) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٦ .

والواقع أن اتصال الحكومة المصرية بالباب العالي بخصوص هذه الأزمة لم يبدأ إلا في ٢٠ إبريل ١٨٨٥ أى عند انقضاء الأجل الذى حددته الحكومة الفرنسية لمطالبها الرسمية . ففي هذا اليوم أرسلت الحكومة المصرية برقيتين مؤرختين في ٢٠ إبريل ١٨٨٥ باسم الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم وقد جاء في البرقية الأولى أن حادثاً مؤسفاً قد وقع بين الحكومة المصرية وبين القنصلية العامة لفرنسا في مصر بسبب إلغاء جريدة البوسفور وقال إن الحكومة الفرنسية تقدمت بثلاث مطالب هي : فتح مطبعة الجريدة ، والسماح بأن تستأنف الجريدة ظهورها ، وعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا تعليمات الحكومة المصرية .

ومضى الخديو توفيق في برقيته فقال إن تقديم الترضية على هذه الصورة ينطوى على إقرار من الحكومة المصرية بأنه ليس لها الحق في تنظيم شئون الصحافة والطبوعات واعتراف منها بأن هذا الحق مرده إلى القنصلية الفرنسية ، وهو أمر يتعارض مع نصوص المعاهدات من ناحية ، ويخالف ما جرى عليه العرف والعادة والسوابق في مصر من ناحية ثانية . واختتم الخديو توفيق برقيته بقوله إن الحكومة الفرنسية قد حددت مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ حكومة مصر تلك الطلبات ، وإن المهلة قد انتهت في ذلك اليوم وإنه قد طلب مهلة جديدة حتى يستطيع عرض الموضوع على الباب العالي لبدء الرأي إذ أن هذه المسألة تمس المعاهدات (١) .

أما البرقية الثانية التي أرسلها الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم فكانت ضافية جداً ولن نتعرض لها لأنها تناولت تاريخ جريدة البوسفور منذ تأسيسها في سنة ١٨٧٨ حتى قيام الأزمة في إبريل ١٨٨٥ (٢) .

كان التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالي خلال هذه الأزمة ظاهرة جديدة بالتأمل ، لأنه بعد أن تم الاحتلال الإنجليزي لمصر لم تكن إنجلترا تسمح للخديو توفيق بأن يرجع إلى الباب العالي في المسائل الهامة أو غير الهامة يستطلع

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ للوثيقة رقم ٤٥ .

(٢) المرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ سالفة الذكر .

رأى الحكومة العثمانية فيها . حقيقة إن إنجلترا لم تغير في مركز مصر القانوني بعد الاحتلال فظلت مصر من ناحية القانون الدولي العام ولاية عثمانية ، وظلت إنجلترا وسائر الدول تعترف بالسيادة العثمانية على مصر ، وظلت مظاهر السيادة العثمانية قائمة ، فالحكومة المصرية تدفع الجزية إلى الباب العالي ، والعملة تسك بإسم السلطان العثماني ، ويذكر أسمه في خطبة الجمعة في مساجد مصر ، والسلطان يعين قاضي القضاة ، والعلم التركي الأحمر هو الذي تستخدمه الجهات المصرية الرسمية في مصر . ولكن على الرغم من هذه المظاهر الشكلية فإن سيطرة الإنجليز على مصر وحكومتها كانت كاملة دقيقة محكمة ، فوجهوا الحكومة المصرية في مسائل السياسة الداخلية والخارجية التوجيه الذي يبتغونه تحت ستار عبارة دبلوماسية هي « النصائح البريطانية » ووضح هذا الإشراف وهذا التوجيه بوجه خاص منذ يناير ١٨٨٤ حتى أن بارير Barrère القائم بالأعمال في القنصلية العامة لفرنسا في مصر قد ذكر في تقرير رفعة إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية في ٧ يناير ١٨٨٤ (١) بعد استقالة وزارة شريف باشا الرابعة في ٧ يناير ١٨٨٤ — أن الموقف في مصر قد تغير تغيراً أساسياً وأخذت الأمور فيها إتجاها مقلقا بالنسبة للمصالح الدولية التي تهتم فرنسا ، وأن إنجلترا قد قررت في عناد وأصرار أن تضع على عاتقها دون سواها من الدول تصريح الأمور وأنها قد أخلت بالالتزامات التي أعلنتها أمام أوروبا عند ما احتلت مصر ثم خلاص بارير من ذلك إلى قوله إن الطريق الذي تسير فيه إنجلترا في ذلك الوقت سينتهي بها إلى إعلان الحماية البريطانية على مصر (٢) .

(1) Doc. Dip. Fr. 1ère Série. t. v. doc. No. 185 .

(2) ... à partir d'aujourd'hui la situation en Egypte change de face et prend pour les intérêts primordiaux que nous avons à y Défendre une tournure inquiétante. L'Angleterre, par sa résolution d'assumer ostensiblement la direction exclusive des affaires, viole les engagements qu'elle a contractés vis-à-vis de l'Europe quand elle entreprit l'expédition d'Egypte; elle s'engage dans une voie qui aboutira fatalement au protectorat.

فخرج من هذا بأنه ليس هناك سوى أحد تفسيرين لهذا التطور الذي حدث في الأزمة بين مصر وفرنسا بالتجاء الخديو توفيق إلى الباب العالي . ويتلخص التفسير الأول في أن نوبار قد استشر تراخيا من لندن في تأييده في موقفه من فرنسا ، وأنه لم يلبس نتائج عملية سريعة للتأييد الدبلوماسي الذي كان يطمح فيه من إنجلترا ، ورأى أن الأزمة قائمة تتطور وتتفاقم ، والحكومة الفرنسية شاذة مصرة على أن تنفذ الحكومة المصرية الترضية التي طلبتها ، فعول نوبار على أن يلجأ إلى الباب العالي ليؤيد الحكومة المصرية في موقفها . أما التفسير الثاني فيقوم على أن التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالي قد تم بايعاز من السير بارنج لأنه كان شديد الرغبة في أن تخرج الحكومة المصرية منتصرة على فرنسا من هذه الأزمة . وكان له دور كبير في إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها وكان شديد الحنق على الجريدة الفرنسية لحملاتها العنيفة عليه شخصيا وعلى سياسته فأراد بارنج تكوين جبهة إنجليزية تركية تقف في وجه فرنسا في هذه الأزمة حتى تزحزح الحكومة الفرنسية عن موقفها وتخفف من غلوائها . والتفسير الثاني هو الأرجح بدليل أن اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا قد أبلغ — كما سنرى — موصيرش باشا سفير تركيا في لندن شكر الحكومة البريطانية للباب العالي على تأييده للحكومة المصرية إبان الأزمة التي قامت بين مصر وفرنسا .

وقد رد الصدر الأعظم برقيا في ٢١ إبريل ١٨٨٥ على الخديو توفيق وأبلغه أنه يقر وجهة نظر الحكومة المصرية ويعتبر أن تصرفها كان سليما وفي حدود القانون ، وأنه لا تثريب عليها طالما أنها أخطرت قنصل فرنسا في القاهرة بالقرار الذي أصدرته وبالموعد الذي حددته لتنفيذه وبذلك انتفت المسئولية عن الحكومة المصرية فهي ليست مسئولة عن رفض قنصل فرنسا إرسال مندوب عنه يحضر تنفيذ القرار ، كما نعى الصدر الأعظم على قنصل فرنسا تصرفه الشاذ حين قرر منع تنفيذ قرار الحكومة المصرية ولو أدى الأمر إلى الإلتجاء إلى استخدام القوة .

وقال الصدر الأعظم في برقيته أنه عهد إلى السفير العثماني في باريس بأن يتصل
بوزارة الخارجية الفرنسية ويبلغها تأييد الباب العالي للحكومة المصرية في موقفها
واستياءه العميق من التصرفات التي أقدم عليها قنصل فرنسا في القاهرة (١) .

ولكن لم تكن هناك نتيجة عملية لهذه الخطوة الدبلوماسية التي قامت بها
الحكومة العثمانية لدى حكومة باريس . ففي صباح ٢١ إبريل ١٨٨٥ قابل
جورج سان رينيه تايلاندييه G. St. René Taillandier القنصل العام
لفرنسا بالنيابة نوبار باشا وأبلغه رسالة وردت من دي فريسنيه de Freycinet
وزير خارجية فرنسا يقول فيها أنه لم يفهم مدلول الرد الذي أدلى به نوبار
في ٢٠ إبريل ١٨٨٥ عند انتهاء المهلة المحددة بأنه في صدد الاتصال بالحكومتين
العثمانية والبريطانية وأكد القنصل العام بالنيابة لنوبار باشا بأن دي فريسنيه
يصر إصراراً تاماً على أن تقدم الحكومة المصرية الترضية بالصورة التي طلبتها
الحكومة الفرنسية وأنه ينتظر من نوبار رداً في فترة تنتهي في الساعة الرابعة بعد
ظهر نفس اليوم (٢) . وفي الموعد المحدد أبلغ نوبار قنصل فرنسا العام بالنيابة
فحوى البرقية التي تلقاها الخديو توفيق من الصدر الأعظم والمؤرخة في ٢١ من
إبريل ١٨٨٥ وأضاف نوبار إلى ذلك أن الحكومة المصرية لا تزال على اتصال
بالحكومة البريطانية وأنه لذلك يطالب بمهلة جديدة قبل أن يقدم رداً نهائياً على
طلبات الحكومة الفرنسية (٣) .

أدرك دي فريسنيه وزير خارجية فرنسا أن نوبار يعمد إلى الماطلة وأنه غير
جاد في تقديم الترضية التي طلبتها الحكومة الفرنسية ، ومن ثم قرأه على

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٥

(٢) الوثيقة رقم ٤٥ من المصدر السابق

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٥ .

اتخاذ خطوة تالية . ففي ٢٤ أبريل أخطر جورج سان رينيه تايلاندييه G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة نوبار باشا بأن الحكومة الفرنسية سوف تقطع علاقاتها مع الحكومة المصرية حتى يتم تقديم الترضية التي طلبتها الحكومة الفرنسية وبالكيفية التي تصر عليها ، وأنه سيقادر القاهرة إلى الإسكندرية ، وأنه سيخطر قناصل الدول بأمر قطع العلاقات ، وأن الوزارة الفرنسية قد قررت إرجاء تقديم الاتفاق المالى الخاص بالقرض المضمون (١) الى البرلمان الفرنسى انتظاراً لما قد يسفر عنه الموقف من تطورات (٢)

وسرعان ما طيرت أسلاك البرق هذه الأنباء إلى أوروبا. ولا شك أنها أزعجت الوزارة البريطانية إزعاجا شديدا وبخاصة النبا الأخير ، لأن الوزارة البريطانية كانت تبدي ، في ذلك الوقت بالذات ، اهتماما بالغاً بأن تتم في أمد وجيز موافقة مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين على اتفاق لندن حتى يستطيع تقديم القرض المضمون في أسرع وقت ممكن للحكومة المصرية التي كانت حالتها المالية تتفاقم سوءا أسبوعا بعد أسبوع . وأى باحث يتعمق في دراسة الكتاب الأزرق الخالص بالمالية المصرية لسنة ١٨٨٥ يلحظ الضغط واللاحاح الشديدين اللذين بذلهما من أجل هذا القرض اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس لدى وزارة الخارجية الفرنسية^(٢). وقد قام السفير بمساعيه لدى الوزارتين اللتين تعاقبتا على حكم فرنسا منذ صدور تصريح لندن في ١٧ من مارس ١٨٨٥ الى قيام الأزمة موضوع البحث

(١) هو اتفاق لندن المؤرخ في ١٨ مارس ١٨٨٥
 (٢) برقية من الحيدو توفيق إلى الباب العالي مذكورة في الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ في ثنايا الوثيقة رقم ٤١
 (٣) أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ . ونذكر على سبيل المثال فقره من مذكرة أرسلها السفير البريطاني في باريس الى اللورد جرانفل ومؤرخة في ٨ من إبريل ١٨٨٥ يتضح فيها لون من هذا الضغط

I succeeded in obtaining an interview with M. de Freycinet this afternoon, and I pressed very strongly upon his attention the great importance it was that the Convention of London of the 18th March relative to the finances of Egypt should be ratified by France *with the least possible delay.*

في أبريل ١٨٨٥ وها وزرها جول فرى Ferry ووزارة يريسو Brisson ولما تألفت الوزارة الأخيرة ذهب السفير البريطاني الى دى فريسنيه وزير الخارجية فيها يرجوه العمل على سرعة تقديم اتفاق لندن الى البرلمان فأجابه دى فريسنيه بأنه لم يحضر إلى ديوان الوزارة لأول مرة إلا في صباح ذلك اليوم وأنه لم يكن لديه من الوقت متسع لبحث المسائل المعلقة التي خلفتها الوزارة السابقة (١).

وقد أثير هذا الموضوع في نفس اليوم في مجلس العموم البريطاني وانتهالت الأسئلة من أعضاء المجلس على جلادستون رئيس الوزراء وعلى ادموند فيتز موريس Lord Edmond Fitzmaurice الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية . وكانت الأسئلة تدور حول ثلاث مسائل : قطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، ومغادرة قنصل فرنسا العام بالنيابة لمدينة القاهرة ، وانسحاب الحكومة الفرنسية من الاتفاق للمالى . وحاول الوكيل البرلماني التهرب من الإجابة على أسئلة النواب ولما ضيقوا الخناق على جلادستون رئيس الوزارة أعلن أنه تلقى برقية من السير ايفلان بارنج يقول فيها إن قنصل فرنسا العام بالنيابة قد غادر القاهرة في صباح ذلك اليوم . وتحفظ جلادستون ولم يشأ أن يضيف إلى ذلك شيئاً (٢) . ومدلول هذا التحفظ واضح وهو أن الخبر صحيح في جملة وتفصيله . وكان جلادستون يرى من هذا التحفظ إلى خلق الجو الصالح لتسوية الأزمة تسوية ودية .

وقد أبرق الخديو توفيق في نفس اليوم إلى الصدر الأعظم يخبره بهذا التطور

(١) أنظر الوثيقة رقم ٣٨ في الدفتر رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥

(٢) محضر جلسة مجلس العموم البريطاني في ٢٤ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ٦٦٠ ، ص ٦٦١ - ٦٦٣ ، ٧٩٣ - ٧٩٤ .

Hansard's Parliamentary Debates.

وانظر أيضاً محضر جلسة مجلس العموم في ٢٧ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ٨١٨ - ٨١٩ .

Hansard's Parliamentary Debates.

الذى وصلت إليه الأزمة السياسية بين مصر وفرنسا . وعادت الحكومة العثمانية تبذل مساعيها الدبلوماسية لدى حكومة باريس . فأرسل عاصم باشا وزير خارجية تركيا برقية مؤرخة في ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركي في باريس يبلغه أن دوائر الباب العالي قد قابلت بدهشة بالغة هذا التطور السريع لموضوع جريدة البوسفور ، فالإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية ضد هذه الصحيفة كان إجراء عادلاً ويتمشى مع نصوص القانون وليس هناك ما يدعو إلى أية شكوى من جانب فرنسا . ومضى وزير خارجية تركيا يقول في برقيته إن الأهمية التي أضفيت على مسألة البوسفور لم تكن إلا نتيجة لمسلك قنصل فرنسا الذي أيد تأييداً مطلقاً جريدة تنشر أنباء مثيرة ، وأشارت البرقية إلى علاقات الصداقة الأكيدة التي تربط بين فرنسا وبين مصر وإلى أن الحكومة الفرنسية تبدي في كل حين وأن شعوراً من الود والإخلاص نحو الحكومة العثمانية وأنها تظهر نوايا طيبة للغاية نحو مصر وخلص وزير خارجية تركيا من ذلك إلا أنه إزاء هذه المشاعر الطيبة التي تبديها الحكومة الفرنسية نحو مصر لا تسمح الحكومة العثمانية لنفسها بأن تعتقد أن فرنسا تجيز لمثلها في مصر وبخاصة في الظروف التي تمر بها مصر في تلك الفترة أن يقدموا على أعمال تنال من كرامة ومركز خديوية مصر . واختتم عاصم باشا برقيته بقوله إنه يرجو من الوزارة الفرنسية أن تطلب من قنصلها أن يتخلى عن مطالبه وأن تعيد العلاقات مع الحكومة المصرية بدون إبطاء (١) .

ولكن حدثت في هذه الاتصالات الدبلوماسية مفاجأة غير سارة بالنسبة لتركيا ، فقد أنكر دي فريسينيه وزير خارجية فرنسا على الباب العالي حقه في التدخل في موضوع جريدة البوسفور على أساس أنها مسألة داخلية بحتة وأن هذه المسألة يجب أن تسوى رأساً بين الحكومتين الفرنسية والمصرية وذلك طبقاً لسوابق كثيرة (٢) .

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .
(٢) المصدر السابق .

وثارت تائرة الباب العالي لهذا الرأي وهو الذي كان حريصاً على أن يؤكد في كل مناسبة تبعية مصر للدولة العثمانية وقد غدت مسألة التبعية حساسة جداً لدى الباب العالي وبخاصة بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر، وسرعان ما خاض الباب العالي في جسدل فقهي حول حقوق الباب العالي وحقوق الخديوية المصرية باعتبارها ولاية تابعة للدولة العثمانية، فأرسل عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية برقية مؤرخة في ٢٥ إبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركي في باريس لتبلغها إلى وزير خارجية فرنسا وقد جاء فيها أن خديوية مصر تتمتع حقاً باستقلال داخلي، ولكن يخرج عن اختصاص الحكومة المصرية بحث أو معالجة أي نزاع له طابع سياسي يقع بين هذه الحكومة وبين ممثل دولة أجنبية، لأن الباب العالي وحده هو الذي يختص ببحث مثل هذا النزاع مع الحكومة الأجنبية المختصة. ومضى عاصم باشا يؤكد في برقيته أنه عن طريق الباب العالي سويت جميع المسائل الخاصة بالعلاقات الأجنبية لمصر، وأن هذا الإجراء في تسوية المسائل الخارجية لمصر إنما هو نتيجة حتمية لمبدأ الاستقلال الداخلي. وفي موضوع جريدة البوسفور قال عاصم باشا إن الباب العالي كان محقاً في أن يشكو تصرفات قنصل فرنسا الذي لم يقنع بأنه تدخل تدخل غير قانوني ليعوق تنفيذ قرار أصدرته الحكومة المصرية ولم يقنع بأنه طلب الترضية من امن الحكومة المصرية بل ذهب إلى حد قطع العلاقات لا لسبب سوى أن الحكومة المصرية قد اتخذت إجراء لتنفيذ إلغاء جريدة تخضع للقوانين المصرية والمحاكم المصرية وهي جريدة أيدت تأييداً سافراً الثورة المهدية ونشرت على صفحاتها وفي طبعة عربية غير مرخص بها منشوراً يستهدف في لجمته وسداه الإخلال بالهدوء والأمن والنظام، كما أن مثل هذا النشر يؤدي إلى أخطار جسيمة تحيق بالسلطات العثمانية في الحجاز (١).

(١) المصدر السابق.

وعهد عاصم باشا فى نفس الوقت إلى موزوروس باشا Musurus سفير الدولة العثمانية فى لندن بمقابلة اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية وتقديم صورة من البرقيات التى تبودلت بين الحكومة العثمانية وبين سفيرها فى باريس وقد شكر اللورد جرانفل الباب العالى لأنه أيد الحكومة المصرية فى موقفها (١) .

على أنه فى لندن وليس فى باريس أو الآستانة أو القاهرة قد تم وضع أسس تسوية هذه المسألة . وقام وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن بدور بارز فى هذه التسوية . وقد كان فى باريس خلال بعض مراحل تلك الأزمة فأمرع بالعودة إلى العاصمة البريطانية ، وخف لمقابلة اللورد جرانفل صباح ٢٥ أبريل ١٨٨٥ وأبلغه أنه قد عاد مبكراً إلى لندن لأنه يعتقد أن وجوده فى مقر منصبه يساعد على تسوية الأزمة التى أثارته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها . واستطرد السفير الفرنسى فقال إن هذه المسألة يجب ألا تكون سبباً فى قيام خلاف بين فرنسا وبريطانيا ، وقرأنه قد وقف تماماً خلال إقامته فى باريس على آراء دى فريسنيه فى هذه الأزمة ، ونعت السفير آراء وزير خارجية فرنسا بأنها «معتدلة بقدر ما تسمح به الظروف» وذكر أن وزير الخارجية مستاء من الملابس التى أحاطت بإلغاء الجريدة ومنها أن نوبار قد اختار للأقدام على هذا الإجراء الوقت الذى كانت فرنسا فيه بدون وزارة (٢) .

ولا شك أن هذا الزعم لا يقوم على أساس سليم لأن وزارة جول فرى قدمت استقالتها إلى جريفي Grévy رئيس جمهورية فرنسا فى ٣٠ مارس ١٨٨٥ حين رفض مجلس النواب الفرنسى النظر فى الاعتمادات المالية التى طلبها جول فرى للانفاق منها على الحملة العسكرية فى تونكين Tonkin فى الصين ، وطلب

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٢ .

(٢) الوثيقة رقم ٣٩ فى المرجع السابق .

المجلس أولاً وقبل كل شيء مناقشة الوزارة في سياستها التوسعية في بلاد الصين والتي انتهت بهزيمة الجنرال Brière وسقوط لآنج صن Lang Son ، وقد عهد رئيس الجمهورية على أثر ذلك إلى دي فريسنيه تأليف وزارة تخلفها ، ولكنه عجز عن ذلك ، فعهد جريفي إلى كونستانس Constans ولكنه فشل هو الآخر ، وأخيراً ألف بريسو Brisson الوزارة في ٦ من أبريل وطيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas هذا النبأ ونشرته الصحف في مصر في اليوم التالي (١) . أما إلغاء جريدة اليوسفور وإغلاق مطبعتها فقد تم في ٨ أبريل أى في تاريخ لاحق لقيام الوزارة الفرنسية .

وانبرى اللورد جرانفل للدفاع عن تصرف نوبار باشا فقال إن الحادث الذي أثار رئيس الوزارة المصرية هو ما عمدت إليه جريدة اليوسفور من نشر منشور المهدي ، وإن هذا النشر لم يكن إلا إمعاناً منها في الخطة التي دأبت عليها هذه الجريدة . وبلاحظ أن جرانفل لم يشر إطلاقاً في حديثه مع السفير الفرنسي إلى مسألة إذاعة منشور المهدي باللغة العربية . وقد رد السفير بقوله إن وزير خارجية فرنسا لا يعتزم حماية جريدة اليوسفور أو يمنع الحكومة المصرية من أن تتصرف معها التصرف القانوني السليم . ومضى السفير يقول إن صدور هذه الجريدة يمكن أن يكون موضع سرور وتسلية للقراء الذين يفرمون بالمهاترات والأقاويل ، ولكن بما لا شك فيه أن خطة هذه الجريدة تشكل ضرراً على سياسة الحكومة الفرنسية . وانتقل السفير إلى موقف حكومته من تصرفات الحكومة المصرية فقال إن هذه التصرفات تنطوي على مسألتين : اقتحام مسكن فرنسي ، وإهانة لحقت بممثل فرنسا . وقرر أن الحكومة الفرنسية تصر على ترضية معينة ، وهي لا تحب

(١) أنظر أعداد جريدة Le Bosphore Egyptien اعتباراً من العدد ١٠٥٥ الصادر في أول أبريل ١٨٥٥ إلى ١٠٦٢ الصادر في ٨ أبريل ١٨٥٥ .

أن تذهب إلى أكثر مما يتطلبه الموقف ، فهي تطالب بإعادة فتح المطبعة وتوقيع نوع من العقوبات على الموظفين المسؤولين (١) .

وقد حاول اللورد جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن طلبها الثاني فقال إن طلب توقيع عقوبات أمر جد خطير ، لأنه من المحتمل جداً أن يأخذ نوابر المسؤولية على عاتقه ، وتعدو المسألة حينئذ في غاية الخطورة إذ تطالب الحكومة الفرنسية بتوقيع عقوبات على رئيس وزارة ، فأجاب السفير بأن الحكومة الفرنسية لا تحدد أشخاصاً معينين بالذات . وأضاف إلى ذلك أنه إذا تمت الترضية التي تطالبها الحكومة الفرنسية فإنها على استعداد لأن تتبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية بخصوص تنظيم شئون الصحافة الأجنبية في مصر ومدى الحقوق التي تباشرها الحكومة المصرية إزاء هذه الصحف .

ولما كان مجلس الوزراء البريطاني على وشك الاجتماع وقتئذ فقد صرح وزير الخارجية للسفير الفرنسي بأنه لا يريد أن ينفرد بإبداء رأى في مسألة الترضية التي تطالبها الحكومة الفرنسية دون أن يتباحث بشأنها مع زملائه الوزراء ، ووصف الوزير هذه المسألة بأنها شائكة ودقيقة ، ولكنه قال إنه على ثقة من أن رغبة زملائه أعضاء الوزارة تتلاقى مع رغبته ورغبة دي فرسينيه في وجوب الوصول إلى تسوية سريعة لهذه المسألة (٢) .

وبعد أن انفض اجتماع مجلس الوزراء قابل السفير الفرنسي في لندن في مساء نفس اليوم وزير الخارجية البريطانية الذي أبلغه المقترحات الآتية لتسوية الأزمة :

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٩ .

(٢) المصدر السابق .

أولاً : تسجل الحكومتان الفرنسية والبريطانية اتفاقهما على ألا تثير الحكومة الفرنسية أى اعتراض على إلغاء جريدة البوسفور .

ثانياً : ترى الحكومة البريطانية — بخصوص الطريقة التى نفذ بها إلغاء الجريدة ، وبعد أن أخذت فى اعتبارها كافة الحقائق المتصلة بهذا الموضوع — أن إغلاق مطبعة الجريدة قد تم بطريقة منافية للقانون وأنه يتعين لذلك إعادة فتح دار المطبعة فوراً .

ثالثاً : إن مسلك رئيس الشرطة (حكمدار شرطة القاهرة وهو ضابط انجليزى يسمى فنويك) لا غبار عليه من كافة النواحي لأنه كان مقيداً بأوامر صدرت إليه . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة الفرنسية توافق على أنه لا تقع على هذا الضابط مسئولية دفع موظف القنصلية الفرنسية .

رابعاً : لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها لا تتنصل من مسئولية إلغاء جريدة البوسفور فإنها لا تردد فى أن تشترك مع الحكومة المصرية فى إبداء الأسف الذى نصحت هى الحكومة المصرية بإبدائه بسبب الحوادث العارضة التى اكتنفت إلغاء الجريدة .

وذكر جرانفل بأن هذه المقترحات لا تعتبر نهائية ولن تقدمها الحكومة البريطانية بصفة رسمية إلا إذا تلقت تأكيداً من الحكومة الفرنسية بأن هذه المقترحات قد لقيت موافقة منها (١) .

ودارت اتصالات دبلوماسية بين السفارة الفرنسية فى لندن وبين وزارة الخارجية الفرنسية أسفرت عن نتائج هامة فقد أخطر وادنجتون السفير الفرنسى فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٥ اللورد جرانفل وزير الخارجية بأن الحكومة الفرنسية وإن كانت

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٠ .

توافق على المقترحات البريطانية لتسوية هذه الأزمة وتتنازل عن مطلبها الخاص بتوقيع العقوبة على ضباط الشرطة إلا أنها تطلب في مقابل ذلك أن يقوم نوبار باشا بصفته رئيساً للوزارة بزيارة رسمية لممثل فرنسا في مصر ويقدم له اعتذاراً رسمياً عما حدث (١).

وقد حاول جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن هذا الطلب، فقال إنه ليس في مقدوره أن يذهب إلى هذا الحد وأن يأخذ على عاتقه تنفيذ هذا الطلب فيجمل الحكومة البريطانية تقدم النصيح لحكومة مصر بأن تفعل أكثر من إبداء الأسف. ورفض السفير الفرنسي الأخذ بوجهة نظر جرانفل وصرح بأنه سيرجع إلى حكومته في هذا الشأن (٢). وسرعان ما تراجع جرانفل فأرسل في نفس اليوم إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس يقول له «إن حكومة جلالة الملكة مستعدة لأن تنصح نوبار باشا بأن يقدم أسفه بطريقة ثم على أسمى مراتب الجمالة وذلك بأن يقوم نوبار بزيارة ممثل فرنسا لهذا الغرض». عن أن تعتبر هذه الزيارة إيذاناً بانتهاء الموضوع (٣).

أما الحكومة المصرية فقد تلقت التعليمات اللازمة في صورة «نصائح بريطانية». واجبة التنفيذ. فقد أرسل اللورد جرانفل إلى السير بارنج مذكرة مؤرخة في ٢٨ أبريل ١٨٨٥ أنهى إليه فيها أسس التسوية التي تم الاتفاق عليها بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لإنهاء الأزمة وطلب وزير الخارجية إلى بارنج أن يبلغ هذه الأسس إلى نوبار باشا وأن يوصيه بقبولها «كتسوية عادلة ومرضية للمسألة» كما طلب بالنيابة عن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة أن ينصح سعادته بأن يقوم بزيارة رسمية لممثل فرنسا الذي سيعود إلى القاهرة لهذا الغرض (٤).

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٣.

(٤) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٧.

وعلى ضوء رغبات الحكومة الفرنسية رسم جرانفل أهداف زيارة نوبار لممثل فرنسا في مصر ، وكانت هذه الأهداف هي تقديم أسف الحكومة المصرية واعتذارها : الأسف لاقتحام مسكن أحد الرعايا الفرنسيين في مصر ، والاعتذار عن الإهانة التي لحقت بموظفي السلك القنصلي الفرنسي في القاهرة .

أما جريدة البوسفور فقد ذكر جرانفل في ختام مذكرته أنه على الرغم من أن إعادة فتح دار المطبعة سيكون بلا قيد ولا شرط إلا أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الجريدة يجب أن تحتجب عن الظهور فترة من الزمن ، وأن الحكومة الفرنسية على استعداد خلال تلك الفترة لأن تتبادل وجهات النظر في مسألة تطبيق قوانين الصحافة على الجرائد التي يصدرها الرعايا الفرنسيون في مصر (١) .



وقد أذعن نوبار « للنصيحة » البريطانية فتوجه في ٣ من مايو ١٨٨٥ بملابسه الرسمية إلى دار قنصلية فرنسا بالقاهرة وقدم اعتذاراً رسمياً بالصورة التي حددتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، وأزال رجال الشرطة الاختام عن باب المطبعة وسلمت إلى مندوب قنصلية فرنسا .

وفي اليوم التالي لهذه الزيارة ألقى كل من اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم (٢) ، واللورد جرانفل وزير الخارجية في مجلس اللوردات (٣) ، بياناً ضافياً عن مسألة جريدة البوسفور والتطورات التي مرت بها .

(١) المصدر السابق .

(٢) محضر مجلس العموم جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ . الجزء ٢٩٧ ص ١٥٠٦ - ١٥٠٨ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(٣) محضر مجلس اللوردات جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٤٧٠ - ١٤٧٤ من

Hansard's Parliamentary Debates.

وكان أهم ما جاء في هذين البيانين — وهما متشابهان في المعنى — أن القرار الذي أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور كان قراراً قانونياً لا غبار عليه وأن الحكومة البريطانية قد أقرته ووافقت عليه موافقة صريحة وأنها لا تتصل من مسئولية صدور هذا القرار . واهتم البيان بإيضاح موقف الحكومة الفرنسية فقال إن هذه الحكومة قد امتنعت كلية عن مناقشة قانونية قرار إلغاء الجريدة ، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك فصرحت بأنها ليست لديها الرغبة في حماية جريدة البوسفور ، ولكنها احتجت احتجاجاً شديداً على الطريقة التي نفذ بها قرار إلغائها ، وأثارت الحكومة الفرنسية مسائل على جانب كبير من الأهمية ، فقالت إن مطبعة الجريدة كانت تباشر أعمالاً تجارية أخرى بجانب طبع أعداد جريدة البوسفور ولهذا فإن إغلاق المطبعة كان في نظر الحكومة الفرنسية عملاً تمسكياً غير قانوني . وانتقل البيان إلى حادث اعتداء ضباط الشرطة على قنصل فرنسا ، ثم للطلاب التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية . وتعرض البيان إلى نقطة هامة هي أن الحكومة البريطانية قد درست هذه المسألة من نواحيها القانونية وانتهت إلى أن إغلاق مطبعة الجريدة لم يكن تصرفاً قانونياً سليماً وكذلك الاعتداء الذي وقع على قنصل فرنسا ، ولذلك فقد أسدت النصيح إلى الحكومة المصرية بإعادة فتح المطبعة وأن يقوم نوبار باشا (١) بزيارة قنصل فرنسا ليعتذر له عن التصرفات غير القانونية التي ارتكبت أثناء تنفيذ القرار . وقال البيان أيضاً أن

(١) جاء في البيان الذي ألقاه اللورد جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم ان الحكومة البريطانية نصحت الخديو بزيارة قنصل فرنسا

They (Her Majesty's Government) also recommended that His Excellency the Khedive should visit the French Consul, and should, upon that visit convey an expression of regret for the irregularities which had been committed in the course of the proceedings.

ولاشك أن هذا خطأ مطبعي لأنه إذا كان المقصود هو الخديو لذكر جلادستون حضرة صاحب السمو الخديو His Highness the Khedive إذ كان هذا اللقب يذكر دائماً في مجموعات الكتاب الأزرق ، كما أن البيان الذي ألقاه جرانفل في مجلس الوردات ذكر نوبار ولم يذكر الخديو .

الحكومة البريطانية قد أبدت استعدادها لأن تشترك في إبداء الأسف للحكومة الفرنسية على ما وقع .

وقد تعرضت الوزارة البريطانية لنوع من التهم من بعض أعضاء مجلس العموم بسبب ما جاء في هذا البيان من اشتراك الحكومة البريطانية في تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية ، إذ وجهوا إليها سؤالين في جلستي ٥ و ٧ مايو ١٨٨٥ جاء فيهما أن المجلس يريد أن يقف على نصوص العبارات التي استخدمتها الحكومة البريطانية في تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية بخصوص حادث جريدة البوسفور ، كما طلب من الوزارة أن تنشر نصوص الاعتذار الذي قدمه في مناسبة سابقة كل من رئيس الوزارة إلى النمسا والورد جرانفل إلى ألمانيا ، لأن هذه السلسلة من الاعتذارات قد تكون ذات فائدة في القيام بدراسة مقارنة في فقه اللغة الإنجليزية!! (١) .

وراجت شائعات تقول إن التسوية التي تمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد نصت على أن تدفع الحكومة المصرية تعويضاً قدره أربعة آلاف جنيه في مقابل الأضرار والخسائر التي لحقت بجريدة البوسفور بسبب قرار إلغائها ، وأن الحكومة البريطانية ستسهم في أداء هذا التعويض . وأثير هذا الموضوع في مجلس العموم البريطاني بجلسة ١١ مايو ١٨٨٥ وقد نفي هذه الشائعة بشقيها اللورد ادموند فزيموريس Lord Edmond Fitzmaurice الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية (٢) .

(١) محضر جلسة مجلس العموم في ٥ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٦٥٣ .

ومحضر جلسة مجلس العموم في ٧ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ١٨٥٦ من

Hansard's Parliamentary Debates.

(٢) محضر جلسة مجلس العموم في ١١ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٨ ص ١٤٣ من المصدر السابق .

بقى أن نذكر أن هذه التسوية لم تعرض لمسألة السماح بإعادة ظهور جريدة البوسفور . وقد أكد هذه الحقيقة اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية في إجابته على سؤال وجهه إليه السير ستافورد نورثكوت Sir Stafford Northcote العضو بمجلس العموم (١) . وفعلًا ظلت هذه الجريدة معطلة فترة من الزمن ، ثم تدخلت الحكومة الفرنسية فأبلغت وزارة الخارجية البريطانية أنها قد أخذت على صاحب الجريدة تأكيدات قاطعة بأن الجريدة لن تثير المصاعب أو المتاعب وأنها ستلتزم خطة الاعتدال ، وقالت الحكومة الفرنسية إنها إذا عادت الجريدة إلى سيرتها الأولى فإن قنصل فرنسا لديه تعليمات بوجوب تقديم المساعدة للحكومة المصرية في إلغاء الجريدة (٢) .

وعلى هذا الأساس عادت الجريدة للظهور في ٢١ من مايو ١٨٨٥ بعد انقطاع دام واحداً وأربعين يوماً فظهر العدد ١٠٦٤ يفيض بنشوة الانتصار ووجهت الجريدة شكرها وامتنانها للمصريين وأعضاء الجاليات الأجنبية الذين ناصروها في ساعة العسرة . وخصت المواطنين الفرنسيين في مصر بكلمة قالت فيها إن الاهتمام العميق الذي أبداه الرعايا الفرنسيون في مصر لم يكن من أجل جريدة البوسفور فحسب بل من أجل « النفوذ الفرنسي والشرف الوطني اللذين زج بهما في نزاع مؤسف عديم الجدوى » .

وعلى الرغم من الموائيق التي أخذت على الجريدة فقد استمرت في خطتها تهاجم الاحتلال وتعارض وزارة نوبار وتتهم على كبار الموظفين الإنجليز في وزارات الحكومة المصرية ومصالحها وتبرز نواحي الفشل في تصرفاتهم . فنشرت تعليقاً لاذعاً على تقرير وضعه فنويك حاكم دار شرطة القاهرة عن استتباب الأمن

(١) محضر جلسة مجلس العموم في ٤ مايو ١٨٨٥ الجزء ٢٩٧ ص ١٥٠٦ - ١٥٠٨

Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس العموم في ٢١ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٨ ص ١٠٢٥ - ١٠٢٦ من المصدر السابق .

في العاصمة فقالت إنه في اليوم السابق لنشر هذا التقرير وقع حادث سرقة في مسكن الجنرال ستيفنسن Stephenson قائد جيش الاحتلال . وسخرت الجريدة من البذل النقدي الذي قرره وزارة نوبار في مقابل الإعفاء من السخرة وهو ما يسمى بدل العونة . وقالت الجريدة إن الفلاح يعيش عيشة ضنكاً وإنه لا يستطيع أن يدفع هذا البذل النقدي . ولما نشرت الحكومة البريطانية بعض أجزاء من الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٤ تناولته الجريدة بالنقد الجارح وفندت ما تضمنه من وقائع ، وأسدت نصيحتها للقائمين على نشر الكتاب الأزرق بهذه الحكمة : « إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب (١) » .

ولعله من المفيد في ختام هذا البحث أن نذكر أن جورج سان رينيه تايلاندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة الذي احتج في إبريل ١٨٨٥ على قرار وزارة نوبار بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها قد وقف في سبتمبر من نفس العام موقفاً عدائياً من هذه الجريدة ، إذ أرسل إليها تبليغاً رسمياً قال فيه إنه في صدد إتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب مقالات نشرتها في تلك الآونة ، وقال القنصل العام لفرنسا بالنيابة إن خطة الجريدة وماتثيره من جدل صحفي تعوق العمل الدبلوماسي لمثل فرنسا في مصر وتضر بالمصالح الفرنسية ، وإنه إذا استمرت الجريدة في نشر مثل تلك المقالات فإن ذلك يؤدي إلى تعقيدات سياسية يؤسف لها (٢) .

وعلمت الجريدة على هذا النبأ فقالت إنه يعتبر ضربة شديدة للجريدة ، لأن ذلك التبليغ قد وجه إليها باسم السلطة التي يمثلها جورج سان رينيه وهي سلطة الجمهورية الفرنسية ، ومضت الجريدة فقالت إن أمامها طريقين : أما أن تمضي

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١١٠٣ الصادر في ٢٩ يونيو ١٨٨٥ مجموعة السنة الثامنة .

(٢) Le Bosphore Egyptien العدد ١١٧٢ الصادر في ٦ سبتمبر ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة الثامنة .

في خططها دون أن تلقى بالا لتبليغ ممثل فرنسا وما يعتزم إتخاذها من إجراءات ، وإما أن تعدل عن الخطة الصحفية التي التزمت بها وتتنازل عن حقها في النقد وحقها في حرية الصحافة ، ثم كشفت الجريدة عن أهدافها في عبارات صريحة لا التواء فيها، فقالت إنها لم تكف عن مواصلة السعي في سبيل تحقيق هدفين: هما إعادة نفوذ فرنسا الشرعي في مصر إلى وضعه السابق ، ثم إنشاء نظام دولي يكفل بصفة نهائية حماية مصالح أوروبا وفي نفس الوقت يعمل على تقدم ورخاء البلاد . وقالت الجريدة أيضاً إنها لم تكف عن محاربة الإحتلال الانجليزي وأنصاره لأن هذا الإحتلال ضار ، والإبقاء عليه يشكل عقبة كأداء في سبيل قيام نظام دولي وفي سبيل إعادة النفوذ الفرنسي .

Le Bosphore Egyptien n'a pas cessé de poursuivre un double but : la restauration de l'influence légitime de la France en Egypte et l'établissement d'un régime international qui assure définitivement les intérêts de l'Europe en même temps que le progrès et la prospérité du pays. Il n'a pas cessé de combattre l'occupation anglaise et ses partisans, parce que cette occupation a été malfaisante et que son maintien est un obstacle insurmontable à l'établissement d'un régime international comme à la restauration de l'influence française.

وقالت الجريدة إنها بعد تفكير عميق اتخذت من تلقاء نفسها قراراً بوقف صدورها لأنها لا تريد أن تعطى في الخارج مثلاً سيئاً لنزاع سياسي يقع بين ممثلي الوطن الفرنسي في مصر وبين جريدة البوسفور » وهي الجريدة التي

(١) احتجبت الجريدة عن الظهور اعتباراً من ٧ سبتمبر ١٨٨٤ ثم عادت إلى الظهور في أول سبتمبر ١٨٨٥ تحمل نفس الاسم وتقول إنه تديرها شركة توصية بالأسم وجنسياتها فرنسية ورأس مالها ١٠٠.٠٠٠ فرنك وأن رئيس تحريرها اميل باريير Barrière واستمرت توالى صدورها حتى ٢ ديسمبر ١٨٩٤ .

كرست جهودها بدون تحفظ للدفاع عن حقوق فرنسا والجاليات الأجنبية في وداى النيل .

فهل يمكن أن يقال بعد هذه العبارات الصريحة وما سبق ذكره في هذا البحث أن جريدة البوسفور كانت تستهدف مصالح مصر الحقيقية من حملتها على الإحتلال الإنجليزي وعلى وزارة نوبار ؟ لقد كان من الطبيعي وقد نهجت هذه الجريدة نهجا مناوئاً للاحتلال أن تتلاقى أهدافها مع مصالح مصر في عديد المسائل وفي معظم الأوقات ، ولكنها كانت تشق لنفسها طريقاً خاصاً لحساب فرنسا ولحساب تدويل الحكومة في مصر وكانت تعارض أى تشريع فيه مساس من قريب أو بعيد بحقوق الأجانب في مصر ولو كان في مثل هذا التشريع لون من ألوان للمشاركة الإيجابية بين المصريين والأجانب .

إن جريدة البوسفور في تلك الحقبة لم تكن إلا مظهرأ من مظاهر الصراع السياسى السافر في مصر بين انجلترا وفرنسا بسبب انفراد انجلترا بالنفوذ والسيطرة على الحكومة المصرية ومرافق البلاد ، فالأزمة موضوع هذا البحث كانت في مظهرها أزمة مصرية فرنسية ولكنها كانت في جوهرها أزمة فرنسية إنجليزية . ولا عجب إذا قرر اللورد سالسبورى Salisbury ، العضو بمجلس اللوردات وقتئذ ، في ثنايا سؤال وجهه إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية ، أن هذه الأزمة قد شغلت الرأى العام في بريطانيا إلى حد بعيد (١) .

عبد العزيز محمد السناوى

(١) محضر جلسة مجلس اللوردات في ٢٨ أبريل ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ من ٩٣٩ من

Hansard's Parliamentary Debates.

أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية

جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧) هو « حكيم الشرق » الذى كانت له آثار بعيدة المدى فى العالم الإسلامى . وليس من المبالغة القول بأن حركة التجديد التى انبثقت فى العالم الإسلامى ، وأن حركات التحرر من الظلم والاستعمار فى هذا العالم الإسلامى قد استلهمت جميعاً أفكاره الثورية المجددة ليس فقط فى الهند وإيران وأفغانستان ، بل أيضاً فى مصر وتركيا والسودان والتركستان .

وليس معنى هذا أن دعوته قد امتدت إلى جماهير الشعب فى تلك البقاع ؛ بل إنها اقتصررت إلى حد بعيد على تلك الفئة القليلة الموجهة فى كل زمان ومكان ، وهى الفئة التى تضم الصفوة المثقفة وطليعة المتحررين من قيود التقليد ورواسب الماضى بما تحمل من حقوق مكتسبة طالما ارتكزت عليها قوى الرجعية والانتفاع التى تحاول — عن وعى أو عن غير وعى — أن تعرقل التطور الطبيعى للناس والأشياء . ولا تزال هذه الرواسب ، بفعل الجهل والوخم ، تفعل فعلها فى العالم الإسلامى برغم اتساع حركة التعليم وتنبيه الوعى الجماهيرى . لهذا كان التطور الطبيعى فى العالم الإسلامى ثقيل الخطى ملبل بالآتجاه وبخاصة بعد زحف المؤثرات الغربية التى تركت ردود أفعال متفاوتة لدى الناس تبعاً لاختلاف مستوياتهم الفكرية ومصالحهم الذاتية . ولا يزال المسلمون فى مجموعهم متخلفين فى المجالات الروحية والذهنية ، وأن يكونوا قد اصطنعوا من حيث لا يدرون من الأساليب المادية ما هو وليد أجيال من التقدم العلمى فى الغرب . لهذا كان الصراع بين القديم والحديث قصة متكررة فى تاريخ العالم الإسلامى الحديث .

اصطلم جمال الدين بأنصار القديم ، اصطدامه بالاستعمار ؛ وناله من الرجعية

والاستعماريين الأذى في كل قطر إسلامي حل به . ولكنه كان من ثابتي الإيمان ؛ فوقف كالصخرة : لا يهادن ولا يتراجع . وكان حينما حل بركاننا صاخبا ، خالقا للثورة أو للنهضة ، يحس بالتجاوب مع الجيل الصاعد المتفتح ، ويتجنب الميئوس من إصلاحهم . وكان بؤرة جذب لمن حركتهم الأشجان فشعروا بضرورة التجديد والإيجابية . وحياته مرتبطة أشد الارتباط بأفكاره ، شأنه في ذلك شأن أولئك الرواد الذين يحملون من حياتهم صورة مجسمة لأفكارهم . ولئن كنا سنحاول الربط بين حياة جمال الدين وبعض أفكاره ، فسنفرد لهذه الأفكار بشمولها مجالا خاصا في الحيز الأخير من هذا البحث . وإذا كان الإنسان في معظم الأحوال رد فعل لعصره ، فإنه يجدر بنا قبل أن نتصدى لهذه الدراسة أن نلجح إلى القوى التي أحاطت بالشرق والغرب في حياة جمال الدين .

شهدت هذه الفترة النهايات للمنطقية لركود العالم القديم حين داهمته القوى التي حركت أوروبا منذ عصر النهضة : تفوقت أوروبا علميا وماديا وكشفت العالم الجديد وطرق المحيطات واتجهت إلى الاستعمار ، ونجحت في تحقيق أهدافها إن لم يكن بالاحتلال السافر فبفرض النفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . كما شهدت أوروبا في الوقت نفسه موجة من الشعور القومي ونمو الوعي الجماهيري الذي طالب بالحرية ثم بالحياة الدستورية والاشتراكية . ولعبت الصحافة دورا حيويا في هذه التطورات الجديدة ؛ وكان لجمال الدين فضل تنشيطها وربطها بالقضايا العامة في بعض البلدان التي حل بها ، وبخاصة في مصر .

أدرك خطر الاستعمار منذ نعومة أظفاره ، ولمس أساليب تغلغه في البلدان الإسلامية ودرس الأسباب التي هيأت له النجاح . ورغم أنه من أشد من عرفناهم عداء للاستعمار ، فإنه لم يغمض عينيه عن تفوق الغرب — لهذا كان يميز بين الغرب ومقوماته وبين من برزوا من ثنائه من دعاة الفتح والاستعمار . ثم نجده ينكسر مع الناكسين إلى دورات عز الشرق الإسلامي يستلهمها القوة ويوحي

بها إلى من تناساها؛ مشدداً النكير على الحكام الأذلاء والشعوب المستضعفة ، ومهوناً من شأن القوة المادية التي ائثالت من الغرب ، ومؤكداً لسحر القوة الروحية ووحدة المشاعر ، منادياً بالتآخي بين الأديان وبالعالمية والاشتراكية والدستور والعدل المطلق . وهو وإن يكن من رواد القومية في الشرق باعتبارها وسيلة لرد العدوان الغربي ، ومع أنه لم يهن لحظة في التنديد بالاستعمار ، فإنه من أولئك المفكرين الكبار الذين يخرقون الحواجز ويؤمنون بوحدة الوجود البشري والكوني في إطار القوة الشاملة التي تربط الأجزاء المتفرقة وتعلو على الوجود والعدم .

هنالك اختلاف حول الوطن الأصلي لجمال الدين . فالشائع أنه من مواليد أفغانستان وأنه نسل أسرة تنتسب إلى الحسين بن علي . ولكن هناك رأياً آخر يقطع بأنه إيراني المولد ، وأنه أخفى هذه الحقيقة عامداً حتى يكون امتناؤه إلى أفغانستان السنية ، لا إلى إيران الشيعية ، أدعى إلى تحقيق رسالته الدينية في البلدان التي باشر فيها نشاطه (١) .

وعلى أي حال فقد انخرط جمال الدين في سلك التعليم التقليدي . ولما ظهرت عليه مخايل النجابة أبدى والده — وكان معلماً — اهتماماً بتهذيبه واصطحابه إلى خيرة المعلمين : فحفظ القرآن وتعلم العربية إلى جانب لغته الأصلية ، ثم درس العلوم الإسلامية المختلفة ، وإن يكن قد توسع في الفلسفة الإسلامية والتصوف ، ثم درس الرياضيات على الطريقة المصرية . وطيلة حياته نجده واسع الاطلاع في العلوم العقلية والنقلية ، وبخاصة الفلسفة . وكان قارئاً لهما : فقد عرف في شبابه كثيراً من المؤلفات القديمة في الفارسية والعربية ، وكان على إلمام واسع بالسكتب .

(١) انظر جمال الدين الأسد آبادي المعروف بالأفغاني ، ص ٨ — ٢٩ . أيضاً تقديم مصطفى عبد الرازق لمجموعة العروة الوثقى التي جمعها محمد جمال ، ص ٢ . ولا تزال حياة جمال الدين بحاجة إلى مزيد من الدراسة انظر : Smith, Islam in Modern History, pp. 54 ff.

الحديثة المترجمة إلى اللغات الشرقية ، وكذلك بالكتب الموضوعة في آداب الأمم وفلسفة أخلاقها^(١) . وإذا أضفنا إلى ذلك اللغات التي أَلِمَّ بها في مختلف أطوار حياته ، أدركنا سر إحاطته المباشرة بأحوال أهم دول العالم في زمانه ، وما أضفاه عليه ذلك من تعميق للمفاهيم التي تصدى لنشرها: فإلى جانب اللغات الأفغانية والعربية والفارسية والتركية والفرنسية التي أتقنها جيداً ، كان على إلمام باللغتين الإنجليزية والروسية. هذا إلى أسفاره في مختلف بلاد الشرق والغرب : فإلى جانب أفغانستان وإيران والهند ، زار مصر وشبه الجزيرة العربية والعراق وتركيا وروسيا وإنجلترا وفرنسا . ثم إنه كرس حياته للعلم والعمل السياسي ؛ ومن ثم إثارته تلك العزوبة الشاقة التي عاشها أمثال أبي العلاء المعري ونادى بها أفلاطون في جمهوريته بالنسبة إلى ذوى المهام الفكرية والسياسية .

من أولى الرحلات الهامة بالنسبة إلى جمال الدين الرحلة التي قام بها إلى شبه الجزيرة العربية وفيها الحجاز مهبط الرسالة الإسلامية. ولقد أتم رحلته هناك في عام ١٨٥٧ وهو في الثامنة عشرة ؛ وحين رجع إلى أفغانستان أمكنه أن يصل إلى مكانة بارزة في خدمة اثنين من أمرائها ، وأبدى مهارة في شئون الحرب والسياسة ، واصطدم بالاستعمار الإنجليزي القائم في الهند والممتد إلى أفغانستان بشكل أو آخر .

وترتب على هذا الاصطدام وانهزام الأمير الذي كان يواليه خروجه في عام ١٨٦٩ من أفغانستان إلى الهند التي كانت تموج بالثورة ضد الإنجليز . ولما كانت السلطات الإنجليزية تخشى أن يتصل به الثوار ، فإنها عملت على إخراجه من الهند ؛ فرجع إلى أفغانستان التي ما لبث أن أقصى عنها للمرة الثانية ، فقصده الهند حيث شددت عليه الرقابة . ومع ذلك فقد أصبح محطاً للأُنظار : إذ هرع إليه أكابر العلماء الهنود وراجاتها ، ولهذا أخرج من الهند للمرة الثانية . وقبل

(١) محمد باشا الخزومي : خاطرات جمال الدين ، ص ٧٦ .

أن يبارحها ندد بضعف السلطات الإنجليزية التي تخشى زائراً أعزل مثله ، وأثار حمية من كانوا يحيطون به من الهنود ، مظهراً لهم وفرة أعدادهم في مقارنتها بأعداد الحاميات الإنجليزية .

وبعد خروجه من الهند مر بمصر (١٨٧٠) وأقام بها أربعين يوماً تردد أثناءها على الأزهر وخالط كثيراً من طلاب العلم الشوام وألقى عليهم بعض المحاضرات في مسكنه . ثم قصد إلى الآستانة حيث اتصل برجال العلم والأدب ومال إليه بعض الوزراء والأمراء ، وما لبث أن عين عضواً بمجلس المعارف برعاية عالي باشا الصدر الأعظم . وكان عالي من المؤمنين بالإصلاح وتقوية الإمبراطورية العثمانية . امتاز بالأمانة والصراحة والذكاء والجد ، وكان على دراية واسعة ، ذا أفكار عميقة أتت عن طول خبرة وتجربة . وكان يعتقد أن إحياء الإمبراطورية وإنعاشها لا يتأتيان إلا بالمعونة الأوروبية ، على ألا يصحبها تدخل في شئون الدولة الداخلية ؛ كما حرص على تأكيد سلطة الباب العالي في أطراف الإمبراطورية حتى يمكنها أن تقف كتلة متماسكة أمام الضغط الأوربي المتزايد . وكل هذا مما يفسر تشجيعه لجمال الدين الذي أوصى بتعميم التعليم . ولكن تأمر عليه شيخ الإسلام ؛ فخرج من الآستانة قاصداً مصر .

وقد أجرت الحكومة المصرية على جمال الدين راتباً سنوياً ، فاستقر به المقام بالقاهرة لفترة تزيد على ثمانى سنوات (مارس ١٨٧١ — أغسطس ١٨٧٩) لعلها أنحصب سنى حياته . وجد بها تجاوباً مع القوى الجديدة التي انبعثت في البلاد من ثنايا الأحداث التي أملت بها وبالشرق ، ووجد بها الجيل الجديد المتفتح لأفكاره ، فسما على ذاته وبذر بذور الثورة الوطنية ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

والذى شحذ هذا التجاوب الثورى بين جمال الدين ومريديه ما كان من أمر الأزمة المالية المترتبة على ديون سعيد وإسماعيل ، وما أدت إليه من تدخل الدول

في شئون مصر الداخلية منذ أوائل عام ١٨٧٨. كذلك نجحت الحركة الدستورية في تركيا، وهي الحركة التي غذاها مدحت باشا؛ فخلع السلطان عبد العزيز وتولى السلطان عبد الحميد الذي أعلن الدستور؛ وكان لذلك رنة فرح في شتى ربوع الإمبراطورية العثمانية. ولكن سرعان ما تفكر السلطان عبد الحميد للحركة الدستورية؛ فسحب الدستور، وأجل اجتماع المجلس النيابي إلى أجل غير مسمى. وما لبثت أن نشبت الحرب الروسية — التركية في عام ١٨٧٧، فحركت الأشجان في شتى بقاع العالم الإسلامي؛ إذ تعلق بها مصير الخلافة والملك الإسلامي، خاصة وقد توقع الكثيرون قرب انهيار الإمبراطورية العثمانية. وأخذت موجة النقد في مصر وتركيا تندد بالحكم المطلق سبب هذه الكوارث وتمهد الطريق لعهد جديد. لهذا أثارت دعوة جمال الدين في مصر لأنها أتت في وقتها، خاصة وقد تحالف الخديو إسماعيل مع المد الوطني الصاعد في أواخر عهده ضد التدخل الأجنبي، فأعطى القوى الجديدة التي تزعمها جمال الدين مجالا للتعبير عن نفسها.

لم يحاضر جمال الدين في الأزهر خلال إقامته في مصر، وإنما كان أغلب لقائه وتدريسه لمن التقوا حوله في منزله وفي المقاهي والمنتزهات العامة «حيث كان سامره مجلس علم وحكمة وأدب وسياسة». كان يتصل بالأمرء وذوى المسكنة والعلم والأدب. كما التف حوله خيرة الطلاب من مجاوري الأزهر وبعض علمائه. وقد صقل استعدادات واتجاهات كل هؤلاء، وأحدث تحولا في مجرى الأدب ومفهومه لديهم؛ فبدلا من تأثره بمخلقات الاستعباد والإقطاع و«الصنعة» من مدح وهجاء وفخر وتزلف و«نواذر»؛ وبدلا من كونه عرضا للبراعة البلاغية من سبج وجنان وطباق، أصبح في خدمة الشعب؛ يدافع عن حقه ويهاجم من اعتدى عليه أيا كان؛ «يبين للناس سوء حالهم ومواقع بؤسهم، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم، ويخرجهم على أن يخرجوا من الظلمات إلى النور، وألا يخشوا بأس الحاكم، فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم، وأن يلحوا في طلب حقوقهم المنصوبة ولعمادتهم المشلوبة، فيخرج على الناس بأدب».

جديد ينظر للشعب أكثر مما ينظر إلى الحاكم ، وينشد الحرية ويخلع العبودية ،
ويفيض في حقوق الناس وواجبات الحاكم ، ويجعل من الأديب مشرفا على
الأمراء لا سائلا يمد يده للأغنياء» (١) .

دعوة هذا شأنها لا بد أن تثير اسماعيل ذا النزعات الاستبدادية . كان اسماعيل
حقيقة قد شجع الناشرين والصحفيين السوريين على الإقامة بمصر والعمل فيها .
وكان يصدق عليهم في البداية ؛ ولكن الأزمة المالية أفقدته السيطرة التي
سبق له أن باشرها على الصحف عن طريق المنح والإعانات . ولما كان معظم
هؤلاء الناشرين السوريين قد درسوا بالجامعة الأمريكية ببيروت حيث
تلقنوا أسس الحرية والحقوق الإنسانية ، لم يكن من السهل عليهم أن يسكتوا
عن الظلم والإرهاق اللذين تعرض لهما الشعب المصري في أواخر حكم اسماعيل .
ولم يكن اسماعيل ذاته يستطيع أن ينال منهم بسبب تمتعهم بالرعاية الفرنسية
وبالتالي بالحماية التي كانت تخلفها عليهم هذه الصفة طبقا للامتيازات الأجنبية .

ولم يكن جمال الدين ومريدوه يتمتعون بمثل هذه الحماية ؛ ومن ثم لجؤهم
إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السري والمتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيةتين .
وهناك بعض الاختلاف (٢) حول المحفل الأول الذي انتسب إليه : هل هو المحفل
الإيطالي أم الإسكتلندي ؟ كما أن ثمة خلافا آخر حول المحفل الذي خرج منه
الحزب الوطني : هل هو الشرق الفرنسي أو هو مزيج من « الشرق » و « كوكب
الشرق » التابع للمحفل الأكبر في إنجلترا وراعيه البرنس أوف ويلز ؟ أم هو محفل
وطني مستقل عن هذا وذاك ؟ على أي حال نظم جمال الدين العمل داخل المحفل ،
فضم إليه نبهاء طلابه ومريديه : فمنهم من يعمل بالصحافة ، ومنهم بعض ضباط

(١) أحمد أمين. زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، ص ٦٦ .

(٢) زعماء الإصلاح ، و ص ٧٢ — تقديم مصطفى عبد الرازق للعروة الوثقى ، ص ٦ — ٧ ؛
Sabry. La Genèse de l'Esprit National Egyptien, 142-3

الجيش علماء الأزهر وأعضاء مجلس شورى النواب ، ومنهم ولى العهد محمد توفيق وبعض كبار الموظفين .

كان جمال الدين يمرن الناشئة على الخطابة ويلهمهم مبادئه ويمدهم للعمل ويوقظ فيهم عواطف الوطنية ، ويعلمهم الشغف بحياة الحرية وبالنظم الدستورية . وقد حاول البعض فى داخل المحفل لفت نظره إلى أن الماسونية لا دخل لها فى السياسة ، فكان رده على ذلك : « أول ما شوقنى للعمل فى بناية الأحرار عنوان كبير خطير : حرية ؛ مساواة ؛ إخاء — غرضه منقمة الإنسان — سعى وراء ذلك صروح الظلم — تشييد معالم العدل المطلق — فحصل لى من كل هذا وصف للماسونية وهو : همة للعمل ، وعزة نفس ، وشم ، واحتقار الحياة فى سبيل مقاومة من ظلم » ، و « إذا لم تدخل الماسونية فى سياسة الكون ، وفيها كل بناء حر ، وإذا آلات البناء التى بيدها لم تستعمل لهدم القديم وتشييد معالم حرية صحيحة وإخاء ومساواة ، وتلك صروح الظلم والعتو والجور ، فلا حملت يد الأحرار مطرقة حجارة ولا قامت لبنائهم زاوية قائمة » (١) .

آمن إذاً بجعل المحفل الماسونى مطية للعمل السياسى : فهو ينظم شعباً مختلفة تختص كل منها بوزارة من الوزارات أو بمصلحة من المصالح ؛ تدرس شئونها وتعرف ما يقع من الظلم ووجوه الإصلاح فيها ، وتتصل بالوزير المختص وتبلغه رغباتها فى أسلوب حازم صريح . وهو يحب الكتابة إلى من يجد فيه استعداداً لها ، ويرسم له خططها ويوحى بالمعانى التى يكتبها ، ويشجع على إنشاء الصحف يكتب هو فيها باسم مستعار ويستكتب فيها من يتوسم فيه للقدرة . شجع أديب إسحاق (٢) ، بعد أن اتصل به اتصالاً وثيقاً وتلمذ له طويلاً ، على

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) كان حتى وفاته ينزل أديب إسحاق مكانة خاصة فى نفسه ويقول عنه : « كان طراز العرب وزهرة الأدب ؛ قضى نحبه فى شرح الشبوبة وعنفوان الفتوة وترك لنا قلوباً آسفة وشجوناً فائضة » نفس المرجع ، هامش ٤٦ — ٤٧ .

أن ينشئ جريدة « مصر » التي أخذت تشرح للناس مبادئ الوطنية وتدعو إلى الحرية ، وكان يرسم خطتها ويكتب بنفسه بعض مقالاتها . كما شجعه على إنشاء صحيفة يومية اسمها « التجارة » . وكان يستكتب لها تين الصحيفتين محمد عبده وغيره . وقد كتب هو بنفسه مقالين أحدهما في الحكومات الشرقية وأنواعها ، والثاني سماه « روح البيان في الإنجليز والأفغان » . كما شجع محمد عبده ويعقوب صنوع على إصدار جريدة « أبو نضارة » التي رأس صنوع تحريرها وكانت أولى الصحف العربية التي تكتب بالعامية ؛ وقد امتازت بالسخرية والدعابة وانتقدت إسماعيل مما أدى إلى مصادرتها ولما يصدر منها سوى خمسة عشر عدداً . كما شجع ميخائيل عبد السيد على إنشاء جريدة « الوطن » التي كانت جريدة سياسية وأدبية تنطق بلسان الوطنيين قبل الاحتلال وبعده .

لعبت هذه الصحف دوراً حاسماً في مقاومة التدخل الأجنبي ، وكانت تنطق بلسان الحركة الوطنية — الدستورية . ولكن إنجلترا وفرنسا خلعنا إسماعيل وولتا توفيق (يونية ١٨٧٩) . ورحب جمال الدين ، كما رحب الوطنيون ، بمجمع إسماعيل ، واستبشروا خيراً بتولية توفيق — بل إن جمال الدين ذاته طاف ببعض القنصليات الأجنبية يؤكد لها ترحيب المصريين بتولية توفيق وأن بمصر حزبا وطنيا إصلاحيا . وذكر جمال الدين توفيقاً بوعوده الخاصة بمخلق برلمان يتمتع بسلطات كاملة . ولكن توفيقاً الذي كان يدين بعرضه للتدخل الأجنبي تنكر لوعوده وطرد جمال الدين بناء على طلب قنصل إنجلترا . وخرج جمال الدين حقيقة من مصر ، ولكن بعد أن بذر بها بذور الثورة التي لم تلبث أن شبت بها بعد خروجه بعامين .

أقام بعد خروجه من مصر في حيدر أباد . حتى إذا ما شبت الثورة في مصر دعى من حيدر أباد إلى كلكتا ، وألزمته حكومة الهند بالإقامة فيها حتى أخذت الثورة . حينئذ سمح له بترك الهند ، فقصده إلى لندن وأقام بها أياماً قليلة ، ثم انتقل

إلى باريس منذ أوائل عام ١٨٨٣ وأقام بها ما يزيد على ثلاث سنوات لحقه بها في أثناءها الشيخ محمد عبده. وهناك عمل جمال الدين على إنشاء جريدة عربية ترسل إلى العالم الإسلامي فتفهمه واجباته وتشعل وطنيته — لجمال الدين فيها الأفكار والمعاني، ولمحمد عبده التحرير والصياغة؛ كما كان ميرزا باقر يعرب لها عن الصحف الأجنبية كل ما يهم العالم الشرقي . ووراء المجلة جمعية سرية منبثة في جميع الأقطار الإسلامية ، وضع لها يمين يقسمها من يدخل فيها ويتعهد بأن يبذل ما في وسعه لإحياء الأخوة الإسلامية وإنزالها منزلة النبوة والأبوة الصحيحتين ، وألا يقدم إلا ما قدمه الدين وألا يؤخر إلا ما يؤخره الدين ، ولا يسعى قدماً واحدة يتوهم فيها ضرراً يعود على الدين جزئياً كان أو كلياً ، وأن يطلب الوسائل لتقوية الإسلام عقلاً وقدرة، وأن يوسع معرفته بالعالم الإسلامي من كل نواحيه بقدر ما يستطيع^(١).

حينئذ كانت مصر قد وقعت في برائن الاستعمار البريطاني ، وكانت الثورة قد شبت في السودان منكلة بالقوات الإنجليزية التي بعثت لإخمادها ، كما ازداد التغلغل الاستعماري في الأقطار الشرقية ، وعلى حد قول العروة الوثقى^(٢) : « بلغ الإجحاف بالشرقيين غايته ، ووصل العدوان فيهم نهايته ، وأدرك المتغلب منهم نكايته . . . نعم إنهم (أي المستعمرين) غرسوا غرساً ، إلا أنهم يحنون ، أو هم الآن يحنون منه ، حنظلاً ويطعمون منه زقوماً ؛ ومن ثم صدرت فسكرة في أغلب أنحاء المشرق داعية إلى توحيد الجهود » ؛ فالكل « يطلب خلاصاً وابتغى نجاحاً وينتحل لذلك من الوسائل والأسباب ما يصل فكره على درجته من الجودة . . . وأن العقلاء في كثير من أصقاعه يتفكرون في جعل القوى المتفرقة قوة واحدة يمكن لها العمل بحقوق الكل^(٣) » . النذير الأكبر لكل ذلك هو مصير مصر

(١) زعماء الإصلاح ، ص ٨٠ .

(٢) صدر العدد الأول من العروة الوثقى في ١٣ مارس ١٨٨٤ ، وصدر آخر أعدادها في ١٧ أكتوبر ١٨٨٤ . وبلغ ما نشر منها ثمانية عشر عدداً .

(٣) العروة الوثقى ، ص ٢٨ — ٣٠ .

« باب الحرمين » على حد قول جمال الدين : « فإن كان هذا الباب أميناً كانت خواطر المسلمين مطمئنة على تلك البقاع ، وإلا اضطربت أفكارهم وكانوا في ريب من سلامة ركن عظيم من أركان الديانة الإسلامية . إن كان الخطر الذي ألم بمصر نغرت له أحشاء المسلمين وتكلمت به قلوبهم ، ولن تزال آلامه تستفزهم ما دام الجرح نغاراً . وما هذا بغريب على المسلمين ؛ فإن رابطتهم المليية مع رابطة اللسان أقوى من روابط الجنسية ، وما دام القرآن يتلى عليهم ويعمل بأحكامه — وفي آياته مالا يذهب على أفهام قارئيه — فلن يستطيع الدهر أن يذلهم . إن الفجيعة بمصر حركت أشجاناً كانت كامنة ، وجدت أحزاناً لم تكن في الحسبان . ومصرى الألم في أرواح المسلمين سريان الاعتقاد في مداركهم . وهم من تذكّار الماضي ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء ، ولا نأمن أن يكون التنفس زثيراً — بل نقيراً عاماً — بل يكون صرخة تمزق مسامع من أصمّه الطمع (١) » .

كانت لجمال الدين نظرية بلغت به درجة اليقين : أنه مادام الشرق شرقاً وأهله على ما هم عليه من الجمود والجمول والجهل وتفرق الكلمة وترك العمل بحكمة الدين ، وما دام الغرب غرباً وأهله في تلك القوة من العلم والامتلاء بالمطامع ، فالحوادث والكوارث تتكرر متشابهة لا تختلف في النتائج ، وإن اختلفت فإنما في الأمكنة والأزمنة وأسماء الأشخاص ؛ ومن ثم كان برنامج العروة الوثقى (٢) أنها « ستأتي في خدمة الشرقيين على ما في الإمكان من بيان الواجبات التي كان التفريط فيها موجباً للسقوط والضعف ، وتوضيح الطرق التي كان يجب سلوكها لتدارك ما فات والاحتراز من غوائل ما هو آت . ويستتبع ذلك البحث في أصول الأسباب ومناشئ العلل التي ذهبت بهم إلى جانب التفريط والبواعث التي دفعت بهم إلى مهام وعرة عميت فيها السبل واشتبهت فيها المضارب وتاه فيها الخريت وضل المرشد حتى لا يدري السالكون من أين تفجعهم الطوارق المفزعة والمزعجات المدهشة

(١) العروة الوثقى ص ٣١ .

(٢) العروة الوثقى ص ٣٥ — ٧ .

والمدهشات القاتلة ! وتكشف الغطاء ما استطاعت عن الشبه التي شغلت أوهام
المترفين ولبست عليهم مسالك الرشد ، وتزيح الوسوس التي أخذت بعقول المنعمين
حتى أورثتهم اليأس من مداواة علائهم وشفاء أدوائهم ، وظنوا أن زمان التدارك
قد فات وأن الغاية بلغت حدها . وتحاول إشراب الأفهام أن لا حاجة في الوصول
إلى نقطة الخلاص المرغوبة إلى قطع دائرة عظيمة تصورها يوجب فتور الهمم
والمحطاط العزائم ، وأن تخيل تلك الدائرة الواسعة إنما عرض من الإدبار عن
المطلوب وهو تحت الجناح وأمام البصر ، ويكفي في الوصول إليه عطفة نظر وقطع
بعض خطوات قصيرة . وأن الظهور في مظهر القوة لدفع السكوارث إنما يلزم له
التمسك ببعض الأصول التي كان عليها آباء الشرقيين وأسلافهم — وهي ما تمسكت
به أعز دولة أوروبية وأمنعها — ولا ضرورة في إيجاد المنعة إلى اجتماع كل
الوسائل وسلوك المسالك إلى جمعها وسلوكها بعض الدول الغربية الأخرى .
ولا رغم للشرقي أن يقف في بدايته موقف الأوروبي في نهايته ؛ بل ليس له أن
يطلب ذلك وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه فقد أوقر نفسه وأمته وقرا
أعجزها وأعوزها . وتنبه على أن التكافؤ في القوى الذاتية والمكتسبة هو الحافظ
للعلاقات والروابط السياسية ؛ فإن فقد التكافؤ لم تكن الرابطة إلا وسيلة القوى
لا ابتلاع الضعيف . وتنقب عن المسالك الدقيقة التي يسرى بها الطامعون في دياجر
الغفلات ، وتهتم بدفع ما يرمى به الشرقيون عموما والمسلمون خصوصا من التهم
الباطلة التي يوجهها إليهم من لا خبرة له بمحالمهم ، ولا وقوف على حقائق أمورهم ،
وإبطال زعم الزاعمين أن المسلمين لا يتقدمون إلى المدنية ماداموا على أصولهم التي
فاز بها آباؤهم الأولون . ولا تنهن في تبليغ الشرقيين ما يمسهم من حوادث السياسة
العمومية وما يتداوله السياسيون في شئونهم مع اختيار الصادق وانتقاء الثابت .
وتراعى في جميع سيرها تقوية الصلات العمومية بين الأمم وتمكين الألفة
في أفرادها وتأييد المنافع المشتركة بينها ، والتنبه إلى السياسات التي تميل إلى
الحيف والإجحاف بحقوق الشرقيين .

وأنشئت لجمعية « العروة الوثقى » فروع في البلدان المختلفة ، ربما هي التي كانت تنفق على المجلة عن طريق التبرعات ؛ فقد كانت الأعداد ترسل إلى المشتركين مجاناً « ليتداولها الأمير والحقير والغنى والفقير ؛ ومن لم يصل إلينا اسمه فما عليه إلا أن يكتب إلى إدارة الجريدة بالاسم المعروف به ومحل إقامته على النهج الذي يريده » (١) . وإلى جانب المجلة وجمعيتها استعمل جمال الدين رسلاً متخفين يذهبون إلى الأفطار المختلفة مزودين بالتعليقات التي لا يستطيع نشرها في الجريدة : فرسول إلى موسكو ، ورسول إلى الحجاز — حتى أنه أرسل مرة محمد عبده ، وهو محكوم عليه بالنفي ، إلى مصر وتونس (٢) . ونهت المجلة إلى ضرورة تنقية الإسلام مما علق به من الشوائب وتأليف حكومة إسلامية واحدة رائدها التعاليم الإسلامية الحقّة والعدل والشورى واختيار خير الناس لتولى الأمور ، ونقت أن هدف الجامعة الإسلامية يتنافى مع مصالح ومشاعر أهل الديانات الأخرى الذين يتفقون مع المسلمين في مصالح بلادهم ويشاركونهم في المنافع منذ أجيال طويلة . وناهضت الاحتلال في الأقطار الإسلامية بكل قوة وأبّت عليه في غير هوادة ، وشغل هذا أكبر جزء منها ، واستعملت لهذا الغرض أشد أنواع التعبير وأعنف أساليب التهيج . واستغلت أخبار الثورة المهدية في السودان لإثارة الشعور وإهاجة النفوس : فالإنجليز الذين فرضوا نفوذهم على البلدان المختلفة باستغلال الفرقة الناشبة فيها ، هاهم يهزمون في السودان ؛ فهونت « العروة الوثقى » من أهرم ، وفضحت حقيقة تقربهم من المسلمين ، ونددت بالمتفقين الذين يصطنعون أساليب الغرب في غير روية ودون مراعاة لظروف بلادهم ، مما يترتب عليه كونهم أحياناً — عن علم أو عن غير علم — أداة لتمكين المحتل . كما أمنت في إعطاء المعظّات الأخلاقية ، ضاربة على وتر النخوة والإباء ، منددة بأخلاق التواكل والجبن والضعف والخمول ، مهونة من أمر المحتل في كل

(١) العروة الوثقى ص ٣٧ .

(٢) زعماء الإصلاح ص ٨٤ .

مكان ، ومجسمة انتصارات أتباع المهدي والاييرلنديين . ومن هنا يكون أثرها في العالم الإسلامي شديداً بأثر « اللواء » في مصر في أوائل القرن العشرين من حيث الضرب على وتر الإحساس القومي ومحاولة نفوذ الخمول واليأس اللذين أشاعتهما الهزائم المتلاحقة التي أصابت الإفريقيين والآسيويين نتيجة للتوسع الغربي .

كتبت « العروة الوثقى » في الجامعة الإسلامية والرابطة الشرقية والمسألة المصرية والسودانية والهندية ؛ بل إنها كتبت في شئون الهند الصينية التي كانت تواجه الاستعمار الفرنسي ، وعلقت على أخبار أمريكا واليابان ؛ ونظرت إلى كل ذلك في ضوء السياسة الدولية العامة ، فالتفتت إلى الشعوب تحركها وتثير شعورها ، وإلى الحكومات المختلفة تبين لها أضرار الاحتلال . وتداولت أفكارها الجرائد الكبرى واهتمت بها الدوائر السياسية المشتغلة بشئون الشرق .

وأدركت انجلترا أثر الجريدة في سياستها ونفوذها في البلاد الشرقية ، فألح بعض محرري الجرائد الإنجليزية على حكومتهم أن تمنع دخولها إلى الهند ومصر ، بل تطرفوا فنصحوها بأن تلزم الدولة العثمانية بالحجر عليها^(١) . وبالفعل ضيق على الجريدة في الهند ومصر ، فأثر ذلك في كمية الأعداد الموزعة منها ، واضطر العاملون عليها إلى إيقافها . وبارح محمد عبده باريس إلى سوريا ؛ أما جمال الدين فبقي في أوروبا منتقلا بين لندن وباريس حيث اتصل بالعلماء والكتاب ورجال السياسة ونشر مقالاته في الجرائد الكبرى .

وفي عام ١٨٨٦ سافر إلى إيران بدعوة من الشاه ناصر الدين ، فاستغل الفرصة لكي يحاول أن يحدث في إيران ما سبق أن أحدثه في مصر من نهضة فكرية وإصلاحية ، وهنا أيضاً خلال النشاط الماسوني . وقد تجمع حوله الأمراء

(١) العروة الوثقى ، ص ٢٢٢ .

والشبان المتطلعون إلى الإصلاح والتحرر ، ولكن تنكر له الشاه ؛ فغادر إيران إلى روسيا .

وربما كان اهتمام جمال الدين بالتوجه إلى روسيا راجعاً إلى وفرة عدد المسلمين فيها . ومن المعروف أن القيصر أذن له بطبع المصحف وبعض الكتب الدينية للمسلمين الروس . كما أن روسيا كانت تناصب إنجلترا العداء بصدد المسألة الشرقية والتوسع في أواسط آسيا وأفغانستان وإيران ؛ ومن ثم ترحيب الدوائر الروسية به وسماحها له بنشر المقالات في الصحف في السياسة الأفغانية والإيرانية والعثمانية والروسية ونقد السياسة الإنجليزية . ولكنه ما لبث أن اختلف مع القيصر حين أشار عليه بالحكم النيابي ، فترك روسيا قاصداً باريس .

وفي ميونخ قابل الشاه ناصر الدين (عام ١٨٨٩) الذي أغراه بالعودة إلى إيران . وهناك التف حوله صفوة الإيرانيين وأخذ يروج لإصلاح الإدارة وإقامة العدل وتقنين القوانين والحكم النيابي ، فبدت نهضة إصلاح ألبت عليه كبير الوزراء ، فحمل إلى الحدود وهو مريض . ومن البصرة أخذ يكتب إلى أنصاره يهيجهم ضد الشاه ، وكان من أثر ذلك فسخ العقد الخاص باحتكار شركة الإنجليزية للتبغ في إيران .

وفي عام ١٨٩٢ سافر إلى لندن وأقام بها ثمانية أشهر وجه فيها كل قوته إلى مهاجمة ناصر الدين . وكان من مؤسسي المجلة الشهرية « ضياء الخاقين » التي كانت تصدر بالعربية والإنجليزية ، وكان يفضح فيها حكومة الشاه وسوء الإدارة في إيران وانتشار الرشوة وتعذيب الأهالي فيها .

وأرسل إليه السلطان عبد الحميد يستدعيه إلى الأستانة . وقبل الدعوة بعد تردد ، ولكن بعد أن أدرك أن بإمكانه تنسيق العمل مع السلطان من أجل الوحدة الإسلامية . وقال في ذلك : « أما ما رأيته من يقظة السلطان وشدة

حذره وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكائد أوروبا وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة (الذى فيه نهضة المسلمين عموماً) فقد دفعنى إلى مد يدى له ، فبايعته بالخلافة والملك علماً علم اليقين أن الممالك الإسلامية فى الشرق لا تسلم من شرك أوروبا ولا من السعى وراء إضعافها وتجزئتها . . . إلا بيقظة وانتباه عمومى وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم» (١) . أما السلطان ذاته فقد كان يخشى انضمام جمال الدين فى أوروبا إلى جمعية « تركيا الفتاة » الثورية ، خصوصاً وأن جمال الدين قد التقى فى باريس ببعض أعضاء الجمعية ، فأطلعوه على خططهم وما يحاولونه من إصلاح الدولة العثمانية ومقاومة الاستعمار الغربى ، فراقه منهم ذلك وشجعهم . كما أن الشاه ناصر الدين كان قد وسط السلطان عبد الحميد ليكف عنه أذى جمال الدين .

ووقع جمال الدين فى الفخ : إذ أرفق عبد الحميد دعوته إليه بأنه سيشاوره فى الإصلاح ، وحين دخل العاصمة التركية لم يستطع مبارحتها ، فبقى فيها مايزيد على أربع سنوات وضع أثناءها تحت الرقابة الصارمة ولم يجد متنفساً لأفكاره . على أنه فى بداية إقامته بالعاصمة التركية حادث السلطان فى أمر الحكم النيابى ، وأصدر جريدة « البيان » العربية التى كانت تسير على خطى « العروة الوثقى » . ولاقت الجريدة نجاحاً كبيراً فى الهند وتونس ومراكش والعراق وسوريا وغيرها من البلدان ، مما زاد فى هواجس السلطان منها — فأمر بتعطيلها . ثم قتل ناصر الدين ، وكان قاتله من تلامذة جمال الدين الذى يقال إنه قد استحسن هذه الفعلة ، مما أدى إلى الإمعان فى التضييق عليه . وعبثاً حاول الإفلات من الآستانة ؛ ولكن السلطان كان يخشى نشاطه فى الخارج ، فلم يسمح له بمبارحة تركيا . وانتهت حياته بدء السرطان فى ٩ مارس ١٨٩٧ .



(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٦٧ .

قد لا تكون لجمال الدين فلسفة متكاملة مترابطة ؛ بل قد تكون بعض أفكاره متناقضة مع بعضها الآخر . ومع ذلك فإن الجانب البارز في حياة جمال الدين تلك الحيوية الدافقة التي لا تخمد ، وتلك الإيجابية الفعالة التي أثرت في الكثيرين ممن أتبع لهم الاتصال به والتلمذة عليه يديه . وأهم من هذا فهمه العميق لعصره وواقعيته الواضحة في إدراك أسباب تفوق الغرب وتأخر الشرق الإسلامي .. وتمثله أبدا بقول النبي : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . هدفه الأساسي إنهاض الشرق الإسلامي : فهو يعرف داءه ويشخص دواءه ؛ متقبلاً بين الأمل واليأس بحسب الأحوال ، وإن كان في شموله من التفاؤلين . جمع ما تفرق من الفكر ، ولم شعث الصور ، ونظر إلى الشرق وأهله ، ووجد أن أقتل أدوائه انقسام أهله ونشتت آرائهم واختلافهم على الاتحاد واتحادهم على الاختلاف . وجعل علاجه جمع الكلمة ، بحيث يعمل كل أمير مسلم على ترقية شعبه ، ويقويه بالتحالف والاتحاد ، إلى أن ينضوى الجميع تحت راية الخلافة . وكان يرى تحقيق هذا الأمل بعيداً ، ولكنه ما كان يراه مستحيلاً ؛ بل كان يستبشر بالضغط والعسف ويقول : « بالضغط والتضييق تلتحم الأجزاء المبعثرة ؛ والأزمة تلد المهمة » ، و « لا رجاء في المستضعف إلا إذا يئس ، ولا يتسع الأمر إلا إذا ضاق ، ولا يظهر فضل الفجر إلا بعد الظلام الخالك . وعلى ما أرى قد أوشك فجر الشرق أن ينبثق — فقد ادلمت فيه ظلمات الخطوب ، وليس بعد هذا الضيق إلا الفرج » (١) .

وتحقيق هذا الهدف الأكبر يستلزم تنبيه الحكام من جهة ، واهتماماً بتعليم الشعب من جهة أخرى . فالحاكم ذاته لا بد أن يحد من أوتوقراطية و يلبجاً إلى الحكم الشورى . والشعب لا بد أن يرجع إلى أحكام الدين الصحيحة ، فتغرس في ناشئته مبادئ الحرية والوطنية والدين الصحيح فيرجعون إلى قواعده الأصلية ، يأخذون بأحكامه ، وفي الوقت نفسه يسترشد العامة بمواعظه « الوافية بتطهير

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٨٥ و ص ١٣٨ .

القلوب وتهذيب الأخلاق ، وإيقاد ميزان الغيرة وجمع الكلمة وبيع الأرواح لشرف الأمة (١) . وتقوم بذلك كله جمعيات يشرف عليها أناس « يأخذون على أنفسهم الأمانة عهداً : ألا يقرعوا باباً لسلطان ، ولا يضمضهم الحدثان ، ولا يثنى عزهم الوعيد ، ولا يفرهم الوعد بالمنصب ، ولا تلهيهم التجارة ولا المكسب — بل قوم يرون في المناعب والمكاره بنبجاة الوطن من الاستعباد غاية للنعم وفي عكسه المغرم » (٢) . والتعليم إنما يقوم على سلطان قوى قاهر « يحمل الأمة على ما تكره أزماناً حتى تذوق لذته وتجنى ثمرته ، ثم يكون ميلها الصادق من بعد نائباً عن سلطته في تنفيذ ما أراد من خيرها ، ويلزم له ثروة وافرة تفي بنفقات تلك المدارس وهي كثيرة » (٣) .

فالدين إذن هو المقوم الأساسى الذى ترتكز عليه دعوة جمال الدين السياسية . وله فى تفسيره نظرات شامعة لاتصل به إطلاقاً إلى حيز التعصب الذى حاربه بكل قوته ، خصوصاً وأنه لا يرى تعارضاً بين الأهداف القصوى للأديان الكبرى الثلاثة ؛ « فإذا نقص فى الواحدة شيء من أوامر الخير المطلق استكملته الثانية » ، ومن ثم يكون من الممكن اتحاد الأديان الثلاثة فى المبدأ والغاية ، فيخطو البشر نحو السلام خطوة كبيرة فى هذه الحياة القصيرة (٤) .

ففى الحرب لا يوجد — عنده — بين القاتل والمقتول « نزاع ولا خصام ، ولا حتى تعارف بالوجوه بغير صفوف القتال — يساقون (للمجازر) لإرادة ملك مسرف مغرور أو تهويل أفراد يقبضون على زمام الأحكام ويسوقون الخلق للقتل كالأنعام — يغتنمون فرصة الحرب ليكنزوا من ورائها الذهب والقضة » (٥) .

(١) العروة الوثقى ، ص ٨٥ .

(٢) خاطرات جمال الدين ، ص ١٣٧ .

(٣) العروة الوثقى ، ص ٥١ .

(٤) خاطرات جمال الدين ، ص ٨٣ .

(٥) خاطرات جمال الدين ، ص ١٥٣ .

ولقد نفى عن الدين مسئولية حماقات رجال الدين ، ودعا إلى الرجوع إلى القرآن والبعد عن تفسيرات المفسرين التي أدت إلى الاختلاف والتفكك . ورأى أن الدين من المقومات الأساسية اللازمة للبشر الذين لا غناء لهم عن سلطتين ، زمنية وروحية : « كلتا السلطتين ترمى إلى غاية واحدة في الجوهر والأصل . نعم — يمكن أن يطرأ على إحداها خلل ليس في أصل الوضع ؛ فهذا الخلل يجب العمل على إصلاحه والوقوف بوجه من أخل وإرغامه على الرجوع إلى الأصل » و « السلطة الزمنية بملكها أو سلطانها إنما استمدت قوتها من الأمة لأجل قمع أهل الشر وصيانة حقوق العامة والخاصة وتوفير الراحة للمجموع بالسهر على الأمن وتوزيع العدالة المطلقة — إلى آخر ما في الوازع والسلطان من المنافع العامة . أما إذا أودعت هذه السلطة بيد رجل غر جاهل عات اكتنفه قوم من فاسدى الأخلاق مجهولى الأعراق يلعبون بالسلط كيف يشاءون ثم يحتجون على الشعب بقولهم « مشيئة الملك قانون المملكة » — هذا القول على تلك الحالة مما يجب على الأمة وقوفها تجاهه وأن تقاومها بما لديها من قوة . لأن الحق في هذا أن إرادة الشعب الغير المكره والغير مسلوب حريته قولاً وعملاً هي قانون ذلك الشعب المتبع والقانون الذى يجب على كل حاكم أن يكون خادماً له أميناً على تنفيذه . وكل شعب تلعب به الأهواء ويتفرق شيعاً وطوائف ، وتستحكم من أفراده محبة الذات والأنانية فتيجرون باسم الأمة تجاه الفرد المسلط ويستنزفون ثروة المجموع إرضاء له لينالوا بلغة من عيش — فمثل هذا الشعب يكون كالأنعام السائمة أو أضل سبيلاً ...

« كذلك القول في السلطة الروحية — وأعنى بها ما لكل دين من النفوذ المعنوى على من يدينون به ؛ وهى في بعض مواقفها أنفذ من قوة السلاطين ويقظة الشرطة وعدل الحاكم على منصة قضائه ، وأفضل مما ينفذه في بعض الأحيان من القصاص على بينات قد تكون أخطاء مجرماً وأصابت بريئاً . إذا تمكن الدين بحقيقة من نفس وضلت عن مراقبة السلطان الزمنى ، فهناك

يفعل سلطان الروح ويردعه عن سرقة مال لو سرقه لما شهد عليه أحد ، وعن نفس لو قتلها لما تمكن الحاكم الزمنى أن يقتص منه . . . أما وإذا انحرفت وتحرفت هذه السلطة المعنوية عن مواضعها واختل جوهر وضعها الأصلي ، وجب عندئذ الوقوف تجاهها والعمل بكل قوة لإرجاعها لأصلها» (١) .

وإذا كان إصلاح السلطة الزمنية يستدعى قيام الحكم الشورى ، فإن إصلاح السلطة الدينية يستدعى الاهتمام بالتعليم ، الذى هو أيضا وسيلة لإثارة الوعى القومى : « فحياة الشرقيين بالعلم الصحيح موت لحكم الغرب فيهم وفك الحبر عنهم — والعكس بالعكس . . . أما الرجال والكهول ، ومن شب منهم عن دور العلم واستقام على عوج فيما تلقنه — هؤلاء تقومونهم بالمحاضرات وفتح نواد وطنية للاجتماع واختلاط أبناء الطوائف مع بعضهم وإرادة العمل للنهوض بالوطن عن طريق الخطب والمثال الحسن والتذكير والتحذير» (٢) . وهو ينادى بمحاربة رجال الدين « أولئك المرازبة الذين جعلوا كل فرقة بمنزلة حانوت ، وكل طائفة كنجم من مناجم الذهب والفضة ، ورأس مال تلك التجارات ما أحدثوه من الاختلافات الدينية والطائفية والمذهبية» (٣) — فما أسرع ما يتهمون من يقطع أرزاقهم بالكفر والجحود والمروق والخيانة !!!

والسلطة الزمنية لا بد أن يقوم عليها رجل قوى عادل يحكم الشرق بأهله ، لا عن طريق القوة المطلقة والاستبداد ؛ إذ لا عدل — فى رأيه — إلا عن طريق القوة المقيدة . ونفى جمال الدين أنه كان ينادى بالمستبد العادل ، إذ هذا من قبيل الجمع بين الأضداد ، فالعدل لا يجتمع والاستبداد ، وخير صفات الحاكم القوة والعدل : « ولا خير بالضعيف العادل ، كما أنه لا خير فى القوى الظالم» (٤) .

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٣٦ — ٣٨ .

(٢) خاطرات جمال الدين ، ص ١٤٢ .

(٣) نفس المرجع ، ٨٣ .

(٤) نفس المرجع ، ٩٠ .

والحرية والاستقلال — عنده — لا يوهبان عن طيب خاطر ، بل إن الأمم تحصل عليهما قوة واقتداراً ، وإن يكن يفضل أن يتحول الحكم المطلق إلى الحكم النيابي عن طريق إرشاد الملك ونصحه من عقلاء مقربيه ؛ ومن ثم يتم التضامن وتتحقق سلامة المملكة ، وهنا يلتف الشعب حول العرش : فيكون الملك الدستوري عظمة الملك ، وعلى النواب أعباء المملكة ، وعليهم أن يذودوا عن سلامتها بالأموال والأرواح .

ومن رأيه أن الحكم الجمهوري حينئذ لا يصلح للشرق ولا لأهله (١) . فأهل الشرق حينئذ خاملون يخيم عليهم الوخم والجهل ، وقد انهارت فيه منظمات الطوائف التي كان يمكن أن تكون أساساً لقيام الحياة الديمقراطية الصحيحة — إذ الحياة النيابية دون تدريب أو تقدير للمسئولية لا تحقق الأغراض المرجوة منها ؛ بل قد تنقلب إلى عكس المقصود منها ، فتصبح مطية سهلة لذوى الأغراض من المهيجين والمشعوذين . ولقد أبدى جمال الدين تشاومه بهذا الصدد حين كان بمصر ، ولمس بنفسه خمول المجلس النيابي المقيد الذي أنشأه إسماعيل في عام ١٨٦٦ ليشرك معه الأعيان في أعبائه المالية . وكان رأيه في الحياة النيابية في الشرق متأثراً بهذه التجربة ، وقال في ذلك : « فالقوة النيابية لأي أمة كانت لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقي إلا إذا كانت من نفس الأمة . وأي مجلس نيابي يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية محركة لها ، فاعلموا أن حياة تلك القوة النيابية الموهومة موقوفة على إرادة من أحدثها ... والتاريخ لم ينقل لنا أن ملكاً أو أميراً أو دخيلاً بقوته على شعب يرضى عن طيب خاطر أن يبقى مالكاً اسماً ، وأمته هي المالكة فعلاً لإدارة شئونها وزمام أمورها على مطلق المعنى ؛ ... فتقدمات مجلس نيابي قوته المحدثة له خارجة من محيط الأمة ، والمحدث له قوة خارجة عن الأمة ومجلس يعارضها — منافع متضادة وهدفان مختلفان . فمثل هذا المجلس

(١) نفس المرجع ، ص ٩٠ .

لا قيمة له ، وكما أنه لا يعيش طويلا ، كذلك لا يغنى عن الأمة قليلا ... سترون أن الذى سيكون نائبا عن شعب لا أعدد مصائبه ولا أنواع رزاياه لفقدان حريته بكل معناها هو الذى كان آلة صماء بيد تلك القوة التى عملت على وصول وطنه ومواطنيه إلى ما وصلوا إليه . تعرفونه إذا شئتم أن تتفكروا قليلا ، وإن شئتم وصفه فأنا أقول لكم : نائبكم سيكون على مقتضى ما مر من مهيئات مصركم فى زمانكم — هو ذلك الوجه الذى امتص مال الفلاح بكل مساعيه ؛ ذلك الجبان البعيد عن مناهضة الحكام الذين هم أسقط منه همه ؛ ذلك الرجل لا يعرف لإيراد الحجة تجاه الحاكم الظالم معنى ولو كانت من الحجج الساطعة ؛ ذلك الرجل الذى يرى فى إرادة القوة الجائرة كل خير وحكمة ! ويرى فى كل دفاع عن وطنه ومناقشة للحساب قلة أدب وسوء تدبير ! وعدم حنكة !! وتهور !! وبالتالى يرى أن كل صفات العزة النفسية والقومات الأهلية القوسية مآلها الويل والثبور ، وكل ما يدعو إلى الذل واحتقار القومية وسحق ما تنمو به حرية الأمة من مجالى حكمته العصرية فعدم مثل هذا المجلس خير من وجوده (١) .

ومع ذلك فقد تعدلت فكرة جمال الدين هذه حين لعب المجلس النيابى المصرى دوره القومى كاملا فى أواخر حكم إسماعيل حين تم التحالف بين الحاكم والبرلمان والحزب الوطنى ضد التدخل الأجنبى ؛ وإن يكن قد عاد إلى فكرته الأولى حين أدت الحياة النيابية — مع عوامل أخرى — إلى التعجيل بالاحتلال الأجنبى ، مما ينعكس أثره فى لعن محمد عبده للسياسة والساسة وانصرافه إلى مجال الإصلاح خلال تنوير الأذهان والتعليم . ومن ثم نظرة جمال الدين التشاؤمية إلى الأحزاب السياسية فى الشرق ، فهى — عنده — « نعم الدواء ، ولكنها مع الأسف لا تلبث حتى تنقلب إلى بئس الداء . نحن نحن الشرقيين تأليف الأحزاب السياسية لطلب الحرية والاستقلال وكل العالم لنا أصدقاء ، ونضطر

لتركها والكل لنا أعداء . والسبب العامل في ذلك عدم التكافؤ في القوى بين الأمة وأحزابها السياسية . يقوم الحزب بعنصر ضعيف أو بأفراد قلائل بينهم اللسن والمحنك ، ويعلنون تفانيهم بخدمة الأمة لتحريرها من ربة الاستبداد ويسرون خدمة أنفسهم . فتتألف على أهل الحزب القلوب وتجتمع حولهم الكلمة بسوق الضرورة وداعى الحاجة ، ويستحسن عملهم الغريب ويهوسهم الدخيل ، شأن الحوادث المستجدة في انقلاب الأمم من طور إلى طور . فالأمة تتخيل من وراء وعود الحزب سعادة ورفاهاً وحرية واستقلالاً ومساواة على أوسع شكل قد لا يمكن حصوله في البعيد الآجل فضلاً عن القريب العاجل . فيوازن الحزب بكل معانى الطاعة والانقياد والنصرة والتضحية ... الخ فإذا ما تم للحزب ما طلبه من الأمة واستحكم له الأمر ظهرت هنالك في رؤساء الأحزاب الأثرة والأنانية ... فتتخلص من القلوب تلك الطاعة وتنكش النفوس عن ذلك الانقياد وتحصل بالنتيجة النفرة العامة — فنضطر حينئذ لترك الحزب وينفرط بالطبيعة عقده والكل له أعداء » .

وليس معنى ذلك أنه كان ينادى بإلغاء الأحزاب قاطبة ؛ بل إنه كان يرى إلى التدرج في مجال العمل السياسى بما يوائم طبيعته الأمة واستعداداتها : « فإن الشرق بعد أن أخنى عليه الدهر بكل كلكه ومرت عليه زلازل العسف والجور وأشكال الاستعباد حتى تأصلت في نفوس أبنائه بذور الذل والاستكانة لكل قوى اكتسح بلاده — إن هذا الشرق والشرق لا يلبث طويلاً حتى يهب يوماً من رقاده ويمزق ماتنقع وتسربل به هو وأبناؤه من لباس الخوف والذل فيأخذ في إعداد عدة الأمم الطالبة لاستقلالها المستنكرة لاستعبادها . على هذا الأساس الاجتماعى التدريجى لا مانع يمنع الشرق من الانخراط في الحزب بعد الحزب ، وقبل من . . [العوود] ما يصدق ومالا يصدق ، حتى يظهر في الشرق ما ظهر في الغرب من أفراد يرون الموت في حياة وطنهم مغناً والحياة في موت وطنهم مغماً . حينئذ يكون الشرق قد تسنى له وجود الحزب الذى هو نعم الدواء من

داء الاستعباد ، فيجمع شتات أبنائه الذين كانوا أذلة ويصيرهم — بنعمة الإخاء والاتحاد والتعاون — أعزة ؛ بلادهم لهم ، وهم لبلادهم نعم الأمناء ، يعملون متضامنين على صالح مجموعهم ونصرة مظلومهم يأخذون ما لهم من حق ويؤدون ما عليهم من واجب وهم لا يحزنون » (١) .



هذه هي الخطوط العريضة لأفكار جمال السياسية ؛ وهي الأفكار القائمة على نهضة الشرق ووسائلها . ومع ذلك فلم يفته ما طرأ على الغرب من تقدم فحاول استكناه هذه العوامل ومقارنتها بركود الشرق ؛ ولم يغفل عن الاتجاهات التي كانت قد أخذت تفعل فعلها في الشرق والغرب . فهو لا يمانع في تحرير المرأة ، وإن كان يحذر من جمل السفور « مطية للفجور » . ولكنه لم يكن يحبذ العمل للمرأة ، إذ مكانها الطبيعي — في رأيه — هو بيتها ورسالتها الحقيقية تربية النشء . ثم إنه كان معجباً بالاشتراكية متوقفاً أن تسود العالم « يوم يعم فيه العلم الصحيح ويعرف الإنسان أنه وأخاه من طينة واحدة وأن التفاضل إنما يكون بالأفنع من السعى للمجموع وليس بتاج أو إنتاج أو مال يدخره أو كثرة خدم يستعبدها أو بجيوش يحشدها ، وغير ذلك من عمل باطل ومجد زائل وسيرة تبقى معرة لآخر الدهر » (٢) . وهو يرى أن السبب في قيام الاشتراكية الغربية هو حاسة الانتقام من جور الحكام والأحكام وشراة أصحاب المال والأعمال ، ومن ثم تطرف العمال في التصدى للرأسمالية ، مما جعل أمر الغربيين — في رأيه — فوضى . وحاول أن يدلل على أن الاشتراكية الأصلية إنما هي في الدين الإسلامي وفي عادات العرب وأخلاقهم قبل الإسلام حين كان النظام القبلي مبنياً على التعاون ، ثم ما جاء به الإسلام من زكاة وصدقات وما دعا إليه من التآخي

(١) خاطرات جمال الدين ، ٨٥ - ٨٧ .

(٢) خاطرت جمال الدين ، ص ١١٢ .

والعدل والنزاهة . وضرب بعدالة عمر ونزاهته وحزمه وتقشفه مثلاً أعلى لما يمكن أن يكون عليه أمر الحكام المسلمين . حتى إذا ما اتسعت الفتوح وتدفقت على المسلمين الثروات ، وأخذت تظهر أعراض طبقة مميزة جديدة من الحكام ومن إليهم ، قام أبو ذر الغفاري ينذر عثمان ومعاوية ؛ وكانت الفتنة الكبرى التي قسمت المسلمين أحزاباً وشيعاً .

جمال الدين إذاً يعيد إلى الأذهان ذكرى عمالقة الفكر الإسلامى فى عصره الذهبى بعد كل الذى كان فى أطوار الركود من كهانات وخزعبلات . ولقد أثمرت دعوته حينها حل لأنه كان يضم إلى ثورية التفكير وصفاته قدرة خارقة على الجذب والإقناع . ولقد حمل تلامذته فى شتى بقاع العالم الإسلامى لواء النهضة الفكرية والسياسية التى حركته وعملت على إلحاقه بالركب العالمى المتطور ، وعلى نفخ آثار الضعف عنه ، والتصدى للتسلط الأمبريالى الغربى .

أحمد عبد الرحيم مصطفى

النصوص

حركة البناء والتعمير

في عصر الناصر

(هذا النص منقول عن القسم الثاني من الجزء الثاني من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقرئى (ص ٥٣٧ - ٥٤٥) . والمجلة تقدم هذا النص لتعرض على القراء صفحة في حركة التعمير والبناء في عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وهي بذلك تقدم نموذجاً لتحقيق المخطوطات كما قام به الدكتور محمد مصطفى زيادة في نشر هذا الكتاب) .

وكان يحب العمارة ، فلم يزل من حين قدم من السكر إلى أن مات مستمر العمارة ؛ فجاء تقدير مصروفه كل يوم مدة هذه السنين ثمانية آلاف درهم . وكان ينفق على العمارة المائة ألف درهم ، فإذا رأى فيها مالا يعجبه هدمها كلها وجدها على ما يختار . ولم يكن من قبله من الملوك في الانفاق على (٢٨٥ ب) العمارة كذلك ، بل أراد المنصور قلاوون مرة أن يبنى مصطبة عليها رفرف يقيه حر الشمس ليجلس عليها ، فكتب له الشجاعى تقدير مصروفها أربعة آلاف درهم ، فتناول الورقة من يد الشجاعى ومزقها وقال : « أقعد فى مقعد بأربعة آلاف ! انصبوا لى صيوانا إذا نزلت ، ولا أخرج من بيت المال لمثل هذا شيئا » . وكذلك كان الظاهر بيبرس ومن قبله لا يسمحون بالمال ، وإنما يدخرونه صيانة وخوفاً ، ولم يعرف لأحد منهم أنه أنعم بألف دينار جملة واحدة .

واستجد فى أيامه عمائر كثيرة : منها حفر خليج الإسكندرية من بحر فوة فى مدة أربعين يوماً ، عمل فيه فوق المائة ألف الرجل من أهل النواحي ؛ فاستجد عليه عدة سواقي وبساتين فى أراضي كانت سباخاً فصارت مزارع قصب السكر والسهم ؛ (٢٨٧ أ) وعمرت هناك الناصرية (١) ونقل إليها مقدار بن شماس بأولاده وعدتهم

(١) ذكر محمد رمزى بك فى ابن تغرى . بردى (النجوم الزاهرة ، ج ، ص ١٨٧ ، حاشية ١) أن بلدة الناصرية التى أنشئت تخليداً لذكرى السلطان الناصر وحفر خليج الإسكندرية فى عهده ، هى القرية المعروفة فى العصر الحاضر باسم كفر نكلا العنب ، التابعة لمركز المحمودية بمديرية البحيرة .

مائة ولد ذكر؛ واستمر الماء طول السنة بخليج الإسكندرية. وأنشأ الميدان تحت القلعة وأجرى له المياه، وغرس فيه النخل والأشجار، ولعب فيه بالكرة في كل يوم ثلاثاء مع الأمراء والخاصكية؛ وعمر فوق القصر الأبلق. وأخرب البرج الذي عمره أخوه الأشرف خليل على الأصطبل، وجعل فوقه رفرفاً؛ وترك أصله من أسفله، وعمر بجانبه برجاً نقل إليه الماليك. وغير باب النحاس بالقلعة، ووسع دهليزه. وعمر في (٢٨٧ ب) الساحة قدام الإيوان طباقاً للأمراء والخاصكية؛ وغير الإيوان مرتين، وفي (المرّة) الثالثة أقره عل ما هو عليه الآن؛ وحمل إليه العمدة الكبار من (بلاد) الصعيد، فجاء من أعظم المباني الملوكية. وعمر بالقلعة دوراً للأمراء الذين زوجهم بيناته، وأجرى إليها المياه، وعمل بها الحمامات؛ وزاد في باب القلعة (من (١) القلعة) باباً ثانياً. وعمر حارة مختص، وعمر الجامع بالقلعة والقاعات السبع التي تشرف على الميدان وباب القرافة لأجل سكنى سراريه. وعمر المطبخ، وجعل عمائر كلها بالحجارة خوفاً من (١٢٨٨) الحريق. وعزم أن يغير باب القلعة المعروف بالمدرج، ويعمل له دركاه، فمات قبل ذلك وعمل في القلعة حوش الغنم وحوش البقر وحوش المعزى وجابر (٢) الأوز، وغير ذلك؛ فأوسع فيها نحو خمسين فداناً. وعمر الخانكاه بناحية سرياقوس، ورتب بها مائة صوفي، لكل منهم الخبز (٣) واللحم والطعام والحلوى وسائر ما يحتاج إليه. عمر القصور بالقرب منها، وعمل لها يستانا حمل إليه الأشجار من دمشق وغيرها، فصار به عامة فواكه الشام. وحفر الخليج الناصري خارج (٢٨٨ ب) القاهرة حتى أوصله إلى سرياقوس، فعمر على هذا الخليج عدة قناطر؛ منها قنطرة بقمه (٤) عند الميدان

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٨٠).

(٢) في ف «حابر» أنظر ما سبق، ص ٥٣١، حاشية ٨.

(٣) في ف «الحب» وما هنا من ب (١٤٦٨). أنظر أيضاً ما سبق هنا، ص ٢٦٢، حاشية هـ.

(٤) في ف «نقمة»، وما هنا من ب (١٤٨٩). أنظر أيضاً المقرئى (المواعظ والاعتبار، ج ٢ ص ١٤٨)، حيث ورد أن أول قنطرة بنيت على الخليج الناصري كانت «عند قم» هذا الخليج، وأنها عرفت باسم قنطرة الفخر، نسبة إلى القاضي فخر الدين محمد بن فضل بن خروف القبطي.

أنشأها الفخرناظر الجيش ، وقنطرة قدادار والى القاهرة ، وغير ذلك ؛ فصار بجانب الخليج عدة بساتين ، وعمرت به أرض الطبالة بعد خرابها من أيام العادل كتبغا .

وعمرت فى أيام^(١) (السلطان الناصر) جزيرة الفيل وناحية بولاق بعد ما كانت رمالا ترمى بها الممالك النشاب ، وتلعب الأمراء فيها بالكرة ؛ فصارت كلها دوراً وقصوراً وجوامع وأسواقا وبساتين (١٢٨٩) . وبلغت البساتين بجزيرة الفيل زيادة على مائة وخمسين بستاناً ، بعد ما كانت نحو العشرين (بستاناً) . وانصلت العمارة على ساحل النيل من منية الشيرج إلى جامع الخطيرى ، إلى حكر بن الأثير وزر بية قوصون إلى منشأة الكتبة ومنشأة المهرانى ، إلى بركة الحبش ؛ حتى كان الإنسان يتعجب لذلك ، فإنه كان يعهد هذا كله تلال رمل وحلفاء ، فصار لا يرى فيه قدر ذراع إلا وفيه بناء .

وعمرت فى أيامه أيضاً القطعة التى فيما بين قبة الإمام الشافعى إلى باب القرافة ، بعد ما كانت فضاء (٢٨٩ ب) لسباق خيل الأمراء والأجناد والخدام ، فتحصل^(٢) به اجتماعات جليلة للتفرج عليهم ، إلى أن أنشأ السلطان تربة الأمير بيبيغا التركمانى . فعمر ذلك كله ترباً وخوانك ، حتى صارت العمار متصلة من باب القرافة إلى بركة الحبش ، لا يوجد بها قدر ذراع بغير عمارة ، وتنافس^(٣) (الأمراء) فى ذلك حتى بلغوا فى عمارته مبلغاً عظيماً إلى الغاية .

وعمر فى أيامه أيضاً الصحراء التى فيما بين القلعة وخارج باب المحروق إلى قبة النصر ، وكان هناك ميدان القبق من عهد الظاهر بيبرس ، برسم ركوب السلطان (١٢٩٠) وعمل الموكب به ، وبرسم سباق الخيل ، وأول من عمر فيه الأمير

(١) فى ف « أيامه » .

(٢) فى ف « فحصل » ، وما هنا من ب (٤٩٨ ب) .

(٣) فى ف « تنافسوا » .

قراستقر بركة ، وعمل لها حوض ماء للسبيل (يعلوه (١) مسجد) ، ثم اقتدى به الأمراء والأجناد وغيرهم حتى امتلأ الميدان من كثرة العائز .

وعمر السلطان لماليكه عدة قصور : منها قصر الأمير طقتمر الدمشقي بمحدرة البقر ، وبلغ مصروفه ثمانمائة ألف درهم ؛ فلما مات طقتمر أنعم به السلطان على الأمير طشتمر حمص أخضر ، فزاد فيه . ومنها قصر الأمير بكتمر الساقى على بركة الفيل ، فعمل أساسه أربعين (٢٩٠ ب) ذراعا ، وارتفاعه عن الأساس مثلها ، فزاد مصروفه على ألف ألف درهم . ومنها الكباش حيث كانت عمارة الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فعمله السلطان سبع قاعات برسم نزول بناته وسراريه فيها للتفرج على ركوب السلطان إلى الميدان (٢) الكبير ؛ (و) لم ينحصر ما أنفق فيها لكثرتة . ومنها إصطبل الأمير قوصون بسوق الخيل تحت القلعة ، حيث كان إصطبل الأمير سنجر البشمةدار ، وإصطبل منقر الطويل . ومنها قصر بهادر الجوباني ، بجوار زاوية البرهان الصائغ (٣) (١٢٩١) بالجسر الأعظم (تجاه الكباش) . و (ومنها) قصر قطلوبغا الفخرى ، وقصر الطنبغا المارديني ، وقصر يلبنغا اليحياوى — وهو أجل ما عمره من القصور ، من صرف على أساسه خاصتنا عن ثمن جير وحجر وأجرة مائة وثلاثين ألف درهم ، وعمل نزوله فى الأرض ثلاثين ذراعا ، واحتيج فيه إلى زنة عشرة آلاف درهم لا زورد لدهان سقوفه ، ثمنها مائة ألف درهم .

وعمر الأمراء فى أيام السلطان الناصر (٤) عدة دور : منها دار الأمير أيدغمش أمير آخور ، ودار آقبغا ، ودار طقزدمر ، ودار بشتاك على النيل — وهى تشتمل

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٨٧) .

(٢) المقصود بهذه التسمية هو الميدان الناصرى نفسه . أنظر ابن تغرى بردى (النجوم

الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٩٧ ، حاشية ٢) .

(٣) فى ف « الصنائع » ، وكذلك فى ب (٤٩٨ ب) ، وما هنا من ابن تغرى بردى

(النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٨٩) ، ومنه أضيف ما بين الحاصرتين .

(٤) فى ف « وعمر فى أيامه الأمراء عدة دور » .

(٢٩١ ب) على ربع كبير فوق زريبة بجوار جامع طيبرس — ، وقصر بشتاك بالقاهرة ؛ وقد ذكرت هذه القصور والدور في كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط (والأمصار) ذكراً مستوعباً لأخبارها .

وكانت للسلطان عناية كبيرة ببلاد الجيزة ، وعمل على كل بلد (بها) جسراً أو قنطرة . وكانت أكثر بلادها تشرق لعلوها ، فعمل جسر أم دينار في ارتفاع اثنتي عشرة قصبة ، أقام العمل فيه مدة شهرين ، فحس الماء حتى رويت تلك الأراضي كلها ، وعم النفع بها . وقوى بسبب هذا الجسر الماء حتى حفر بجرأ يتصل بالجيزة (٢) ، وخرج في أراضيها (١٢٩٢) عدة مواضع زرعت بعد ما كانت شاسعة ، أخذ منها قوصون وبشتاك وغيرها عدة أراضي عمروها ووقفوها ؛ واستجد (السلطان) على بقيتها ثلاثمائة جندي .

واستجدت في أيامه عدة أراضي بنواحي الشرقية وفوة وشباس ، وأقطعت لعدة أجناد . وعمل أيضاً جسر شيبين ، فزاد بسببه خراج الشرقية . وعمل جسراً خارج القاهرة حتى رد النيل على منية (٢) الشيرج وغيرها ؛ وعمرت بسببه بساتين جزيرة الفيل ، وكثر عددها .

وأحكم (السلطان) عامة أرض مصر قبلها وبجربها بالترايع (٣) والجسور ، حتى أتقن أمرها ؛ وكان يركب إليها برسم الصيد (٢٩٢ ب) في كل قليل ، ويتفقد أحوالها ، وينظر في جسورها وترايعها وقناطرها بنفسه ، بحيث أنه لم يدع في أيامه موضعاً منها حتى عمل فيه ما يحتاج إليه .

(١) في ف « بالبحيرة » ، وما هنا من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ص ١٩٠) .
(٢) في ف « منية السيرج » ، وما هنا من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ص ١٨٣ ، حاشية ١) ؛ حيث قرر محمد رمزي بك أن هذه القرية هي الآن تابعة لقسم شبرا بمدينة القاهرة .

(٣) كذا في ف ، أكثر من مرة ، وهو جمع صحيح للفظ ترعة .

وكان له سعد في جميع أعماله ، (فكان يقترح المنافع^(١) من قبله ، بعد أن كان يزهد فيه بما أمر به حذاق المهندسين ، ويقول بعضهم : « ياخوند ! الذين جاءوا من قبلنا لو علموا أن هذا يصح فعلوه » ، فلا يلتفت إلى قولهم ويفعل ما بدا له من مصالح البلاد) ، فتأنيه أغراضه على ما يحب ويختار ؛ (فزاد في أيامه خراج^(٢) مصر زيادة هائلة في سائر الأقاليم . وكان إذا سمع بشراقى بلد أو قرية من القرى أهمه ذلك ، وسأل المقطع بها عن أحوال القرية المذكورة غير مرة ، بل كلما وقع بصره عليه ؛ ولا يزال يفحص عن ذلك حتى يتوصل إلى ربيها بكل ما تصل قدرته إليه . كل ذلك وصاحبها لا يسأله في شيء من أمرها ، فيكلمه بعض الأمراء في ذلك فيقول : « هذه قرىتي ، وأنا الملزوم بها والمستول عنها » ؛ فكان هذا دأبه . وكان يفرح إذا سأل به بعض الأجناد في عمل مصلحة بلده بسبب عمل جسر أو تقاوى أو غير ذلك ، وينبل ذلك الرجل في عينه ، ويفعل له ما طلبه من غير توقف ولا ملل في إخراج المال ؛ فإن كله أحد في ذلك فيقول : « فلم يجمع المال في بيت مال المسلمين إلا لهذا المعنى وغيره ؟ » ؛ فهذه كانت عوائده . وكذلك فعل بالبلاد الشامية ، حتى إن مدينة غزة هو الذي مصرها وجعلها على هذه الهيئة ، وكانت قبل كآحاد قرى البلاد الشامية ؛ وجعل لها نائبا ، وسمى بملك الأمراء ، ولم تكن قبل ذلك إلا ضيعة من ضياع الرملة ؛ ومثلها فكثير من قرى الشام وحلب والساحل بطول الشرح في ذكر ذلك) .

وأنشأ (السلطان الناصر) الميدان الكبير على النيل ، وخرب ميدان اللوق

(١ ، ٢) أضيف ما بين الحاصرتين من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٩٢ - ١٩٣) . ويلاحظ القارئ أن هاتين الإضافتين الطويلتين دخيلتان على المتن حسبما ورد في نسكة ف ونسكة ب ، اللتين اعتمد عليهما الناشر في عمله هنا ، غير أن ذلك لا يقطع بعدم ورودهما في غيرهما من النسخ المخطوطة من كتاب السلوك ، بل إن ورودهما في ابن تغرى بردى يكاد يقطع بوجودهما على الأقل في نسخة السلوك التي استعملها هذا المؤلف في تأليف كتابه النجوم الزاهرة ، إذ المعروف أن ابن تغرى بردى قد نقل الصفحة تلو الصفحة من كتاب السلوك في غير تصرف أو تعديل ، وهذا فضلا عن أن عبارة المتن هنا تبدو بدون هاتين الإضافتين ناقصة مقتضية .

الذى أنشأ الظاهر بيبرس ، وعمله بستاناً حملت إليه الأشجار من دمشق وغيرها ، فكانت فواكه تحمل إلى الشراب خاناء السلطانية . ثم أنعم به على الأمير قوصون ، فبنى تجاهه على الزريبة المعروفة بزريبة قوصون ، ووقفهما .

واقضى به (١٢٩٣) الأمراء في العمارة ، فأخذ قوصون بستان بهادر رأس نوبة — ومساحته خمسة عشر فدانا — وحكره للناس ؛ فبنوه دوراً ، وعرف بحكر قوصون . وحكر السلطان حول البركة الناصرية أراضي البستان ، فعمره الناس وسكنوا فيه . وحكر الأمير طغزدمر بجوار الخليج بستاناً مساحته ثلاثون فدانا ، وبنى له قنطرة عرفت به ، وعمل هناك حماماً وحوانيت ، فصار حكراً عظيماً للمساكين . وحكر الأمير آقبا عبد الواحد بستاناً بجوار بركة القيل ، فعمر عمارة كثيرة بعد ما كان مقطع طريق ، فصار قدر مدينة كبيرة ؛ (٢٩٣ ب) وأخذ بقية الأمراء جميع ما كان من البساتين والجنينات ظاهر القاهرة وحكروها . وحكرت الدادة حديق — و (هي المعروفة ^(١) باسم) ست مسكة القهرمانة — حكرين عرفا بها ، فجاء من أحسن الأحكار ؛ وأنشأت لكل واحد منهما جامعاً تقام به الجمعة . فأناقت الأحكار التي استجدت في أيامه على ستين حكراً ، حتى لم يوجد ^(٢) موضع يحكر ؛ واتصلت العمارات من خارج القاهرة إلى جامع ابن طولون والمشاهد ^(٣) ؛ وقد ذكرنا أيضاً هذه الأحكار في كتاب المواعظ (والاعتبار) ذكراً شافياً .

و (في أيامه) عمر الأمير (١٢٩٤) قوصون بالقاهرة وكالة حيث كانت

(١) أضيف ما بين الحاصرتين مما سبق هنا ، ص ٢٣٥ ، وقد تطلب ذلك تمديد بقية الجملة ، وهي في ف كلاًتي : « حكرين عرفا بهما فجاء من أحسن الأحكار وأنشأت كل واحدة منهما في حكرها جامعاً تقام به الجمعة » .

(٢) في ف « يجد » .

(٣) المشاهد جمع مشهد ، وهو هنا المكان الذي به تربة لولي أو صالح من الصالحاء ، وقد ترجمه (Dozy : Supp. Dict. Ar.) إلى الفرنسية بالآتي (endroit qui renferme le tombeau d'un saint).

دار تمويل البوعائى (١). وعمر الأمير طشتمر حصن أخضر ربعا بجوار حدة البقر، و (هو الذى) (٢) عمر قيسارية الحريريين بجوار الوراقين من القاهرة. وعمر الأمير بكتمر الساقى بمدينة مصر ربيعين، وحوانيت على النيل ودار وكالة ومطابخ سكر. وعمر الأمير طقزدمر دار التفاح خارج باب زويلة، والربع الذى فوقه.

وتجددت عدة جوامع فى أيامه أنافت على ثلاثين جامعاً : منها الجامع (الناصرى بقلمة الجبل) (٣)، جده السلطان الناصر وأوسعها؛ والجامع (الجديد) الناصرى ظاهر مصر (على النيل) (٤)، وجامع المشهد النفيسى، وجامع (الأمير) كراى المنصورى بآخر الحسينية، (٢٩٤ ب) وجامع (الأمير) طيبرس نقيب الجيش على النيل بجوار خانكاته، — (وهو الذى) (٥) عمر أيضاً مدرسة بجوار الجامع (٦) الأزهر بالقاهرة — وجامع الأمير بدر الدين محمد بن التركمانى بالقرب من باب البحر، وجامع الفخر ناظر الجيش على النيل فيما بين بولاق وجزيرة الفيل، —

(١) فى ف « طغريل النوعاى »، وما هنا من المقرئى (المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٩٣)، حيث ورد وصف لهذه الوكالة التى بناها الأمير قوصون، ونصه : « هذه الوكالة فى معنى الفنادق والخانات، ينزلها التجار ببضائع الشام من الزيت والسيرج والصابون والدبس والفسق والجوز والخرنوب والرب ونحو ذلك وموضعها فيما بين الجامع الحاكى ودار سعيد السعداء. (و) كانت أخيراً تعرف بدار تمويل (كذا) البوعائى، فأخرجها وما جاورها الأمير قوصون، وجعلها فندقاً كبيراً إلى الغاية، وبدائره عدة مخازن، وشرط ألا يؤجر كل مخزن إلا بخمسة دراهم من غير زيادة على ذلك، ولا يخرج أحد من مخزنه؛ فصارت هذه المخازن تتوارث لقلة أجرتها وكثرة فوائدها. وقد أدركنا هذه الوكالة، وإن رؤيتها من داخلها وخارجها لتدهش، لكثرة ما هناك من أصناف البضائع وازدحام الناس، وشدة أصوات العتالين عند حمل البضائع ونقلها لمن يبتاعها. ثم تلاشى أمرها منذ خربت الشام فى سنة ثلاث وثمانمائة على يد تيمورلنك، وفيها إلى الآن بقية. ويعلم هذه هذه الوكالة رباع تشتمل على ثلاثمائة وستين بيتاً، أدركناها عامرة كلها، ويحزر أنها تحوى نحو أربعة آلاف نفس، ما بين رجل وامرأة وصغير وكبير؛ فلما كانت هذه المحن فى سنة ست وثمانمائة خرب كثير من هذه البيوت، وكثير منها عامر أهل ».

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة المقرئى (المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٩١). (٣، ٤، ٥) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة المقرئى (المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٣٨٣)، وابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٩٨، ٢٠٢). (٦) فى ف « جامع الأزهر ».

و(هو الذي عمر (١)) جامعاً آخر خلف خص الكيالة بيولاق وجامعاً ثالثاً بالروضة — ، وجامع كريم الدين خلف الميدان (٢) ، وجامع شرف الدين الجاكي بسويقة الريش ، وجامع أمير حسين بالحكر (٣) ، — و(قد) بنى له قنطرة على الخليج — ، وجامع (الأمير) قيدان الرومي بقناطر الوز ، وجامع دولت (٤) شاه مملوك العلاني بكوم الريش ، (١٢٩٥) وجامع الأمير جمال الدين آقوش نائب الكرك بطرف الحسينية ، وجامع ناصر الدين الحرائي الشراييشي بالقرافة وجامع (الأمير) آقسنقرشاد العماز قريبا من الميدان (٥)؛ وجامعاً خارج باب القرافة عمره جماعة (٦) من العجم ؛ وجامع التوبة بياب البرقية — عمره مغلطاي أخو الأمير الماس — ، وجامع بنت الملك الظاهر (بيبرس) (٧) بالجزيرة المستجدة — وعمر ما حوله أملاً كذا كثيرة — ، وجامع الأمير الماس بالقرب من حوض ابن هنس ، وجامع الأمير قوصون خارج القاهرة ، وجامعه خارج باب القرافة ، وجامع الأمير عز (٢٩٥ ب) الدين أيدمر الخطيري على النيل بيولاق ، وجامع أخى صاروجا بشون القصب ، وجامع الحاج آل ملك بالحسينية ، وجامع الأمير بشتاك على بركة الفيل تجاه خانكاته ، وجامع ست حدق فيما (بين) قنطرة

-
- (١) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة المقرئ (المواعظ والاعتبار، ج ٢ ص ٣١١) ، وابن تغري بردي (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠١ — ٢٠٢) .
 (٢) ذكر محمد رمزي بك أن الميدان المقصود هنا هو الميدان الناصري الكبير. أنظر ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠٠ ، حاشية ٢) .
 (٣) الحكر المقصود هنا هو حكر جوهر النوبي . أنظر ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠٢ ، حاشية ٥) .
 (٤) في ف « دولة سام » ، وما هنا من المقرئ (المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ص ٣٢٥) ، حيث ورد أن هذا الجامع كان يسمى باسم جامع كوم الريش .
 (٥) ذكر محمد رمزي بك أن الميدان المقصود هنا هو ميدان المهاري . أنظر ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠٤ ، حاشية ٣) .
 (٦) عرف zetterstéen: Op. Cit. P. 226 هذا الجامع بما لا يزيد عما هنا بالمتن ، ولم يورده المقرئ (المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ — ٣٣١ ضمن الجوامع التي ذكرها) .
 (٧) أضيف ما بين الحاصرتين من المقرئ (المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ص ٣٢٥) ، حيث ورد هذا الجامع باسم جامع الجزيرة الوسطى ، وأن الذي أنشأه مثقال الطواشي تذكراً لابنة السلطان الظاهر بيبرس .

السد وقناطر السباع ، وجامع ست مسكة^(١) قريباً من قنطرة آقسنقر ، وجامع الأمير الطنبا المارديني خارج باب زويلة ، وجامع مظفر (الدين) بن الفلك^(٢) بسويقة الجيزة من الحسينية ، وجامع جوهر^(٣) السحرتي قريباً من باب الشرية ، وجامع فتح الدين محمد بن عبد الظاهر بالقراة .

واستجد بدمشق في (٢٩٦ ١) أيام^(٤) (السلطان الناصر) أيضاً جامع كريم الدين ، وجامع شمس الدين غريال ، وجامع الأفرم ، وجامع تنكز ، وجامع يلغا .

(١) تقدمت الإشارة فيما سبق هنا ص ٥٤٣ ، حاشية ١ . إلى أن الست حلق والست مكة اسمان لمساء واحدة ، ويظهر أن السبب في تسمية هذين الجامعين كما هنا بالمتن ، وفي المقرئ (الموعظ والاعتبار ج ٢ ، ص ٣١٣ ، ٣٢٦) أيضاً أن الست حلق كانت تعرف أولاً بهذا الاسم فقط ، وقد أنشأت الجامع المعروف باسمها هذا سنة ٧٣٧ هـ ، فلصق به ، ثم اشتهرت لسبب ما بعد هذا باسم الست مسكة ، فعرف الجامع الثاني بهذا الاسم الثاني ، وكان بناؤه سنة ٧٤١ هـ . أنظر المقرئ (الموعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣١٣ ، ٣٢٦) وابن تغري بردي (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٩٧ ، حاشية ١ ، ٣) .

(٢) في ف « الملك » ، وما هنا من المقرئ (الموعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ ، ٣٢٦) .
(٣) ذكر محمد رمزي بك أن الثابت من اللوحة التذكارية بباب هذا الجامع أنه بني سنة ٨٧٤٣ هـ . أي بعد وفاة السلطان الناصر بستين ، على أن ذلك لا يمنع من أن بناءه بدأ في عهد هذا السلطان . أنظر ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠٩ ، حاشية ٨) .

(٤) في ف « أيامه » .

نقد الكتب

حوادث دمشق اليومية

١١٥٤ — ١١٧٥ هـ

١٧٤١ — ١٧٦٢ م

جمعها : الشيخ أحمد البديري الحلاق

نقحها : الشيخ محمد سعيد القاسمي

حققها ونشرها : الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

(من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة ١٩٥٩)

رد على نقد

نشر الدكتور صلاح الدين المنجد كلمة في مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد السادس . الجزء الأول والثاني . مايو — نوفمبر ١٩٦٠) تناول فيها بالنقد نشرى لكتاب حوادث دمشق اليومية الذى جمعه احمد البديري الحلاق الدمشقى ونقحه الشيخ محمد سعيد القاسمي من علماء دمشق فى القرن الماضى . والدكتور صلاح الدين المنجد (يحترف) منذ زمن نشر المخطوطات القديمة ، دون تخصص واضح ، وقد مكنته وظيفته السابقة فى معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية من المضى فى هذا العمل ، وكان الدكتور المنجد قد ذكر لى بعد ظهور الكتاب أن لديه بعض الملاحظات وأنه سيبحث بها إلى لأستعين بها إذا أتيح للكتاب أن يطبع للمرة الثانية ، ثم إذا بي أفاجأ بنشر هذه (الملاحظات) وغيرها فى مجلة المعهد المذكور ، وهى المجلة التى اتخذ الأستاذ المنجد عمله بها وسيلة للهجوم أو التجريح . ولست أود أن أقف عند العبارات القاسية التى شاء الأستاذ المنجد أن يوجهها إلى وإلى جهدى فى هذا الكتاب ، فليس من طبعى للمهاترة ، وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيبقى فى الأرض .

ولكنى أود أن أعرض لأهم الملاحظات التي أوردتها الأستاذ المنجد وبعض المبادئ التي قررها في كلمته ، وألزم من يتصدون للتحقيق باتباعها :

أولا : أبدأ بملاحظة على الأستاذ المنجد نفسه وهي :

أنه بدأ كلمته بوصف البديري بأنه « طالب علم دمشق . . . كان يعمل حلاقاً بدمشق فسمى البديري الحلاق ، ولعله رأس أسرة الحلاق بدمشق التي تعرف اليوم بأسرة القاسمي . »

والواقع أن البديري لم يكن طالب علم ، لم يصف نفسه بهذا الوصف ولم يصفه به أحد . وقد تحدثنا في مقدمة الكتاب عن نشأة البديري وثقافته الدينية ، مما جعله يشب على تبجيل العلم والعلماء والمتصوفة وأرباب الكرامات وقلنا إنه نهل من تلك الثقافة الصوفية التي كانت شائعة في أيامه وانتمى إلى الطريقة السعدية وأصهر إلى أسرة الجبازية ، وكان أفرادها يتوارثون مشيخة هذه الطريقة . وكانت للبديري أوراد وتساييح ذكر بعضها في كتابه . كما أن البديري كان أديباً (شعبياً) رقيق الشعور نظم (المواليا) في بعض الأحداث والرجال وعرف أدباء عصره واتصل بهم .

قلنا هذا عن البديري وإن لم نستبعد أن يكون « قد اغتم شيئاً من الفراغ فتردد على حلقات العلم في مسجد بني أمية وغيره من المساجد » وليس هذا بغريب فإننا نعلم أن الصلة كانت قوية بين طوائف العلماء والمتصوفة ، وكان أكثر علماء ذلك العصر يجمعون بين العلم والتصوف ، ومنهم من أضاف إلى هذا وذاك حرفة يحترفها من صناعة أو تجارة .

ثانياً : أخذ الأستاذ المنجد على أنى اعتمدت على النسختين المخطوطتين الموجودتين بالمكتبة الظاهرية بدمشق والنسخة المخطوطة المودعة بمكتبة تيمور باشا بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، ثم علمت بوجود نسخة خطية أخرى قيل إنها

بخط المنقح بمكتبة أسرة القاسمي بدمشق ، وطلبت إلى أحد أصدقائي أن يتفضل بمراجعتها، ففعل، وخرجنا من المراجعة بأن هذه النسخة لا تكاد تختلف عن نسختي الظاهرية ونسخة تيمور .

وحقيقة الأمر — كما يعرف الدكتور المنجد حق المعرفة — أن الكتاب الأصلي الذي ألفه البديري وجمع فيه أخباراً عما جرى بدمشق الشام في السنوات التي ذكرناها من أواسط القرن الثامن عشر قد ضاع وأن المخطوط الموجود بين أيدينا — على اختلاف نسخه — هو « تنقيح » القاسمي لكتاب البديري — وقد انصرف جهدنا — وجهد كثيرين من الباحثين — إلى البحث عن الكتاب الأصلي للبديري فلم نوفق . فكان لا مفر إذا أردنا نشر هذا الكتاب القيم الذي يؤرخ لدمشق ويصف الحياة فيها في ذلك العصر من الاعتماد على الكتاب في صورته القائمة بعد أن تناوله قلم القاسمي بالتنقيح والتبذيب . وكان للدكتور المنجد الحق في أن يأخذ علينا إهمالنا للنسخة الموجودة في مكتبة القاسمي — وقيل إنها بخطه — لو أننا أهملناها . ولكننا علمنا بوجودها بعد أن أعددنا أكثر الكتاب للطبع . فطلبنا إلى صديقنا الأستاذ أبو الفرج العش محافظ المتحف الوطني بدمشق أن يتوسط لدى السادة من أسرة القاسمي للحصول على هذه النسخة بالنسخ أو التصوير أو بأية وسيلة أخرى ، فاعتذروا وأبوا إلا أن يطلع الأستاذ العش على هذه النسخة في مكتبتهم . وأن للصديق الأستاذ أبو الفرج العش من كفاءته العلمية نزاهته وإخلاصه وصحبته للبديري وكتابته معي هذه السنين الطوال ما يجعله موضع الثقة الكاملة في هذه المراجعة التي قام بها لنسخة القاسمي ومقارنتها بنسختي الظاهرية .

وهكذا يتضح أننا لم نهمل الاطلاع على جميع نسخ الكتاب بدمشق والقاهرة ، وسواء اتخذنا إحدى هذه النسخ أو تلك أساساً للعمل فقد ثبت أن الاختلاف بينها جميعاً يسيراً لا يكاد يذكر .

ثالثاً : راح الناقد يتسقط بعض الألفاظ من الكتاب ، لأبنية في دمشق لم يحدد مكانها أو لتعابير مما جرت به السنة العامة في دمشق في ذلك العهد البعيد .

وقد بذلت جهدي أثناء إقامتي بدمشق نحو ثلاث سنوات (١٩٤٦ — ١٩٤٩) وعن طريق الاتصال المستمر ببعض الكرام من أبناء الشام بعد ذلك في تحقيق وضبط وتفسير ما يحتاج إلى شيء من هذا ، والمطلع على الكتاب — إذا لم يكن متحاملاً تحامل الأستاذ المنجد — سيجد من ذلك أمامه جهداً ضخماً واضحاً في صفحاته التي زادت على المائتين ، عدا مقدمته العلمية الكبيرة وفهارسه . ويمكن أن أضع أمام القارئ مثالين لتحامل الدكتور المنجد وتجنّيه :

الأول — أنه أخذ علينا إننا لم نحدد مكان سوق الدق بدمشق (ص ١٥٩) هذا مع أن سياق الكلام عنه في النص يدل على هذا المكان ، كما قال الأستاذ المنجد نفسه . ولكن الأستاذ الناقد فاته أنه لا يقل أهمية عن تحديد مكان سوق الدق « وهو يكاد يكون محددًا في النص » شرح معنى (الدق) نفسه وهو ما فعلنا .

الثاني — إننا وصفنا (الفرش) بأنه يطلق في الشام على وعاء من خشب (ص ١٢٥) ، فجاء الدكتور المنجد وسفه شرحنا ، وقال إن الفرش : طبق واسع غير عميق من الخشب .

غير أن هناك ألفاظاً أخرى عامية ذهب الأستاذ المنجد في تفسيرها مذاهب أخرى ، وهي مما تدق على أبناء الشام المحدثين أنفسهم ، ويختلفون فيها .

رابعاً : أخذ علينا الأستاذ المنجد أننا في شرحنا للألفاظ التركية لم نذكر المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا الشرح . وردنا على هذا أننا رجعنا في ذلك إلى مصادر شتى ، من قواميس ومراجع تاريخية وأشخاص . . الخ ، ومما هو جدير بالذكر أن

كثيراً من هذه الألفاظ والمصطلحات لم تحتفظ (بتركبتها) وإنما دخلها كثير من التحريف (الكتابي) من ناحية و (الموضوعي) من ناحية أخرى، حتى لقد أصبح لها مدلولات تختلف كثيراً عن مدلولها الأصلي فشرحها لغوياً لا يفيد كثيراً.

عاب علينا الدكتور المنجد أننا «إعتمدنا» على كتاب Tresse في الحج الشامي قائلاً عنه إنه «ليس بثقة». والواقع أننا لم (نعتمد) على هذا الكتاب، إنما رجعنا إليه عند الحديث عن الحج الشامي وأخذنا عنه، كما فعل المنجد نفسه في بعض ما كتب، وهو في رأينا مرجع هام في موضوعه.

سادساً: أخذ علينا الأستاذ المنجد بعض ملاحظات شكلية كعدم التزام أسلوب واحد في وضع الأقواس وعدم الإشارة إلى مكان الآيات من كتاب الله الكريم، إلى غير ذلك من الأمور الشكلية التي يصرف فيها (محترفو) نشر المخطوطات القديمة جهدهم، دون اهتمام كبير بلب الكتاب وموضوعه. وليس هذا من العمل العلمي في شيء.

سابعاً: وأعجب العجب ما ختم به الدكتور صلاح الدين المنجد كلمته من تقرير مبدأ خطير، إذ نصب نفسه قيمياً على المخطوطات وحارماً على باب (جنتها) يمنع من يشاء ويمنع عن يشاء، إذ قال في لهجة ملؤها الاستعلاء: «وقد كنا نادينا دائماً أن لا يحقق العلماء المؤرخون إلا المخطوطات التي تتصل ببلادهم التي يمشون فيها». أما وقد خالفنا من أمره وتصدينا لنشر كتاب في تاريخ دمشق، فهذه — في رأيه — كبيرة الكبائر لن يشفع لنا عنها الجهد الذي بذلناه في تحقيق هذا الكتاب وضبط وقائمه والتمهيد له بمقدمة علمية طويلة عن العالم العربي — وسورية خاصة — في العهد العثماني، وفي القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، ولن يشفع لنا عنها إقامتنا في دمشق نحو ثلاث سنوات واتصالنا المستمر بكثير من كرام أهلها، ولن يشفع لنا عنها حبنا لهذه المدينة الجميلة الخالدة، واعتبارنا إياها بلدنا فعلاً، لنا فيها مثل ما للمنجد وسواه.

ولكن ليقلمها الأستاذ المنجد صراحة . لقد ساءه أن ينشر أحد غيره — سواء
أكان من أبناء دمشق أم من أبناء القاهرة — كتاب البديري، وقد هم هو بنشره
منذ سنوات ، ولكنه لم يمض في العمل إلى نهايته (١) .

والله يهدينا سواء السبيل .

أحمد عزت عبد الكريم

(١) للأستاذ المنجد غرام (بحجز) المخطوطات لنفسه حتى يصرف عنها الباحثين ، ومن ذلك
أنه علم بعزم بعض الباحثين على نشر (كناش المحاسن) فإكان منه إلا أن نشر بجانب كبيراً من
هذا الكناش (بعمله) في مجلة معهد المخطوطات ، دون أي تحقيق أو ضبط مكثفياً بالوعد بتقديم
دراسة مفصلة له « في وقت قريب » .

انباء ومؤقرات

حلقة الدراسات التاريخية والأثرية

دعى المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية إلى عقد حلقة للدراسات التاريخية والأثرية في المدة من ٤ - ٩ فبراير سنة ١٩٦١ وكان للجمعية المصرية للدراسات التاريخية فضل كبير في نجاح هذه الحركة فقد تشرفت باستقبال أعضائها وعقدت جلسات الحلقة في مقرها واشترك في جميع مناقشاتها العالم الجليل المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال .

وقد ألقى في هذه الحلقة ثمانية عشر بحثاً في مختلف فروع التاريخ والآثار . وفي الجلسة الختامية إشتراك الأعضاء في وضع عدة توصيات هامة . وسوف يصدر المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية مجلداً يضم جميع البحوث والتوصيات التي اشتملت عليها هذه الحلقة . وفيما يلي التوصيات التي أقرها أعضاء الحلقة :

التوصيات التي أقرتها حلقة الدراسات التاريخية والأثرية للجنة التاريخ والآثار بإقليمي الجمهورية العربية المتحدة المنعقدة بالقاهرة في المدة من ٤ - ٩ فبراير سنة ١٩٦١

أولاً : التوصيات الخاصة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

- ١ - تأليف مجموعة تاريخية جغرافية أثرية للجمهورية العربية المتحدة على أساس الخطط وتشكيل لجنة من المجلس للتقدم بمشروع كامل النواحي .
- ٢ - التوصية بعمل سجل تاريخي آثاري مصور لآثار الجمهورية العربية المتحدة في العصور الإسلامية يكون شاملاً لجميع الآثار بأنواعها وتفصيلها لأظهار مدى التأثيرات والمميزات الفنية في كل من إقليمي الجمهورية .
- ٣ - وضع مخططات (أطالس تاريخية) للعهود الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها .

- ٤ — وضع مفهجم للأسماء الدخيلة الواردة في كتب التاريخ العربي وخاصة في العصر الأيوبي والمملوكي إلى آخر العهد التركي العثماني .
- ٥ — وضع مخطط (أطلس تاريخي) لمراكز البريد في بلاد الشرق العربي زمن سلاطين الأيوبيين والمماليك .
- ٦ — وضع معجم لتراجم المشاهير من الرجال والنساء .
- ٧ — وضع معجم تاريخي للبلدان والأمكنة العربية .
- ٨ — وضع معجم للمصطلحات التاريخية .
- ٩ — التوصية بعمل معاجم للنواحي الاجتماعية المختلفة كالملابس والأدوات المنزلية والأثاث . . . إلخ في مختلف العصور .
- ١٠ — إعداد مجموعة تحليلية لمراجع تاريخ الجمهورية العربية المتحدة في مختلف العصور التاريخية من قديم ووسيط وحديث ومعاصر .
- ١١ — القيام بدراسة وافية علمية تمحيصية انتقادية عن الاستشراق وأغراضه وأهدافه .
- ١٢ — العناية بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية في تأليف الكتب التاريخية .
- ١٣ — العناية بدراسة الأندلس والمغرب العربي من حيث التاريخ والآثار والمخطوطات والوثائق .
- ١٤ — نشر الوعي للاهتمام بالوثائق عن طريق دور الإذاعة والتلفزيون ومديرية الدعاية والأنباء أو (مصلحة الاستعلامات) وضرورة الحفاظ عليها والتنبيه إلى ضرورة تسجيلها وصيانتها أو تسليمها إلى مديرية الوثائق بدلا من تركها إلى التلف في منازل أصحابها .
- ١٥ — التقدم بتوصية إلى بلديات محافظات الأقليمين لزيادة الاهتمام بنظافة الأحياء التي تضم أبنية أثرية .

١٦ — التقدم بتوصية إلى جامعة الدول العربية بإنشاء مكتب في الإدارة الثقافية بها ليكون مركز الصلة بين الأثريين والمؤرخين في البلاد العربية وللإعداد للمؤتمرات الأثرية والتاريخية وليلتقى التقارير من الدول المختلفة عن مدى تنفيذ قرارات تلك المؤتمرات وأن يصدر عن هذا المكتب نشرة دورية تعرف المؤرخين والآثاريين بما يجرى من أبحاث أثرية وما صدر من مؤلفات في التاريخ والآثار في جميع تلك البلاد .

١٧ — التوصية بعقد مؤتمر للدراسات التاريخية والأثرية بين المختصين أبناء البلاد العربية كلها .

١٨ — طبع البحوث التي قدمت إلى الحلقة مع المناقشات التي دارت فيها والتوصيات التي أقرها الأعضاء في كتاب مستقل .

ثانياً : التوصيات الخاصة بوزارة التربية والتعليم المركزية

١٩ — تجديد الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية واستمرار الاهتمام بتدريسها في كليات الجامعات المختلفة .

٢٠ — المطالبة بإنشاء مكاتب في المدارس الثانوية وفي أقسام التاريخ والآثار في الكليات وفي المدن التي لا توجد بها مكاتب عامة .

٢١ — التوصية بالعناية بالدورات التدريبية لمدرسي التاريخ لتجديد ثقتهم التاريخية وتنميتها .

٢٢ — التقدم بالتوصية بوجوب العناية بأمر المتاحف المدرسية .

٢٣ — تشجيع المتأثرين من بين مدرسي التاريخ في المدارس الثانوية بإيقادهم في بعثات دراسية قصيرة أو طويلة الأمد لاستكمال دراستهم .

٢٤ — إعداد اخصائيين في علم البرديات وتاريخ العصور الوسطى الأوروبية وذلك بإرسال بعثات إلى الجامعات في الخارج .

٢٥ — إرسال بعثات علمية من بعض خريجي الجامعات لدراسة علم الوثائق وطرق صيانتها وتنظيمها ، وإرسال بعثات تدريبية لموظفي إدارات الوثائق بالجمهورية العربية المتحدة للوقوف على أحدث النظم في تنظيم الوثائق وصيانتها .

٢٦ — إرسال عدد من خريجي كليتي الفنون الجميلة والفنون التطبيقية في بعثات عملية تطبيقية إلى الخارج لدراسة ترميم الآثار علماً بأن المقصود من الآثار هو المباني الأثرية في عصورها المختلفة والطرف الأثرية بأنواعها واللوحات الفنية والنقوش الخ .

٢٧ — إرسال بعثات عربية إلى الأندلس ولغرب العربي لحصر ودراسة الآثار والخطوط التي لم يسبق دراستها .

ثالثاً : التوصيات الخاصة بالمجلس الأعلى للجامعات

٢٨ — إصدار مجلة لكلية الآداب بجامعة دمشق لنشر ما يقدمه أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الباحثين .

٢٩ — إنشاء قسم لدراسة الآثار في كل من جامعتي القاهرة ودمشق ويكون تابعاً لكلية الآداب في كل منهما تدرس فيه المواد التي تحقق الهدف من إنشائه وأن تشمل مواد الدراسة فيه : هندسة الآثار وترميمها .

٣٠ — التوصية بإنشاء معهد اللغات الشرقية في كلية الآداب في جامعة دمشق تدرس فيه اللغات الشرقية القديمة (كالأوجارتية والعبرية القديمة والآرامية والعربية الجنوبية القديمة وغيرها ... وبعض اللغات الشرقية الحديثة) كالتركية

والفارسية والعبرية الحديثة وغيرها) وأن يدرس فيه طلبة الأقسام الأخرى كالتاريخ وغيره ما يساعدهم في دراساتهم من تلك اللغات .

٣١ — العمل على إنشاء قسم خاص باللغات والدراسات الكلاسيكية وإعداد جهازه التعليمي ووسائل عمله قبل تأسيسه .

٣٢ — التوصية بتدريس اللغات الألمانية والأسبانية والروسية لتزويد طلاب كلية الآداب بجامعة دمشق وخاصة طلاب قسم التاريخ باللغات الحية التي تتطلبها طبيعة دراساتهم .

٣٣ — التوصية بمطالبة جميع كليات الآداب في جامعاتنا ومعاهدنا العالية بإدخال مادة تاريخ الحضارة في مناهجها في السنة الأولى لتثقيف الطلبة تثقيفاً عاماً وتدريس حضارات الشرق القديم في السنة الثانية لأقسام التاريخ والجغرافيا والآثار والفلسفة والاجتماع واللغات الشرقية واللغة العربية ومن يشاء من الأقسام الأخرى على أن يكون تدريس هاتين المادتين في العام الدراسي كله .

٣٤ — وضع مناهج موحدة تسد حاجة الطالب العربي ووضع مؤلف باللغة العربية في كل من هاتين المادتين يشترك في تأليفه المختصون في هذه الدراسات .

٣٥ — الدعوة إلى إدخال مواد التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية مع الجغرافيا ، واللغات الأجنبية في أقسام التاريخ بجامعة الجمهورية العربية المتحدة ، وأن تعمل الجامعات على إنشاء بعثات لخريجي أقسام التاريخ للتخصص في هذه المواد تخصصاً ملائماً للأغراض التاريخية .

٣٦ — توفير الوسائل لأساتذة التاريخ والآثار للتفرغ لبحوثهم بتقليل ساعات التدريس ومنحهم أجازات التفرغ المنصوص عليها في لائحة الجامعات .

رابعاً : التوصيات الخاصة بوزارة الثقافة والإرشاد القومي للركزية

٣٧ — التوصية بتنفيذ ما سبق أن اقترحتة كل من اللجنتين بعمل كتيبات عن تاريخ كل محافظة من محافظات الجمهورية على حدة ووضع كتيبات في تاريخ ووصف المناطق الأثرية الهامة فيها .

٣٨ — التوصية بتنظيم معارض متنقلة بين مدن إقليمي الجمهورية وأن تكون هذه المعارض ممثلة للحضارات في كل من إقليمي الجمهورية في العصور المختلفة .

٣٩ — التوصية بإيفاد بعض موظفي مصالح الآثار إلى المؤتمرات العلمية وإيفادهم أيضاً في بعثات تدريبية إلى الخارج .

٤٠ — التوصية بإصدار التشريع الكفيل بتسليم الوثائق التي لم تعد تلك الإدارات بحاجة إليها إلى مديرية الوثائق . وأن ينص في هذا التشريع على إلزام المصالح الحكومية المختلفة بتنظيم وثائقها تنظيمًا علميًا ليسهل الرجوع إليها .

وترجو اللجنة أن يؤخذ بعين الاعتبار عند إصدار هذا التشريع النقاط الآتية :

(أ) المحفوظات التي يجب على الإدارة حفظها إلى أجل غير مسمى .

(ب) المحفوظات التي يجب على الإدارة حفظها لأجل مسمى تنتهي حاجتها إليها بانتهائها ، وعندئذ يصار إلى تشكيل لجنة تمثل فيها مديرية الوثائق لانتقاء ما يلزم من هذه المحفوظات والسماح بآلاف الباقي .

(ج) المحفوظات التي يمكن تسليمها حالا إلى مديرية الوثائق .

(د) تعيين كل إدارة ترتيب الوثائق التي بحوزتها ونوعها ويضع جهازها الإداري والقانوني نظاماً لذلك تبلغ نسخة عنه إلى مديرية الوثائق وتجرى عمليات الاستلام والتسليم على أساسه .

زيارة المؤرخ أرنولد توينبي للجمهورية العربية المتحدة

دعت وزارة التعليم العالي المؤرخ البريطاني الكبير أرنولد توينبي لزيارة الجمهورية العربية المتحدة زيارة علمية لإلقاء عدة محاضرات في جامعاتها — وقبل توينبي الدعوة ووصل القاهرة في ديسمبر ٢ وأتم زيارته في صبيحة ٢٢ ديسمبر . وفي خلال الأسابيع الثلاثة ألقى — بخلاف الكلمات المتفرقة في عدة مناسبات — سبع محاضرات ، أربعة منها في الجمعية الجغرافية باسم جامعتي القاهرة وعين شمس في موضوع (الشرق الأوسط في التاريخ) تكون مع بعضها وحدة موضوعية واحدة ، ثم ألقى المحاضرة الخامسة في جامعة أسيوط وهي تلخيص لمحاضراته الأربع السابقة ، ثم ألقى المحاضرة السادسة في محافظة القاهرة عن (قضية فلسطين) ثم المحاضرة السابعة والأخيرة في جامعة الإسكندرية عن (مصر والبحر الأبيض المتوسط) .

أما من ناحية مشاهداته وجولاته فيمكن تقسيم زيارته للجمهورية العربية المتحدة إلى أربعة أقسام رئيسية : أولاً : مقابلته للمسؤولين في القاهرة وزيارته لمعالم المدينة القديمة والحديثة وما حولها . ثانياً : زيارته لمنطقة القنال وبورسعيد . ثالثاً : زيارته للوجه القبلي والنوبة . رابعاً : زيارته للإسكندرية .

ولقد اهتمت كل الدوائر في مصر بزيارة هذا المؤرخ ولم يقلل من بهجتها سوى أنها تمت بعد وفاة المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال الذي تتلمذ في مطلع حياته العلمية على توينبي في جامعة لندن . هذا وقد رثاه الأستاذ توينبي في احتفال المجمع اللغوي العربي بخطاب بليغ قال فيه (كان غربال طالباً نابهاً ، ومن العيب على الأستاذ أن يقدم شيئاً لطالب نابه . وأشهد إنني تعلمت من رسالته أكثر مما قدمته له) . وفي الإسكندرية زار توينبي قبر الأستاذ غربال وألقى كلمة تفيض بالتأثر الواضح وكانت زيارة توينبي للجمهورية العربية المتحدة أول زيارة

له لمصر، ولقد أبلغني المرحوم الأستاذ غربال أنه كثيراً ما فكر في دعوته كأستاذ زائر لجامعة القاهرة ولكن الظروف كانت دائماً غير متاحة. ومن المفهوم أن توينبي قد دعى فعلاً إلى زيارة الجمهورية زيارة ثانية في الشتاء القادم بعد زيارته لتركيا .

دكتور محمد أنيس

٣ — من مقررات المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

لجنة التاريخ والآثار :

(١) أحياء ذكرى صلاح الدين :

بناء على توصية الشعبة في اجتماعها الثالث بشأن أحياء ذكرى صلاح الدين وموافقة مكتب المجلس الرابع عليها تم تنفيذ الاجراءات الخاصة باعادة طبع المراجع الأصلية الخاصة بصلاح الدين والتوصية لدى وزارة الثقافة والإرشاد القومي بأن تبدأ بطبع كتاب سيرة صلاح الدين المسمى بالنوادر السلطانية لابن شداد على أن يتبع ذلك طبع بقية المراجع الأخرى .

أفادت وزارة الثقافة والإرشاد القومي أنها أسندت تحقيق الكتاب إلى الدكتور جمال الدين الشيال وأنه انتهى من إعداده فعلاً .

(ب) ترجمة كتاب كازانوف عن تخطيط القلعة :

بناء على توصية الشعبة وموافقة مكتب المجلس المشار إليهما وقرار المجلس الأعلى في اجتماعه الثلاثين أفادت وزارة الثقافة والإرشاد القومي بأن إدارة الترجمة بالإدارة العامة للثقافة بالوزارة تعاقبت مع السيد الدكتور أحمد سيد دراج على ترجمة الكتاب ومع الدكتور جمال محرز على مراجعته .

(ج) ترجمة كتاب كروزول :

بناء على توصية الشعبة وموافقة مكتب المجلس المشار إليهما وقرار المجلس الأعلى في اجتماعه الثلاثين أفادت وزارة الثقافة والإرشاد القومي أنها تعاقبت

مع الدكتور جمال محرز على ترجمة الفصلين الأولين من كتاب الفن المعماري الإسلامي في مصر لكرزويل وذلك بناء على ما أشار به المؤلف من أن هذين الفصلين يكونان مادة الكتاب الذي أوصى المجلس الأعلى بترجمته مع التعديلات والاضافات الجديدة ، كما تعاقدت الوزارة مع الدكتور عبد الرحمن زكى على مراجعة هذه الترجمة .

(د) أحياء التراث التاريخي :

بناء على توصية الشعبة في اجتماعها الثالث وقرار مكتب المجلس الثاني على أحياء التراث القديم للدراسات التاريخية فقد اتخذت الاجراءات الآتية : —
(أ) التوصية بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بإعانة لجنة الترجمة والتأليف والنشر على تكملة نشر كتاب السلوك للمقرئى .

أبلغت الوزارة التوصية وأعيد ارسالها إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومى بمناسبة نقل إدارة أحياء التراث إليها وقد أفادت الادارة المختصة أنها عهدت إلى الدكتور محمد مصطفى زيادة أن يعضى فى تحقيق سائر أجزاء الكتاب وأن لجنة التأليف والترجمة والنشر طبعت ستة أجزاء كما أفاد الدكتور محمد مصطفى زيادة بأنه يعمل الآن فى إعداد الجزء السابع من الكتاب .

(ب) التوصية بأن تتولى كلية الآداب جامعة القاهرة بالتعاون مع معهد الدراسات الإسلامية بمديرية تكملة نشر كتاب الذخيرة لابن بسام ، وأن تدرس الكلية خطة تنفيذ هذه التكملة بما فى ذلك تقدير ما يتكلفه ذلك النشر ماليا . هذا وقد قامت كلية الآداب بجامعة القاهرة بنشر ثلاثة أجزاء من هذا الكتاب .

(هـ) جمع مختصرات الرسائل الجامعية :

بناء على توصية الشعبة فى اجتماعها السادس وموافقة مكتب المجلس السادس أفادت جامعة عين شمس بأنها حققت هذه التوصية وأرسلت إلى سكرتارية المجلس خمس نسخ من ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التى منحتها الجامعة منذ إنشائها حتى عام ١٩٦٠ .

